322
ديسمبر
2005

عالم المعرفة

الحفاظ على التراث الثقافي

نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته

تأليف: د. م. جمال عليان

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

عالم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990

322

الحفاظ على التراث الثقافي

نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته

تأليف: د. م. جمال عليّان

عالم المعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	**15** د.ك
للمؤسسات	**25** د.ك

دول الخليج

للأفراد	**17** د.ك
للمؤسسات	**30** د.ك

الدول العربية

للأفراد	**25** دولارا أمريكيا
للمؤسسات	**50** دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	**50** دولارا أمريكيا
للمؤسسات	**100** دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وترسل على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص.ب: *28613* ـ الصفاة ـ الرمز البريدي *13147*

دولة الكويت

تليفون: ٢٤٣١٧٠٤ (٩٦٥)

فاكس: ٢٤٣١٢٢٩ (٩٦٥)

الموقع على الإنترنت:

www.kuwaitculture.org.kw

ISBN 99906-0-178-X

رقم الإيداع (٢٠٠٥/٠٠٣٧٤)

الحفاظ على التراث الثقافي

نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته

طبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

مطابع السياسة ـ الكويت

شوال ١٤٢٦ ـ **ديسمبر** ٢٠٠٥

المحتوى

مقدمة المؤلف

«العالم العربي لديه الأسس لإنشاء مدرسة خاصة به للحفاظ على تراثه، حسب خصوصيته الثقافية أي ذاتية التكوين، وحسب قدراته التقنية والمادية أي بتوافقية التطبيق»

المؤلف

يعتبر الحفاظ على المصادر التراثية الثقافية أمرا في غاية الأهمية؛ لأن هذه المصادر تكون جزءا مهما من ذاكرة الأفراد والأمم لما تحتويه من قيم ثقافية، وهي مهمة أيضا من ناحية التطوير الاقتصادي للمجتمع لما تتضمنه من قيم اقتصادية واجتماعية إن أُحسن استغلالها بالتخطيط السليم للتنمية المستدامة وبالإدارة المنتجة لتلك المصادر.

لقد نشأ هذا العلم وتطوّر في بعض الدول الأوروبية، مثل إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، عندما شعر بعض المفكرين في تلك البلاد بأهمية الحفاظ على تراثهم، حين تعرض ذلك التراث للدمار تارة، بسبب عوامل التلف الطبيعية، وللتدمير تارة أخرى بسبب الآثار السلبية التي قام بها بنو البشر، مثل تأثيرات الثورة الصناعية والحربين العالميتين الأولى والثانية. لقد تطور مفهوم الحفاظ المعاصر وتفرعت أقسامه، وأصبحت تحكمه مواثيق واتفاقيات عالمية، تبعها استصدار قوانين تعكس في كثير من الأقطار ما جاء في تلك المواثيق والاتفاقيات. وساد مفهوم

ملكية التراث الثقافي للبشرية جمعاء وليس حكرا على الأمة التي تملكه، فزاد التركيز على المطالبة بالحفاظ عليه وتدخلت في هذا المجال مؤسسات عالمية مثل اليونسكو. ونشأت كذلك مؤسسات محلية في كل قطر، لكن يبقي الراعي الحقيقي لعملية الحفاظ والمستفيد الأساسي منه هو المجتمع الذي يملك ذلك التراث، لذلك جاء هذا الكتاب ليركز على هذا الدور المهم. ومما يزيد من أهمية المطالبة بالحفاظ على تراث الشعوب والمجتمعات ما لمسته من تحديد لهويتها بذلك التراث، فغالبا ما تتخذ الشعوب رموزها (أي أن الناس يستدلون عليهم بها) وهويتها الوطنية والشعبية والدينية من معالمها الثقافية، تاريخية كانت أو أثرية، مثل الكعبة للمسلمين والفاتيكان للنصارى والبتراء للأردنيين والأهرام للمصريين والكلوسيوم للإيطاليين وغير ذلك. وتظهر أهمية هذه الهوية الثقافية الوطنية أمام تيار العولمة في توحيد الثقافات، والخصخصة التي بدأت تأخذ دورا حتى في خصوصيات التراث الثقافي وإدارته.

ويبدو أن العالم العربي المعاصر ما زال في طور الصحوة في هذا المجال، ومازالت هناك جهود تبذل في أقطار عربية مختلفة ـ أكاديمية وتطبيقية ـ في محاولة منها للحفاظ على تراثها الثقافي بالاعتماد على ما يصل إليها من معلومات ونظريات وخبرات من الغرب حينا، وبالتجربة العملية في الموقع حينا آخر، مع ما قد يتبع ذلك من أخطاء لقلة التجربة المعتمدة على النظرية التي تحاكي الواقع وتتفاعل معه لحل إشكالياته، مما يؤثر سلبا في ذلك التراث الثقافي. العالم العربي لديه الأسس لإنشاء مدرسة خاصة به للحفاظ على تراثه، حسب خصوصيته الثقافية، أي ذاتية التكوين، وحسب قدراته التقنية والمادية أي بتوافقية التطبيق.

ومن أهم الأهداف العامة لهذا الكتاب:

ـ توضيح فكرة التراث الثقافي كذاكرة للفرد وللمجتمع، مما يجعل من الحفاظ عليه حاجة اجتماعية من حاجات الإنسان وليست موضة عابرة قادمة من الغرب.

ـ مخاطبة أفراد المجتمع وليس فقط أصحاب التخصص لأن لهم دورا مهما في الحفاظ على تراثهم، كما سنرى في مادة الكتاب.

ـ وضع مرجع مخصص للحفاظ على التراث الثقافي (المعالم الثقافية التاريخية) من خلال الرؤية الثقافية والفكرية العربية المعاصرة، مما يعني

وضع الأسس لإيجاد قاعدة فكرية لإنشاء مدرسة ذاتية التكوين ومتوافقة التطبيق في هذا التخصص ضمن منهج البحث العلمي.

- تأمين مرجع جامعي يغطي النقص الموجود في المكتبة العربية في هذا التخصص.

- بناء مدرسة فكرية لهذا العلم في ثقافتنا العربية والإسلامية، وعدم الخوض في تقنيات علم الترميم، وأن يتضمّن الكتاب شرح بعض هذه التقنيات لعلاقتها بالهدف الأساسي من الكتاب.

د.م. جمال عليان

مقدمة جوفاني كاربونارا[١]
تعقيب على الترميم القادم من بعيد

إنني سعيد وفخور بالتقدم الذي تحرزه، وأشكرك على دعوتك لي بالمشاركة في المقدمة لمؤلفك هذا الذي يعالج موضوع الحفاظ على التراث الثقافي المتعلّق بالثقافة العربية.

الفرق بين الثقافات في مفهوم الحفاظ يكمن (في نظري) على الأغلب في الفرق حول مفهوم «الأصالة» والاهتمام الموجه نحو «المادة» كمُعطى سيورَّث للمستقبل وكحامل للقيم، وهذه القيم بالتأكيد هي روحية أيضا وليست فقط مادية. والعنصر المادي في إيطاليا وفي البلاد من أصول لاتينية يعتبر توثيقا ودلالات لا يمكن الاستغناء عنها وتعتبر أيضا ذاكرة «تحتوي على قيمة حضارية». أما في البلاد الأفريقية وفي الشرق الأقصى بشكل خاص، فالأمر مختلف

«يترك المؤلف المساحة الواجبة للجوانب الأصيلة من روحية وثقافية ويضع في المكان الثاني الحاجات الاقتصادية والتقنية التي يتم التركيز عليها اليوم أينما كان وبشكل مبالغ فيه»

جوفاني كاربونارا

بشكل جذري (راديكالي) وبطبيعة بشرية عرقية (إثنية) أنثروبولوجية، فهم يهتمون بالمعالم غير المادية (المتوارث المنقول الشفهي، الغناء، القصص والروايات...). والنظرة التاريخية للترميم هي أيضا مختلفة بين البيئة الأوروبية والأمريكية، فالمجتمعان لا يمكن أن يكونا متشابهين، ونرى ذلك بشكل كبير في تطور مفهوم الفكر في موضوع الحفاظ والترميم الذي له عدة قرون في أوروبا بينما هو حديث في أمريكا. أما عن المقارنة مع النظرة العربية للترميم فالمشكلة مختلفة أيضا، وهذا بالضبط أحد المواضيع المهمة التي يعالجها هذا الكتاب.

إن الفرق بين الثقافات في مفهوم الحفاظ يكمن (في نظري) على الأغلب في الفرق بين مفهوم «الأصالة» والاهتمام الموجه نحو «المادة» كمُعطى سيورَّث للمستقبل وكحامل للقيم، وهذه القيم بالتأكيد هي روحية أيضا وليست فقط مادية. والعنصر المادي في إيطاليا وفي البلاد من أصول لاتينية يعتبر توثيقا ودلالات لا يمكن الاستغناء عنها وتعتبر أيضا ذاكرة «تحتوي على قيمة حضارية».

أما في البلاد الأفريقية وفي الشرق الأقصى بشكل خاص فالأمر مختلف بشكل جذري (راديكالي) وبطبيعة بشرية عرقية (إثنية) أنثروبولوجية، فهم يهتمون بالمعالم غير المادية (المتوارث المنقول الشفهي، الغناء، القصص والروايات...).

والنظرة التاريخية للترميم هي أيضا مختلفة بين البيئتين الأوروبية والأمريكية، فالمجتمعان لا يمكن أن يكونا متشابهين، ونرى ذلك بشكل كبير في تطور مفهوم الفكر في موضوع الحفاظ والترميم الذي مضت عليه عدة قرون في أوروبا بينما هو حديث في أمريكا.

أما عن المقارنة مع النظرة العربية للترميم فالمشكلة مختلفة أيضا، وهذا بالضبط أحد المواضيع المهمة التي يعالجها هذا الكتاب.

أنا مقتنع بالفكرة العامة المدعومة والمقدمة من الدكتور عليان، وهذا الكتاب المهم يعتمد على المنهجية الأوروبية، وبشكل أكثر دقة جنوب أوروبية، وعلى المنهجية العربية لفهم كينونة الحفاظ على المعالم القديمة، ويبدو من هذا العمل وجود انسجام أكثر لم يظهر في السابق بين هاتين المنهجيتين، إنها منهجية تتجاوب مع الشعور العام يمكن أن تكون أوسطية[٢]. وفي هذا المجال

يترك المؤلف المساحة الواجبة للجوانب الأصيلة من روحية وثقافية ويضع في المكان الثاني الحاجات الاقتصادية والتقنية التي يتم التركيز عليها اليوم أينما كان وبشكل مبالغ فيه.

سأحاول لذلك أن أقرب القارئ من المنهجية الأوروبية، وبشكل خاص الإيطالية، بتقديم موضوع الترميم من خلال تطوره التاريخي، ولكن من غير أن نهمل الرجوع الضروري إلى التطورات وإلى الجانب التطبيقي للمادة.

في نشر الأفكار الخاصة بالترميم لا يمكن الاعتماد على عمل سجلات ومنتسبين، بل لا بد من التركيز على التربية، وفي الدرجة الأولى على الحرية في التحليل والدراسة والتفكير. مهنة الترميم تتغذى على الشك الذي هو في حد ذاته جزء أساسي تعتمد عليه منهجية البحث التاريخي، إذ يتطلب انفتاحاً عقلياً واتزاناً، وانتظاماً في الأفكار ضمن مجموعة روحية عملية، ولذلك فالذي يمكن أن يدرس ليس مجموعة من المواعظ والقواعد، ولكن على أكبر تقدير منهجية التعامل مع المشاكل التي تظهر في كل مرة بطريقة مختلفة وغير متوقعة.

معالم وترميم

الترميم هو تخصص جديد نسبيا، يضع أسسه بشكل كبير في البحث التاريخي الحديث أكثر من التطبيقات التقليدية للصيانة للحفاظ على شيء معين، حددت قيمته الثقافية، من التلف حتى يستمر إلى فترة أطول. وهو كذلك يختلف عن إعادة التأهيل بسبب الاستخدام أو لأسباب اقتصادية، لأي منتج للنشاط الإنساني، وهو يتوجه إلى المعالم حسب مفهومها الاصطلاحي كوثائق، فريدة وغير متكررة وتحتوي على رموز للمذاق وللفن ولمعرفة المواد وكذلك كدليل على مرور الزمن.

ومن المعروف أنه لا بد من حدوث التلف والتردي للمعلم بسبب عدم الاكتراث أو بسبب الاهتمام غير الصائب، ويمكن أن نقوم بتصليحه أو نسخه بالحجم الحقيقي نفسه، لكن الأصل الذي فقد لا يمكن أن يعوض. وهذا يعني أن التدخل لا بد أن يكون حفاظيا ضمن معايير دقيقة وحذرة وفيها احترام للمَعْلم. وبعد مرحلة تحليل دقيقة من التحريات والبحث يكون التدخل ضمن تقنيات بمقياس حاجة المعلم القديم ومواده، ولهذا السبب فإن من الضروري

ضمان استمرارية مجموعة الأعمال مثل الدراسة والتحليل والرفع الهندسي حتى القيام بعمل مشروع الترميم وكذلك القيام بأعمال الإشراف على التنفيذ. وبفضل التقنيات الحديثة يمكن إطالة فترة البحث في داخل المشروع.

ومن غير تفريق بين ترميم المعالم المعمارية والمعالم الأثرية وتلك التي تسمى الأعمال الفنية المنقولة، يجب أن نتكلم عن وحدة في المنهجية والأسس، وفي مجموع التقنيات التطبيقية. وبوجود حوار فكري حول التكنولوجيا الإنشائية يمكن إعادة إنتاج الفن الإنشائي التقليدي الموحد القوي بشكل سليم وطبيعي، وخلافا لما يحدث في المجالات الفنية الأخرى (مثل الشعر والموسيقى)، ففي المجال الفني التشكيلي التقليدي (من الرسم إلى العمارة) فإن الترميم يتعامل وباستمرار فقط مع الأصل، مع كل مخاطر الخطأ والضرر، ولذلك يجب أن يكون عمل الترميم ضمن احتياطات كاملة لما قد يحدث من مثل هذه الأخطاء.

وتتبع ذلك بعض الحالات الخاصة مثل «إزالة المضاف» أو «إكمال الفراغ الناقص»، فكل منهما عملية مهمة في مفهوم الترميم، والهدف منهما تسهيل «القراءة» (المادة ٤ من الميثاق الإيطالي للترميم لعام ١٩٧٢) للمعلم، وهذا سيؤدي بالإضافة إلى عملية الحفاظ إلى إعطاء ذلك المعلم التحاماً واستمرارية فيزيائية، وهذا يعني مقدرة في الحماية الذاتية («استمرارية المقدرة» من نفس الميثاق الإيطالي للترميم لعام ١٩٧٢)، يقع هذا ضمن الوظيفة المزدوجة للترميم، تصليح وتقوية من جانب وتعبيرية وتمييزية، أي أن هناك استمرارية لهوية المعلم من الجانب الآخر؛ ولا بد من وجود أثر شكلي لعملية الترميم يظهر جليا على الهيئة الصورية للمعلم، ولا توجد تقريبا طريقة للحفاظ مفصولة عن الترميم. وهذا يقودنا إلى أن عمليتي الحفاظ والصيانة تعنيان التغيير، بطبيعة الحال، تحت المراقبة الحثيثة. ولكنه دائما تغيير ويتعلق الأمر أيضا بتوجيه تفضيلي. التغيير الذي لا يمكن تجنبه يجب أن يظهر قيم الحفاظ من غير أن ننسى التأثيرات الجمالية والشكلية التي لا يمكن تجنبها. ومن هنا تظهر تعقيدات تصميم الترميم.

وتردنا عمليتا إزالة المضاف وإكمال الفراغ إلى النقاش السابق الذي تم في الجانب النظري، بين الكينونتين: الكينونة التاريخية التي تريد الحفاظ الكامل للذي يردنا من الماضي؛ والكينونة الجمالية التي تعتمد على حرية

عملية كبرى لإعادة الجمال للمعلم، ذلك الجمال الذي طمس مع مرور الوقت، ومن الأحداث التي وقعت عليه. ولا بد من التوضيح بأن العمليتين ليستا عمليتين متساويتين ومتعاكستين، بل إنهما مختلفتان من حيث إزالة مواد قديمة في الحالة الأولى وإضافة مواد جديدة في الحالة الثانية، وإنهما عمليتان تدخليتان في الأساس مختلفتان. والإزالة في أغلب الأحيان هي تدخل غير منعكس ولا يمكن مشاهدة استمراريته[٣]. عملية الإضافة يمكن أن يكون لها حضورها الواضح والمميز، كما تتمتع كذلك بصمام الانعكاسية في حالة وجود الإرادة للتصحيح أو للتحسين، حتى بعد مرور وقت التدخل. وكنتيجة لما سبق فالأولى تعرف كحالة استثنائية ولها معامل خطورة عال.

على كل حال فإن كلا التدخلين نشاط من طبيعة خاصة يتم ضمن الطريقة المنطقية[٤] (filologica) التي تهدف إلى إعادة النص الأصلي للعمل، الذي يتحدد ويتبلور في مجموعة من الطبعات النقدية، وتسير خطوات الطريقة المنطقية على مسارين (أصلي / إعادة) مناسبين لإيجاد الوظيفة للأجزاء القديمة كمجموعة أو منفردة لتنتج التصحيح.

ومن هنا فإن العمل المستمر بمنهجية تطبيقية، موازية لتلك الطريقة المنطقية التي تتم على النصوص الأدبية، وستحدث اتصالاً بصرياً خاصة بالنسبة إلى موضوع إكمال الفراغ الناقص، الذي يحتاج إلى «مستوى عال من الأمان»، كما أن هناك معلومات أخرى لا بد من تقديمها: إظهار وكتابة لوحة تبين تاريخ وطبيعة أعمال الإضافة، ويمكن تحديد الإضافات الجديدة على الجدران القديمة باستخدام فواصل بينهما (من قطع من الطوب الأحمر المحروق أو بصفيحة معدنية أو بخط غائر في القصارة)؛ وقد ينفذ المضاف تحت مستوى ميزان الجدار القديم أو بطريقة عدم الانتظام والتغيير في وضعية فواصل الحجر أو الطوب في الجدران، ونحتاج إلى معالجة دقيقة لترميم الأسطح المبنية من الطوب الأحمر ومن الحجر، ويمكن أن تجري المعالجة بالطرق التالية: تشذيب حواف الحجر وعمل خطوط موازية في سطحه، مشابهة لعملية التهشير في العمل الفني؛ ولا بد من اتخاذ إشارات للتعرف بالطرق الفيزيائية والكيميائية على المواد الجديدة المضافة كالملاط المستخدم في الترميم (باتباع دراسة تغيير في عدد ونوعية وحجم المكونات للملاط مثل الحصاء أو الرمل) وهكذا.

ونخلص إلى أن عملية تعبئة الفراغ عملية نقدية تعتمد على مصطلحات وتقنيات تركز على الإشارات والمنبهات (أي تعمل على تمييز الجديد من القديم) في المعلم الثقافي.

وفي الخاتمة يمكن أن نؤكد أنه في المجال الأثرى تبقى فعالةً الأسس الموجودة والمتبعة في الترميم التقليدي الفني والمعماري، بمفهومه النقدي والعلمي: التمييز، أقل تدخل ممكن وإمكان انعكاسيته، احترام الأصالة واحترام المادة القديمة، التجانس الفيزيائي والكيميائي للأجزاء المضافة، وهدف كل ذلك هو الحفاظ على المكونات الثقافية والتراكم التاريخي والنظام الإنشائي للمعلم القديم، وحقيقة الأمر أن بإمكاننا فقط القدرة على تأخير التلف ولكنه لا يمكننا تخليد أي معلم من صنع الإنسان.

تعريف الترميم

نعني بالترميم، أي عملية تدخلية هدفها الحفاظ على المعلم الثقافي وبثه للمستقبل وتقوم بتسهيل قراءته وبعدم مسح آثار مرور الوقت على الأعمال ذات الأهمية التاريخية والفنية والبيئية؛ والترميم ينبني على احترام المادة القديمة والوثائق الأصلية المكونة لتلك الأعمال، ويقوم الترميم على تقديم التفسير النقدي للمعلم بطريقة موغلة في العملية التطبيقية الحقيقية وبأكثر دقة، كفرضية نقدية واقتراحات وأهداف دائما متغيرة دون أي تغيير على الأصل.

وفي هذا المنظور يمكن أن نعرف ترميم المعالم كنشاط علمي دقيق ومنطقي أصيل يتجه ليجدد ويحافظ ويضع بوضوح الأعمال التي تقع في مجال اهتماماته، ويعطي إمكان قراءة تاريخية صحيحة وواضحة للأعمال المعمارية والبيئية، في مجال واسع من المبنى المنفرد إلى المدينة من غير أن نستثني المناظر الطبيعية والبيئية.

ويوجد في الترميم جزء مهم من الأعمال ذات الطبيعة الحفاظية، يهدف إلى الحفاظ بداية على المواد التي تكون البناء الفيزيائي للعمل. ونعني في هذا السياق ترميم المعالم كتخصص أساسه تاريخي ونقدي يعتمد على تقنيات التحليل والرفع الهندسي والتمثيل بالرسومات ويحتاج إلى تخصصية

الإنشائي وعالم الفيزياء والكيمياء. والناتج لا يكون بمجموعة من متخصصين متفرقين، ولكن يجب أن يجدوا وحدتهم التعبيرية والفكرية لحل المشكلة الشكلية أيضا، وباتباع المنهجية المناسبة للغة المعمارية التي تميز المعلم المراد ترميمه.

وتتم معرفة العنصر المحسن لعملية الترميم في «الترميم وانتشار المعرفة» (ميثاق البندقية ١٩٦٤) أو في «صيانة المقدرة على تسهيل القراءة»، أي لا تبقى العملية فقط حفاظية خالصة من جهة، ولكن لا تصبح أيضا إعادة تشكيل صرفة من الناحية الأخرى.

وليس لمفهوم الترميم بشكل عام والترميم المعماري بشكل خاص، على المستوى الفكري، أي اختلاف. فالترميم المعماري يعتبر حالة خاصة من الأولى، حيث لا يتميز من الناحية الفكرية، ولكن من الناحية التطبيقية العملية بسبب اختلاف الأعمال التي توجد ضمن هذا المجال. يمكن أن نتكلم عن وحدة منهجية وعن مجموعة من طرق التطبيق. وهذا ما يؤدي إلى وجود المخاطر للانحراف نحو مفهوم التقنية والعلم الزائف، وأيضا نحو المغالاة في الجانبين الاجتماعي والاقتصادي (مثل الترميم الاجتماعي وتضخيم القيمة الاقتصادية للمعالم الثقافية). أو الفكري (جعل المدينة التاريخية أكثر مناسبة) أو العملية أو أكثر سواء إعادة الصياغة «بتفنن» أو «التجديدية» (وهذا يحدث ضمن الرغبة والميل لدى المعماريين والمهندسين، المتمرسين في تصميم وإنشاء الجديد، مما يحملهم على الخروج عن حدود الترميم العلمي المقصود الذي من ضمن قواعده الأساسية قاعدة أقل تدخل ممكن).

في هذه المرحلة من الضروري توضيح معنيي مصطلحين مهمين تطرقنا إليهما خلال حديثنا السابق وهما:

● «الترميم»، حسب ما جاء في تعريفه الأول، هو تدخل مباشر على المعلّم، وهو أيضا يحدث تغييرات عليه تكون دائما تحت مراقبة علمية - تقنية وتاريخية - نقدية حثيثة.

● «الحفاظ» كعملية وقائية وإنقاذية تنفذ بشكل مناسب حتى نمنع الوصول إلى التدخل بالترميم الذي يكون دائما عملا مزعجا وتنتج عنه رضوض للمعلّم.

تأتي أسباب اختيار الترميم لمعلم ما بعد أن تُحدَّد فيه قيم ثقافية أو فنية أو توثيقية أو تشكيلية أو تاريخية، مما يؤدي إلى اعتباره «كشيء علمي» أو - بكلمات أخرى - كغرض ثقافي، حيث يحتوي هذا المعلم على إثباتات مادية لديها قيم حضارية، أي «حسنات وهبات ثقافية» (bene culturali).

وحتى نوضح هذه المسألة أكثر، من الضروري طرح سؤال: ما الأعمال والتدخلات التي لا يمكن ألا تكون ترميما؟

من الأعمال التي لا تعتبر ترميما إعادة التشكيل و«التعويض» لمنشأة، و«تصليح» وظيفي لأي غرض، و«التجديد» أو إعادة عمل المعلم بشكل مكتمل أو لأجزاء كبيرة منه (ويجب عدم ربط هذه العمليات بأعمال الترميم). إنها أعمال تدخلية على المعلم تغير في شكله، وغالبا ما تكون تجديدية وتعيد تصميمه بالكامل أو تقوم باختزاله بشكل كبير بحيث يصبح وكأنه لوحة تذكارية من القديم وتعبيرية معمارية أو حضرية مجملها حديث. وفي هذه الحالة فإن الأمر لا يتعلق بالترميم، لأنه لا يبقى من المواد القديمة إلا القليل وفي بعض الحالات لا يبقى منها شيء، كما أنه لم يتم احترام تلك المواد القديمة في قيمها بل تقزيمها بطريقة تصميمية جديدة.

وليس ترميما كذلك ما يسمى بإعادة الاستخدام «بكل مشتقاته ومتشابهاته، مثل إعادة الحيوية» أو «إعادة التقييم» أو «إعادة الإنتاج» أو «الإرجاع والمعافاة»، وهذا الأخير منتشر اليوم في المجال المهني المعماري ويجد انتشارا أكبر في مجال التشريع الحضري. هذه العمليات توضع بجانب الترميم لأنها فقط تعالج وتتدخل على ما هو موجود.

ويتضح أن إعادة الاستخدام في الحقيقة هي وسيلة مفيدة وفعالة لضمان الحفاظ على المبنى التاريخي، ولضمان توجيه وظيفته إذا أمكن نحو أهداف اجتماعية، لكن عملية إعادة الاستخدام ليست الهدف الأولي للحفاظ، ولا يمكن أن نتوقع منها أن تحقق وحدها حل مشكلات الترميم. فتوجه عملية الإرجاع والمعافاة مخالف لتوجه الترميم، ويتدخل لأسباب عملية واقتصادية على التراث المهمل الموجود أو غير المستخدم. وليس من طبيعته أن يهتم بالحفاظ أو بالأسباب العلمية للترميم.

أما «الإنقاذ» و«الصيانة» و«الوقاية» الوارد ذكرها سابقا، فكلها تدخلات مهمة ولا تعتبر ترميما، لكنها تقع في مجال «الحفاظ» فقط.

وما حُدد سابقا يؤدي إلى أن نعرف في الترميم أكثر من مجرد عملية حفاظ، مما يجعل فيه الإمكان، وبطريقة ثقافية واضحة، أن يضطلع بوظيفة وساطة مناسبة لإعادة تناسب وتكامل وتفسير العمل، من غير أن يهمل الواجب الآخر لإعطاء شكل جمالي لتدخله (ترميم نقدي إبداعي).

الخط النقدي المذكور صُنف تحت عنوان «حفاظي - نقدي». «حفاظي» لأنه جزء من المتطلبات التي يجب أن يتمتع بها المعلم، في المكان الأول، ليبقى حيا ويستمر في المستقبل في أحسن ظروف ممكنة؛ وكذلك يأخذ بعين الاعتبار أن المعرفة التاريخية الحالية تجبر على الحفاظ أشياء أكثر مما كان مطلوبا في الماضي. و«نقدي» مرجعها في التأسيس النظري، وكان من أوائل من ذكروا هذا المصطلح روبرتو باني (Roberto Pane) وريناتو بونيللي (Renato Bonelli) وألساندرو كونتي (Alessandro Conti)، وهذا ينطلق من الاقتناع بأن كل تدخل يمثل وحده حالة خاصة، ليست مصنفة ضمن تصنيفات ولا تتبع قواعد ثابتة، ولكن لا بد من دراستها بعمق في كل مرة، من دون أن تتخذ أي وضعية وحلول ثابتة ومسبقة لتلك الحالة.

لمحة تاريخية

هناك من يحكمون على الترميم كسلوك حديث (أمثال أوجين إمانويل فيوله - لو - دوك Eugene E. Viollet-le-Duc، وريناتو بونيللي، وألساندرو كونتي) وهناك من يرونه على العكس كثابت من المهن البشرية أمثال: جوليلمو دي أنجليس(Guglielmo De Angelis) ودوسات d'Ossat وأليساندرا مليكو فاككار و(Alessandra (Melucco Vaccaro والمقارنة مازالت قائمة للفكرة نفسها وبتغيير هاتين النظرتين للترميم تتغير تحديد مفردات تأريخ الترميم نفسه.

بالتركيز على الحفاظ والترميم وبالإضافة إلى الاستمرارية المتمثلة في الصيانة وإعادة الاستخدام نجدهما في كل فترة تاريخية بسبب دافع ديني، أو سياسي أو تمثيلي للشخص أو للعائلة أو للمجتمع؛ هذا ما نجده من الاهتمام والعناية، في الفترة الكلاسيكية، في العمود الخشبي الباقي من المعبد القديم إرى (Era) في مدينة الومبيا (Olimbia)، حسب إثباتات باوسانيا (Pausania)، وكذلك الحال في سفينة تسيو (Teseo)، التي حوفظ عليها في أثينا وتمت صيانتها عدة مرات متتالية كما ورد عند بلوتاركو (Plutarco).

إن الذي ذُكر سابقا هو حالة استثنائية بينما كان الترميم في الماضي يتطابق مع إعادة التصنيع وإعادة الإنشاء وإعادة الإيجاد.

ولعل الرغبة في تنفيذ أعمال أكثر جدارة تؤدي إلى تعاقب الهدم وإعادة البناء انطلاقا من الأساسات. فهذه العادة استمرت لوقت طويل، مع أن كل فترة كانت تعتمدها وتفسرها حسب طريقتها الخاصة، فهي تجد التبسيط الأكثر وضوحا في العمارة الرومانية التي كانت تتمثل في مبان يعاد بناؤها بشكل تكاملي لعدة مرات مع الاستمرارية الدائمة في المكان، وفي وظيفته الأولية البانثيون (Pantheon)ومعبد ساتورنو (Saturno) في روما. ومازالت تحيا إلى اليوم هذه الممارسة في اليابان معبد ديانة الشوتو في مدينة إسي (Ise) حيث نقرأ هنا رغبة «ترميمية» موجهة نحو الحفاظ على المعاني والأهميات الرمزية الموجودة في المعلم، بغض النظر عن تكامل ووجود مواده التي يضحَّى بها بغية تجديدها.

وفي فترة العصور الوسطى حدثت عدة أعمال إرجاع ومعافاة «لمبان قديمة ضُمِّنت وصيغت ضمن عمارة جديدة مثل ما حدث في تطوير معبد أثينا الدوري في سيراكوزا Siracusa إلى كنيسة كاتيدرائية، وجامع دمشق الذي كان سابقا كنيسة وقبل ذلك كان معبدا وثنيا، وهكذا...

ظهر سلوك جديد في إيطاليا في القرن الرابع عشر: بسبب التفكير في الماضي، ومن بين المفكرين نذكر فرنشيسكو بيتراركا (Francesco Petrarca) وجوفاني بوكاشو (Giovanni Boccaccio)، فلقد عُرفت أ.خيرا وبفضلهم الأطلال كمؤشرات ودلالات أكيدة لها المقدرة على أن تضع الشك في كثير من المسلمات المنتشرة، وتستطيع أن تقود أفكار إعادة البناء للمعالم القديمة، وأصبحت واضحة وموثقة في القرن الخامس عشر التغييرات في استقبال الإثباتات والشواهد الكلاسيكية، وتحولت من أشياء خيالية ومضطربة في فترة القرون الوسطى إلى أمثلة من التاريخ والجمال؛ وفي النهاية أصبحت تعبيراً عن شرف القيم بسبب قدومها من عالم بعيد ومغلق. انه رمز تحقيق الوصول إلى البعد التاريخي. ولكن بعد تطور علم الآثار وتاريخ الفن، بعد قرون من العمل والتحضير حتى نجد بين القرنين السادس والسابع عشر مساعدة محددة في الاهتمام من قبل حركة التعاكس التكويني (حركة إصلاحية) للمسيحية القديمة وبتأكيد أكبر على الدفاع عما تبقى من الكنيسة

الأولية (حقيقية وقادرة فقط إذا كانت المواد أصيلة)، ويمكن لتطور علم الآثار أن يسبق التناقض الظاهر في عصر النهضة بين الدراسة للقديم دون متابعته بالحماية الحقيقة ولم تصل بنا الحال للتكلم عن الترميم.

بدأ تحديد الأسس المرشدة للترميم الحقيقي التي ذكرت سابقا في القرن الثامن عشر، وهو الترميم الذي سُمي فيما بعد في إطار شائع «بالعلمي»: أقل تدخل، الانعكاسية وهكذا. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر وفي بداية طفرة الكلاسيكية الجديدة يمكن أن نلاحظ التحول الفكري والمنهجي للترميم الحديث، مميزا عن عمليات «التجديد» و«إعادة الاستخدام» و«الصيانة» المنتشرة فيما سبق. عمل الترميم خرج من حكم في مجمله ثقافي واستمر في تطوره بأيدي خبراء. فليس مصادفة ما حدث في روما من ترميم المسلة أمام مبنى مونيشيتوريو (Monecitorio) على يد المعماري جوفاني أنتونوري 1790 - 1792 (Giovanni Antonori) بطريقة إكمال الفراغ بمواد محايدة واضحة التمييز عن الأصلية، وهي مختلفة عن الترميمات التي تمت في القرن السابع عشر التي استخدم فيها معاكس حتى يجري التقليد التخيلي للخط الهيلوغرافي القديم في ساحة نافونا (Piazza Navona 1651).

وتبرز المقدمات الترميمية إذا ما وصلنا إلى بداية القرن التاسع عشر في دقة أكبر ووضوح أعمق. فعلى سبيل المثال فكر في جانب أهمية قانون الحماية الذي وُقِّع من قبل الكاردينال بارتولوميو باكا العام ١٨٢٠ (Bartolomio Pacca) والذي كان تتويجا لنهاية جهده من طريقة بحث طويلة نظرية وتطبيقية، وكذلك كان واضحا أثر تعقيب كاترومير دي كانسي (A. Ch. Quatremere-de-Quincy) على ترميم قوس تيتو Arco di Tito في روما، لقد قدره من حيث استخدام مواد مختلفة (ترفيرتينو مكان الرخام) وكذلك بسبب تبسيط الشكل (ترك التفاصيل في داخل الحجم).

من الجدير أن نلاحظ أن التدخل على هذا المعلم بدأ عام ١٨١٨ واستمر حتى عام ١٨٢١ من قبل رافيله ستيرن (Raffaele Stern) وبعد موته أكمل التدخل من قبل جوزيبه فالديير (Giuseppe Valadier). ومن غير المعلوم ان النتيجة التي حُصل عليها في هذا العمل كانت موجهة ومؤسسة من قبل

المعماري الفرنسي جوي ألكساندر جين (Guy-Alexandre-Jean) من جيزورز (Gisors)، كما ورد من خلال نص أدبي من عام ١٩١٣. وبالتفاصيل يقوم جوي ألكساندر جين بنقد ترميم الكلوسيوم (Colosseo)، حيث إن جداره الداعم الكبير المنفذ من قبل ستيرن العام ١٨٠٧ كان بالتأكيد صحيحا من حيث الدعم الإنشائي، لكنه لم يكن مناسبا من حيث الشكل، لأنه لم يستطع أن يتجانس بشكل ناجح مع التكامل والمذاق والاحترام للنوعية المعمارية القديمة. من هنا فإن الاقتراح المقدم لإرجاع القوس إلى حالته الأصلية مستعملا معايير مختلفة عن تلك التي نُقدت سابقا، وخاصة بسبب مشاكل اقتصادية؛ سيكون بعد ذلك كاتروميير دي كانسي ومن بعده كذلك كاميلو بويتو الذين يقرأون التجديد المنهجي في التدخل الترميمي لذلك القوس.

كذلك لها معنى طريقة التدخل التي قام به فيوله - لو - دوك في معلمين أثريين فرنسيين يعودان للقرون الوسطى، أطلال قصر بيرفوندس (Pierrefonds) العام ١٨٥٧ وكذلك قلعة مدينة كركسون (Carcassonne) العام ١٨٥٢. وقد أظهر المعماري بكل عناية في كلا التدخلين الأطلال الموجودة، باحثا ألا يطمس عناصر تنتمي إلى فترات تاريخية مختلفة، وفي الوقت نفسه اضطلع بعمل تصميمي تخيلي أصيل مع احترام الطرز التي يخاطبها ويعالجها. لقد غلبت عليه الرغبة في إرجاع القيم التعبيرية للعمل، وخاصة في بيرفوندس، وتميز طرحه في تثبيت المجموعة والتفاصيل في قلعة القرون الوسطى، وقام بتقديمها كمثال (موديل) للعمارة العسكرية. ونجد في وقتنا الحالي، ومن غير اختلاف في منهجية لو دوك، ترميما فريدا في مسرح ساكونتو (Sagunto) في إسبانيا، على يد معماري إيطالي وهدفه من ذلك إرجاع المثال (الموديل) الفكري للمسارح الرومانية القديمة؛ التي تم وصفها من قبل المعماري الروماني فتروفيو (Vitruvio). إنه اقتراح غير متعلق بالتاريخ وهو بعيد عن المنهجية المتبعة في تخصصنا الحالي.

بدأ الترميم الأثرى يتميز عن الاتجاهات السائدة في ترميم المعالم المعمارية فيما بين القرنين التاسع عشر والعشرين، وبدأ يأخذ نوعا من الثبات الفكري الحساس كما تطور في المجال التقني، مع اختلاف في الذوق الحسي حسب اختلاف المناطق الجغرافية والثقافية.

ويمكننا القول: إن الحفاظ الأثري في بريطانيا في الفترة نفسها كان يميل إلى منع إدخال أي مواد جديدة على المواقع الأثرية مع أن عدد المعالم التي تفتقر إلى تعويضات ليس بالقليل. بينما وجدت في روما محاولات ترميمية جريئة قام بها أثريون ومرممون أمثال جاكومو بوني (Giacomo Boni) الذي قام بتنفيذ مشروع الممرات الأثرية داخل الساحات الرومانية (Forom)، وكذلك جرب أنتونيو مونز(Antonio Muonz) في معبد فينيري (Venere) في روما استخدام أنواع من النباتات المنسجمة مع العمارة التاريخية (مثل شجر الصنوبر الإيطالي، السنديان، وشجر الغار وغيرها من النباتات) كما قام بعمل استكمالات للجدران لم تكن من الحجر أو الطوب وإنما كانت من النباتات. بل هي حلول ذات حساسية وما زالت إلى الآن مطبقة.

ولا بد من ذكر التدخل الحفاظي لكنيسة زامبيك (Zsambek) في هنغاريا الذي زال مع نهاية القرن التاسع عشر، والذي قام به هو المعماري ستيفن موللير (Istvan Moller). فلقد قُدر هذا التدخل للطريقة الحديثة المستخدمة التي بمجملها تعتبر محافظة، وهي تقريبا أول عمل تجديدي لترميم الأطلال. وبالطبع فإن أكثر الأمثلة المشابهة كانت لاحقة مثل كنيسة نوتر - دام (Noter - Dame) في جيمجس (Jumieges) في النورماندية (Normadia)؛ وأطلال تينتر أبي (Tinter Abbey) في الجلاس (Galles).

ويمكن أن يكون الحفاظ على الأطلال في إيطاليا وعلى الرغم من أنه لم يحالفه الحظ جيدا في بعض الحالات، مثل ما هو الحال في كنيسة القديس نيكولا S. Nicola في كابو دي بوفه (Capo di Bove) على طريق ابيا القديمة (Appia) الذي قام بالحفاظ عليها مونز، وكذلك كنيسة القديس كلكانو (S. Galgano) بالقرب من مدينة سيانا (Siena)الذي قام بترميمها المعماري جون كيريشي (Gion Chierici) العام ١٩٢٣. ومن المهم أن نرصد أنه في تلك السنوات بدأت أعمال ترميم كنيسة سيلفكانه (Silvacane) في منطقة إيكس إن بروفينسي (Aix en Provence) لعشرات من السنين بهدف إعادة استكمال شكلها الأصلي.

ويقدم ميثاق أثينا عام ١٩٣١ الذي يدين في غالبية نصه للفكر الإيطالي، خاصة فكر كوستافو جوفنوني (Gustavo Giovannoni)، نقاطا مهمة منها: الدعوة إلى هجر «الترميم الاستكمالي» إلى صالح الصيانة الدورية، احترام

التراكمات التاريخية، والعناية بعملية تقييم وتحسين وتقديم المعالم والمواقع، والاستخدام المقنن للتقنيات الحديثة بحيث تحقق التصحيحات الإنشائية ومن الطبيعي أن تكون مُخفاة، واستخدام علوم الفيزياء والكيمياء في الحفاظ، والعناية الجيدة بالآثار، خاصة إذا وجدت من جراء حفرية أثرية، واللجوء إلى إعادة التركيب (anastilosi)، وأهمية الوثائق وأهمية نشرها وحتى على مستوى عالمي.

وأما الميثاق الإيطالي اللاحق للترميم الصادر في نهاية العام ١٩٣١ فقد أعاد الأسس السابقة نفسها، وركز على استخدام مواد مختلفة وبأشكال مبسطة.

ومع وجود تنافر بين النظرية والتطبيق فأمثلة الترميم في تلك السنوات كانت كثيرة منها: معبد أوغوستو وروما (Augusto e Roma) في بولا (Pola)، الذي دُمِّر في الحرب العالمية الثانية؛ التحرير، في روما لمعبد الفورتونا فريالي (Fortona Veriale)، ومعبد ديانا (Diana) وحيد في شبه جزيرة البلقان.

واتبع مولير في هنغاريا بشكل مخالف تعليمات أثرية في تدخله في إعادة تصميم الخلية الأساسية في النصب المسيحي في بيكس (Pecs)، الذي اكتُشف العام ١٩٢٢، كما رمم كاتدرائية غيولفهريفر (Gyulafehervar) في ترانسلفانيا (Transilvania) في سنوات القرن العشرين الأولى. وقد اتبع الطريقة المنطقية الدقيقة والبرهان على ذلك العناية في ترقيم الأجزاء التي فُككت ثم أعيد تركيبها، كما أشر على العناصر الجديدة التي وضع عليها الأحرف الأولى من اسمه وتاريخ وضعها في البناء.

ورمم المهندس نيكولاوس بالانوس (Nicolaos Balanos) في أثينا في الفترتين ١٨٩٨ ـ ١٩٠٢ و١٩٢٣ ـ ١٩٣٣ البرتينونه (Partenone) وبإكمال الصخور الموجودة في جانب الموقع الشرقي، باستخدام خرسانة أسمنتية دون أن يستخدم الحجر نفسه المستخدم قديما، وقام بترميم إريتيو (Eritteo) في الفترة ١٩٠٢ ـ ١٩٠٩ وبروبيلاي (Propilei) في الفترة ١٩١٠ ـ ١٩١٧ ومعبد أثينا نايك (Atina Nike) في الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٤٠، وأدخل جسوراً حديدية في الجدران الحجرية التالفة كما استخدم الخرسانة المسلحة في المناطق غير المكشوفة والمشاهدة، وأزال التدعيمات المصنوعة من الطوب الأحمر المحروق التي أُحدثت في القرن التاسع عشر، وعمد إلى إعادة البناء مستخدما، أينما سنحت له الفرصة، المواد الأثرية التي وجدها في الموقع.

لقد كانت حالات التدخل على المواقع الأثرية كثيرة، وكان منها الجيد والسيئ، وبشكل عام، فإن اختيارات المرممين توضح توجهين أساسيين مختلفين: أولهما يقوم على إخفاء أعمال التحسين والترميم الإنشائي (مثل ترميم عمود القديس لورينسو ماجوري (S. Lorenzo Maggiore) في ميلان المرمم في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٥ بتفريغه ليدخل في وسطه عمود من الخرسانة المسلحة) وثانيهما العملية العكسية في إظهار العمل كإشارات واضحة جديدة ومنطقية متميزة (معبد سيجيستا Segesta، حيث تم إظهار مشابك وحلقات معدنية).

ولقد تبلورت، بشكل نهائي، التصريحات الحديثة للترميم النقدي وأفكار شيسري براندي (Cesere Brandi) بعد الحرب العالمية الثانية، واعتمد فكر براندي للترميم على الفهم العميق للعمل وعلى ضرورة اعتبارات لا يمكن التغاضي عنها من حيث القيام بتدخلات واضحة متميزة منعكسة ومحدودة ومركزة، ولكنها في الوقت نفسه تتمتع بنوعية شكلية جمالية، ويمكن أن نرى هذه الأفكار في أعمال فرانكو مينيسِّي (Franco Minissi) النشط في المعهد الإيطالي المركزي للترميم (Istituto Centrale del Restauro). وهو الذي جرب بسهولة في صقلية في المجال الأثري الدعوة البرندانية (دعوة شيسري براندي) مجتمعة «التكامل الحديث والتكامل المتواضع».

لقد نظم مينيسي ساحة فيلا رومانية متأخرة في ساحة أرمينيا (Piazza Armenia) تحتوي على بلاط من الفسيفساء ذي قيمة عالية، حيث وضع ممراً معلقاً فوق أعلى الجدران وقام بإعادة صياغة التصميم للفيلا باستخدام مواد حديثة وشفافة لتحديد الفراغات العامة للمعلم مما يسمح في الوقت نفسه بحمايتها من عناصر التلف الطبيعية ويؤمن قراءة القوة الفراغية لها. ولقد استُخدم هذه المعايير التي تستغل الخصائص الحديثة الواضحة لبعض المواد (زجاج خاص، بليكسكلاس وغيرها) في التدخل على الجدران الإغريقية المصنوعة من الطين التي في جيلا (Gela) وفي مسرح إراكليا مينوا (Eraclea Minoa)، ومن السهل نقد هذه الأعمال حينما تظهر أول إشارات للهرَم والكبر على هذه الأعمال. لكنها تجربة تستحق التقدير لأنها أعمال صدارة، وسبق أن فتحت الطريق أمام بعض أفضل الأعمال دقة وصحة وتطوراً في هذا المجال.

بدأ يتوجه فكر الترميم حديثاً كما قلنا سابقاً نحو الخط النقدي الحفاظي الذي يهتم بالواجب الكبير نحو الحفاظ ونحو اكتساب التقنية المنهجية الناتجة عن التفكر في المواد القديمة، ولكن في الوقت نفسه ليس بغياب عن الكينونتين التاريخية والجمالية، والجوانب التي تظهر الترميم أيضا تختلف بشكل جذري النظرة التي تحبذ الصيانة المتعدية التي لا تحرص كثيرا على أصالة مواد العمل وبالعكس التي تهتم وتبحث لإعادة طرح الأصالة الشكلية المفتعلة، من خلال استبدال وإعادة عمل لأجزاء معتبرة من المعلم. على هذا الجانب تبدو مرتبطة بعض الأعمال المنفردة للترميم الجاري حاليا على أعداد كبيرة من المعالم القديمة في آسيا الصغرى، وفي اليونان وفي كثير من البلاد العربية.

إعادة التفكير التقني في العقدين الماضيين

من خصائص الترميم الأساسية وجود الانصهار الخالص بين القدرات التأريخية والتقنية العلمية. ومن هنا نستطيع أن نعرف كم هي مصطنعة التفرقة بين «تصميم التقوية الإنشائية» و«التصميم الترميمي»، وهذه التفرقة قائمة على فرضية، تحتاج إلى إثبات: أنه يمكن فصل المشكلات الإنشائية عن تلك التي تتعلق بالمواد في المباني القديمة، ومعالجة كل منها على حدة، سواء العامة منها أو تلك المتعلقة بالمنظومة المعمارية.

يجب على التقوية الإنشائية أن تتبع القواعد نفسها التي تقود الترميم (بالإضافة إلى الإجابة على قواعد الثبات (الإستاتيكا) وقواعد علم الإنشاء الخاصة)، وبذلك تصبح كجزء خاص من الترميم نفسه. وباتباع المصطلحات بدقة، ولا يمكن أن نتحدث عن التقوية الإنشائية أو عن ترميم الثبات الإنشائي، ولكن يجب التحدث عن مشكلات الثبات ضمن إطار الترميم، كما أنه من السليم التحدث عن مشكلات إعادة الاستخدام للمباني القديمة بدل التحدث عن الإرجاع والمعافاة أو عن الترميم الوظيفي. ولكي نضع القيم الموجودة في القديم في مكانها ونظهرها لا بد من وجود تنازلات من قبل كل الاحتياجات الأخرى من إعادة الاستخدام وتفعيل الحركة الداخلية و«تسهيل الدخول»، إلى تلك التي تعنى بمقياس النقد الإنشائي للمبنى، كلها يجب أن تصنف ضمن طبيعة المعلم الأثري (إذا كان أطلالا أو كان يستقبل زوارا داخله).

يمكن أن تكون عملية النقد قد بدأت في المجال الأثرى، ويمكن تفسير ذلك بشكل واضح في استخدام المواد الحديثة في الترميم، ولكن هذا الأمر انتهى ليمثل أطيافا فكرية وأفكارا مسبقة أبعدته عن جوهر المشكلة النقدية؛ وفي الحقيقة ليس له معنى تجريم أو الحفاظ على المواد في حد ذاتها حديثة أو قديمة أيا كانت، فالنتيجة تعتمد على اختيار المصمم الذي اتخذ المهمة لترجمتها إلى مشروع ناجح، وذلك يحتاج إلى التحقيق العلمي للتطبيق العملي التجريبي.

ومع مطلع القرن العشرين بدأ التأثير الخلاب للتقنية الحديثة بالظهور، وبتأثير من المهندسين المدنيين الذين جرى تصنيفهم بالمهرة لم ينتقص من شأن المعالم بإضافات ظاهرة للعيان، وبعدم تقليل الأصالة باستخدام عملية الإعادة وباتباع عملية الفك والتركيب للجدران. كما أن لديهم الإمكان لتدعيم إنشاء آيل للسقوط (شرفة الباباوات في مدينة فيتيربو Viterbo 1899 - 1902) وكذلك الجدار الخارجي للأرينى (Arena) في مدينة فيرونا Verona، التي قوّاها المهندس ريكاردو موناردي (Riccardo Morandi) ١٩٥٨، باستخدام تقنية المواد سابقة الإجهاد بدل أن يهدمها ويعيد بناءها، كما كان يحدث في بعض الحالات. ولقد قدم تطورا كبيرا نفذه، على رغم التكاليف المادية العالية، كما حدث في تغيير النظام الإنشائي الأصلي للمعلم.

وكان التصرف مع الإسمنت المسلح مشوبا ما بين الحيطة والتحمس. ويذكر باول ليون (Paul Leon) أن الأمر يعني إدخال إنشاء مرن داخل المباني، وعناصر صلدة يمكنها أن تضعضع الاتزان. والمحاولات التي تمت على كاتدرائية نانتس (Nantes) كتلبيس بعض الأقواس الخارجية المهترئة والمتفككة بالإسمنت، تبدو «أنها مأساوية بالنسبة إلى الشكل العام للمعلم، مما يجعل من الضروري إرجاع المعلم إلى شكله ووضعه الأصلي». ومن ذلك الوقت أصبح استخدام الإسمنت محددا في الأعمال «مخفيا: في أعمال تقوية الجدران، الأسطح، الأقبية، التسليح، الأسقف، أساسات، جدران ساندة، هيكل إنشائي»، يجب التأكيد «على التقوية دون أن يحدث أي تغيير في الخصائص أو الهيئة الخارجية أو الوثائق التاريخية».

لقد حُدِّدت اليوم الحدود والمخاطر من جراء إدخال عناصر غير متجانسة في عدة أمور منها ضياع الرأي العقلاني في دفع ثمن التقوية الإنشائية، وهذا ما يجب ألا يحدث على حساب شكل المعلم، (فمثلا في ترميم اللوحات الفنية والفريسكو ليس معقولا أن تضحي باللوحة الفنية لتنقذ لوح الخشب الذي يحملها، وكذلك لا يمكن أن تضحي بالفريسكو لتنقذ الجدار الذي يحملها). لذلك يجب أن يجتهد كثيرا في استبعاد عمليات الهدم وإعادة البناء، كما يجب استبعاد أساسي التغيير والتحوير باستخدام إضافات ظاهرة للعيان، ولا بد من الدراسة التحليلية التي تعطي حلولا متكاملة ودقيقة، لكل حالة على حدة، مع العلم بأن كل معْلم يمثل حالة فريدة ووحيدة. ومعايير مشابهة تقود معالجة الحفاظ للمواد وللأسطح.

وفي الختام نتطرق لحدث جديد، هو حاجة الأقبية إلى إيجاد نظام رمزي لحالة الحفاظ الموجود عليها المعلم الذي لا بد أن يستمر حتى الانتهاء وإغلاق مشروع الترميم؛ وهذا يمكننا من القيام بعمل قياس مدى طول بقاء التدخلات التي نقوم بها، وحتى نستطيع أن نبرمج بشكل منطقي دورات وفترات الصيانة.

منهجية الدراسة والتصميم والكفاءات

كل تدخل ترميمي يجب أن يعتمد على المعرفة العميقة والمسبقة للمعلم، ومن الضروري أن يسبق أي تقديم مقترح للتدخل دراسة متكاملة للمعلم المراد ترميمه، وهذه الدراسة تجد قوتها في الرفع الهندسي المباشر وفي تحليل النظام الإنشائي وفي فهم أنواع الجدران وتركيبها. ويكون ذلك بهدف تقييم حالة التردي وتحليل جدول لوحة التصدعات، كما تفيد في حل بعض التشككات وعدم الجزم في عملية الاستكشافات، وتفيد في تحديد خصائص المواد وطريقة عملها ومصنعيتها.

وعملية إعادة البناء بالرسم الهندسي وعملية إعادة التشكيل بالرسم لبعض تفاصيل العناصر المتآكلة يمكن أن تكون قاعدة مفيدة للرفع الهندسي، مع بقاء الهدف الرئيس في المجال الحفاظي، وستقدم هذه العملية على أنها أداة مفضلة بخصائص قبل تشخيصية، ووسيلة تحليل ومراقبة من داخل الجدولة العملية.

لقد كان تحديد النوع المعماري وتحديد التلف وتوزيعه في البنية المعمارية والأثرية مجال بحث عميق في السنوات الثلاثين الأخيرة، وأنتج بشكل غير مباشر «معجم» عام (خاصة في إيطاليا النورمال Nor.Ma.L الأعداد nn.1/1980، 1/1988) مما ساعد على وضع أسس تدخل مناسبة للتصحيح.

لقد ظهرت تعددية التخصصات داخل أساس وحدة طريقة الترميم كأداة أساسية للتزاوج بطريقة متجانسة ومتكاملة لمختلف الكفاءات الضرورية للدراسة وللحفاظ على المعالم الأثرية. ويمكن بذلك إعادة النظر في بعض المظاهر المختلفة للمعلم، من المعنى الفراغي التقني والمواد للبقايا القديمة الأقبية المسالة الإنشائية، ومن العناصر الشكلية والتراكمية الأقبية المشاكل من طبيعة أكثر علاقة بالكيمياء والفيزياء. نعيد التأكيد على كل حال بضرورة المعرفة الدقيقة لمواد المعلم ومركزية أدوات التحريات التاريخية والتقنية والمنطقية.

يتطلب العمل في مجال ترميم المعالم الأثرية المقدرة المهنية الثاقبة للمعماري المرمم، ولا بد أن يكون قد تخصص في إحدى مدارس التخصص (دراسات عليا) كما يجب أن يفهم أن هذه المهنة يمكن أن تأتي كمجموعة من كفاءات متخصصة، من كيميائي وفيزيائي ومهندس إنشائي ومن مؤرخ الفنون ومن الأثري نفسه ومن متخصصين للحفاظ على كل مادة من المواد الأثرية والإنشائية، وهكذا، وبالعكس تلاحظ دائما ضرورة كبرى لمشروع موحد غير مكون من أوقات مجزأة فيما بينها، كما يجب أن يمثل نتيجة لمسار عقلاني تحليلي فكري وغير متقطع.

وبالنسبة إلى الشركات المنفذة لا يمكن أن ينقص الالتزام للارتقاء بالتقنيات وواجبها خاصة في تربية وتدريب المحترفين البنائيين لديها على إرشادات خاصة، بنوعية تقليدية، نفتقدها اليوم. ولتحقيق ذلك نجد من الضرورة التلاقي والتبادل داخل المشروع بين المحترفين البنائيين وبين المتخصصين الجيدين في مجالات الترميم الفنية (مثل متخصصين في معالجة أعمال الحجرية والمقصورة، ومتخصصين في الافريسكو والديكور والمواد العضوية وغير العضوية والمعدنية وغيرها).

الأقبية جانب تأهيل المتخصصين والمهنيين والشركات والمقاولين، ويجب أن نضع مشكلة إعادة النظر في طريقة عمل الإدارات المحلية (طريقة طرح العطاء، اختيار المقاول... الخ) التي مازالت إلى الآن مبعثرة وغير مناسبة. ولا بد من إعادة تفكير عميقة في القواعد والتعليمات واللوائح حتى نضمن تصميما ذا نوعية بواسطة طرح الشروط العامة والخاصة للعطاء ومن خلال وجود تقني وعلمي مستمر من قبل الإدارة المحلية وهذا ينطبق أيضا على عملية الحفرية الأثرية.

وللأسف، فإن القوانين السارية حاليا تحاول أن تشبه أعمال الترميم بالأعمال الإنشائية العامة الدارجة ،وهذا لا يعكس الرؤية الخاصة والخصائص المتميزة للمعالم الثقافية؛ مما ينتج عنه مخاطر كبيرة على المعالم، كإرساء مشاريع ترميم على تقنيين غير متخصصين وغير مناسبين، وتقليل الوقت التقني اللازم، والتمويل غير المتزن والموزون.

النقد والتقنية في الترميم

ومما تم طُرح إلى الآن يتضح أن الدراسات القائمة على الترميم وبشكل خاص المعماري منه، لا يمكن أن تتجاوز ما تقدمه تخصصات محددة أخرى، بالإضافة إلى تلك التاريخية التقنية: الرسم الهندسي، علم المساحة وتقنيات الرفع الهندسي؛ تكنولوجيا العمارة، مواد الإنشاء الصناعية والطبيعية وأسباب تلفها؛ علوم وتقنية الإنشاء وعلم تقوية المباني؛ الفيزياء التقنية والبيئية والتمديدات التقنية؛ علم العرض والمعروضات والمتاحف؛ التصميم المعماري، والتصميم الحضري وتخطيط الأرضي؛ وعلم الآثار، وعلم تصميم المناظر الطبيعية، وحساب الكميات المعماري والحضري. كل ذلك يتعلق بمجموعة من الكفاءات وهي متوافرة في يومنا هذا، مع أن اهتمامها بالدراسات المعمارية مختلف.

وفي ضوء ما سبق نجد أن هناك ثلاثة اتجاهات أساسية للمختصين في مجال الترميم هي:

- تاريخ العمارة ونظريات الترميم.
- تقنيات الرفع الهندسي والتحليل والتشخيص والتدخل على المواد وعلى النظام الإنشائي.
- المظاهر القانونية والتعليمات، البعد الاجتماعي والاقتصادي، عمل التصنيفات والأرشيف وغير ذلك.

وليس من السهل أن تحدث مراقبة وتنسيق وتسيير مهام هذا العدد الكبير من المتخصصين من قبل رجل واحد، ولذلك لا بد من تأسيس نوع من المشاركة متعددة التخصصية، ولكل متخصص دور يؤديه ويختلف عن دور المتخصصين الآخرين، فأين يمكن أن تكون المهن الأكثر أهمية من وجهة نظر نقدية: والمراد هو تقليل دور المتخصصين في النقطتين «ب» و«ت» وإعطاء الدور الأساسي للمتخصصين في النقطة «أ»؛ وهذا يعني اعتبار أهمية التقنية ليست في ذاتها وإنما تمتد عبر التاريخ، وبهذا نوضح الحاجة إلى وحدة النقد والتقنية في الترميم. وهذه الوحدة صالحة لجميع أنواع المعالم الثقافية (الرسم، النحت، العمارة، الفنون الصغرى، النقوش والمخطوطات والمجوهرات...) التي تنحصر أهميتها بمظهر الأسس العمومية وديمومتها بالصلاحية، حتى إن كانت تحتاج إلى التفسير والفهم كل حالة على انفراد، وإنما تشمل فهم المواد والتكنولوجيا التنفيذية وتلك هي التي نحتاجها في التدخل الترميمي.

يستطيع المعماري المرمم في هذا الإطار أن يضطلع بأكثر من دور وبالتأكيد، فإن له دوراً في التحضير وكتابة التقارير كما تجده حاضرا في كل مستويات المشروع (حسب القواعد الأوروبية: أولي، نهائي، تنفيذي)، بما في ذلك من مهام في عمل الدراسة التاريخية والبحث في المراجع والأرشيف، وفي الرفع الهندسي والدقيق والتحليل المباشر للمبنى القديم. وبعد ذلك يأتي دوره في عمل الاستبيان والتصنيف العلمي للمعالم المعمارية والبيئية، كما يشمل دوره وظائف البرمجة والتنفيذ لأعمال الصيانة الدورية والطارئة على المعْلم. وهو كذلك مسؤول عن وضع المشروع كمشرف كلي على تنفيذ الأعمال، وبصفته مسؤولاً عن الكشف عن صحة التنفيذ التقني والإداري، ويا حبذا لو كان ذلك خلال فترة التنفيذ حتى تجري مراقبة التدخلات المنفذة مباشرة، وأن يكون دور الكشف عن صحة التنفيذ بأيدي متخصصين من القطاع العام وليس الخاص، وذلك تبعا لاحتياجات واستجابة ونوعية ومقدرة القطاع العام. وفي الختام حري بنا أن نتكلم عن الجدوى الاقتصادية للتدخلات الترميمية، مع تقديم تقدير للمصروفات وتقييم للوقت الذي نحتاج إليه للدراسة والتصميم وظروف المشروع، وهكذا...

يقدم المعماري المرمم هذه الأدوار بشكل تصاعدي من الأسهل إلى الأكثر تعقيدا، باعتباره أعمق تخصصا مقارنة بما يقدمه معماري المهنة الدارجة والموجهة نحو العمارة الجديدة، ولكن هذا التخصص ليس تخصصا دقيقا للغاية (كما هي الحال على سبيل المثال في خبير ترميم المواد المنفردة، أو كفيزيائي الجو أو التلوث): إنه يضطلع بعمل مجمل وملخص وتوجيهي لكفاءات مختلفة. ولقد حدثت لأكثر من مرة في أدبيات هذا الموضوع مقارنة المعماري المرمم بمدير الجوقة الموسيقية (الملحن)، وإلى جانب هذا الدور في التنسيق هناك واجبات أخرى لا يمكن للمعماري أن يوكل بها غيره ويجب أن يقوم بها بنفسه. تلك هي الأعمال التي تقع ضمن مجال عمله المهني وجرى تحديدها تاريخيا:

تطبيق وتفسير الأسس النظرية والمنهجية الصحيحة لحالة الدراسة: من تحديد الفكرة العامة التي تقود التصميم وتفاصيله ومصوغاته؛ الأخذ بعين الاعتبار أهمية «القيم» التي بموجبها يتم العمل للإجابة عن مشكلات إكمال الفراغ، أو إزالة المضاف والحفاظ على الباتنا Patine (غشاء رقيق يحدث على سطح المواد بسبب مرور الزمن) وهكذا.

القراءة التاريخية النقدية (ليس فقط قراءة أدبية ولا يمكن عملها من بعد بل بشكل مباشر وبالقرب ويمكن القول: إنها «تشريحية») للمعلم، ومن غير تلك القراءة النقدية تبقى الأسس خرساء ولا يمكن تطبيقها.

رفع المعلم الهندسي العلمي والاستكشافات الأولية والمنتظمة له لمراقبته وعمل الخرائط لتحديد وضع ومستوى الحفاظ الفيزيائي الراهن للمعلم، انطلاقا من الخصائص مواده ومن تكنولوجيا البناء المستخدمة فيه.

النتيجة الشكلية العامة للتصميم وبكلمات أخرى العناية بنوعية شكل التدخل وظهوره للعيان بمكنونه المنطقي والنقدي (ومن ذلك اختيار المرجعية التصميمية، ومن بين هذه الاختيارات المرجعية يوجد معيار «التمييز» بين القديم والجديد ومعيار «الانعكاسية» أو إن شئت سمها، التحريك للمضاف الجديد).

ومن الضروري أن يكون في الترميم كل ما ذُكر، حتى لا تضيع النوعية وحتى لا يحدث التباس في العمل الذي نريد إنقاذه، كل ذلك يصبح جزءاً من التصميم (من حقيقة المعلم إلى معايير المنهجية المراد اتباعها والتمكن

من فهم التاريخ والمعيقات التي تظهر وحتى التقنيات المختارة للتنفيذ)، وعندئذ نجد حلولاً في نتيجة شكلية مراقبة وذات نوعية: «من غير بواق»، كما لو أنها انعكاس كامل لمعادلة كيميائية. ولضمان تحقيق هذه الغاية لا بد أن تُجرى العمليات التاريخية النقدية والعمليات التقنية بخطوات متوازية تسير معا، كما يجب أن تُختار أجزاء التدخل تبعا لنقاش سركز ومباشر ومنتج.

في الحقيقة لا يمكن أن نعالج المنهجية التقنية منفصلة عن مسألة التاريخ النقدي ونظريات الترميم، ولا يمكن اعتبارها قضية خارجية ومعاكسة. ويبرز هنا أثر التكنولوجيا عندما تكون منسجمة والأفكار النقدية العامة متماشية مع التوجهات الثقافية التي أصبحت اليوم موجهة للترميم. ويبدو من ذلك أن العلوم أصبحت في موضع الخدمة، ولكن في الحقيقة المراد فقط هو إعطاء معرفة وتكوين نظرية للمسألة التكنولوجية، ونظرا إلى أننا نتعامل مع معلم ثقافي لا يمكن أن نعكس العلاقات بشكل غير صحيح، ولا يمكن تجريد التاريخ من أجل التقنية ومن أجل المواد النقية للتدخل. والهدف هنا إعطاء ذاتية للأعمال التقنية الحفاظية، حتى يصل الحد إلى جعلها كالترميم نفسه بتبديل سؤالنا: «كيف نحافظ على المواد؟» مكان «لماذا وعلى ماذا نحافظ؟».

وهذا يحدث بسبب نقص في وضوح فهم الهدف من عملية الحفاظ، والمقدرة على استغلالها والخطأ في الاقتناع بأن الأشياء المراد الحفاظ عليها متساوية ولا فرق بينها، وتمكن معالجتها من دون اكتراث نقدي، ومن هنا فإن المخاطر الموجودة هي من طبيعة استهلاكية صرف. التكنولوجيا المطبقة وغير المطبقة، تحافظ على ذاتيتها، ولكنه من الضروري أن يصبح لدينا وعي واضح حول تعقيد المسائل المطروحة، التي تتعامل مع طبيعة الذاكرة المراد حمايتها وديمومتها وإلى النظرة الوحيدة إلى الجانب الإنشائي في العمل الفني، وإلى تعريف نوع الفراغات المعمارية، وإلى نفس التراكمات التاريخية. من هذا كله وليس فقط من مسائل تقنية يتكون نفس التدخل التقني.

مسألتان مفتوحتان: الإنشاء والتمديدات[٥]

يتضح من خلال نظرة شمولية للترميم أن الصعوبات والقيود تكون محفزات للمصمم، تجعله يتعمق في البحث ويحسن حلوله بشكل مستمر. ذلك يكون أكثر صحة بالنسبة إلى قيود الحماية المفروضة على المعماري المثقف الذي يستطيع أن يتحرك بحرية ذاتية في الوقت نفسه الذي يتدخل على معلم قديم.

يأتي التصميم الجيد في الترميم (ليس في الترميم «الشفهي»، الذي مازال إلى يومنا هذا مستخدما) من معماري أصيل، قادر على إنتاج الجديد الذي سيهذّب بتخصصية في اتجاه حفاظي.

في الحالة الخاصة يجب أن تؤخذ كعناصر طبيعية في التصميم (وظيفة توزيع الفراغات، الأمان، الثبات الإنشائي، متطلبات الراحة البيئية، خصائص الموقع، القواعد والتعليمات البنائية والحضرية، توافر الإمكانات المادية والمواد)، بالإضافة إلى اتباع نفس الأسس المرشدة للترميم والتي لأكثر من مرة ذُكرت من التمييز إلى الانعكاسية وهكذا.

إن حدث كل هذا في طور بناء الأفكار والتطبيق فسنحصل على نضج في الوحدة والمنهجية، وذلك ينعكس على التطور الموازي في التفكير المنطقي والنقدي وفي دراسة الشكل، وبشكل عام في الفكر الفلسفي المعاصر، خاصة في فرعين مهمين منه أحدهما التقوية الإنشائية، والآخر وضع أعصاب التمديدات التكنولوجية (كهرباء وميكانيك) في المباني القديمة، اللذين مازالا في طور التجديد.

لقد تطور الفرع الأول تقريبا بشكل إيجابي على أيدي باحثين أغلبيتهم إيطاليون أمثال سالفتوري دي باسكولي (Salvatore Di Pasquale) وإدواردو بينفينوتو (Eduardo Benvenuto) وأنتونيو جوفري (Antonio Giuffre) في النظرية والتطبيق، ووصل إلى درجة المعرفة النقدية مقاربة لتلك الموجودة في الترميم، بينما نلاحظ أن موضوع التمديدات التكنولوجية مازال متأخرا. الغياب الفكري إلى اليوم (مع وجود جهود مستنيرة بذلها باحثون متمرسون وخبراء) حول موضوع الترميم والتمديدات، بالإضافة إلى تضخم وزن التمديدات (وما صحب ذلك من إنتاج قواعد تنظيمية لها) في العمارة الحديثة، وما لذلك من أثر في

تقديم الراحة أيضا في المباني القديمة التي أعيد تحديثها أو جرى فقط ترميمها. نعم يوجد اليوم في هذه الأعمال خاصية التعدي التي تؤدي إلى مخاطر الشك في جدية ومسؤولية المصمم.

تجري اليوم محاولة تقديم بديل وسط عن هذا التخلف الخطير وبواسطة أبحاث ونشر علمي في هذا المجال، ولكن ليست معتمدة على التجربة الدقيقة: وليس أخيرا تأتي مساعدة جيدة من عالم الإنتاج الذي وضع في السوق وبإنتاج مستمر لأنظمة ولأدوات قادرة على تقليل تأثير التمديدات الجديدة على البناء الموجود مسبقا ويتفضل في الوقت نفسه بتقديم طريقة لم يفكر فيها أحد من قبل للحفاظ على التمديدات القديمة التي تعتبر تاريخية بشكل تام.

يبدو من الضروري في هذا الصدد تقديم بعض الأفكار الأساسية المأخوذة من مجال التقوية الإنشائية، كما يبدو اليوم أنه الأكثر تقدما ويقارب في تطوره التطور الحاصل في نظريات الترميم: ومن بين هذه الأفكار التفريق بين مصطلح التعديل الإنشائي (في حالة دراستنا هنا التمديدات، بحيث تطبَّق كل القواعد والقوانين السارية) ومصطلح التحسين (ضمن تحسين معقول في النوعية العملية)، والمصطلح الثاني يمثل منهجية أقل تخطيطية وأكثر توافقية وأكثر مرونة حتى يقرب المعلم المعماري أو الأثرى إلى تحقيق احتياجات الاستخدام، مقتربة من مقاييس الأمان وإحراز عدد أكبر من استضافة للناس داخل المعلم وتحقيق الراحة البيئية. وهذا يتحقق بواسطة طريقة عملية وليست ميكانيكية وغالبا باستجابات للقوانين تبعد التصحيحات والنقاش عن الحقيقة الصافية للمواد والشكلية للمعلم الثقافي؛ وهذا يعني بواسطة عمل التحسين والتأكيد على الكينونات المختلفة التي تحتاج إلى التقدير وكلها تستحق الاحترام، ومثال على ذلك ما جاء في القانون الحكومي الإيطالي المنظم والمتناسق مع ما قلنا (قانون الحماية والأمان والاقتصاد في الطاقة وغيرها).

ونحتاج دائما إلى ضرورة النقاش والتفكير بشكل مستمر، وإلى حوار بين تصميم الترميم وتصميم أنظمة المبنى (بما فيها التمديدات) وليس من الممكن الاضطلاع فقط بتصحيحات منفردة، ولا بد من الوصول إلى المقدرة

على رفض القيام بالإعمال غير الأساسية وتفعيل كل جزء من قوة إيجابية لتحقيق الهدف، وعلى سبيل المثال تقليل التطفل والمبالغة في الحلول الحذرة المتخذة.

ونضرب مثالا لما جرى من تنظيم شارع بيبراتيكا (Via Biberatica) وأسواق تريانو (Mercati di Traiano) بجانب مجمع الساحات الإمبراطورية (Fori Imperiali) في روما. فكل الذي جرى عمله في السنوات الأخيرة مازال إلى الآن في طور تحسين الاستقبال وتحسين عملية الدخول إلى الموقع التي تتم بواسطة الإضافات من دون الإزالة، حتى لا نضيع أي قطعة من المواد القديمة. ولقد نُصب مصعد جديد بجانب المبنى القديم من دون إحداث أي أضرار عليه، كما اتُخذت خطوة أخرى في طور حماية الفراغ الذي نتج عن انهيار قبو قديم، وهناك تدخل آخر حدث كي يتم تخطي الفرق في المناسيب، وجاء على شكل تجديدي باستخدام مصعد صغير أو رافعة مسطحة من غير الحاجة إلى غرفة مصعد، ونُفذ البلاط لبعض الغرف، حيث يظهر البلاط بشكل حديث ولطيف، لكن برسومات غير منتظمة. وتستضيف هذه الفراغات وظائف متعددة، من تمثيل المواقع الموجودة تحت الأرض ووضع التمديدات التكنولوجية للأمان وللإضاءة؛ وتمت استضافة الخدمات الضرورية مثل أعمال النحت المعمارية الكبيرة داخل الفراغات القديمة، وقُدمت نوعية عالية من التصميم مدعومة باستخدام المواد الحديثة في المكان والوقت المناسبين. وبالإضافة إلى ذلك أضيفت ممرات خشبية تساعد جميع الأفراد (السليم والمعاق حركيا) في إمكان الزيارة المفتوحة بسهولة على أرضية مليئة بالمشكلات؛ ولقد نظمت مسارات معروفة ومميزة مع أدلاء سياحيين من خلال الصوت الخارج عن خطى الزوار فيها. وهذا أمر مفيد للجميع خاصة لمن لديهم مشكلات بصرية. كل هذه الملاحظات تأتي من خلال دراسة طويلة ومستمرة في مجال التجديدات المعمارية والتكنولوجية، التي تتجاوب أكثر مع عقلانية التصميم من دون أن تساوم على العلاقات العضوية والشكلية.

وتضمن مشروع تعديل مبنى بولي (Poli) مقر المعهد الوطني للرسم (Istituto Nazionale per la Grafica) في روما، إدخال مصعدين حديثين في مسار الزيارة، شفافين بالكامل في مكان مصعد منمق يعود تاريخ

بنائه لبداية القرن العشرين، أُزيل منذ عشرين عام، والإنشاء الحامل للمصعدين الجديدين حل مشكلة الأمان المعقدة للوضع الإنشائي للدرج القريب.

ويبقى العنصر المشترك في كل هذه الخبرات العناية التامة في توسيع مجال التصميم وبشكل دائم في تحديد وقت التنفيذ المناسب، خاصة إذا كان المهندس المصمم هو نفسه المشرف على التنفيذ. ففي هذه الحالة تحل كل صعوبة في وحدة الشكل والمظهر، كأن الأشياء تطورت بشكل طبيعي ونظمت بالشكل الصحيح. فالقضية لا تتعلق بالطبيعة وإنما بالمقدرة الجيدة والانتباه المهني والمثقف للمتخصص.

والتصميم في الحقيقة هو الملخص الإبداعي للاحتياجات المختلفة، الذي يُنجز للإجابة عن الاحتياجات الوظيفية الحديثة أو تمثيل وتقديم يأخذ دور حماية طبيعية موجهة لتضمن للجميع الوظيفة المثلى للمعلم، في حرية كاملة وأمان.

ويجب التأكيد أن التقدم المذكور في مجال تقوية المباني يأتي من النتائج التطبيقية، ومن الدراسة والبحث التقني على أساس تاريخي تقني ويعتمد على ميكانيكية الجدران القديمة، الحجرية أو المبنية من الطوب الأحمر المشوي، بعد فترة من الاهتمام دامت قرنين من الزمان، ولقد طُورت منهجية نابعة من الدراسة السابقة تنتشر اليوم بشكل كاف، وتعتمد على الفهم الأولي والقراءة الإنشائية المباشرة للمعلم. وأدى ذلك إلى إيجاد سلوك مبني على علم وتقنية الإنشاء ومنحدر من مصطلحات الحساسية التاريخية والاهتمام بخصوصية المباني القديمة ومشكلاتها. ومن أهم خصوصيات تلك المباني أنها أعمال (حسب التعريف) وحيدة وغير متكررة وتظهر كل مرة بصورة مختلفة. ويجب أن يكون السلوك الحديث في التعامل مع المعالم القديمة، في أحسن الحالات، خال من أي مذهبية عقدية أو من أي مجازفة فكرية؛ ويجب أن يكون مفتوحاً على مصراعيه، وجاهزاً للنقاش دون أي أفكار مسبقة، فعلى سبيل المثال فيما يخص التقنيات الحديثة والتقليدية؛ لا يمكن أن تكون الحلول نتائج حتمية للبحث وإنما تقدم على أنها الحلول المناسبة لنتاج تلك الأبحاث.

وإنها طريقة تجريبية غنية بالإبداع وبالذكاء المنشط من التفاعل بين عدة تخصصات من أهمها تخصص مؤرخي العمارة والأثريين والمعماريين المرممين.

وكل ذلك يعتمد على مقدرة التشخيص الدقيق وعلى تحديد مستوى العناية مقيسة ومبحوثا عنها بواسطة طرق عقلانية وحدسية. وفي بعض الأحيان تعتمد على أدوات رياضية ولكن دون الاعتماد الكامل عليها.

ومن كل هذا الجهد للتجديد المنهجي في مجال التمديدات التكنولوجية تظهر اليوم بعض الإشارات الضعيفة. وفي أكثر الحالات نجد أن ثقافة المهندس الميكانيكي أو تقني التمديدات تسيطر على المشروع من دون وسائط نظرية أو منهجية وتؤدي إلى انهيار تصميم الترميم، وقد تؤثر في المَعْلم المعماري وتضعه تحت مخاطر كبيرة. ولم تتعرض القوانين في كثير من بلدان العالم إلى التحدث وبشكل واضح عن التفريق بين «التحسين» و«التعديل» للتمديدات، وبدأت تظهر بعض التجديدات والالتفاتات الإيجابية، من فترة قريبة، في بعض الملحقات القانونية، خاصة بما يتعلق بتمديدات الكهرباء، مثال على ذلك القانون الأوروبي CEI 64/15 الذي جاء لتغيير قانون سبق صدوره بقليل، لم يكن فيه أي حساسية نحو الحفاظ؛ فقد سمح القانون الجديد على سبيل المثال بإعادة استخدام التمديدات القديمة التي يمكن تحويلها إلى نظام بجهد منخفض مع وجود نوع من الكفالة، وكذلك سمح بتقليل مقطع الأسلاك إلى أقل ما يمكن، مع التأكيد دائما على مصلحة المباني التاريخية باستخدام أضواء متوسطة وأصغر حجما من تلك المستخدمة في المباني العادية وهكذا.

ولعل أفضل الشركات المصنعة بدأت تفكر بموضوع تمديدات المباني القديمة، وقد يكون السبب اقتصاديا، خاصة عندما أصبحت كمية المباني التقليدية المعاد تأهيلها أكثر عددا من المباني المبنية حديثا، والمسألة تكمن في تجربة منتجات ومكونات جديدة والحاجة إلى اللقاء والعمل لمقارنة تلك المنتجات والأفكار، وحبذا لو كان ذلك بين مختلف التخصصات المهتمة في هذا المجال.

ونحتاج إلى العمل من أجل رفع المنسوب الثقافي المنخفض الذي تحدثنا عنه سابقاً، ويعني ذلك إيجاد اللحمة بين الترميم والتمديدات للترميم، أو إذا أردت فلتقل التقليل من حجم التمديدات، مع الاحترام الكامل لاحتياجاته التقنية الأساسية لمصلحة الفكرة التاريخية ومنهجية الترميم بمفهومه العام.

وفي هذه الحالة لا نتعامل فقط مع تمديدات في المباني التاريخية لمراقبة ظروف راحة الأشخاص الموجودين داخلها، وليس كذلك لإيجاد بيئة أكثر توافقية للحفاظ على الأشياء الموجودة داخل تلك المباني، ولكن تكنولوجيا التمديدات لا بد أن تتوجه بداية لخدمة العمارة التاريخية نفسها سواء كنا نعالج مباني أو مواقع حضرية، كما كان يقال في الماضي المعالم «الحية» أكثر حاجة إلى التمديدات التكنولوجية من المعالم «الميتة»، كما هي الحال في المعالم الأثرية. ونريد أن نحقق ظروف مناخية مواتية للحفاظ على الخشب وعلى الرسوم وعلى الدهانات وعلى مختلف مواد البناء التقليدية، وكذلك نريد أن نحافظ على بواقي التمديدات القديمة نفسها التي ماتزال في المباني القديمة؛ ولا بد من دراسة حتى نحصل على نتائج تجعل التمديدات تحترم، وبالإضافة إلى المواد أيضا المظهر والشكل للتعبيرات المعمارية والحضرية.

وإذا استطاعت التطورات المستقبلية أن تضع حلا لمسألة التمديدات في الترميم، فسيؤدي ذلك إلى إيجاد الحماس لإجراء تجارب ذكية تنشط حركة «تصميمية، وإشراف على التنفيذ، ومنتجات صناعية، وتطبيقات حرفية» تحترم المعالم، وبذلك يتحقق الفرع الأول من الواجب، أما الفرع الثاني فسيتحقق بنشر ثقافة تعنى بالحفاظ، التي ما تزال إلى اليوم غير واضحة وغير أكيدة وحالتها متصدعة، حتى في أمثلتها النادرة الإيجابية. ومع كل ذلك حصل عنصر التمديدات في الترميم حاليا على نسبة مئوية متزايدة تراوحت بين ٣٠٪ و٥٠٪ من التكلفة الإجمالية للأعمال، ما تزال نتائجه للأسف، في غالب الأحيان، مخجلة وفي بعض الحالات مدمرة.

وإذا لم نحصل على المستوى المطلوب في معالجة مسألة التمديدات والترميم فمن السهل أن يحدث تضاد بين الفكرة والتصميم ينعكس على ظروف العمل والتنفيذ كما حدث في مبنى غراسي (Palazzo Grassi) في مدينة البندقية (Venezia) وكذلك في مرابط الخيل (Scuderia) في مبنى الكورينالي (Quirinali)

في روما، أما في مبنى ألتمبس (Palazzo Altemps) في روما أو في مستشفى القديسة مريم (Ospedale di S. Maria) القديم في سيانا Siena، فنرى انعكاس النتائج الإيجابية للعلاقة بين التمديدات والترميم: وإن المثالين الأولين عُدّلا حسب الحاجة الحديثة لتحويلهما إلى متحفين والربط الجمالي، وليس بسبب الرغبة في الحفاظ على الأصالة: المثالان الآخران تمت فيهما المعرفة المسبقة لإمكانات العرض المتحفي للمبنيين أنفسهما وبتحسينات متزنة لمقدرتهما على تحقيق ذلك الهدف، مع اهتمام أولي لتقديمهما وبثهما للمستقبل كمعلمين فنيين وتاريخيين.

إنها أمثلة تحتاج إلى الاهتمام، ومن مقارنتها يظهر بوضوح الفرق (في فترات الدراسة والتصميم والتنفيذ وطريقة التمويل وظروف العمل والعقليات والمتخصصين والمستخدمين وبالتالي في النتائج النهائية) بين عملين مجال تدخلهما على البناء القديم، أحدهما يهدف إلى إعادة التأهيل الوظيفي في المشروعين الأولين بينما في المشروعين الآخرين، فالعمل يمثل تدخلاً ترميمياً نُفذ بعناية فائقة.

ولا ننظر إلى العلاقة الخاصة الموجودة بين الموقع الأثري والتمديدات تحت منظار التدخل المادي والمباشر، بل تحت مفهوم الترميم المعرف من شيسري براندي «بتقديم» المعالم والمواقع الأثرية: إنها المسائل التي تتكرر وباستمرار إلى جانب قضايا أخرى مثل التنظيمية ومراقبة مياه الأمطار، وكذلك الإنارة والأمان. كل هذه القضايا ستؤدي إلى مسائل تصميمية كاختيار المواد والعناصر، بحيث تكون مناسبة من وجهة نظر الاستمرارية في المناطق المغلقة وكذلك بشكل خاص في المناطق المفتوحة، ويجب أن تكون تلك المواد والعناصر متجانسة من ناحية المظهر والشكل وخاصة تلك التمديدات التي تبقى ظاهرة للعيان، مع كل ما ينتج عن التصميم الصناعي من نتائج، غالبا ما تتحدى القرون من دون أن يحدث لها تلف يؤدي إلى طمس أو إفقار المواد في شكلها أو في استمراريتها.

وإن اختيار هذه العناصر يؤدي إلى تقدير النوعية التكنولوجية والشكلية حتى وإن احتاج الأمر إلى استخدام سعر مرتفع في جدول الكميات؛ ومن هنا فإنه من الضرورة وجود تصميم دقيق ومتزن حتى نضمن اقتصاداً وتوفيراً لمقياس مرتبط بتعريف منطقي لتوزيع التمديدات على جميع مساحة التدخل.

ويوجد اهتمام حقيقي في سويسرا حتى على المستوى الفدرالي في جميع المعالم، ويمكن الآن أن نحصل على نتائج إيجابية «لمشروع رائد» لترميم مرقاة[٦] تاريخية موجودة في منطقة ريخنبج (Reichenbach) ولقد حُزمت القواعد التقنية الحالية بحلقات معدنية واستطاعوا أن يحافظوا على الأسلاك الحديدية والكبينة وصالة الميكانيكي والمحرك والكوابح، وذلك من خلال مضافات تؤدي إلى زيادة معامل الأمان، ومن خصائص المادة المضافة أنها غير مرئية (شفافة). أي أن العملية تمت بفضل إضافات كما يعلمنا الترميم وليس بإزالات ولا باستبدالات.

الترميم والدخول إلى المعالم التراثية

إن تعريف الترميم كتدخل ثقافي (على أساس تاريخي نقدي وعلمي تقني) يحملنا على التفكير في تعريف الثقافة كتبادل واتصال وانفتاح على الإنسانية من دون تمييز عنصري أو تربوي، ويمكن أيضاً أن نضيف دون التمييز بين المعافى أو من لديه إعاقة حركية.

ولقد وُضع عنصر جديد من الأخلاقيات ليست اقتصادية أو اقتصادية ترميمية، في حالة الترميم المعماري (بما يحدث من خلط مع ما يدعى الإعادة والتأهيل للمباني القديمة)، وذلك ليس في معنى الواجبات المهنية، ولكنه بشكل أعم في الروحانية. وإنها تجيب على منهجية في التعريف والتصميم الذي يفرض نفسه بعوائق ومحددات أكثر دقة من تلك المعنية بالعمارة الحديثة: محددات الحفاظ، مشتقة من الاعتبارات التاريخية والنقدية للمعلم، ومن محددات تكنولوجيا وتنفيذية لاختيار نوع العمل وللمواد الأكثر مناسبة، ومن محددات مرتبطة بدخول الموقع والتحرك فيه وكذلك إعادة إعطاء المعلم قيمته، ومن بينها المختصة بالمقدرة على الدخول إلى الموقع أو المعلم التي يجب أن تكون مرئية من قبل أي معماري مرمم دقيق الملاحظة.

ويحتاج الترميم بسبب طبيعته الثقافية إلى توصيات أكثر من حاجته إلى قوانين وتعليمات، توصيات توجيهية مقتبسة من تاريخ هذا التخصص وكذلك ممثلة بكل مواثيق الترميم التي لم تعلن يوماً بأن لها قوة القانون، وهكذا يجب أن تتكون الحال في معالجة موضوع تخصص إزالة العوائق

المعمارية [٧]. ومع وجود الاهتمام الاجتماعي إلا أنه إلى اليوم لم ينشر مثل هذا النوع من المسائل، وهناك حاجة حقيقية إلى نظام وقانون يحدد أطر حل مثل هذه المسائل، ولكن لا يمكن اعتباره إطارا صلبا أو قواعد ميكانيكية. ولا بد من ترك مساحة شاسعة خاصة في مجال المعالم الثقافية للتفسير وللنقاش حالة بحالة، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن التقدم الذي حدث في العقدين المنصرمين، كان كبيراً ومفيدا لاقتباس الحلول منه.

ولا يوجد تضارب، ولا يمكن تصليحه، بين حماية التراث والحاجة إلى دخول ذلك التراث. ويجب أن نعتبر تسهيل وضمان الدخول إلى المواقع التراثية عنصراً طبيعياً من عناصر التصميم، مثل الأمان والثبات الإنشائي والراحة واحترام المقياس الإنساني، وتحسين القواعد والنظم الإنشائية والحضرية والمقدرة على التمويل.

ويشتهر الترميم بالنظر إلى المستقبل وليس إلى الماضي، وليس حكرا على المثقفين، المعتنين بالقديم، القلائل المختارين. وإن له وظيفة تربوية وتذكارية، للأجيال القادمة أي لشباب اليوم؛ وأنه لا ينظر إلى تحقيق الرغبات للدراسة نفسها، ولكن ليساعد في تكوين شخصية المواطن وتحسين نوعية حياته، كما أن له معاني روحية ومادية واسعة الانتشار.

ومعيار «الحفاظ المتكامل» الذي ذُكر في البداية الذي يؤكد على عدم كفاية ترميم «الحجارة فقط» يعكس العلاقة الحميمة بين ترميم المعلم واختيار وظيفة مناسبة له. وإذا لم يوظَّف المعْلم، فإن أي جهد للحفاظ سيكون فارغاً كما ثبت من التجارب المختلفة التي حدثت على معالم عدة. فعلى سبيل المثال مشروع الحفاظ على البانثيون (Pantheon) وعلى المرجل الموجود في حمامات كاراكالا (Caracalla) في روما كانت ناجحة، لأنها باستمرار كانت مستخدمة وذلك بعكس ما حدث في مشاريع مثل كنيسة القديس نيلو (S. Nilo) في المغارة الحديدية (Grottaferrata) من القرون الوسطى وفي كنيسة القديس فنشينسو (S. Vincenzo) في الفلتورنو (Volturno) التي أصبحت أطلالا لا بسبب هجرها لفترات طويلة.

ولا بد من طرح المسألة على كل حال بطريقة متزنة من دون تعصب لإعطاء المعالم وظيفة دون التركيز على موضوع «غير الملموس» للمعلّم ومن غير إنهاك للمعلم نفسه، خاصة إذا كان موقعاً اثرياً، حتى لا يصبح في النهاية كشيء مقدس. كما لا بد من القول إن خطورة القيام بأعمال تسهيل دخول الزوار إلى الموقع أقل أثرا من مخاطر أعمال تعديلات التمديدات (تمديدات كهرباء الضغط المرتفع، الإنارة، التحذير، التحكم بالحرارة، الصحية، تمديدات لخدمات مضافة وغيرها)؛ ومن الجانب الآخر لا بد من التذكير بأن الحفاظ لن يكون أبدا حفاظا نقيا، ولكن تحدث تغيرات مراقبة، كما وضحها منذ قرابة نصف قرن ليوناردو بنيفلو (Leonardo Benevolo).

ولا يجري العمل بتصحيحات منفصلة ولكن بتنشيط كل جهد لتحقيق الهدف، فعلى سبيل المثال يخفض عدد الأعمال التدخلية.

وإن نقاش بعض التجارب الحديثة يعطي إضاءة أكثر حول المسألة. في روما وفي عمليات التنظيم الجارية بعناية الرقابة البلدية لمنطقة الحفرية الأثرية أمام رواق اوتافيو (Ottavio)، التقديم والحفاظ للمعطى الأثرى أصبح ملهماً لحلول تصميمية فهمت من قبل كثيرين منذ البداية، علاوة على أن لهذا العمل قيماً على مستوى حضري. ولم يجر التعامل مع تنظيم حفرة أثرية، ولكن بتنظيم ممر ومسار لزيارة الأماكن، كما أوجد أماكن للراحة مفتوحة للجميع بشواحط مريحة كونت عنصراً شكلياً مهماً للربط بين القديم والحديث وحققت ضماناً لحيوية الموقع.

أما بالنسبة لتنظيم الزيارة في فيلا دي استيه Villa d'Este في تيفولي Tivoli فقد استُخدمت آلات كهربائية للمسنين والمعاقين حركيا. كما نُفذت ممرات طبيعية (طرق غير معبدة) في الواحة الطبيعية للمؤسسة WWF سهلة الاستخدام، وجرى التفكير فيها وتصميمها ليس فقط للمعاقين حركيا على عرباتهم، بل للعجزة أو الضعفاء بصريا، وللأشخاص الذين يعانون إعاقة عقلية ولكبار السن وللمرضى، مثل المصابين بأمراض القلب وللعائلات مع صغارها، وبذلك أصبح موقعاً مفتوحاً للجميع، كما يجب أن يكون باستمرار.

وفي كل هذه التجارب يتمثل القاسم المشترك في العناية الخاصة في عملية التصميم، التي توازي اللحظة التنفيذية، خاصة إذا كان المعماري المصمم هو نفسه المشرف على عملية التنفيذ.

والتصميم هو في الحقيقة ملخص إبداعي للحاجات المختلفة، حيث يعمل على إزالة العوائق والتحديات ويجب أن يحقق كذلك الحاجات الوظيفية، وهو الدور الطبيعي في تحضير وإيجاد الوظيفة الفضلى للمعلم حتى يضمن للجميع حرية كاملة في الاستخدام.

نظرة مستقبلية للألفية الجديدة

يجب أن نتساءل عما إذا كانت الحضارة الحالية على المستوى المطلوب في تقدير الذاكرة واحترامها وترك دور لها، وللتاريخ، وللقيم التقليدية، ولنفس الجمال. ليس من السهل إعطاء إجابة، ولكن هناك مخاوف من أن تكون تلك الإجابة سلبية. فمن النظرة الأولى يبدو أن الاهتمام بالحفاظ والترميم في الأوقات الأخيرة كان قويا. لكن النظرة المستقبلية للألفية الجديدة تنذر بتتابع مستوى الاهتمام وبالعناية التنفيذية، أو قد يحدث الانقلاب الكامل، فهل من تغيير كامل في التوجهات؟ هناك خوف شديد من أن يصبح الترميم هو التعبير عن ثقافة بورجوازية، بطابع القرنين التاسع عشر وبداية القرن العشرين، التي زالت. وإنها ثقافة تعتمد على أسس ثقافية وفلسفية تاريخية بدأت تنقرض أمام برغماتية اقتصادية تعتمد على الاستهلاكية. ويسمع صوت عال رغبة في التجديد وتحويل بيئتنا إلى بيئة تركز على الأسباب الاقتصادية والعوائد المالية، التي بدأت تدرك كأسباب حيوية، بالمقارنة مع تلك القديمة والذابلة للحفاظ.

ولذلك فالشعور يميل إلى أن الترميم يسير نحو الفناء، بعدما حصل على نمو وانتشار كان الظن أنهما مستمران وغير منعكسين؛ هذا يعكس ما يحدث من اهتمام بالبيئة والطبيعية التي تتحلى اليوم برصيد ثابت وكبير.

ومن الجدير بالذكر أن هناك إمكانا آخر ينطلق من الاعتماد على المجتمع الأوروبي الحالي، بكل تعقيداته وانفتاحاته على سلوكيات ذات قيم مختلفة. وهناك تأرجح في قبول المجتمع لما يحدث في العمارة، كما في الآداب أو الموسيقى، دون أي خدوش في العلاقات بين العمارة الأكثر ثقافة ورقة مقابل التلف والتردي المتمثل في عمارة الضواحي البائسة التي تحتوي على أكثر المباني ابتذالاً وسوقية. وكله مخلوط مع تسامح أصيل أو بشكل أصح مع عدم اكتراث ثقافي خال من القيم الجماعية. وفي هذا

المنظار لا شيء يمنع أن يحدث ارتزاق لفرع بسيط متبق من الأشخاص المهتمين في دراسة التاريخ والحفاظ، وفي حالة وضع مجتمع وقطاع عام غير مهتم بالقضية. ويمكن لحماية وإنقاذ المعالم الثقافية والبيئية أن تحظى في المستقبل باهتمام اجتماعي، مساو له وكالذي حدث في نهاية القرن التاسع عشر وخلال جزء كبير من القرن العشرين، وهنا يوجد تشكك كبير؛ فالاعتراف مربوط بالبحث عن الاتزان والعلاقة بين الحفاظ والتجديد، وننظر إليه كضمانات تربوية ولتحسين نوعية الحياة. وعندما يدخل الحفاظ في منظور المنهجية المستقبلية يمكن أن يكون الوضع أكثر انفتاحاً مما هو عليه الآن. إن برهنة الاهتمام الحقيقي يكمن في التفكير في الضواحي المذكورة حيث تُقدم مجموعة من اقتراحات تجديدية، تاريخية وشكلية، أي في ذاتها حفاظية، كما هو مفهوم من قبل العامة، وخاصة من مثقفي الترميم الحديث (الذين يتعاملون مع عمارة كلها منتظمة، من غير تفكير عميق، يسيرون على خط إعادة الشكل القديم لها)، وإنها فقط فضلات معمارية.

كل ذلك انفتاح له معنى: ذلك الذي نراه بشعاً إلى درجة لا يمكن معها تصليحه، خاصة في الضواحي الكبيرة، ويمكن أن يحتوي على نسمة من جمال تتسرب. ونحن متعودون أن نسمع الموسيقى الكلاسيكية. قد لا نكون قادرين على فهم وتذوق الموسيقى الأخرى الروك Rock وغيرها؛ إذا لم يكن هناك اتصال، فهي موسيقى غير ثقافية لأن الثقافة في المكان الأول تبادل وانفتاح واهتمام بالآخر. وفي الختام فإننا نرى إمكان تطوير مسار آخر لفكرة الحفاظ.

وهناك قول قديم لريناتو بونيللي (Renato Bonelli) كان يستشعر به لما يحدث حاليا: فالمجتمع الحالي ليس لديه اهتمام للإثباتات التاريخية والفنية في ذاتها، قديمة كانت أو حديثة. إنه مجتمع عملي وحساباته اقتصادية، لكنه أيضا مجتمع التعقيدات، ولذلك يسمح لدخول بعض البصيص من الضوء. ويمكن أن نكون أكثر تشاؤما، ولا يقتصر ذلك بسبب سيطرة الثقافة الأخرى البديلة، التي تكمن في التهميش داخل الحواضر (المتريبولي: المدينة الضخمة الممتدة)، بل أيضا للعمل تحت الأرض الذي يظهر بأقل ضوضاء، ولكنه أكثر شراسة على الثقافة الاقتصادية. ويمكن أن يكون صحيحا ما يظهر من أن

الجبهة التي تسعى إلى المحافظة واحترام البيئة، أُسست قبل عشرات السنين ثُبتت قواعدها في بداية النصف الثاني من القرن العشرين وبقيت مثل ستار مسرحي تُعقد من خلفه أكبر الصفقات، وله علاقة بالقوة السياسية، ويعمل وينتج اتفاقات واستثمارات. تبدو حواضر الرأسمالية الآسيوية هونغ كونغ وسنغافورا كأنها النموذج الحضري والاجتماعي الجديد، وليس بالتأكيد المدن التاريخية القديمة؛ ويمكن تسميته بالنموذج الآسيوي - الأمريكي وهو الذي يقترب ويتخلخل في كل طبقات المجتمع الإيطالي.

وإنها نقاشات تشاؤمية بعض الشيء، لكنها يمكن أن تؤسس على حقائق. ومن هذا المنظور نرى من جديد كيف أن الترميم هو نتاج الثقافة التقليدية الأوروبية وثقافة البحر الأبيض المتوسط وليس له إمكان الحياة خارج هذا النطاق.



مقدمة أوجنيو غالديري[8]

نادرا ما يحدث أن يقدم أستاذٌ كتاباً من تأليف طالبه السابق في مساق الدكتوراه، ولهذا السبب اعتزّ بقبول الدعوة من قبل الدكتور جمال عليان كي أقدم بعض تعليقاتي حول موضوع الحفاظ على التراث الثقافي، وبالأخص المعماري والأثري، وفي العلاقة بين مدرستين: تلك التي أصبحت مجربة ومقننة في «العالم الغربي»، وتلك التي لم تحدد بشكل أكيد وواضح في العالم العربي الإسلامي، وفي النهاية حول إمكان تكوين تلخيص أو تقارب بين هاتين المدرستين مع الاحترام لكلتا الثقافتين.

مازلت أتذكر (مع مرور الزمن) عندما قلت للدكتور عليان ملاحظتي النقدية عن العلاقة بين «الحفاظ» و«الشعور بالتاريخ»، كما فسرتها أنا في رأيي عن العالم الإسلامي. حقيقة كنت أدعم نظرية «قلة التاريخ» (ليس معاداة التاريخ، لأنها مختلفة)

«التطبيق العملي لنظريات الحفاظ يحتاج إلى التحديث أيضا. وهذا يعتمد على عوامل عدة من بينها الحساسية الفردية والمستوى الثقافي للعامل في الترميم»

غالديري

في الثقافة الإسلامية، أي عدم الاهتمام بالتعليمات الأخلاقية والمادية الواردة إلينا من الماضي. وهذا يعود في رأيي بسبب الصراع بين محاولة إيقاف الوقت (وبالتالي توقيف التلف الفيزيائي) وترك الأمر لإرادة الله سبحانه وتعالى.

الدكتور عليان كان حاضر الرد على التحدي بشكل إيجابي مطلق، مستهلاً ببحث تاريخي واستنتاجي مترابط، سواء في الحديث الشريف وفي أهداف ومنهجية المؤسسات مثل الوقف وذلك حسب المذاهب الأربعة ومن خلال المؤلفات العربية التقليدية مثل كتاب العبر لابن خلدون وغيره من الكتب، وأخيرا من خلال القانون غير المكتوب الذي نجده في الحياة اليومية؛ الهدف النهائي كان هو تحديد الأسس الممكنة (أخلاقية وقانونية) لمفاهيم الدلائل والشواهد، للحماية والحفاظ ولترميم التراث.

استطاع مؤلف الكتاب من خلال بحثه أن يتوصل إلى معلومات ونتائج ذات قيمة كبيرة، دفعته ليقوم بالتفحص وبنظرة مختلفة (أي من داخل عالمه الثقافي) لكل ما كان يحدث في موطنه، سواء في الاختيار أو في الحلول التقنية والمفاهيم في مجال الحفاظ على المعالم. بكلمات أخرى بدأ يضع نظاماً للأسس النظرية للحفاظ على التراث الثقافي، محترما -بشكل مطلق - شعور وتقاليد وقوانين الأمة العربية المسلمة التي تأقلمت مع معطيات الوقت الحديث، ونظام الأسس هذا بحاجة إلى أن يجد طريقه سواء في مجال اتخاذ القرار أو في تطبيقه المباشر حتى لا نصل «متأخرين جدا»؛ وحتى نسمح أيضا بالحوار مع الثقافات الأخرى دون أي تبعية أو خيانة للأصول التاريخية والفنية والشعور العام للناس.

إعطاء الحيوية ـ داخل الوطن العربي الإسلامي ـ لثقافة حفاظ أصيلة ومنتشرة بمحدداتها وحدودها، يبدو هو اليوم الهدف الحيوي للدكتور عليان، وهذا الكتاب يُمثِّل أداة مهمة لتحقيق هذا الهدف. وبفضل خبرته الثنائية (الأكاديمية والعملية في إيطاليا وفي الأردن) يبدو أن الدكتور عليان يمتلك كل العناصر التي تؤهله لتحقيق هدفه الغالي والمفيد جدا.

العملية ليست سهلة حتى في الغرب، وفي إيطاليا (التي خاضت لأكثر من قرن نقاشاً حول ضرورة وضع قواعد للحفاظ) مازلنا بعيدين عن تحقيق قواعد تحكم التصرف في عملية الحفاظ بشكل عام. والوضع في العالم

العربي لا يمكن أن يكون مختلفا (هذا يمكن أن يكون إيجابياً!): فالترميم الحفاظي ليس علما مجردا ـ ولا يمكن أن يكون كذلك ـ بعكس الحال في الرياضيات والهندسة وعلم الفلك والفيزياء، العلوم ـ مثل ما أعلمنا التاريخ ـ التي تمثِّل حلبة سبق للثقافة الإسلامية ولاحترامها لعلوم الأقدمين، مثل تلك العلوم القادمة من عند الإغريق. ولكننا نعلم حتى في داخل تلك العلوم (خلال القرون الغابرة) كانت هناك تفسيرات ومنهجيات مختلفة لتحقيق الهدف بالنتائج نفسها.

التطبيق العملي لنظريات الحفاظ يحتاج إلى التحديث أيضا، وهذا يعتمد على عوامل عدة من بينها الحساسية الفردية والمستوى الثقافي للعامل في الترميم. القواعد الأساسية لا بد من أن تكون محترمة ومطبقة، وأولى هذه القواعد وجوب الحفاظ سواء كدليل بسيط من الماضي وكعرفان لأولئك الذين ـ بعوَّن الله سبحانه وتعالى ـ استطاعوا أن يشيدوا أشياء جميلة ومفيدة وصادقة حيث يمكن أن نأخذها كمثال يحتذى به.

هناك موضوع ذو أهمية خاصة، عُولج في الكتاب وهو إدارة وإعادة استخدام التراث الثقافي. الحقيقة أن هذا يعني توافق الجهود وانسجامها بين وزارة الأوقاف الإسلامية ودائرة الآثار العامة والمؤسسات التي تطور السياحة لنصل إلى إدارة صحيحة. لقد ثبت (ومن سنوات عديدة، كما تعلمنا التجربة في سورية ومصر والأردن وفي غيرها من البلاد العربية) أن السياحة الوطنية والدولية ـ أصبحت سياحة مجموعات ـ تضمن دخلا اقتصاديا غير مشكوك فيه، ولكن لها أيضا عواقب وتبعات كبيرة. ولهذا فمن الضروري أن نوجد حلولا وقائية تجعل هذه الظاهرة تحت المراقبة المستمرة.

أريد أن أنهي بهذه الملاحظة الملخَّصة التي تتناول القوة الكبيرة للمعلومات والملاحظات والاقتراحات الموجودة في الكتاب إن العمل البحثي المهم الذي قام به المؤلف يمثل وضع النقاط على الحروف للوضع الحالي (في العالم العربي)، وهو دعوة قوية إلى تحديد وتعريف ونشر عقلية الحفاظ، التي تحترم الدلائل الفنية والتاريخية والمتضمنة أيضا الدعوة إلى إدارة التراث من منظور اقتصادي.

يمكن أن نجد الأسس ـ النظرية والتطبيقية ـ الكافية للوصول إلى إمكان تحديد «مدرسة عربية» مستقبلية للحفاظ وإدارة المصادر الثقافية.

وحيث كان الجانب التطبيقي (وأتصوره إيجابياً)، فإن هذا الكتاب يبقى أول محاولة جادة، مستفيدا من التجربة الأوروبية (ليست كلها للاستيراد) حتى تنشأ سياسة محلية وذاتية مخصصة للحفاظ ولحماية التراث الثقافي الضخم في المنطقة العربية، وهذا يستحق احترامنا وكل تقديرنا وشكرنا.

الباب الأول

الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته

I

مفهوم التراث الثقافي ومفهوم الحفاظ عليه وإدارته

تعريف التراث الثقافي الملموس وغير الملموس

المعلم الثقافي والتراث الثقافي والمصدر الثقافي هي مرادفات تعني الشيء نفسه. في البداية يجب أن أركز على وجود تبلور وتقدم واضح على مستوى عالمي في معالجة موضوع التراث الثقافي في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ولتسهيل معرفة مصدر كل من التعريفات الواردة في هذا الكتاب استخدمت مصطلحين جديدين هما المدرسة الأمريكية والمدرسة الأوروبية، واستخدام هذين المصطلحين تعززه الرغبة في صياغة المصطلح الثالث «المدرسة العربية» الذي يتبناه هذا الكتاب.

وهاتان المدرستان (الأوروبية والأمريكية) لهما الاهتمام نفسه في التراث والحفاظ عليه وإدارته، لكن تنظيم هاتين المدرستين وتطورهما واختيار كل مدرسة لمصطلحاتها جعل هناك بعض اللبس وبعض الاختلاف.

«تعريف المصادر التراثية اليوم له علاقة بتطور المجتمع المعاصر. ويعتمد على قيم ومتطلبات ذلك المجتمع»

المؤلف

والاختلافات التفصيلية والتنفيذية نجدها في داخل أقطار المدرسة الواحدة، وحتى في كل قطر على حدة، ويكاد يكون الاتفاق على ما لا يجوز فعله أكثر من الاتفاق على ما يجب فعله.

أما الاختلاف من حيث المصطلحات فنجد أن المدرسة الأوروبية تركز على مصطلحين هما الحفاظ والترميم، مثل الحفاظ على التراث الثقافي (Conservation of Cultural Heritage) أو ترميم المعالم (Restoration of Monuments)، وفي مراكز التخصص فيها تجعل الحفاظ هو الأساس والإدارة للمصادر التراثية هي فرعا فيه ومكملة لعملية الحفاظ. أما المدرسة الأمريكية (CRM: Cultural Resources Management) فتجعل الإدارة للمصادر التراثية هي الأصل والحفاظ جزء منه، وسنرى ذلك جليا عبر ما نشر من مؤسساتها العديدة المتخصصة في هذا المجال. وفي المحصلة يكون هناك حفاظ وترميم وإدارة للمصادر التراثية الثقافية.

لقد كان السبق التاريخي لوضع الأسس الحديثة لهذا التخصص في أوروبا، إيطاليّا وفرنسيّا وبريطانيّا (انظر الفصل الثالث). وأوروبا هي الأكثر تناغما مع ما جاء في المواثيق التي أصدرتها المؤسسات العالمية التي تُعنى بالتراث مثل الأيكوموس والأيكوم وغيرهما. لكن التطور التنظيمي والمؤسسي في الولايات المتحدة جعل لمدرستها انتشارا أوسع في معظم أنحاء العالم.

ويتأرجح التدريس النظري وتطبيقاته العملية في العالم العربي بين هاتين المدرستين تبعا للبلد الذي درس فيه المتخصص «المدرس أو المؤلف»، وتبعا للمراجع التي يدرس عليها «الطالب أو القارئ». ولا بد من توحيد فهمنا للمصطلحات ليس فقط بين المتخصصين العرب، بل أيضا لدى المواطن والقارئ والمثقف العادي في العالم العربي، لأن كل ذلك يصب في مصلحة الحفاظ على تراثنا الثقافي.

وفي هذا الكتاب أعتمد في تحديد المصطلحات في مجال الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته على ما جاء في المواثيق والاتفاقيات الدولية وعلى المصادر من كلتا المدرستين السابق ذكرهما، مع ما يتوافق ويتقارب مع مفاهيمنا وثقافتنا العربية.

بداية لا بد من تحديد نوعية المصادر التقنية التي جرى الرجوع إليها في تعريف المصطلحات بشكل أساسي وهي في غالبيتها أحد هذه المصادر:

ـ الميثاق: (Charter) هي وثيقة تعطى بموجبها حقوق ومسؤولية وقوة من قبل الدولة إلى الشعب أو إلى مجموعة منه منظمة في مؤسسة أو في هيئة وقد تكون مستقلة[٩]، والميثاق غالبا ما يكون صادرا عن مجموعة من المتخصصين أو عن هيئة، وفي مجال الحفاظ على التراث الثقافي، قد تكون هذه الهيئة على مستوى قطري أو دولي، فالمجلس العالمي للمعالم والمواقع (ICOMOS) هو مؤسسة دولية لها أفرع قطرية، وقد تصدر مواثيقها على مستوى عالمي من خلال مؤتمرها الذي يعقد مرة كل سنتين، وأهمها ميثاق البندقية (Venice Charter) الصادر العام ١٩٦٤ (انظر ترجمته في الملاحق)، أو تصدر على مستوى قطري مثل ميثاق بورا

(Burra Charter) الصادر عن اللجنة القطرية الأسترالية للأيكوموس. ونصوص الميثاق ليست ملزمة بل هي مجرد مرجع أخلاقي ومهني قدمه خبراء في المجال تحتوي على سياسات وأخلاقيات وأسس ومعايير الحفاظ على المصادر التراثية.

ـ الاتفاقية: (Agreement or Contract) وعد يؤدي إلى التزام بالتنفيذ»[١٠].

وقد تكون الاتفاقية بين أقطار أو بين أفراد، وهي ملزمة لمن يوقع عليها، ومن الاتفاقيات التي سنرجع إليها في مجال الحفاظ على التراث وإدارته اتفاقيات اليونسكو .

وبما أن هدف كل من الميثاق والاتفاقية أن تتحول إلى تطبيق إلزامي بموجب قوانين قطرية لينعكس ما اتفق عليه إلى تطبيق ملزم، فلا بد إذن أن نعرف ما هو القانون وكيفيَّة استصداره، فالقانون (Law) يحتوي على كل الأسس والقواعد والتشريعات التي تطبق في المحاكم وتنفذ باسم الحكومة[١١]. وهدف الاتفاقيات الدولية أن تطبق في الدول الموقعة عليها، أي أن تتحول تلك الاتفاقيات الدولية إلى قوانين في داخل الدول الموقعة عليها. هذه هي إحدى الطرق لكيفية تطور الأفكار الثقافية للحفاظ إلى أن تصبح قانونا في الدول الأعضاء في مسار (من الأعلى إلى الأسفل) من المؤسسة العالمية كاليونسكو إلى الدول القطرية الموقعة على الاتفاقية. واليونسكو في وضع هذه الاتفاقيات تلجأ إلى تشكيل لجان متخصصة وتشارك معها مؤسسات ثقافية غير حكومية مثل الأيكوموس والأيكوم. أما الطريقة الأخرى لسن القوانين التي تعنى

بالحفاظ على التراث في داخل الأقطار فيكون ذلك عبر القنوات الطبيعية لسن القوانين بشكل عام في الدول الديموقراطية. وتفهمنا لتلك الطريقة يوضح لنا أهمية دور المتخصصين المحليين وأهمية تثقيف الناس وعلاقة ذلك في تطوير الأفكار الثقافية وتجسيدها في قوانين توجب التطبيق.

عندما تنتشر أفكار المتخصصين من خلال المنابر الصحيحة من الجامعة والمدرسة وعبر الكتاب والمحاضرات العامة في المنتديات الفكرية (وحاليا أيضا عبر الإنترنت وغير ذلك) تتفاعل هذه الأفكار مع حاجة المجتمع (المادية والنفسية والروحية)، وبلا شك فإنها ستصبح مطلبَ عامة الناس، ولا بد من أن يتفهم ذلك ممثلو فئات المجتمع المدني في المجالس النيابية، ولا بد أن ينادي بعضهم بمقترح لسن قانون يلبي هذه الحاجات وينتقل هذا المقترح بالقانون بين المجالس المعنية ليتبلور حتى يصبح قانونا وبذلك تتحد السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في خدمة المجتمع وتلبية حاجاته.

مما سبق نلاحظ أهمية نشر الكتاب في دفع عملية التثقيف عند الناس عامة (المتخصص وغير المتخصص) ودوره في تطوير مجال الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته.

التعريف بالمصطلحات

يكاد يكون هناك إجماع وبشكل متجانس بين تعاريف كل من المدرستين السابقتين فيما يتعلق بتعريف المصدر الثقافي والتراثي، ومنها:

- «تعريف المصادر التراثية اليوم له علاقة بتطور المجتمع المعاصر، ويعتمد على قيم ومتطلبات ذلك المجتمع، هذا التراث يؤمن الأسس للهوية الوطنية ويكون مرجعا للذاكرة وللروح لإيجاد توازن مع نوعية الحياة.

- هناك ميل اليوم إلى فهم المصادر التراثية بشكلها الواسع على أنها علامات توثق نشاط الإنسان وإنجازاته عبر التاريخ.

- بما أن المصادر التراثية المادية هي أحد المصادر العالمية غير المتجددة (Non-renewable resources) ، لذلك لا بد من أن يكون هناك اهتمام بتصحيح عدم الاتزان بين احتياجاتنا والحفاظ عليها.

- لتوضيح تعريف المصدر التراثي وقيمه دون تشويش لا بد من الرجوع إلى الاتفاقيات والمواثيق العالمية مثل المجمع العالمي للتراث الصادرة عن اليونسكو (World Heritage Convention)، وكذلك إلى أهم ميثاق عالمي لسياسات الحفاظ وهو الميثاق العالمي للحفاظ والترميم للمعالم والمواقع المعروف باسم ميثاق البندقية الصادر العام ١٩٦٤ م. قام المجلس العالمي للمعالم والمواقع الذي تأسس العام ١٩٦٥ باعتماد ميثاق البندقية كأساس لمساره وفقهه» [١٢].

ستجد ميثاق البندقية لأهميته مترجما (انظر الملحق الرقم ١) في نهاية هذا الكتاب. وستجد أيضا مواثيق أخرى مهمة مترجمة في ملاحق أخرى.

وأريد هنا أن أوسع مجال البحث عما أراده أصحاب التعريف الذي سقناه سابقا، فسنتطرق بالتدريج إلى تعريف المصدر الثقافي عبر المواثيق والاتفاقيات، وحسب ما عرفّه متخصصون آخرون أصحاب مرجعية في مجال الحفاظ وإدارة المصادر التراثية، حتى نصل في النهاية إلى ما يمكن أن يكون عليه تعريف المصدر الثقافي حسب ما تحتمله وتمليه ثقافتنا العربية.

تعريف التراث الثقافي والحفاظ عليه حسب ما جاء في المواثيق والاتفاقيات الدولية

تعريف التراث الثقافي والحفاظ عليه حسب ما جاء في المواثيق والاتفاقيات الدولية الأكثر شهرة وانتشارا والتي تعتبر عالمية المرجعية ونأخذها بالتسلسل التاريخي لصدورها، ونقسم هذه التعاريف إلى قسمين، أحدهما للمصادر التراثية والآخر للحفاظ والإدارة، حتى تسهل متابعة تطور تلك التعريفات:

أ. تعريف المصدر الثقافي

- ميثاق أثينا، أثينا ١٩٣١ الصادر عن معهد التعاون للجمعية الدولية.

«**المادة الأولى:**

يتحدث الميثاق عن المحافظة على التراث الفني والأثرى والمعالم المهمة كتراث عالمي لكل الإنسانية وحمايتها واجب على الدول المهتمة بالحضارة» [١٣].

- اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، لاهاي (١٩٥٤)، (يونسكو).

المادة الأولى: تعريف الممتلكات الثقافية

يقصد بالممتلكات الثقافية في نطاق هذه الاتفاقية، مهما كان أصلها أو مالكها ما يلي:

أ ـ الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية منها أو التاريخية، الديني منها أو المدني، والأماكن الأثرية، ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية أو فنية، والتحف الفنية والمخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية التاريخية أو الأثرية، وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب المهمة والمخطوطات ومنسوخات الممتلكات السابق ذكرها.

ب ـ المباني المخصصة بصفة رئيسة وفعلية لحماية وعرض الممتلكات الثقافية المنقولة المبينة في الفقرة (أ)، كالمتاحف ودور الكتب الكبرى ومخازن المحفوظات وكذلك المخابىء المعدة لوقاية الممتلكات الثقافية المنقولة المبينة في الفقرة (أ) في حالة نزاع مسلح.

ج ـ المراكز التي تحتوي مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية المبينة في الفقرتين (أ) و (ب) والتي يطلق عليها اسم «مراكز الأبنية التذكارية» [١٤].

ـ ميثاق البندقية [١٥]، البندقية (١٩٦٤) (Venice Charter) الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني للمعماريين والتقنين للمعالم التاريخية. (ترجمة نص الميثاق كاملا تجده في الملحق الرقم ١).

المادة الأولى:

مفهوم المعلم التاريخي لا يشتمل فقط على المباني المعمارية المنفصلة بل على البيئة المبنية والطبيعية التي تكون دليلا على حضارة ما، أو عن تطور ذي معنى لحدث تاريخي. هذا المفهوم لا يطبق فقط على المعالم الكبيرة بل أيضا على الأعمال البسيطة التي اكتسبت بمرور الوقت معنى ثقافيا.

ـ ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية، واشنطن (Charter for the Conservation of Historic Towns and Urban Areas) ١٩٨٧ الصادر عن الأيكوموس (ترجمة نص الميثاق كاملا تجده في الملحق الرقم ٢).

تمهيد وتعريفات

كل مدن العالم التي نتجت وتطورت إما بشكل عفوي أو بتصميم معين، هي التعبيرات المادية للاختلاف الثقافي للمجتمعات خلال التاريخ ولذلك فهي تاريخية.

هذا الميثاق يختص بالتحديد في المدن الكبيرة أو الصغيرة وفي المراكز التاريخية أو في الأحياء التاريخية، وعلاقتها مع بيئتها الطبيعية أو المبنية، والتي بالإضافة إلى أنها وثيقة تاريخية فهي تحتوي أيضا على قيم الحضارة الحضرية التقليدية. اليوم هذه المدن والأحياء مهددة بالتلف والتدمير بسبب نوع التخطيط الحضري الذي نشأ بتأثير التطور الصناعي والذي أثر اليوم في كل المجتمعات.

- اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، باريس (١٩٧٢) (يونسكو)، أقرها المؤتمر العام في دورته السابعة عشرة.

تعريف التراث الثقافي والطبيعي:

المادة ١: يعني «التراث الثقافي» لأغراض هذه الاتفاقية:

الآثار: الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني، والعناصر أو التكاوين ذات الصفة الأثرية، والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها جميعا قيمة عالية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم؛

المجمعات: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها، أو تناسقها أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.

المواقع: أعمال الإنسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، أو الجمالية، أو الإثنولوجية (علم الأجناس البشرية)، أو الأنثروبولوجية.

المادة ٢: يعني «التراث الطبيعي» لأغراض هذه الاتفاقية:

المعالم الطبيعية المتألفة من التشكيلات الفيزيائية أو البيولوجية، أو من مجموعات هذه التشكيلات، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر الجمالية، أو العلمية.

التشكيلات الجيولوجية أو الفيزيوغرافية، والمناطق المحددة بدقة مؤلفة مواطن الأجناس الحيوانية أو النباتية المهددة، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم، أو المحافظة على الثروات.

المواقع الطبيعية أو المناطق الطبيعية المحددة بدقة، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم، أو المحافظة على الثروات أو الجمال الطبيعي [١٦].

ـ توصية اليونسكو في نيروبي العام ١٩٧٦ التي أقرها المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة كانت بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة ويمكن الرجوع إليها في منشورات اليونسكو[١٧].

ـ اتفاقية الحفاظ على التراث غير الملموس، باريس، ٢٠٠٣ (يونسكو).

المادة ٢:

١ ـ التراث غير الملموس يعني الخبرة والتمثيل والإظهار والمعلومات والمهارات وكذلك الأدوات والقطع المصنعة يدويا، وكذلك الفراغات الثقافية التي لها علاقة بالمجتمع والجماعات، وفي بعض الأحيان يعتبرها الأشخاص جزءا من تراثهم. هذه المصادر الثقافية غير الملموسة تنتقل من جيل إلى جيل، ومازالت باستمرار تعطى أهمية من قبل المجتمعات والمجموعات لاستجابتها مع بيئتها ولتفاعلها مع الطبيعة ومع التاريخ، وتعطيهم كذلك الشعور بالهوية والاستمرارية وتنمي فيهم احترام الثقافات الأخرى والإبداع الإنساني. وتماشيا مع أهداف هذه الاتفاقية لا بد من أخذ بعض الاعتبارات مثل أن تكون هذه المصادر غير الملموسة متجانسة مع أجهزة حقوق الإنسان العالمية القائمة بالفعل، وكذلك فإنه لا بد من تحقيق الاحترام المتبادل بين المجتمعات والمجموعات والأفراد، وكذلك لا بد من تحقيق التنمية المستدامة لتلك المصادر.

٢ ـ إن «المصدر الثقافي غير الملموس»، كما هو معرف في الفقرة الأولى آنفا يتمثل في الموضوعات التالية:

(أ) التراث الشفهي والعبارات، وتتضمن اللغة كأداة للتراث الثقافي غير الملموس.

(ب) الموسيقى وفنون العزف.

(ت) العادات الاجتماعية، أحداث تعبدية أو أعياد.

(ث) المعرفة والتعامل مع الطبيعة ومع العالم.

(ج) الحرف والمنتجات التقليدية [١٨].

إذا تطرقنا إلى التعريفات القادمة من المدرسة الأمريكية فنرى أن المصطلحات الخاصة بها تتمحور حول ما يلي:

- المصدر الثقافي (Culture Resource) أحد مظاهر النظام الثقافي الذي له قيم وأهمية ويمثل الثقافة، أو أنه يحتوي على معلومات مهمة عن الثقافة. المصدر الثقافي يمكن أن يكون ملموسا أو أن يكون مهارة. والمصادر الثقافية الملموسة يمكن تصنيفها كما يلي: أحياء من مدن، مواقع، مبان، إنشاءات ومواد تصنف في السجل الوطني للأماكن التاريخية وكمواقع أثرية ومناظر طبيعية ثقافية وإنشاءات ومواد متحفية ومصادر تفيد في دراسة علم الأجناس البشرية، ويقدم كل ذلك إلى نظام المنتزه الوطني (National Park System) بهدف إدارتها.

- المنظر الطبيعي الثقافي: (Cultural Landscape) المنطقة الجغرافية بما تحتويه من مصادر ثقافية وطبيعية وأحياء برية وبيئية ويمكن ربطها بأحداث تاريخية ونشاطات وأشخاص وعرض قيم ثقافية وجمالية.

- المصدر الأثري : (Archeological resource) أي بواقٍ مادية أو دلائل فيزيائية من ماضي حياة الإنسان أو نشاطه ويكون لها أهمية أثرية، بما في ذلك أثر الإنسان في البيئة، علما بأنه يمكن استنتاج معلومات علمية وإنسانية من خلال البحث الأثري.

- المبنى التاريخي[١٩] (Historical Building) هو «ذلك المبنى الذي يعطيك ويشعرك بالرغبة في معرفة المزيد من المعلومات عن الناس الذين بنوه وعن ثقافتهم التي أنتجته، ويمتلك هذا المبنى قيما معمارية وجمالية وتاريخية وتوثيقية وأثرية واقتصادية واجتماعية وحتى السياسية والدينية والرمزية»[٢٠]، من دراسة التعاريف السابقة نلاحظ ما يلي:

- كيف تطور تعريف التراث الثقافي عبر المواثيق والاتفاقيات تبعا لتطور الأحداث التاريخية من سياسية واقتصادية واجتماعية ووضعية التراث الثقافي نفسه.

- العلاقة بين ما ينتجه المثقفون والمتخصصون، وكيف يتطور إلى أن يصبح ميثاقا عالميا عبر المؤسسات الثقافية العالمية (مثل الأيكوموس والأيكوم). تنعكس مفاهيم وأسس هذه المواثيق وتتبلور عبر المؤسسات العالمية الحكومية (عبر اليونسكو) لتصبح اتفاقية ملزمة للدول الموقعة عليها، وهذه الاتفاقيات تؤثر في قرارات الدول الموقعة عليها في العالم، مما يؤدي بالتالي إلى سن قوانين محلية لتطبيقها، فنرى مثلا أن القانون

الأردني الذي صدر العام ١٩٧٦ يعكس ما جاء في اتفاقية اليونسكو التي اتُفق عليها في باريس (العام ١٩٧٢)، وذلك واضح في تعريف الأثر سواء في الاتفاقية أو في قانون الآثار الأردني.

- أول من حذر من الخطر الداهم من ضياع التراث وأهميته العالمية للبشرية جمعاء ونادى بالحفاظ عليه في العصر الحديث هم المتخصصون (المعهد الفكري التعاوني التابع لجمعية الأمم)، وكان ذلك في المؤتمر (حول التعريف، وعلاج، وترميم اللوحات وعناصر الديكور وعناصر الفن الأخرى) الذي نتج عنه أول ميثاق دولي في أثينا العام ١٩٣١، وكان هذا الميثاق نتيجة طبيعية للدمار الذي لحق بالتراث الثقافي في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨)، ووضعوا لتعريف تلك المصادر الثقافية القيم الفنية والأثرية.

- المؤسسات العالمية الحكومية احتاج منها الأمر إلى حرب عالمية ثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) حتى تتفق في لاهاي (العام ١٩٥٤) على حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، وتركز هذه الاتفاقية على القيم الثقافية من فنية وتاريخية وأثرية في تحديد كينونة تلك الممتلكات الثقافية.

- جاء دور المثقفين وأصحاب التخصص (المؤتمر الثاني لمعماريي وتقنيي المعالم التاريخية) مرة أخرى (العام ١٩٦٤) ليضعوا المعايير الأساسية في الحفاظ على التراث الثقافي عبر «الميثاق العالمي في الحفاظ وترميم المعالم» المعروف باسم ميثاق البندقية. وهنا يأخذ تعريف التراث بعدا جديدا ويتطور عن التعريفات السابقة (أثينا ١٩٣١ ولاهاي ١٩٥٤) من حيث الربط وإعطاء العلاقة بين المعلم المنفرد وبيئته المبنية (المدينة أو القرية)، وكذلك مع بيئته الطبيعية ويوسع مفهوم المعلم التاريخي أيضا إلى البيئة الطبيعية (إذا كان لها صلة بحضارة ما) بالإضافة إلى تلك المبنية. ويجعل القيمة التاريخية هي الدرجة الأعلى في سلم مقياس القيم الثقافية (Assessing Significances)، وهذا هو المعيار الأساسي الذي يحدد بالاعتماد عليه القيام بعملية الحفاظ على المعلم الثقافي صغر حجمه أو كبر.

- في اتفاقية باريس يتسع مفهوم «التراث الطبيعي» ليشمل المناطق ذات الخصائص الطبيعية لتصبح معالم لا بد من الحفاظ عليها، من حيث كونها ثروات أو تحتوي على قيم علمية أو جمالية طبيعية (في الاتفاقية السابقة -

لاهاي ١٩٥٤ ـ لم يذكر التراث الطبيعي وجاء ذكره بعد أن تطرق له ميثاق البندقية). القيم الثقافية التي تحدد المعالم الثقافية تصبح أكثر سعة حيث يضاف إليها القيمة العلمية إلى جانب الفنية والتاريخية.

ـ تطور مفهوم التراث الثقافي، خاصة بعد أن عمت المنتجات الصناعية، وانفتح العالم بحيث أصبح وكأنه بلد واحد تربط أوصاله شبكة الإنترنت، ويسير بخطى قوية نحو وحدة السوق ونحو العولمة، أدى إلى ضياع كثير من العادات والتقاليد وطرق المعيشة والمهن التقليدية في مختلف الأقطار والمجتمعات، فصيغت اتفاقية جديدة (اتفاقية الحفاظ على التراث غير الملموس، باريس ٢٠٠٣) من قبل اليونسكو لتغطي وتستبق الأحداث للحفاظ على التراث غير الملموس الذي يعتبر نوعا من أنواع التراث الثقافي.

ب ـ تعريف الحفاظ وإدارة المصدر الثقافي:

أريد هنا أن أعالج موضوع تعريف الحفاظ والإدارة للمصادر الثقافية بشكل مختلف عما كان عليه في معالجة مصطلحات وتعريف المصادر التراثية في الفقرة السابقة، وذلك لأن التشعب والتعقيد في هذه التعريفات، والفروق في المصطلحات بين المدرستين (الأوروبية والأمريكية) تملي المقارنة المباشرة بين أقسامها.

لا أريد هنا أن أنقل تعريف المصطلحات كما هي واردة في الملاحق المترجمة للمواثيق العالمية أو المستقاة من مصادر أخرى، بل أريد أن أناقش المفاهيم من خلال ما أنتج من أفكار ونظريات وما أثبتته التجربة العملية، على مستوى عالمي.

أقوم هنا بتقسيم المصطلحات المستخدمة في مجال الحفاظ والإدارة للمصادر التراثية إلى قسمين الأول تلك المتفق على دلالاتها في المدرستين الأمريكية والأوروبية. أما القسم الثاني فهو تلك المصطلحات التي فيها اختلاف في المفاهيم بينهما.

القسم الأول: المصطلحات المتفق على دلالاتها:

ـ الحفاظ (Conservation) حسب تعريف الاتفاقية الدولية للتراث: (World Heritage Convention)«الاجتهادات المصممة لفهم التراث الثقافي تاريخه ومعانيه ويتضمن إنقاذ مواده وما يتطلبه ذلك التراث من تقديم وترميم وتحسين»[١١].

- جوفاني كاربونارا (Giovanni Carbonara) صاحب أكبر المراجع في علم الحفاظ على التراث يقول عن الحفاظ: «له عدة معان في اللغة التقنية، في بعض الأحيان يعطي معنى الترميم، وفي حالات أخرى يعني الاعتناء بالمحيط مثل البيئة ومشاكل التخطيط الحضري والأمور المتعلقة بالقوانين التي تعنى بدوام المعلم» [٢٢].

- أما المعهد الأمريكي للحفاظ American Institute for Conservation فيحدد الحفاظ بما يلي: «المهنة التي تكرس الحفاظ على الممتلكات التراثية للمستقبل. تحتوي مهارات الحفاظ على التفحص والتوثيق والعلاج والاعتناء الوقائي الذي يسند بالبحث والتربية» [٢٣].

الحفاظ هو المظلة العامة التي يندرج تحتها كل أصناف ودرجات الحفاظ المختلفة (الوقائية والتدخلية) من ترميم وصيانة دورية وغير دورية وإعادة تأهيل وتركيب (Anastylosis) وغير ذلك (انظر التفاصيل في المحور الخامس). وكما رأينا سابقا فهناك اتفاق حول تعريف الحفاظ من قبل المدرستين الأمريكية والأوروبية. ومن أولى عمليات الحفاظ حماية التراث الثقافي، وهناك إجماع على مفهومها العام نورد هنا أحد تعاريفها:

- الحماية (Protection): «العمل على سلامة الممتلكات التاريخية بالدفاع أو المراقبة من عوامل التلف، والضياع أو المهاجمة أو تحصينها من الخطر أو العطب. وفي حالة الإنشاءات أو المناظر الطبيعية مثل هذه التدخلات تكون بطبيعة مؤقتة سابقة لأعمال حفاظ مستقبلية، وفي حالة المواقع الأثرية فإن مقاييس الحماية يمكن أن تكون مؤقتة أو دائمة. وتحتوي الحماية بمفهومها الواسع على محاولة الحماية أو الوقاية من عدم المبالاة والسرقة والحريق وأيضا من العمليات الإجرامية ضد التراث الثقافي» [٢٤].

وهناك مصطلح آخر عليه اتفاق وهو مصطلح إعادة البناء (Reconstruction) ويعني إعادة المبنى التراثي أو جزء منه، كما كان قبل فقدانه لذلك الجزء أو إعادته إلى حالته الأصلية [٢٥]، وهذا النوع من التدخل مرفوض في المواقع الأثرية ومسموح به في المباني التاريخية ولكن بشروط حددت في ميثاق البندقية [٢٦]، هذا المصطلح وتطبيقاته العملية بحاجة إلى توضيح، حيث لا بد من التفصيل فيه، حتى لا يحدث التباس، فقد يقصد بإعادة البناء حسب القول المشهور: «إعادة بناء مبنى جديد مكان المبنى

التاريخي أينما كان وكيفما كان»، كما حدث في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في كثير من مدن أوروبا من قبل بعض المعماريين [٢٧]، وهذا أمر مرفوض لأن التاريخ يمضي للأمام ولا يعود للخلف (انظر الفصل السادس). قد نحتاج إلى إعادة بناء أجزاء مفقودة من المبنى للضرورة بغرض الحفاظ عليه، وقد نحتاج إلى إعادة بناء المبنى كله «أينما كان وكيفما كان»، إذا سقط في حالة طارئة بسبب زلزال أو حرب، بشرط أن يكون للمبنى بعد في تكوين الهوية الخاصة للمدينة ولسكانها أو للوطن عامة، وفي هذه الحالة يعطى هذا المبنى ما يسمى بالقيمة النفسية.

تعريف إدارة المصادر التراثية في المدرسة الأوروبية تجده كجزء مكمل لعملية الحفاظ والترميم. أما المدرسة الأمريكية فتجعل عنوانها الأساسي إدارة المصادر التراثية (Cultural Resources Management) (CRM) وتجعل الحفاظ والترميم جزءا منه. من حيث المضمون العام هناك اتفاق بين المدرستين، وهنا أورد أهم مصطلحات المدرسة الأمريكية حول إدارة المصادر الثقافية:

- إدارة المصادر الثقافية (Cultural Resources Management): «هي مجال المهارات الهادفة إلى الفهم والحفاظ لتحقيق المتعة بتلك المصادر الثقافية. وهذا يحتوي على البحث حول التراث الثقافي، والتخطيط لأعمال تقديرية لها ومراقبتها في نظام نسيجها العام، وهي أيضا متضمنة عملية دعم تقديرها وتحضيرها للاستخدام الثقافي المتوافق» [٢٨].

وضمن هذا المفهوم العام والواسع لإدارة المصادر التراثية تدخل مفاهيم تفصيلية أخرى منها:

- الحفاظ على المعلم المعماري: (Architectural Conservation): «علم الحفاظ على مواد الإنشاء التاريخية مع مراقبة وتحليل تلفها وتحديد أسباب التلف ومعالجة المشاكل وتدخلات مباشرة للتصليح» [٢٩].

ويدخل أيضا ضمن إدارة المصادر التراثية (CRM) تفاصيل لعدة مهارات وأعمال مثل تفسير وتقديم المصادر التراثية (من أثرية وتراثية وغير ذلك) وتطويرها، وسيتم شرحها في المحور الخامس بتوسع.

أما عن الحفاظ على المدن التاريخية فنجد اتفاقا بين الجميع على ما هو موجود في ميثاق واشنطن، فتحت عنوان تمهيد وتعريفات من ذلك الميثاق نجد مفهوم الحفاظ على المدن التاريخية كما يلي:

هذا الميثاق الجديد يكمل «الميثاق العالمي للحفاظ والترميم للمعالم والمواقع» والمسمى كذلك «ميثاق البندقية» (١٩٦٤)، ويقوم أيضا بتحديد الأسس والأهداف والمنهجية والأدوات التي تؤدي إلى الحفاظ على النوعية في المدن التاريخية، وهذا يساعد على تناسق الحياة الفردية والاجتماعية ويشجع إنقاذ مجموعة المعالم حتى لو كانت بسيطة فهي التي تكون الذاكرة للإنسانية.

ومثلما هو موجود في توصيات اليونسكو «توصية بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة» نيروبي (١٩٧٦)، وأيضا كما في ندوات عالمية أخرى فإن «الحفاظ على المدن التاريخية» يعني أخذ الاحتياطات اللازمة لحمايتها والحفاظ عليها وترميمها وتطويرها المتجانس وتأهيلها بشكل متناغم مع الحياة المعاصرة [٣٠].

وكذلك هناك إجماع حول مفهوم الحفاظ على المصادر الثقافية غير الملموسة وفيما ورد في اتفاقية اليونسكو: اتفاقية الحفاظ على التراث غير الملموس، باريس ٢٠٠٣ (يونسكو)، سابقة الذكر ففي المادة رقم ٢ نجد ما يلي:

أما عن الحفاظ على المصادر الثقافية غير الملموسة فنجد توضيحا لذلك في المادة رقم ٢ النقطة ٣ كما يلي:

«الإنقاذ يعني أخذ الاحتياطات اللازمة حتى نتأكد من أن نعطي المصادر الثقافية غير الملموسة الحيوية مع ما يتضمنه ذلك من تحديدها و توثيقها والبحث والصيانة والحماية والتسويق والتنمية وبثها بوسائل التعليم الرسمية وغير الرسمية ويتضمن إعادة الحيوية لمجمل أنواع ذلك التراث» [٣١].

القسم الثاني: المصطلحات التي فيها اختلاف في المفاهيم بين المدرستين:

من المصطلحات التي مازال فيها خلط وعدم وضوح مصطلحا «الترميم والتأهيل»، ويرجع ذلك في غالبه لأسباب تاريخية في تطوير مفاهيم هذين المصطلحين (ستشرح تلك الأصول التاريخية في المحور الثالث من هذا الفصل). فمفهوم المدرسة الأوروبية يعتمد بشكل أساسي على مفهوم ميثاق البندقية لذلك المصطلح الذي نجده في المادة الرقم ٩ كما يلي:

- الترميم (Restoration) «هي عملية تأتي لأسباب ثقافية ولحفظ «القيم الثقافية» [٣٢] Cultural Values الكامنة في المعلم الثقافي. ويُعد الاستخدام للمعلم جزءا من الحفاظ عليه، والترميم بدوره هو أيضا مهم في عملية

استدامة المعلم»[٣٣]. ويعرف ميثاق البندقية الترميم (أيضا في المادة الرقم ٩) كما يلي: «الترميم هو طريقة عملية عالية التخصص، هدفها هو الحفاظ وتبين القيم الشكلية والفنية في المعلم، ويعتمد على احترام المادة القديمة وعلى الوثائق الأصلية. يجب أن يتوقف الترميم حينما تبدأ الافتراضات، ففي عملية إعادة البناء فإن أي أعمال تكميلية يجب أن تعرف من حيث الشكل والتقنية، ويجب أن تميز من حيث التصميم المعماري ويجب أن تظهر علامة وقتنا الحاضر. ويجب أن يُسبق الترميم دائما ويتابع بدراسة أثرية وتاريخية».

أما المدرسة الأمريكية فتعرِّف الترميم كما يلي: «الفعل أو الطريقة لضبط الوصف الشكلي على هيئة الخصائص التاريخية للإنشاء والمناظر الطبيعية والمواد، كما ظهرت في فترة محددة من التاريخ بالاعتماد على إزالة صفات من فترات تاريخية أخرى من تاريخ المبنى وإعادة بناء المظاهر المفقودة من الفترة المراد الترميم عليها» [٣٤].

نرى أن تعريف نظام المنتزه الوطني (National Park System) للترميم متناقض مع تعريف ميثاق البندقية، فإذا رجعنا إلى المادة ١١ من ميثاق البندقية، التي توضح بشكل تفصيلي مفهوم الترميم، نجد هذا النص: «في عملية الترميم يجب أن تحترم كل المعطيات التي تحدد تشكيلات المعلم الحالي، ولأي فترة تعود، في حين أن الوحدة الطرازية ليست هدف الترميم». أما تعريف المؤسسة الوطنية للترميم فهو مشابه لمفهوم الترميم الطرازي الذي يعارضه ميثاق البندقية.

هذه الإشكالية في إعطاء الترميم في المدرسة ألانجلو سكسونية (البريطانية والأمريكية) مفهوم الترميم الطرازي تنبع من أفكار رسكين (Ruskin) ومعارضته لمفهوم الترميم الطرازي الذي أسسه الفرنسي فيوليه لو دوك(Violet Le Duc)، وهو مرفوض في ميثاق البندقية. أما المفهوم الأمريكي الذي يعادل مفهوم الترميم الحفاظي المطروح في ميثاق البندقية، فنجده معرّفا تحت مصطلح الحفاظ الصياني (Preservation) الذي ينص على: «الفعل أو الطريقة لتطبيق المقاييس لاستدامة وجود شكل، وتكامله، ومواد الإنشاءات التاريخية، والمناظر الطبيعية أو الأشياء. ويمكن أن يحتوي العمل بداية على مقاييس الحماية وتثبيت الممتلك، ولكن بشكل عام نركز على الصيانة المحافظة وتصليح المواد التاريخية ومظهرها، مفضلا

ذلك على وضع أعمال حديثة مكان القديمة. أما بالنسبة للإضافات الخارجية على المباني التاريخية فلا تكون إلا بهدف معالجة تلك المباني؛ لكن لا بد من وضع قيود دقيقة على تحسين أنظمة الميكانيك والكهرباء وأنابيب المياه وأنظمة أخرى يتطلبها توظيف المبنى بشكل متوافق مع الحفاظ عليه».

المصطلح الثاني التأهيل: (Rehabilitation) الفعل أو الطريقة للعمل على إمكان استخدام الإنشاء التاريخي أو المناظر الطبيعية بشكل فاعل ومتجانس من خلال تصليح وتغييرات وإضافات مع الحفاظ على الأجزاء المكونة والمظهر، مع إيصال قيمه التاريخية والثقافية والمعمارية». هذا المفهوم يقابله جزء من المادة الرقم ٥ في ميثاق البندقية حيث نجد: «استخدام المعلم، في وظيفة تفيد المجتمع، يساعد في عملية الحفاظ عليه: وهذا عمل مبارك، لكن يجب ألا يغير ذلك في توزيع الفراغات أو في شكل المبنى. وكل أعمال التطوير بسبب الاستخدام يجب أن تبقى ضمن هذين الحدين».

أما مفهوم التأهيل في الثقافة الأوروبية، وبالتحديد الإيطالية، فيأتي كمصطلح مختلف عن مفهوم التفعيل والتأهيل (في المدرسة الأمريكية) للمعلم الثقافي، لأن هذا المفهوم موجود ضمن عملية الحفاظ عليه، كما هو موضح في الفقرة السابقة. يعطي الأوروبيون مصطلح التعافي والاسترجاع (Recuperation)ويقصد به إعادة استخدام المباني القديمة، لأسباب اقتصادية. وتحدث هذه العملية في المباني التي لا تحتوي على قيم ثقافية، لكنها في حاجة إلى صيانة [٣٥]، بمعنى تصليح لمبنى قديم (لا يحتوي على قيم ثقافية) وليس بمفهوم تأهيل لمعلم ثقافي (يحتوي على قيم ثقافية).

ومما سبق نخلص إلى ما يلي:

- نستطيع اعتبار الحفاظ كمظلة عامة تندرج تحتها أقسام وأفرع الحفاظ الأخرى من ترميم وصيانة وغير ذلك.

- الاختلاف بين المدارس أمر طبيعي، لأن الأصول والتطور التاريخي والثقافي لها مختلف، وسنرى ذلك في الفصل الثالث من هذا الكتاب. وهذا مشجع لنا على تلبية حاجتنا إلى مدرسة خاصة بنا في العالم العربي للحفاظ والإدارة حسب تاريخنا وثقافتنا.

- الخلاف الموجود بين المدارس نراه جليا في تعريف وتحديد مصطلحات التدخل وطرقه، إلاّ أن الاتفاق العام بينها نراه جليا في تعريف المصادر الثقافية كما نراه كذلك بالنسبة إلى المحذورات (أي على مالا يجوز فعله).

- إن تشعب المصطلحات (وكثرة المفاهيم ودقة معانيها) في هذا التخصص يبين الزخم النظري والتطبيقي الذي وصل إليه علم الحفاظ على المصادر التراثية، ولا بد لنا من الفهم الدقيق لهذه الأبجديات حتى نستطيع أن نتحدث بها ونناقشها من منظور ثقافتنا، وحتى ننطلق من حيث توصل الناس، ونبني عليه كي لا نتيه ويضيع جهدنا في أمر قد قضي.

- من المشاكل التي نواجهها الخلط نظريا وتطبيقيا بين المصطلحات السابق ذكرها، ومن الضروري إعطاء كل مصطلح مفهومه الحقيقي، ولا بد من فهم كيفية تطبيقه بشكل متوافق على أرض الواقع.

- عملية البحث عن القيم الثقافية (cultural values) والاجتماعية الاقتصادية (socio economic values) تحدد لنا إن كان المصدر معلما ثقافيا أم لا، تتبعها عملية إعطاء الأهميات (Assessing significances) ضمن عملية التقييم (evaluation) للمعْلم التي يجب الاضطلاع بها لمعرفة طرق المعالجة الأفضل لذلك المصدر، أي ما هي أفضل وأسلم الطرق والتقنيات التي يجب القيام بها للحفاظ عليه ولإدارته؟ وإن لم يحتو المعلم على قيم ثقافته فهو مبنى أو شيء عادي يحتاج إلى عملية تعافي واسترجاع (Recuperation) بهدف استخدامه لأسباب اقتصادية خالصة لأنه لا يمتلك قيما ثقافية.

- إن عملية الحفاظ والإدارة للمعلم التراثي هي عملية تكاملية ولا يمكن الفصل بين أجزائها وأفرعها أي أن كل العمليات التي تحدث على المعلم التراثي يجب أن تكون متكاملة فيما بينها، ولا يجوز أن يؤثر أحدها بشكل عكسي على الآخر، فالترميم لا يتعارض مع إدارة المعلم ومع تقديمه وهكذا.

- قد نحتاج من ناحية أكاديمية إلى أن نفصل ونجزيء ونحلل عمليات الحفاظ وعناصر الإدارة مثل التطوير والتفسير والتقديم وغير ذلك، لكن الواقع العملي يتطلب أن يكون العمل متكاملا.

اما عن تعريف هذه المصطلحات بشكل متوافق لثقافة ولحالة العالم العربي الحالية فلن أخوض فيه الآن، بل أتركه لنهاية الكتاب في الفصل السادس، حيث تكون قد تبلورت لدى القارئ الأفكار والمصطلحات العامة لهذا العلم ويكون بذلك أكثر تمرسا على التفاعل معه من تقبل وربط لما جاء فيها من أفكار.

2

أهمية وأهداف الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته

تكمن أهمية الحفاظ على التراث الثقافي في الأهداف التي يمكن أن يمثلها هذا التراث ويمكن أن تتلخص في النقاط التالية:

١ـ الحفاظ على التراث الثقافي وبعده الحضاري وحفظه لذاكرة وهوية الإنسان والمجتمع:

الإنسان بطبيعته مكون من مادة وروح ونرى ذلك بشكل واضح لدى الطفل الذي هو في حاجة إلى الجانب المادي أي الحليب، وفي الوقت نفسه يجب أن يكون هذا الحليب من أمه مباشرة، وقد حباه الله القدرة على تمييز أمه عن غيرها. ونلاحظ كيف أنه يسكت عن البكاء إذا ما ضمه صدر أمه، وهذا هو الجانب الروحي والنفسي في المعادلة.

وتستمر هذه الحاجة إلى العنصرين (المادي والروحي) لدى الإنسان في نضجه، لكنه في مرحلة الشباب قد يميل إلى الجانب المادي

«التراث يمثل الذاكرة الحية للفرد والمجتمع، ويمثل بالتالي هوية يتعرف بها الناس على شعب من الشعوب»

المؤلف

أكثر من ميله إلى الجانب الروحي، وفي شيخوخته يعود ليهتم أكثر بالجانب الروحي. لا بد إذن من تلبية استمرارية وجود هذين العنصرين في جميع فترات حياة الإنسان حتى تكون حياته طبيعية ومتزنة. وينطبق هذا كذلك على الشعوب والأفراد الذين هم بحاجة إلى المواءمة بين الجانبين الروحي والمادي.

هناك اتفاق بين مختلف الثقافات في العالم بأن عنصري الروح والمادة هما المكونان الأساسيان لحياة الإنسان والمجتمع. وجد علماء الاجتماع في الغرب[٣٦]، أن المجتمع المدني يعتمد على جانبين أيضا، فهناك الجانب المادي والاقتصادي من جهة وهناك الجانب الروحي والثقافي بما يحتويه ذلك من تراث ثقافي وديني من الجانب الثاني، وطالبوا بالحفاظ على الاتزان بين هذين الجانبين لضمان التطور الاقتصادي، واعتبروا أن الحفاظ على التراث الثقافي والروحي وحمايته من الضياع هو نوع من أنواع الحفاظ على الجانب الروحي لدى شعوبهم.

وبما أن التراث الثقافي الذي عُرِّف في الباب الأول من هذا الكتاب يحتوي على جانبين: الملموس المادي مما أنتجه السابقون من مبانٍ وأدوات ومدن وملابس وغير ذلك، وغير الملموس من معتقدات وعادات ولغات وتقاليد وغير ذلك، فإن هذين العنصرين يكونان عصب الحضارة، فالحفاظ عليهما يعني الحفاظ على المنتجات التي نستطيع من خلالها أن نقيس مستوى الحضارة لتلك الشعوب أو المجتمعات.

نجد هذا المفهوم في تعريف «حسين مؤنس» للحضارة، فيكتب: «الحضارة - في مفهومنا العام - هي ثمرة كل جهد يقوم به الإنسان لتحسين ظروف حياته، سواء أكان المجهود المبذول للوصول إلى تلك الثمرة مقصودا أم غير مقصود، وسواء أكانت الثمرة مادية أم معنوية، ومن المؤكد عند العلماء أن كل اكتشاف من الاكتشافات المبكرة التي كونت الخطوات الأولى في المسيرة الحضارية، اكتشفت وأهملت أو نسيت أكثر من مرة في الجماعة نفسها، حتى اتضحت قيمتها العلمية فعمل الناس على الإكثار منها واستعمالها، ومع الإكثار تحسن نوعها وزادت كمياتها وأصبحت أداة من أدوات الحياة اليومية، وهذا هو ما يسمى بالقيمة التراكمية وهذا أيضا يحتاج إلى زمن وتاريخ [٣٧].

فنرى في تعريفه أن ثمرة كل جهد يقوم به الإنسان لتحسين ظروف حياته قد تكون إما مادية أو معنوية. ويتضح من التعريف السابق للحضارة أمران مهمان وهما: أولا: لا بد من وجود تراكم للخبرات لتحسين التجارب وتوسع استخدامها «القيمة التراكمية»، وثانيا: أن هذا التراكم يحتاج حتى يحدث إلى مرور الزمن «التاريخ».

والدكتور مؤنس يفصل الحضارة العلمية الاقتصادية العالمية الحالية (التي تقوم على الأرقام) عن الثقافة التي يعتبرها محلية من آداب وفنون ونظام حياة لشعب من الشعوب[٣٨]، ويصل في نهاية كتابه إلى أن «كل بلد عربي جدير بان يتعرف على قاعدة ثقافية ويحافظ عليها لأنها تجمع خصائص شخصيته. أما بالنسبة للحضارة (المقصود به التقدم العلمي)، فكل بلاد العروبة تسير في طريق تحديثها قدر ما تيسر لها[٣٩].

فالعناصر المكونة للحضارة كما رأينا سابقا هي مادية (ومن ضمنها التقدم العلمي) ومعنوية (من تاريخية ودينية) ولا نستطيع أن نفصل بينهما في تحديد الشخصية الثقافية الحضارية لمجتمع ما، فهي عناصر مترابطة فتجارب تلك الجماعة بكل جوانبها المادية والمعنوية تكون حضارتها، ولا يمكن الحديث عن حضارة بشرية واحدة، ولو كان الأمر كذلك لما ظهر من ينادي بصراع أو حوار الحضارات.

كما أنه من الضروري أن نأخذ في الحسبان عند حديثنا عن الحضارة، العلاقة بين طبيعة الإنسان ومكونات وعناصر الحضارة، فلا يمكن حصر الحضارة والثقافة في مجال واحد في التقنية مثلا، بل لا بد من أخذ العلاقة بين الإنسان والثقافة والتكنولوجيا، وهذا ما نراه في مجال الهندسة المعمارية كما نراه في المجالات الأخرى. يقول حسن فتحي: «أن هذا المعماري لا يقدّر أن الحضارة تقاس بما يساهم به الإنسان للثقافة والحياة وليس بمقدار ما يستعيره من الغير. أنه لكي نقيم التراث العربي في العمارة، ولكي نعطي الحكم على التغيرات التي حدثت في مجالها، سنحتاج الى تفهم مكان ووضع العمارة في حركات تطور الحضارة الإنسانية وان نعترف بان العمارة تشمل الإنسان والتكنولوجيا وليس التكنولوجيا وحدها، وان تصميم المدن يشمل الإنسان والجماعة والتكنولوجيا. وان المحك في تقييم أي مخطط هو الإجابة على السؤال، هل هو للإنسان أم لشيء آخر؟ والإنسان هنا هو الإنسان العربي»[٤٠].

يتضح مما مضى طبيعة علاقة الثقافة بالهوية الشخصية لشعب من الشعوب كما تتضح كذلك قوة علاقة التراث بالثقافة والذاكرة. وكذلك فان العلاقة بين التراث والثقافة والحضارة وطيدة ولا يمكن فصل أحدها عن الآخر.

من خلال الفصل الأول من هذا الكتاب تعرفنا في ميثاق البندقية على أن مفهوم المعلم التاريخي (أو الثقافي) يتحقق بكونه دليلا على حضارة ما، أو يكون دليلا على تطور ذي معنى لحدث تاريخي. (انظر المادة الرقم ١ في الملحق الأول). إذن هناك علاقة وطيدة بين الحضارة والثقافة ويعتبر التراث الثقافي هنا كمظهر من مظاهر الحضارة كما يعتبر مقياسا يعكس مستوى تلك الحضارة.

نستطيع أن نخلص إلى أن التراث يمثل الذاكرة الحية للفرد وللمجتمع، ويمثل بالتالي هوية يتعرف بها الناس على شعب من الشعوب، فالأهرام، مثلا ، تمثل هوية مصر الثقافية التي يعرفها العالم من خلال تلك الأهرام.

٢ـ إغناء الثقافة الإنسانية بالحفاظ على اختلاف التنوع الثقافي لدى شعوبها:

إن تنوع الثقافات والحضارات يغني الثقافة والحضارة الإنسانية بمفهومها الشامل، بل إن الحضارة التي تعتمد على التنوع الثقافي في داخلها تكون دائما مرشحة للقيام بعمليات التطور والابتكار، والأمثلة على ذلك كثيرة في الماضي والحاضر. فالحضارة الإسلامية كان غناها وسرعة تطورها لأنها تغذت من ثقافات شعوب مختلفة صهرتها كلها في بوتقة وهوية عامة ألا وهي الثقافة والحضارة الإسلامية، ومع ذلك وفي الوقت ذاته حافظت على خصوصيات ثقافات الحضارات المكونة لها، فبقيت الأسماء والمسميات للتقنيات المنتشرة في العالم الإسلامي من أقصاه إلى أدناه تعترف بالأصول الثقافية والحضارية لها، فتجد مثلا أن اسم الليمون المجفف في بلاد فارس إلى الآن الليمون العمّاني لأن أهل عمّان هم أول من ابتكروا هذه التقنية وصدروها إلى باقي أجزاء العالم الإسلامي. إنه نوع من الاعتراف لأهل الفضل بفضلهم. وكان نتاج الحضارة الإسلامية العلمي أكبر بكثير من نتاج الحضارات التي اعتمدت على أحادية الثقافة لجنس بشري واحد، ووجدت حلولا مختلفة للمشاكل التي واجهتها، فلولا ثقافة سلمان الفارسي في حفر

الخندق حول المدينة لما سلم المسلمون من ويلات تلك الغزوة، ولما سميت بغزوة الخندق أصلا. أما في العصر الحديث فنجد ثقافة الولايات المتحدة الأمريكية التي صهرت في بوتقتها جميع الثقافات الواردة إليها من قارات ومن أقطار مختلفة من العالم أصبحت هي القوة العالمية الأولى، بما حوته من غناء لمختلف ثقافات العالم في داخلها. أما الدول التي اتبعت سياسة الأبواب المغلقة أمام الثقافات الأخرى واعتمدت على نقاء جنسها البشري، فبقي تطورها محدودا بالنسبة إلى تلك المنفتحة التي تتجدد فيها الدماء وتتفاعل فيها الأفكار بالاعتماد على التراكمات الثقافية للشعوب المختلفة المكونة لها.

وهذه الظاهرة نجدها حتى في المدن، فالمدن التي فيها تعدد للأصول العرقية نجد فيها تطورا أكبر، فنجد أن الحواضر الإسلامية الأكثر ثراء وتقدما، كانت تلك التي احتوت على أجناس بشرية مختلفة داخل هويتها الواحدة (التنوع في الوحدة)، مما أدى إلى ظهور التنوع في مظاهر الثقافة المختلفة في الفنون والعمارة وطرق التصنيع وغير ذلك.

إن التنوع البناء بين الثقافات والحضارات هو ظاهرة طبيعية يقول تعالى: «يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير»[٤١]، فلا بد من التعرف على هذا التنوع ولا بد من الحفاظ عليه والاستفادة منه لأنه سنة من سنن الله في خلقه. ومن سولت له نفسه، وحاول أن يعارض هذه الطبيعة في طمس ثقافة واستئصال تراث أو عرق بشري ظنا منه أنه هو الأجدر بالعيش دون غيره فقد باء بالفشل.

٣ ـ التراث بقيمه الثقافية والاجتماعية يكون مصدرا تربويا علميا وفنيا وثقافيا واجتماعيا:

إن تراكم الخبرات يكون الحضارة وتراكم المعلومات يكون الذاكرة وهذه الذاكرة بدورها هي التي «تمكننا من فهم العالم بأن تربط بين خبرتنا الراهنة ومعارفنا السابقة عن العالم وكيف يعمل»[٤٢]. ولهذه الذاكرة وللتراث الثقافي (الذي ننادي بالحفاظ عليه) علاقة طردية مع الإبداع لدى الأفراد والشعوب، «وعادة يطرح السؤال التالي وفقا للاعتبارات الحضارية والثقافية: لماذا يستطيع بعض الأفراد أو المجتمعات أن يقدموا أفكارا جديدة أو استعمالات إبداعية للأشياء، ولا يستطيع البعض الآخر أن يفعل الشيء نفسه؟

إن جزءا غير يسير من الإجابة عن هذا السؤال يحدده الموروث الثقافي أو الحضاري للفرد والمجتمع [٤٣].

والآلية نفسها متبعة حتى في الجانب العلمي، فمن سمات التفكير العلمي أن «العلم معرفة تراكمية»، ولفظ «التراكمية»، هذا يصف الطريقة التي يتطور بها العلم والتي يعلو بها صرحه. فالمعرفة العلمية أشبه بالبناء الذي يشيد طابقا فوق طابق، مع فارق أساسي هو أن سكان هذا البناء ينتقلون دائما إلى الطابق الأعلى، أي أنهم كلما شيدوا طابقا جديدا انتقلوا إليه وتركوا الطوابق السفلى لتكون مجرد أساس يرتكز عليه البناء [٤٤]، ولا يصلح أي بناء من غير أساس، وأي خلل في الأساس تكون له مظاهر تردٍ وتلف في الإنشاء، وأكثر ما تظهر تلك المظاهر في الطوابق العليا، ولذلك يعتمد علم الحفاظ في الدرجة الأولى على الحفاظ على المادة الثقافية (القيم الثقافية) الموجودة في المبنى المراد الحفاظ عليه في كل الطوابق وكل التراكمات لأنها كلها مهمة.

٤ ـ الحفاظ على التراث كمادة إستراتيجية، ودوره الاقتصادي في تطوير المجتمع المحلي:

التراث مادة إستراتيجية، أي أنها إذا فقدت فلن تتجدد، مثلها مثل البترول.

إن فقدان التراث الثقافي يعني فقدان الذاكرة ويعني إفقارا اقتصاديا حقيقيا لذلك البلد الذي يفقده، إن الذاكرة هي التي تساعد على اتخاذ القرار، فالإنسان الفاقد ذاكرته لا يستطيع أن يستدل على باب بيته، فكيف يصنع مستقبله ويطور ذاته؟! وهذا ينطبق على الفرد وعلى المجتمع معا، لذلك كان نداء اليونسكو والمواثيق العالمية الصادرة عن المجلس العالمي للمعالم والمواقع (ICOMOS) بان تحفظ الآثار في مواقعها وفي بلادها.

والجدير قوله هنا التذكير بما يقوم بعمله المستعمرون بشكل عام في طمس الشواهد الحضارية للشعوب المستعمرة ومحاولة سلبها وتصديرها بطرق غير مشروعة إلى بلادهم ومن إيداعها في متاحف بلادهم إن لم يقوموا بتدميرها، والسبب الرئيسي لهذه العملية هو طمس للهوية وضياع للذاكرة لتشعر بعد ذلك الشعوب المستعمرة بأنها في حاجة إلى من يتخذ القرارات لها ويسوس أمرها من خارجها أي من قبل المستعمر.

أما من الجانب الاقتصادي فلا شك في أن دور التراث الثقافي في جلب السياح في منطقتنا العربية هو دورٌ مهمٌ، فالسياحة في منطقتنا غالبا هي السياحة الثقافية، فالتراث الثقافي هو الجانب الحقيقي الذي يبحث عنه الزائر والسائح في مناطقنا، فإذا ما دُمر أو نُهب في أي بلد عربي فسوف يقل عدد الزوار والسائحين وتنحسر بذلك صناعة السياحة ويتقلص دخلها الوافر في ذلك البلد. وهنا أيضا لا بد من التنبيه إلى أن طرق الترميم الخاطئة كإعادة بناء جديدة للمعالم إنما تدمرها، ولا نستطيع بعد ذلك استرجاع ما فُقد من تراث أصلي بسبب البناء الجديد على الموقع القديم نفسه. وبما أن السياح في بلادنا من المثقفين فيسهل عليهم اكتشاف زيف المواقع التي يعاد بناؤها على أنها تاريخية أو أثرية، مما يؤدي إلى عدم رجوعهم إلى مناطقنا.

لقد أصبحت القيمة الاقتصادية للمصادر التراثية علما قائما بحد ذاته له مختصّون وتمنح فيه الدرجات العلمية، ويعتمد في أساسه على دراسة الجدوى الاقتصادية للقيام بأفضل توظيف للمعلم الثقافي وبأفضل مردود مالي مع الحفاظ على قيمه الثقافية.

٥ ـ تقديم عناصر التراث المحافظ عليه كحلول لمشاكل الإنسان الحالية:

في الماضي كان ارتباط الناس بالبيئة ارتباطا مباشرا، وكانت حلول مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم في المسكن وفي الحياة اليومية تعتمد بشكل كلي على معطيات البيئة، وعلى موادها المتوافرة لديهم، واستطاع الإنسان بذكائه تطويع وتطوير هذه المواد إلى الأفضل في خدمة احتياجاته. لقد كان هناك اتزان في العلاقة بين الإنسان وبيئته، ولكن بعد التطور الذي أحدثه الإنسان بالاعتماد على المواد المصنعة كنتيجة للثورة الصناعية بهدف الكسب المادي السريع، في ثلاثة القرون الماضية، حدث خلل في ذلك الاتزان، وغزت المواد المصنعة التي هددت صحة الإنسان وتكيفه البيئي [٤٥]، وغدا الأمر تجاوزا على أهداف استخلافه وعمارته للأرض حتى وصل أثر التبذير في استخدام بعض المواد المصنعة إلى التأثير حتى في الاتزان الكوني وتضررت به طبقة الأوزون.

لقد كانت الحلول التقليدية التوافقية (التي توافق بين حاجة الإنسان والاتزان مع بيئته) نتاج تراكم لتجارب إيجابية توصل من خلالها الإنسان عبر الزمن إلى الحل الأفضل لمشاكله. وما يزال كثير من تلك الحلول

التقليدية ممكنة التطبيق، وتشكل مرجعا لكثير من الباحثين في معظم المجالات. فعلى سبيل المثال في مجال الهندسة المعمارية نرى أن كثيرا من جهابذة العمارة الحديثة (أمثال لويس كان وأنتوني غاودي وروبرت فنتوري وألدو روسي وألفارو سيتزا وحسن فتحي وراسم بدران وغيرهم) اعتبروا التراث التقليدي مرجعا أساسيا لأعمالهم فكان السبب في نجاح أعمالهم. إن المدينة بما فيها من مبان معمارية تقليدية تمثل مصدرا لحلول معمارية وتقنية وفنية فعالة ومتجددة بقدر ما للمعماري أو الدارس من مقدرة على الدراسة والاستنتاج والإبداع وإيجاد العلاقات بين القديم والحديث وتطويرها.

٦ ـ تقديم خاصية الحفاظ واستدامة العمارة كنوعية معمارية

يُعرّف التطور المستدام على أنه «التطور الذي يحقق احتياجات الحاضر دون التأثير على مقدرة الأجيال القادمة في تحقيق احتياجاتهم»[٤٦]، فعدم التبذير في استخدام المواد الإنشائية وغيرها هو عنصر مهم في سياسة التطور المستديم.

ومن هذا المنطلق فإن خاصية الحفاظية والاستمرارية للمواد والعمارة هي جزء من الأجزاء المهمة في كينونة النوعية والجودة المعمارية الحديثة، وهذا يعني التصميم مع وضع فكرة الاستدامة للمنشآت المعمارية دون اللجوء إلى تغييرها أو دفع مبالغ عالية لصيانتها. اضرب مثالا حتى يتضح المقال: تم تصميم قبة حديثة من الإسمنت لأحد المساجد، وكان اختيار المصمم أن تكسى بمادة النحاس البراق أي الحصول على اللون الأصفر النحاسي، وبعد سنوات قليلة بدأ النحاس يصدأ ونزل هذا الصدأ على حجر الجدران مما أعطى المبنى منظرا بشعا، وهذا المبنى الآن بما أنه في منطقة مكشوفة ومصمم لكي يكون مرئيا فلا بد من صيانته وترميمه علما بأنه بني منذ فترة وجيزة، بل لا بد من استبدال الكساء النحاسي بمادة أخرى لا تصدأ حديثة كانت أو تقليدية.

3

نشأة علم الحفاظ على التراث الثقافي وتطور نظرياته وتطبيقاته العملية

أسباب نشوء وتطور علم الحفاظ على التراث الثقافي

لقد كان هناك سببان أساسيان حملا المثقفين على المناداة ورفع لواء الحفاظ على التراث الثقافي:

أ ـ تطور الفكر الثقافي العام في المجتمع الغربي ونضج فكرة الحفاظ على تراثه.

ب ـ ردة الفعل على هول الدمار الذي لحق بذلك التراث الثقافي.

(أ) نضج وتطور فكري وثقافي نحو الحاجة إلى الحفاظ على التراث

هناك عدة أحداث أدت إلى تطور فكري وثقافي أدى بدوره إلى بروز فكرة الحفاظ على التراث الثقافي بصورته الحديثة في أوروبا ومن أهم هذه التطورات الفكرية نذكر:

«الذي أوقف حرب الطرز في الغرب هم المثقفون الذين نادوا بالحفاظ على الطرز السابقة»

المؤلف

١ - الحنين إلى الماضي ونشوء ما عرف بإحياء الطرز المعمارية القديمة:

بعد قرابة قرن من إنتاج الثورة الصناعية في أوروبا (أي في بداية القرن التاسع عشر) ظهر فنانون ومثقفون ومفكرون عارضوا هذا الإنتاج ونادوا بإعطاء المنتجات روحا فنية، كما نشأ بين الفنانين والمعماريين في تلك الفترة ما عرف بظاهرة إرجاع وإحياء الطرز القديمة (Revival styles) من كلاسيكية وغوطية ورومانسية وغيرها من الطرز. وأصبح لكل طراز من ينادي بحسناته ويتبع قواعده ويدرس إنتاجه القديم ويحافظ عليه. هذا الحنين إلى الماضي جاء بسبب سطحية المنتجات الصناعية. أي أنهم وجدوها متشابهة جميعها بالمنظر ذاته وليس فيها أي مسحة جمالية، وأول من نادى بمعارضته لذوق المنتجات الصناعية التي غزت الأسواق هما الإنجليزيان رسكين وموريس، ويعتبر الثاني (وهو تلميذ للأول) أول من تحدث وعمل على إيجاد تخصص جديد ضمن الفنون التطبيقية يعرف باسم التصميم الصناعي (Industrial Design) وهو ذلك التخصص الذي يبحث في إعطاء الروح الفنية والثقافية للمنتجات الصناعية.

ولعل أقدم نداء بالحفاظ على المنتج القديم في أوروبا بسبب الحنين إليه كان في عصر النهضة الإيطالية عندما اتخذ فنانوه الفن الكلاسيكي الروماني مصدرهم وملهمهم، علما بأنه قد اعتُدي عليه في فترات سابقة بهدم آثاره لأخذ حجارتها لإنشاء مباني روما في العصر الرومانسي والغوطي. وأول من دعا إلى ذلك من المثقفين وبشكل رسمي كان رافيللو (Raffello)، حيث كتب إلى البابا ليو العاشر رسالة شهيرة تعود - على الأرجح - إلى العام ١٥١٢ أو إلى ١٥١٣، عبر فيها عن عظم الحضارة الرومانية، وكيف أن حجارة معالمها تحولت إلى غبار ليصنع منها الجير الحي، وطالب البابا بحفظ المعالم في إيطاليا. وفي ١٥١٥ عينه البابا مراقبا للآثار ووضع عقابا قاسيا لمن يحطم الآثار[٤٧]، في استجابة البابا لنداء رافيللو.

لكننا نستطيع أن نقول إنه في العالم العربي كانت هناك دعوة مشابهة في جوهرها بالمناداة بحماية التراث لكنها أقدم وتعود إلى العصر البيزنطي، حيث إنه «في أول مجمع للكنائس المسيحية انعقد في مدينة نيسيا سنة ٣٢٥م. برئاسة قسطنطين ووالدته القديسة هيلانة، ألقى الأسقف مكاريوس بطريرك بيت المقدس خطابا مؤثرا عن الأماكن المقدسة وأوضاعها المتردية وحاجتها إلى الترميم والحماية[٤٨]، وبذلك

تكون دعوة الحفاظ بل وترميم التراث الثقافي الديني في خطبة البطريرك مكاريوس سابقة لرسالة رافيللو في رسالته إلى البابا بما يقارب اثني عشر قرنا.

٢ - النظرة الخطية للتاريخ والنظرة النسبية الحديثة للفن:

كانت النظرة الكلاسيكية للتاريخ والفن مختلفة عما هي عليه اليوم، فقد كان مسار التاريخ دائريا، أي أن أحداث التاريخ تعيد نفسها في حلقة مغلقة، لذلك كانت القيمة التاريخية غير مهمة. أما الفن في الفترة الكلاسيكية فكانت قيمته مطلقة، أي أن له قواعد يجب اتباعها. وأي عمل لا تنطبق عليه هذه القواعد لا يعود فنا. وتكمن هذه القواعد في «التماثل والتناغم والإيقاع والاتزان بين الفراغ والمصمت وتتابع الشبابيك والأبواب والصرحية»[٤٩].

تغيرت هذه القيم والمفاهيم في القرن الثامن عشر ، وذلك بفضل مدارس الفن الحديث (مثل مدرسة رغبة الفن الهولندية وغيرها) فأصبح مفهوم الفن «نسبيا». وأصبحت قيمة التاريخ مطلقة حينما ثبت أن مسار التاريخ خطي، وأن الأحداث لا تعيد نفسها (لكنها قد تتشابه فيما بينها)، وذلك بسبب تغير عامل الزمن (البعد الرابع). وفي الوقت الحالي تعززت النظرة إلى القيمة التاريخية على أنها مطلقة، حيث يمكن تحديد فترة صنع وتاريخ المواد القديمة بعدة طرق علمية من بينها طريقة استخدام الكربون ١٤ المشع بدقة معقولة.

٣ - المفهوم المعاصر للتراث الثقافي كمادة إستراتيجية

بعد أن أصبح مفهوم مسار التاريخ خطيا أضحى من الواضح أن أي حدث أو أي أثر لحدث تاريخي إذا فقد فلن يعوض، لأن الزمن هو أهم عامل من عوامل صنع التاريخ ولا يمكن تكراره، وهذا يعني أن المادة الأثرية والتاريخية أصبحت مادة لا يمكن إعادة تكوينها، لذلك فإن أي محاولة لعمل آثار معتقة (أي محاولة جعلها تبدو قديمة بمعالجة سطحها «البتنة» (Patina)تصبح تزويرا. وهذا أدى إلى ظهور مفهوم أن كل مادة أثرية أو تاريخية فقدت لا يمكن إعادة تصنيعها، أي أنها مادة إستراتيجية إذا فقدت فلن تعوض. وهذه القيمة للتاريخ هي التي تفسر أن سيفا مصنوعا من البرونز يعود للعصر الأموي مثلا أغلى بكثير من سيف آخر صنع بالشكل والتقنية والمواد نفسها لكن في العصر الحالي، فعامل مرور الزمن،

أي القيمة التاريخية هي التي رفعت سعره، وبقدر ما يكون المنتج موغلا في القدم، أو يعود إلى فترة تاريخية كانت فيها المنتجات نادرة بقدر ما تكون القيمة التاريخية لذلك المنتج عالية وبقدر ما يؤثر ذلك في رفع سعره في السوق.

ب ـ ردة الفعل على التدمير الذي حدث لهذا التراث

لقد تنبه كثير من المثقفين إثر تعرض التراث الثقافي للتدمير فنادوا بالحفاظ عليه، ومن أكثر العوامل التي أدت إلى تدمير ذلك التراث:

١ـ الثورات (الثورة الفرنسية) والحروب العالمية

ـ الثورة الفرنسية (١٧٨٩): أدت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية إلى حدوث الثورة الفرنسية العام ١٧٨٩، وفي العام ١٧٩٠ حدث تدمير كبير للتراث الثقافي، وتركز التدمير على أبراج الكنائس والقصور بسبب الاعتقاد أنها ترمز إلى اللا مساواة وأنها مراكز السلطة الكنسية والدينية.

ـ الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٩) والحرب الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥): سببتا تدمير التراث الثقافي، حيث دُمرت آلاف المواقع والمعالم، وكانت ردة فعل المواطنين بأن قاموا بالحفاظ عليها في كل من فرنسا وإنجلترا (انظر الفصل الرابع).

وكان أثر الحروب السلبية في التراث الثقافي في عالمنا العربي كبيرا جدا، ولقد رأينا ذلك في حروب الخليج الثلاث، والأثر السلبي كان إما بالتدمير المباشر لها بالقصف أو من خلال النهب والسلب والاتجار بها. وإن لم نهتم بحماية وترميم ما تبقى من هذا التراث أثناء الحروب وبعدها، فسيضطر أبناؤنا مستقبلا للذهاب إلى أوروبا ليروا ما سُلب وأودع في متاحفها، من تراث أجدادنا، خلال فترة الاستعمار والحربين العالميتين الأولى والثانية وما تلاهما من حروب.

٢ ـ التدمير باسم الجمال وباسم التحديث

الجمال والتحديث حسب الطراز الحديث (آخر ما هو موجود من طراز فني ومعماري في الفترات التاريخية المتتالية)، هما من أكثر أسباب تدمير التراث الثقافي الأوروبي على مر العصور. أما في حضارتنا العربية الإسلامية فعامل التدمير بسبب الحرص على مسايرة الطراز الجديد غير موجود. في أوروبا وباستمرار كان أتباع الطرز الفنية والمعمارية المتأخرة

(بقواعدها الجمالية الخاصة بها) عاملا مهما في هدم منتجات الطرز السابقة. وهنا أضرب مثالا من فرنسا على كيفية تدمير التراث بسبب اتّباع آخر طراز في العمارة: ففي القرن السادس عشر تُرجم كتاب «كتب العمارة العشرة» لمؤلفه فتروفيوس (Vitruvius) وهو الكتاب الروماني الوحيد الذي وصل إلينا من القرن الثاني الميلادي [٥٠]، وأصبح - مع كتب أخرى تمت ترجمتها عن معماريين إيطاليين من عصر النهضة - الأساس لنشر طراز عصر النهضة في فرنسا، وحتى تتماشى عمارة المدن القديمة مع هذا الطراز الجديد المستورد من إيطاليا دُمرت عدة مدن تعود للعصور الوسطى (على الطراز القوطي) لتُبنى حسب الطراز الجديد [٥١]، وعملية التدمير هذه حدثت في عصر النهضة في إيطاليا فقام مهندسوها بتدمير وتغيير المباني من طرز معمارية أقدم (من رومانسية وقوطية) إلى الطراز الجديد. ويمكن أن نطلق على هذه الحالة في أوروبا اسم معركة الطرز المعمارية التي استمرت حتى قدوم الحركة الحديثة في العمارة التي بدورها آخذت اسم «الطراز العالمي» (The International Style) وبدأ الناس كعادتهم في أوروبا بهدم المباني القديمة لبنائها بالطراز الحديث، ولأول مرة يتأثر العرب المسلمون بحمى معركة الطرز فيحطمون معالمهم الثقافية ومدنهم ليبنوا مكانها مباني على الطراز الحديث [٥٢]، فلقد كان العربي المسلم مقدرا ومحترما لما أنتجه من سبقه من المسلمين ومكملا لما قاموا به.

ومازالت حمى معركة الطرز المعمارية والفنية سارية المفعول حتى يومنا هذا، وتأخذ صيغة أكثر تطرفا. ففي عصر العولمة أصبح ما يعرف بفن العمارة التفكيكية هو صرعة وموضة العصر، وأصبح طلاب الهندسة المعمارية، خاصة في سنوات الدراسة الجامعية حتى الوصول إلى مشاريع تخرجهم، ينسخون التفصيلات الحديثة لمبانيهم عبر مواقع الإنترنت من دون فهم مضمونها والبيئة المناسبة لها. ويتخرج تلميذنا سابحا في خيال أشكال الموضة التفكيكية، حتى يصطدم بواقع مجتمعه وقدراته التقنية والمادية فيقتنع بأنه لا بد من الرجوع إلى المربع الأول أي إلى محاكاة واقعه ومحاورته وتلبية حاجاته.

المثقفون هم الذين أوقفوا دمار حرب الطرز في الغرب، وهم الذين نادوا بالحفاظ على كل الطرز السابقة (لأنها كلها نتاج حضاري ولها قيمة تاريخية)، وهؤلاء هم الذين أسسوا علم الحفاظ على التراث الثقافي بمفهومه الحديث.

أما حجة التحديث، التي تسببت في هدم كم كبير من المصادر الثقافية، فكان دعاتها هم المهندسين (من غير المعماريين) الذين تأثروا بالتطوير التقني الحديث في المدينة التقليدية. ومن أكبر الأمثلة على ذلك ما قام به بارون جورجس هاوسمنين (Baron Georges Haussmanniana 1801-1891 صديق نابليون بونابرت) الذي قاد حملة تحديث باريس (١٨٥٣-١٨٧٠)، فقام بشق شوارع جديدة وعريضة في نسيجها التقليدي، هادما بذلك عددا كبيرا من البيوت القديمة، ليضمن دخول السيارة إلى وسطها. هذه الدعوة أيضا وصل صداها إلينا طبّق محتواها في معظم مدن عالمنا العربي التقليدية. (انظر الشكل الرقم ١).

٣ ـ حركة الفنون الحديثة في أوروبا (الطراز العالمي)

ظهرت الحركة الفنية الحديثة في أوروبا[٥٣] (في الربع الأخير من القرن التاسع عشر) في الفنون والعمارة بوصفها ردة فعل على القواعد الصارمة في الفن والعمارة الكلاسيكية، ونادت بالتجرد من تلك القواعد وعدم المحاكاة، واستمدت أفكارها من الثورة الفرنسية وتأثرت بالثورة الصناعية[٥٤]، ومن مدارس الحركة الفنية الحديثة نذكر: الانطباعية والرمزية والتعبيرية والتكعيبية والتجريدية والسوريالية والتعبيرية التجريدية وغيرها. وبناء على أفكار هذه المدارس نشأت في أوروبا خاصة في التصميم المعماري والداخلي والصناعي «المدرسة الوظيفية» التي اهتمت بالوظيفة للمبنى وجردته من الديكورات الطرازية، وسميت هذه المدرسة أيضا «بالعمارة العقلانية» (The Rational Architecture) ، ومن أشهر دعاة هذه المدرسة في بداية القرن العشرين نذكر ميس فان دير روه (١٨٨٦-١٩٦٩) (Mies Van Der Roh) و ولتر غروبيوس (١٨٨٣ ـ ١٩٦٩) (Walter Gropius)من «مدرسة الباوهاوس» (Bauhaus School) الألمانية ومن فرنسا لو كوربوزيه (١٨٨٧ ـ ١٩٦٥) (Le Corbusuier) وكانت هناك مدارس أخرى قريبة في الفكر والحداثة للمدرسة الوظيفية. ففي إسبانيا نادى أنطوني غاودي (١٨٥٢ ـ ١٩٢٦) (Antony Gaudi) بالعقلانية الإنشائية، وفي بريطانيا عادى شارلز رينيه ميكانتوش (١٨٦٨ ـ ١٩٢٨) (Charles Rennie Mackintos) الديكور في المبنى، وفي الولايات المتحدة ركز كل من أدلر و سولفن (Adler and Sullivan) على العمارة المرتفعة بين ١٨٨٦ و١٨٩٥ . أما فرانك لويد رايت (١٨٦٩ ـ ١٩٥٩) (Frank Lloyd Wright)

فكان من مؤسسي العمارة العضوية وغيرهم كثير. وعرفت أعمال هؤلاء المعماريين المجددين باسم «الحركة الحديثة» (The Modern Movement)، وانتشر مطبقو أفكار هذه الحركة في كل أنحاء أوروبا والعالم، وأصبحت مطلبا للناس كمطلبهم للموضة. وتستطيع أن ترى أثر هذه الموضة كما قلنا سابقا حتى في مدننا العربية تشوه نسيجها الحضري التقليدي. وفي أوروبا وفي باقي أنحاء العالم تم وقف هذا النوع من التشويه، وصدر فيه عن الأيكوموس العام ١٩٨٧ميثاق مهم اسمه «ميثاق المدن التاريخية» (انظر الملحق الرقم ٣).

٤ ـ الطفرة السكانية والعمرانية والحاجة إلى المسكن السريع

لعدة تطورات واكتشافات في الطب وغيره، وبسبب التطور الاقتصادي تحسنت نوعية الحياة في العالم، وازداد عدد سكان العالم في بدايات القرن العشرين (وما زال في ازدياد) بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية. واحتاجت المدن الصناعية في بداية القرن العشرين إلى بناء وحدات سكنية وأحياء لعمال المصانع القادمين من الريف، ولأن عدد العمال كان كبيرا كانت هناك حاجة إلى السرعة في تنفيذ بناء تلك الأحياء السكنية. وتطابق ذلك في المقدرة والإنتاج للمهندسين أصحاب المدرسة الوظيفية الذين اعتمدوا ـ إنشائيا ـ على الأسمنت والحديد، ولاقى ذلك ترحيبا من أصحاب المصانع، فدُفعوا في تطور الإنتاجية فيما بعد إلى إنتاج الإسمنت سابق التصنيع، ومن ثم إلى إنتاج المباني (الجاهزة) سابقة التصنيع، فلبى ذلك الحاجة الملحة إلى الشقق السكنية، فانتشرت تلك الأحياء الإسمنتية داخل وحول المدن التقليدية، مما تسبب في إضاعة العلاقة بين تلك المدن وبيئتها الطبيعية، فنادى في تلك الفترة مفكرون ونقاد ـ وما زالوا ينادون ـ بوقف هذا النوع من الاعتداء، ونذكر منهم رسكين وكوستافو جوفانوني (انظر تاريخ نشأة وتطور علم الحفاظ في هذا الفصل).

٥ ـ عوامل التلف الطبيعية والعوامل البشرية

نشأ علم الحفاظ على أيدي مهتمين بالثقافة والتراث مثل البابا (حتى تبقى له سلطة مستمدة من التراث الديني التاريخي) في روما، وكذلك على أيدي المفكرين الفرنسيين أثناء الثورة الفرنسية وبعدها، ثم تطور هذا العلم فأصبح له

متخصصون نشروا أفكارهم بتأليف الكتب وبعمل الجمعيات والمؤسسات، ثم أصدروا مواثيق تطورت إلى قوانين، وأصبح لهذا التخصص مدارس تدرس المواثيق والمنهجية الصحيحة في الحفاظ والإدارة للمصادر التراثية. وتقوم المنهجية في الحفاظ على تحديد مظهر التلف لمعرفة سببه ثم إزالة ذلك السبب أولا، وبعد ذلك نزيل مظهر التلف الخارجي، وينفذ ذلك بطريقة تقنية توافق أسس وأخلاقيات الحفاظ. إن أسباب التلف مختلفة، فمنها طبيعية ومنها ما هو من صنع البشر. أما الأسباب الطبيعية فلها عدة عوامل [٥٥] منها:

- الفيزيائية: وهو تغير في سطح المادة (مثل التشققات البسيطة أي حدوث عدم استمرارية في المادة)، ومن أسباب حدوثها تغير في كمية الرطوبة النسبية وتذبذب في درجة الحرارة، مما يؤدي إلى تكرار عمليتي التمدد والتقلص اللتين تؤديان إلى حدوث التشققات، ومن أسباب حدوث التلف الفيزيائي أيضا الضغط داخل مسامات المادة التراثية، بفعل الأملاح التي بداخلها، أو بسبب زيادة حجم قطرات الماء حين تتحول من الحالة السائلة إلى الحالة الصلبة في داخل مسامات المادة.

- الكيميائية: تغير في تركيب المادة بفعل التفاعلات الكيميائية (وعادة ما تكون هذه التغيرات غير منعكسة) ويحدث عند وصول مواد قوية التفاعل (أي العناصر النشطة) مع مواد التركيبة الأصلية للمعلم، ومن أسباب وصول هذه المواد الأمطار الحمضية والغازات المحيطة والترميم الخاطئ باستخدام مواد كيميائية وغير ذلك.

- البيولوجية: التلف الذي يحدث بفعل الأحياء (النباتية والحيوانية والكائنات المجهرية)، وكلما صغر حجم تلك الأحياء كان أثر تدميرها أكبر. ويكون التدمير إما بفعل جذور تلك النباتات أو بالأحماض التي تنتجها الأحياء المجهرية.

- الميكانيكية: تلف وتغيرات في سطح وداخل المواد وتحدث بسبب قوى ميكانيكية وديناميكية خارجية مثل التيارات المائية والهوائية، والاهتزازات والبراكين وحدوث اختلاف في الضغط.

أما عوامل الفعل البشري فهي من أسرع عوامل تلف المصادر الثقافية حدوثا وتأثيرا، وتقع بسبب الجهل أو الطمع والجشع مثل سوء الاستخدام وسوء التخطيط، والاعتداء بالسرقة والتدمير وأيضا كنتيجة للترميم الخاطئ.

أما عمليات التزوير والسرقة للمصادر الثقافية وبالأخص القطع الأثرية فقد بدأت تزداد بعد أن أصبح للمصادر الثقافية قيمة مادية (أي قيمة سوق حيث أصبحت تباع وتشترى)، وذلك بفضل الطلب عليها من المتاحف وأصحاب مجموعات القطع الفنية والأثرية من القطاع الخاص لها.

تاريخ نشأة وتطور علم الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته

بداية كان الاهتمام من قبل أفراد مثقفين اهتموا بالتراث الأثري، ثم انتقل الاهتمام إلى الحفاظ على التراث الثقافي المعماري، وحاليا يجري الحفاظ على المعالم الطبيعية وغير الملموسة من عادات ولهجات وطقوس دينية وغير ذلك. لقد كانت بدايات الاهتمام في الحفاظ على التراث في كل من إيطاليا وفرنسا وإنجلترا، وطور فيها. أما وصوله إلى الولايات المتحدة الأمريكية تحت مظلة إدارة المصادر الثقافية (CRM) فكان متأخرا في السبعينيات من القرن العشرين بعد أن تبلورت أسسه العامة في أوروبا عبر ميثاق البندقية العام ١٩٦٤ الذي يعتبر إلى الآن مرجعا أساسيا للعاملين في حقل الحفاظ على التراث الثقافي بشكل عام. لقد تطور اهتمام الأفراد المثقفين إلى اهتمام مؤسسات ثقافية غير حكومية قطرية ثم عالمية، ومن ثم اهتمت المؤسسات الحكومية بذلك المجال ووضعت قوانين تحمي التراث في وقت مبكر في تلك الدول الثلاث قبل غيرها. والاهتمام الحالي في هذا الأمر أصبح عالميا ترعاه اليونسكو والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات العالمية، مما أدى إلى وضع اتفاقيات عالمية أوصلت الاهتمام بهذا التخصص إلى كل بقاع الدنيا.

سأقدم بداية دراسة لتطور نظريات الحفاظ على التراث الثقافي في الأقطار الثلاثة المهمة التي نشأ فيها وتطور هذا العلم، وهي إيطاليا وفرنسا وبريطانيا. وسيكون هذا ملخصا لهذا التطور، حيث سأتطرق لكل قطر على حدة. وسيُلقى الضوء على أهم المنظرين ومدارسهم ومنشوراتهم وأعمالهم، والمؤسسات الشعبية والحكومية التي أنشأوها، ثم نوضح أهم القوانين التي كانت نتاجا لهذه المقدمات الثقافية في تلك البلاد. كما سنتطرق إلى إدارة المصادر التراثية في الولايات المتحدة الأمريكية وهنا ستكون المعالجة مختلفة. حيث إن المركزية في نشوء وتطور مدرسة «إدارة المصادر الثقافية» الأمريكية تقودنا إلى دراستها كوحدة واحدة.

إيطاليا: الترميم العلمي النقدي ونظرية الحفاظ الحديث

كان الإيطاليون أكثر الشعوب الأوروبية حفاظا على تراثهم بسبب ارتباطهم به، وبسبب وجود الفاتيكان وسلطة البابا التي ساعدت على الحفاظ، وبسبب كمية هذا التراث وتنوعه. لقد كان لهم السبق في معظم ميادين الحفاظ على ذلك التراث وإدارته منذ عصر النهضة. «ففي العام ١٣٧٥ رفع دوندوني (G. Dondoni) المعالم المهمة في روما ووثقها، وفي العام ١٤٧١ افتتح البابا سيكستوس الرابع مكتبة ومتحفا في الفاتيكان، وفي العام ١٥٠٠ بنى البابا جوليوس متحفا آخر جديدا في حديقة الفيلا الرومانية وافتتحها لعامة الناس، وفي عام ١٥٠٣ أنجز ألبرتيني (F. Albertini) مرشدا للمباني القديمة والحديثة في مدينة روما»[٥٦].

«نستطيع أن نقول إن روما وشبه الجزيرة الإيطالية تقدمت أكثر من أي قطر أوروبي في الحفاظ على تراثها ومعالمها، والإيطاليون هم الذين بدأوا بمعرفة الحفاظ وحماية التراث التاريخي بشكله الحديث» [٥٧].

المنظرون والنشر والتطبيق[٥٨]

- رفايللو ستيرن (١٧٦٣-١٨٢٢) و جوزبه فالادير[٥٩] (١٧٦٢-١٨٣٩) (Raffaello Stern and Giuseppe Valadier) قاما بأعمال ترميم مهمة في منطقة روما القديمة، في الكولوسيوم حيث تمت تقوية نهايات المعلم الروماني، وفي قوس نصر الإمبراطور تيتو أُكملت الأجزاء المهدمة منه حتى لا يُفقد بكامله. وتعد هذه الأعمال مرجعية حتى للترميم الحديث، فعلى سبيل المثال كانت واضحة في أعمالهم قضية التمييز بين المضاف الجديد والأصلي، وكذلك لم يخوضوا في تفاصيل ديكور المضاف الجديد (على ما هو في القديم) واكتفوا بتحديد الشكل العام له. (انظر الشكل الرقم ٢).
- ترفليوني وروبياني (Travagliani and Rubbiani) من الذين اتبعوا في تطبيقاتهم نظرية الترميم الطرازي (فيوله لو دوك) وكان هدف أعمالهم هو تجميل مباني مدينتي نابولي وبولونيا، وكانت أعمالهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.
- جوستافو جوفانوني (١٨٧٣-١٩٤٧) (Gustavo Giovannoni) أستاذ في جامعة روما، أدخل تعديلا على نقاط بويتو الثماني، مع أنه نظريا قال إن هدف الترميم ليس «وحدة الطراز» (Stylistic Unity)، لكنه عمليا تبع في

اعمال ترميمه نظرية فيوليه لو دوك. وهو أول من دعا إلى عدم تفريغ المناطق حول المعالم المعمارية، ودعا إلى الترميم الحضري وركز على أهمية البيئة والحفاظ عليها وكان له تأثير واضح في وضع الأسس العامة في ميثاق أثينا ١٩٣١ وفي ميثاق البندقية ١٩٦٤.

- لوكا بيلترامي [٦٠] (Luca Beltrami) ولد في ميلان العام ١٨٥٤، وتخرج من البوليتكنك فيها من كلية هندسة العمارة وكان تلميذا لبويتو.. رحل إلى فرنسا وعمل هناك ثم رجع إلى ميلان ليدرس في الجامعة نفسها التي تخرج فيها. عمل مع بويتو ثم نشر مجلة بعنوان «العمارة الحديثة (Architettura Moderna) اهتم في الجانب التقني في الترميم واهتم بالترميم الإنشائي. ومن أهم أعماله ترميم قصر سفورتسيزي (Castel Sforzesi) في ميلان، ومن خلال هذا العمل توصل إلى نظرية «الترميم التاريخي» (Historic Restoration) التي تعتمد على إرجاع التكامل التاريخي للمبنى، وبشكل متكامل أيضا مع الحاضر، قام في القصر بتقديم الحياة القديمة والحديثة في ميلان (فكانت المعروضات تغطي الفترات من الآثار القديمة حتى من أعمال المدارس الفنية الحديثة). كما وضع أجزاء من مبانٍ قديمة داخل القصر لعرض نوعية البناء داخل المدينة، كتب عن التاريخ النقدي الجمالي للفن والعمارة. كما قال إن الشكل يتحدد مع مرور الوقت بقرارات اجتماعية وسياسية. والجمال ليس ناتجا عن قواعد مسلم بها (الفن نسبي وليس مطلقا)، بل إنه نتاج للثقافة والحضارة. استطاع أن يفهم المبنى من خلال ما هو موجود حوله وبما يستطيع قراءته من المبنى نفسه (من حجارته ومن عناصره الأخرى).

«تقوم نظريته على أن يضع المرمم نفسه مكان الفنان الأصلي للعمل الفني، ويتقمص دوره حتى بشكل تجديدي ويعطي نفسه حق التفسير والتقديم في المعلم بشكل فردي وشخصي، وفي بعض الأعمال كان يأخذ الحلول من مبانٍ مشابهة، كما أن منهجيته كانت تقوم على توثيق ودراسة ورفع المعلم كأساس التدخل في الحفاظ عليه [٦١].

- كاميللو بويتو [٦٢] (١٨٣٦-١٩١٤) (Camillo Boito) مؤسس وأستاذ في كلية العمارة في روما وميلان، رفض الترميم الطرازي واعتبره تزييفا للمبنى ونادى بوجوب قراءة المضاف إلى القديم. وفي العام ١٨٨٣ في

المؤتمر الرابع للمعماريين والمهندسين الإيطاليين نادى بالترميم الذي يعتمد على الماهية التاريخية والأصالة في المبنى، ولقد نادى باحترام الماهية التاريخية والفنية قبل شيسري براندي.

«وضع نظريته التي هي أساس للترميم الحالي»[٦٣]، لقد وجد حلا وسطا بين نظريات كل من رسكين وفيوليه لو دوك معتمدا على الدراسة التاريخية. طالب مثل رسكين بالصيانة حتى يطول عمر المبنى من غير حاجته إلى الترميم، ولكنه خالف رسكين بموافقته على الترميم كآخر علاج ممكن لإنقاذ المبنى واعتبره كالعملية الجراحية التي يُلجأ إليها كآخر علاج للمريض.

ألف كتابا في «ترميم العمارة» العام ١٨٩٣ وضع فيه نظرياته. اعتبر المعلم وثيقة من التراكم التاريخي، ونادى بالترميم الإنشائي أولا ثم بالتصليح ثم أخيرا بالترميم ومنع الإضافات والتجديدات، رفض أن يكون الترميم ودراسة المبنى لمجرد القضية الشكلية وإنما يجب اعتبار المبنى كوثيقة للإنجاز الإنساني، وهذا يتطلب حفظ جميع الجوانب التي فيه دون تغيير قدر الاستطاعة، مع وجود إمكان القدرة على تمييز الحديث من القديم. وهو من المؤسسين والمنظرين للترميم الحديث، لكن تطبيقاته العملية لم تصل إلى مستوى نظرياته فكانت ترميما طرازيا، على طريقة الفرنسي فيوليه، مثل ما قام به في ترميم كنيسة القديس أنتونيو (Sant Antonio).

- شيسري براندي (١٩٠٦-١٩٨٨)[٦٤] (Cesare Brandi) أستاذ جامعي، ألف في علم الجمال وفي نقد التاريخ الفني، من أكبر المنظرين في الفن والترميم وأول من عرف معنى الحفاظ للأعمال الفنية. أشهر كتبه «نظرية الترميم» [٦٥]

(Teoria del Restauro) الذي وضع فيه نظرياته التي توصل إليها بعد خبرة واسعة في مجال الترميم والحفاظ في واحد من أعرق معاهد الترميم في العالم «المعهد المركزي للترميم» (Istituto Centrale del Restauro) الذي أسسه وأداره من العام ١٩٣٩ إلى العام ١٩٥٩ في مدينة روما.

- روبرتو باني[٦٦] ١٩٠٨ ـ ١٩٨٦ (Roberto Pane) العام ١٩٤٨ عارض الترميم الطرازي واعتبره ضد التاريخ، لأن المرمم لا يمكنه أن يضع نفسه مكان البناء الأصلي للمعلم. من المحضرين والموقعين على ميثاق البندقية العام

١٩٦٤. له كتابات كثيرة في تاريخ العمارة والفن والترميم وتُعد تلك الكتب مرجعا مهما في هذا التخصص. أسس واحدة من أهم مدارس ترميم المعالم (في إيطاليا) التابعة لكلية العمارة في جامعة نابولي العام ١٩٦٩.

المؤسسات الشعبية والحكومية

- مؤتمر المعماريين والمهندسين الإيطاليين الدوري الذي بدأ انعقاده العام ١٨٧٩، وكان يضم نخبة من المهتمين بالتراث المعماري والحفاظ عليه.
- جمعية «إيطاليا لنا» (Italia nostra) أُسست العام ١٩٥٥، وكان هدفها نشر الوعي في مجال الحفاظ على التراث الثقافي، ساعدت مع جمعيات خاصة أخرى على استصدار قانون تقديم الهبات من المواطنين للمؤسسات الحكومية. لها انتشار في كل إيطاليا وتتقبل أي ملاحظة حول الاعتداء على التراث وتراجع به الدوائر المسؤولة.
- الأيكوموس: مؤسسة ثقافية عالمية، أُسست العام ١٩٦٥ واعتبرت ميثاق البندقية أساسا ومرجعا لها. تم وضع ميثاق البندقية بناء على نتائج المؤتمر الدولي الثاني للمعماريين وتقنين التاريخ الذي عقد في البندقية العام ١٩٦٤ (انظر الفصل الرابع).

القوانين

- المحافظة على آثار روما بقوانين خاصة بها بدأها منذ العام ١٧٦٢ البابا بولس الثاني وتمت حماية المباني الصرحية في المدينة، ونذكر كذلك قانون العام ١٥١٥ بعد رسالة رافيللو للبابا ليون العاشر الذي حمى من خلاله ما تبقى من آثار روما الرومانية.
- القانون الأول للآثار في إيطاليا صدر العام ١٨٧٣، وفيه نقاط مشابهة للقانون الحالي.
- النقاط الثماني المهمة التي (لا تزال مطبقة في الحفاظ الحديث) نادى بها المؤتمر الثالث للمعماريين والمهندسين العام ١٨٨٣ (في روما) أصبحت الأساس لقانون العام ١٩٠٤ في إيطاليا.
- وزارة التربية نشرت قواعد للترميم العام ١٩٣٨. أصبحت العام ١٩٣٩ قانونا للحماية والحفاظ على التراث المعماري والفني والأثري والبيئي، وهذا القانون هو الأساس للقانون المطبق حاليا في إيطاليا.

ـ فرنسا: نظرية الترميم الطرازي [٦٧]

فرنسا هي موطن «الترميم الطرازي» (Stylistic Restoration) أو ما يعرف أيضا باسم «وحدة الطراز» (Stylistic Unit)، الذي بلور ونشر نظريته ونفّذ تطبيقات عملية عليها هو وفيوليه لو دوك، الذي تأثر بالمفكرين الفرنسيين الذين سبقوه.

المنظرون والنشر والتطبيق

ـ ألكزندر لونوار (Alexander Lenoir) و كاترومير دي كانسي [٦٨] Quatremere de Quincy لونوار العام ١٧٩١ (بعد اندلاع الثورة الفرنسية بعامين) حوّل مخزنا كبيرا إلى أول متحف أثري في فرنسا، ونشر دليل المتحف في ثمانية أجزاء، وأصبح له عدد كبير من الزوار. اعتبره فيوليه لو دوك من منشئي نظرية الترميم الطرازي. كانسي العام ١٨١٦ (عضو المجلس العام لنهر السين وسكرتير الأكاديمية)، أغلق متحف لونوار وعدّه مقبرة ونتيجة خمسة وعشرين عاما من السرقة، وأعاد القطع الأثرية إلى أصحابها وما تبقى منها إلى الأكاديمية، ونادى بالحفاظ على الآثار في موقعها. العام ١٧٩٦ وقف ضد سرقة الآثار الإيطالية من قبل نابليون. ألف قاموس تاريخ العمارة سنة ١٨٣٢ وكتب فيه عن الحفاظ على العمارة القديمة، وطالب بإغلاق الفراغ الناقص «لكونا» (Lacuna) في المبنى التراثي لأسباب جمالية.

ـ فيكتور هوغو (Victor Hugo) بث الوعي بين طلاب أكاديمية الفنون الجميلة، داعيا إلى الحفاظ على العمارة القديمة وسماها عمارة الأمة، كما نادى بضرورة الترميم والحفاظ على القديم مع الاهتمام بالعمارة الحديثة، وبقي تأثير هوجو في هذا المجال، مما أدى إلى إحداث تزاوج بين القديم والجديد في فرنسا أكثر من أي بلد آخر. ساعد في استصدار قانون لحماية المعالم الوطنية من خلال تأليفه القصة الرومانسية التي كتبها بعنوان «نوتردام الباريسية»، بالإضافة إلى نشراته الأخرى حول ضعف حماية التراث الفرنسي من قبل الدولة.

ـ لودوفيك فيتت (Ludovic Vitet) مراقب عام للمعالم التاريخية (١٨٣٠ ـ ٣٤)، وقد أنقذ خلال تلك الفترة معالم كثيرة حيث أمر بترميمها على نفقة الدولة.

- بروسبر ميريميه (١٨٠٣ ـ ١٨٧٠) (Prosper Merimee) أعطى ترميم كنيسة مادلين دى فيزلي (Madeleine di Vezelay) كأول عمل ترميم للمعماري الشاب فيوليه لو دوك (٢٦ عاما)، ووجهه في أعمال الترميم. طالب حتى بترميم الناحية الفنية في كنيسة قلعة كاركسون التي رسا عطاؤها على فيوله لو دوك.

- ديدرون (A.N. Didron) العام ١٨٤٠ أصبح عضوا في مجلس المعالم التاريخية. حاول التقليل من إكمال المعلم الثقافي بالترميم الطرازي، وطالب بالتركيز على تقوية المبنى الإنشائية وعمليات الصيانة.

- أوجين إمانويل فيوليه لو دوك (١٨١٤-١٨٧٩) (Eugene Emmanuel Viollet - Le - Duk) أول معماري أثري فرنسي يهتم بالعمارة القوطية. وصاحب نظرية الترميم الطرازي التي تقوم على: «وحدة الطراز للمبنى أي حسب الطراز الغالب فيه ليس فقط من ناحية الشكل وإنما أيضا من ناحية الإنشاء»[٦٩]، مثال توضيحي: لو احتوى مبنى على عدة طرز معمارية مثل رومانسية وقوطية ومن عصر النهضة، وكان الطراز الغالب في المبنى هو القوطي فإن الترميم الطرازي يقوم على إزالة كل العناصر المعمارية من الطرز الأخرى، وتحويل كل المبنى إلى الطراز القوطي. عامل البناء كهيكل عظم الحيوان، حيث يرتكز على العظام الأساسية، واستعمل هذا في الترميم. اعتبر أن أي خلل في جزء من المبنى سيؤدي إلى خلل في المبنى كاملا. أشهر أعماله ترميم كاتدرائية نوتر دام (١٨٥٧ ـ ١٨٦٤). ويمكن نقد بعض أعماله فيها مثل: إزالة شبابيك من القرن الثالث عشر وإبدال أخرى بها على طراز القرن الثاني عشر (الطراز الأصلي للكاتدرائية) من تصميمه هو، كما أنه استحدث وضع سارية في وسط سقف الكنيسة (انظر الشكل الرقم ٣). وأشهر مؤلفاته «قاموس العمارة الفرنسية من القرن الحادي عشر إلى القرن السادس عشر»[٧٠] (Dictonnaire raisonne de l architecture francaise du XV au XVI siecle) بين القرنين الحادي عشر والسادس عشر، نشره العام ١٨٦٨، وكتب فيه عن معنى كلمة ترميم حيث يفصل فيه نظريته. وقد ترجم هذا القاموس إلى لغات عدة، ففي العام ١٨٧٥ تمت ترجمته إلى الإنجليزية.

المؤسسات الشعبية والحكومية

- منذ العام ١٨١٠ في عهد نابليون بدأت عملية توثيق وتصنيف القلاع والحصون بتوصية من وزارة الداخلية وبمساعدة المنظمات المحلية.
- ومع بدايات القرن التاسع عشر بدأ انتشار الوعي تجاه التاريخ بين أفراد الشعب الفرنسي ودعموا المنظمات التي تعنى بالتراث والحفاظ عليه ومن أشهر تلك المنظمات: الجمعية الفرنسية للآثار والترميم ووصف المعالم الثقافية.
- وهناك منظمة أصدقاء الآثار الباريسية التي أصبحت تهتم العام ١٨٨٤ ليس فقط بالكشف عن الآثار والمباني التراثية وإنما أيضا بالحفاظ عليها.

القوانين:

- قانون العام ١٨٨٧ ثم قانون ١٩١٣ يتكلمان عن أهمية الآثار ودورها في البعد الوطني، ثم تطرق ذلك القانون إلى الاهتمام الشعبي في الآثار دون الخوض في الأمور الإدارية والمالية. في بداية القرن العشرين أصبحت فرنسا مجهزة بتشريعات العام ١٩١٩ والعام ١٩٢٤ حتى تعالج دمار الحرب العالمية الأولى. وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية صدر قانون ١٩٤٥ الذي شدد على حماية البيئة المبنية والمدينة ثم حماية البيئة حول المعلم بقطر ٥٠٠ متر للمنطقة المحيطة.

قانون العام ١٩٦٢ كان أول قانون فرنسي لحماية المباني التاريخية كموقع، وسمي قانون (Malraux).

إنجلترا: الدعوة إلى الحفاظ عوضا عن الترميم

وصلت أفكار لو دوك إلى إنجلترا، وكان من المطبقين لها سير سكوت الذي عارضه رسكين وأنشأ نظرية الحفاظ التي تعتمد على الصيانة (Maintenance) بدلا من الترميم الطرازي وكان له فيما بعد عدد كبير من الاتباع.

المنظرون والنشر والتطبيق

- سير جيلبرت سكوت (١٨١١-١٨٧٨) (Sir Gilbert Scott) كان هذا المعماري رئيس المعهد المعماري الملكي للتراث البريطاني. رمم في إنجلترا خمسة وعشرين مبنى خلال ثلاثين عاما، متبعا في ذلك نظرية

الترميم الطرازي (على طريقة فيوليه لو دوك). إن وحدة الطراز القوطي لهذه المباني ضيع منها مميزاتها وأدى إلى دمارها أكثر مما قامت به الحرب الأهلية.

- جون رسكين (١٨١٩-١٩٠٠) (John Ruskn) ليس معماريا، لكن كان له أثر كبير (من خلال كتاباته) على أعمال المعماريين في مجالي التصميم الحديث والحفاظ على التراث الثقافي أيضا. عارض نظرية الترميم الطرازي وأعمال سكوت وعدها تدميرا للمباني التاريخية، ونادى بفضل الصيانة على الترميم. طالب بالحفاظ على السطح الأصلي «الباتنا» (Patina) في المباني التاريخية. ومن خلال كتاباته تتبين معارضته التامة لكل ما يسمى ترميما (والمقصود هنا الترميم الطرازي الذي قام به سكوت في تلك الفترة)، فهو الذي قال «من الأفضل أن تترك المبنى يتهدم على أن ترممه». للأسف هذا المفهوم السيئ عن الترميم لا يزال له تأثير سلبي في تعريف ومفهوم الترميم إلى الآن في البلاد الأنجلو سكسونية، مع أن ميثاق البندقية أعطى الترميم معنى مضادا لمفهوم الترميم الطرازي، (انظر ملحق ترجمة ميثاق البندقية المادة الرقم ١١).

لم يمانع رسكين وجود المبنى الجديد بجانب القديم بشرط وجود التجانس فيما بينهما، كما نادى بالحفاظ على المعالم القديمة في مواقعها.

وضع أفكاره حول العمارة في كتابين الأول «شعر العمارة» [٧٢] (The Poetry of Architecture)نشره في العام ١٨٣٧، وتوصل فيه إلى أن أساس العمارة يكمن في الشعور الذي يظهر في الشعر، وكتابه الثاني «قناديل العمارة السبعة» (The Seven Lamps of Architecture) الذي نشره في العام ١٩٤٩ وفيه يبين أن العمارة تعيش في محيطها الطبيعي كالكائن الحي، وهي تمر في ثلاث مراحل التصميم والإنشاء ثم الحياة المفيدة للمبنى، ثم فترة الحفاظ عليه. نادى بالحفاظ وأسس له مدرسة ونظريات ولم يناد بالترميم بل عاداه وقال فيه: «الذي يدعى ترميما هو أسوأ من التحطيم»[٧٣]، والمقصود هنا هو الترميم الطرازي على طريقة فيوليه لو دوك.

- ويليام موريس (١٨٣٤-١٨٩٦) (William Morris) معماري وسياسي وهو من أشهر الذين اتبعوا نظريات رسكين (كان طالبه)، عارض المنتجات الصناعية ونادى بأن تكون مربوطة بمحيطها الفيزيائي والثقافي. كما كان

ضد تلوث البيئة ونشر أفكاره عبر بيانه الثقافية (Manifesto 1877) ، كما أنه أسس «جمعية حماية المباني القديمة» (SPAB) ، لم تكن له تجربة عملية في الترميم، وكانت انتقاداته عامة لم يفرق فيها بين الترميم وإعادة البناء.

- فيليب وب (١٨٣١-١٩١٥) و ويليام ريتشارد ليثابي (١٨٥٩-١٩٣١) (Philip Webb and William Richard Lethaby) فيليب وب كان أحد المطبقين لنظريات كل من موريس ورسكين، لكنه وجد صعوبة للترميم بهذه الطريقة، لأنها لا تقبل فكرة الترميم أصلا. ليثابي الناطق الرسمي باسم مؤسسة الثقة الوطنية التي دعمها كل من رسكين وموريس و وب، اعتبر الترميم كعملية جراحية ونجاحها أمر مهم في فهم المبنى وقيمه الفنية والتاريخية. ودافع عن حماية البيئة الطبيعية إلى جانب الحفاظ على البيئة المبنية.

المؤسسات الشعبية والحكومية

- جمعية الأثريين البريطانيين اهتمت بالتوثيق والنشر وتصليح الآثار.
- العام ١٨٣٦ تشكلت جمعية التاريخ الطبيعي واهتمت بالمباني المعمارية التراثية.
- العام ١٨٣٨ أُسس معهد المعماريين البريطانيين الملكي، حيث اهتم بتاريخ العمارة لعدة سنوات.
- العام ١٨٣٩ أسست جمعية أكسفورد المعمارية للمتخصصين المهرة وغيرهم.

«مؤسسة الثقة الوطنية» [٧٤]، (The National Trust) مؤسسة شعبية أُسست العام ١٨٩٥، واعتمدت على هبات الناس بهدف حماية المباني والأراضي التي حولها ذات الأهمية التاريخية والمعمارية لخلق التكامل بين الطبيعة والثقافة. اتحدت مع عدد كبير من الجمعيات الخاصة التي تعنى بالتراث، كما أقامت ائتلافا مع الجمعية التي أسسها موريس (SPAB) مؤسسة الثقة الوطنية اليوم هي أكبر جمعية بريطانية تملك وتحافظ على التراث والأرض «وتضم حاليا ثلاثة ملايين عضو» [٧٥].

القوانين:

- أول قانون صدر تحت ضغط مؤسسات أثرية من القطاع الخاص في بريطانيا كان العام ١٩٧٣.

- قانون العام ١٩٠٠، طرح الحماية للمباني التاريخية المهمة بالإضافة إلى حماية البيئة المحيطة للمعالم.

- في العام ١٩٤٧ وضعت وزارة تخطيط المدن والقرى قانونا تضمن وضع حلول لمشاكل الحفاظ البيئي، كما جرى التأكيد على أن تكون عملية إعادة البناء الجديد متماشية مع القديم في شكله وارتفاعه، لا أن يكون نسخة عن القديم.

- الولايات المتحدة الأمريكية ومدرسة إدارة المصادر الثقافية (CRM) [٧٦]

نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية في بدايات السبعينيات من هذا القرن مدرسة إدارة المصادر الثقافية (Cultural Resources Management) ، وتعنى بالحفاظ وإدارة المصادر الثقافية فيها؛ وبالتأكيد كان للمدرسة الأوروبية أثر في نشأة وتطور هذه المدرسة، حيث إن ميثاق البندقية كان قد صدر قبل بضع سنين من نشأة تلك المدرسة؛ كما أن الأحداث الداخلية في الولايات المتحدة كان لها أثرها المباشر في نشأتها. ونجمل فيما يلي تطور تلك الأحداث للنشأة والتطور:

أول تشريع للآثار العام ١٩٠٦ يمنع الحفريات في المناطق العامة إلا بإذن من سكرتارية وزارة الداخلية.

العام ١٩١٦ أنشئت مؤسسة «خدمة المنتزه الوطني» (National Park NPS) Service، التي تخدم الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي.

تشريع العام ١٩٣٥ استمرت مؤسسة (NPS) من خلاله في دورها في توثيق وإدارة التاريخ الوطني للولايات المتحدة.

في الخمسينيات وبسبب شروع الرئيس إيزنهاور (Eisenhower) في عمل الطريق السريع بين الولايات أدى إلى تدمير التراث الثقافي والبيئي.

تشريعات السجلات الفيدرالية تصبح قانونا في العام ١٩٥٠ ويصبح هناك نظام للأرشيف الحديث للتراث الثقافي والبيئي في الولايات المتحدة.

في الستينيات أدت إدارة الرئيس كنيدي (Kennedy) إلى تدمير التراث بسبب خطة التجديد الحضري التي أطلقتها في المراكز التاريخية داخل المدن الأمريكية.

العام ١٩٦٩ «تشريع سياسة البيئة الوطني».

(National Environmental Policy ActNEPA)، التي فضلت السياسات التي تسفر عن حماية البيئة، وتم إنشاء «مجلس نوعية البيئة»

(Council on Environmental Quality, CEQ) هذا التشريع كان مهما لميلاد «إدارة المصادر التراثية» (Cultural Resources Management, CRM) الوحدة ١٠٦ اهتمت بالحفاظ على التراث التاريخي الوارد في السجل الوطني (National Register).

في السبعينيات كان هناك عودة إلى الحفاظ على المعالم التاريخية. ولقد نظمت NPS برنامجها الأثرى ضمن برنامج جديد هو «مكتب الحفاظ على الآثار والتاريخ» (Office of Archeological and Historical Preservation, OAHP) وأصبح السجل الوطني جزءا من هذا المكتب.

الرئيس نيكسون (Nixon) أصدر في العام ١٩٧٢ مرسوما تنفيذيا برقم ١١٥٩٣ أدى إلى أن تضم كل المؤسسات المهتمة بالتراث المتخصصين في الحفاظ داخل برامجهم البيئية.

كان الآثريون أول من أطلق مصطلح (CRM) في بداية السبعينيات في المنطقة الجنوبية الغربية من الولايات المتحدة. ولقد طالبوا بإدارة جميع المصادر التراثية حتى تلك التي لم يعتن بها المخططون الفيدراليون، لكن بعض النقاد رأوا أن الأثريين اهتموا بداية بالتراث الأثرى وأرادوا أن يضيفوا التراث البيئي إليه، ولم تكن نظرتهم شمولية لكل المصادر الثقافية بما في ذلك المباني التاريخية.

في السبعينيات صدرت عدة قوانين تحدد المجالات والمصادر الثقافية التي يجب الحفاظ عليها في الولايات المتحدة.

في الثمانينيات والتسعينيات أنشأ الهنود الحمر نشاطات خاصة للحفاظ على تراثهم الثقافي والديني (الملموس وغير الملموس) وأصبحوا مؤثرين في سياسة الحفاظ على التراث في الولايات المتحدة.

ومن النظريات المهمة التي ينادي بها منظرو مدرسة (CRM) ونجدها في المواثيق العالمية للأيكموس ونحتاج إلى تطبيق محتواها أن «إدارة المصادر الثقافية تعتمد بشكل أساسي على طبيعة الموقع وليس على القانون المجرد العام»[٧٧]. ولذلك فإن كل مشكلة في الحفاظ أو في الإدارة لموقع من المواقع تجب دراستها وحلها على حِدة (case by case) أي أن كل موقع في الغالب يحتاج إلى طريقة خاصة به مختلفة في التحليل وفي تقديم الحلول الحفاظية والإدارية عن حالة أخرى. أي أنه لا يمكن أخذ حلول عامة لجميع المعالم وكأنها وصفة طبية. كما أن هذا المفهوم يثير ما يعرف بإشكالية استخدام المرشد في عمليات الترميم حيث لا يمكن أن يكون المرشد لأخذ الحلول الجاهزة وإنما يجب اتخاذه كمرشد مساعد في توضيح المنهجية وليس في تحديد خطوات وحلول جاهزة للتطبيق.

٤

التوثيق والتقييم وعملية تعيين الأهميات في المصادر التراثية

هذا الفصل يحتوي على شرح العمليات والتقنيات التحضيرية الأساسية لعمليتي الحفاظ والإدارة وتكمن في الخطوات التالية:

- توثيق المصادر التراثية
- تقييم المصادر التراثية
- العلاقة بين القيم والأصالة
- عملية تعيين الأهمية للمصادر التراثية

توثيق (Documentation) المصادر التراثية

وفقا لميثاق البندقية، يجب أن يجري التوثيق بهدف الحفاظ على المصادر الثقافية، على ثلاث مراحل قبل الشروع في عملية الحفاظ والترميم وفي أثناء القيام بتلك العملية، والمرحلة الثالثة تأتي بعد الانتهاء من تلك العملية (انظر ملحق ترجمة ميثاق البندقية المادة رقم ١٦).

«لا يمكن تحديد كيفية الحفاظ على شيء لا نعرفه حق المعرفة»

المؤلف

عملية التوثيق الأولى (لحالة الوضع الراهن) قبل التدخل الحفاظي وقبل إدارة المعلم الثقافي مهمة جدا، فهي العملية التي تجعلنا نفهم المعلم ونتوصل إلى تحديد قيمه وأهميته. ولا يمكن للطبيب أن يجري عملية جراحية لمريض دون أن يقوم مسبقا بتشخيص المرض، وبتحليل وفهم مسبق لحالة المريض بشكل عام من حيث تشخيص حالته العامة والمرضية ووضع الخطة ونوع العملية اللازمة، حتى أنه يقوم بمعرفة فصيلة دمه (حتى إذا حصل له نزيف يعرف أي نوع من الدم يغذيه به)، و يتعرف كذلك على حساسية المريض تجاه بعض العلاجات. وكذلك المرمم يقوم بتحليل وتشخيص مشابه لفهم مبناه الذي يريد أن يجري له عملية جراحية ألا وهي عملية الترميم.

ومن عمليات التوثيق المهمة التسجيل والتصنيف والتوثيق بالتصوير وبالرفع الهندسي.

- التسجيل: يكون باستخدام استبيانات مخصصة لكل نوع من أنواع المصادر التراثية مثل القطع أو المواقع الأثرية والمعالم المعمارية والحضرية التاريخية.

وعادة ما نحتاج إلى خرائط ومخططات هندسية مرافقة للاستبانة، وتحتوي الاستبانة عادة على معلومات ووصف عام للمصدر الثقافي وعادة ما يعطى رقما ورمزا يحدده عن غيره من المعالم ويحتوي كذلك على وصف تفصيلي لعناصره المكونة له ولحالته الحفاظية الراهنة. بشكل عام عملية الاستبانة تحتوي أيضا على توثيق بالصور لذلك المصدر الثقافي.

وقد يمر التسجيل في عدة مراحل وقد يتم من وجهات نظر تخصصية مختلفة، فمثلا تسجيل القطعة الأثرية من قبل الأثري عند استكشافها في الميدان (التسجيل قبل وبعد رفعها من مكانها) مختلف عن تسجيلها من قبل الباحث المتخصص في الحفاظ عليها في داخل المختبر (التسجيل قبل وأثناء وبعد عملية الترميم)، مع احتواء التسجيلين على المعلومات الأساسية، مثل اسم الحفرية ومن أي طبقة أخذت تلك القطعة وفي أي سنة جرى اكتشافها. أما تسجيل الطبقات الأثرية [٧٨] (التي تمثل فترات زمنية مختلفة فتحدد من خلاله اللقى الأثرية التي وجدت فيها (وبالاعتماد على الدراسة المقارنة للقى الفخارية الغالبة في تلك الفترة وفي تلك الطبقة) ويجب بعد ذلك تحديد

العلاقة بين الطبقات، وبعد عملية التسجيل هذه تتم عمليتا التوثيق بالرفع الهندسي وبالتصوير، وبعد ذلك تجري عملية التصنيف أي دراسة لقى كل طبقة لفهم النشاط البشري في فترة زمنية محددة.

تسجيل المباني الأثرية والتاريخية له كذلك استبانة خاصة به، ويتم من خلالها تحديد المعلومات العامة والمهمة في المبنى التي تفيد في توضيح قيمه ومعانيه وحالته الحفاظية الراهنة واقتراحات عامة لعملية الحفاظ والإدارة.

- عملية التصنيف: مثل توزيع اللقى الأثرية إلى مجموعات خاصة من حيث المكان والزمان والوظيفة والبيئة الطبيعية. وتأتي هذه العملية بعد عملية التسجيل ويمكن أن تأتي بعد عملية التوثيق بالتصوير وبالرفع الهندسي وتفيد في استكمال دراسة المصدر الثقافي لمعرفة النشاط الإنساني الذي حصل في ذلك الموقع أو المعلم. ويمكن أن تجري عملية التصنيف هذه بعد عمليتي التوثيق بالرسم الهندسي وبالتصوير.

ويدخل ضمن عملية التصنيف دراسة المعلم المعماري من حيث النمط المعماري (Architectural Typology) أو دراسة النسيج الحضري التراثي من حيث تكوين الشكل الحضري (Urban Morphology).

أما التوثيق للمصادر الثقافية فله قسمان: التوثيق بالتصوير والتوثيق بالرفع الهندسي:

- التوثيق التصويري: عملية مهمة جدا، وهي مكملة للتوثيق بالرفع الهندسي للمصدر الثقافي، وهناك تقنيات مختلفة تستخدم في هذه العملية ويمكن الرجوع إليها في الكتب المتخصصة (٧٩) في هذا المجال. ومن الأهمية بمكان أن يحدَّد ويعيّن مكان واتجاه التقاط الصورة التوثيقية على خارطة الموقع أو المعلم، كما أنه من الضروري أن يكون هناك توافق وتكامل في عمليتي التوثيق التصويري والهندسي بجميع أنواعه وأصنافه. ويمكن استخدام أنواع مختلفة من آلات التصوير في هذا المجال، وحاليا تحقق آلة التصوير الرقمية تسهيلات كبيرة في مجال التوثيق التصويري للمعالم. كما أن التوثيق باستخدام آلة التصوير المترية (Photo Metric Camera) له أهميته الكبيرة مما يقدمه من دقة في التوثيق وسهولة وسرعة في الإنجاز وهو يجمع ما بين التوثيق التصويري والتوثيق المتري في آن واحد.

- التوثيق بالرفع الهندسي٨٠: عملية تقنية أكثر تعقيدا من الأولى ويجب أن يضطلع بها مهندس متخصص في تحليل المعالم التاريخية وفي الحفاظ على التراث الثقافي. ومن الضروري القيام بعمل أساسيات الحفاظ، وذلك بالرفع الهندسي من حيث القيام بعمل مقاطع أفقية وعمودية، ويجب أن يتم تحديد وتعيين كل جوانب التحليل والدراسة التوثيقية للمصدر التراثي كما يلي:

(أ) التوثيق الهندسي المتري: ويعتمد هذا النوع من التوثيق على استخدام طريقة أخذ القياسات على شكل مثلثات، أي لا بد من رفع المعلم هندسيا على المخطط وربط جميع فراغاته الهندسية بشبكة مثلثات لضمان الدقة في الرفع الهندسي. وهذا التوثيق مهم في معرفة التركيبة الهندسية للمبنى ككل، وللعناصر الإنشائية في المبنى على وجه الخصوص.

(ب) التوثيق للمواد الإنشائية: تحديد مختلف أنواع المواد الإنشائية الموجودة في المبنى من خشبية وحجرية ومعدنية وغيرها من المواد. وهذا النوع من التوثيق مهم أيضا في عملية الحفاظ، ويمكن تفصيل هذا التحليل بالاستعانة بمتخصصين في علم المواد الإنشائية. فمثلا مادة الحجر تحتاج إلى متخصص في جيولوجيا الأرض وإلى مهندس إنشاء المواد الحجرية، فالحجر له عدة أنواع ولكل نوع خصائصه الفيزيائية والميكانيكية وتركيباته الكيميائية وبالتالي فتعرضه لعوامل التلف مختلف من نوع إلى نوع آخر، فهناك الحجر البركاني الأكثر صلابة وتحملا لعوامل التلف، لكنه الأقل استخداما في البناء لصعوبة التعامل معه في القص والتكوين، أما الأحجار الأكثر استخداما فهي الأكثر تأثرا بعوامل التلف الطبيعية مثل الحجر الجيري والحجر الترابي. وفي مخطط المواد الإنشائية لا بد من تحديد مختلف أنواع الحجارة المكونة مثلا لواجهة المبنى، فلكل نوع من أنواع الحجر طريقة معالجة حفاظية أو تنظيفية مختلفة عن أي نوع آخر من الحجارة.

كما يجب أن تحتوي عملية التوثيق للمعلم على الجوانب التحليلية التالية:

(ت) التوثيق للتراكم التاريخي: من الضروري معرفة هذا التراكم التاريخي حتى نحدد كيفية الحفاظ عليه وتقديمه للناس، فلا يمكن تحديد كيفية الحفاظ على شيء لا نعرفه حق المعرفة؛ فلا بد من القيام بعمل مخططات

هندسية من واجهات ومقاطع أفقية تُحدد فيها فترات التراكم التاريخي للمبنى وإعطاء كل فترة تاريخية في المعلم (الأثرى أو التاريخي) لونا مختلفا عن الفترة اللاحقة أو السابقة.

(ث) التحليل والتوثيق المعماري والفني: وهذا يحتاج إلى متخصصين في تاريخ النقد الفني والمعماري، فأهمية المبنى معماريا وفنيا لا يمكن أن يحددها شخص غير متخصص في دراسة ونقد وتاريخ المباني التقليدية. ونتائج هذا التحليل والتوثيق مهمة في تحديد أخذ القرارات للترميم والإدارة.

(ج) التحليل لعوامل التلف وتوثيقها: لا بد من تحديد عوامل التلف الموجودة في المبنى من فيزيائية وكيميائية وميكانيكية وبيولوجية التي هي من صنع الإنسان (انظر الفقرة الخامسة من المحور السابق). والتحديد لهذه العوامل لا بد أن يحدث على مخططات هندسية للمعلم من واجهات ومقاطع أفقية وعمودية حتى يتسنى في المرحلة اللاحقة وضع مخططات هندسية جديدة كحلول مناسبة لعوامل التلف التي رُصدت مما يعني وضع مخطط للحفاظ على المبنى.

تقييم (Evaluation) **المصدر التراثي**[81] **مركز اهتمام عمليتي الحفاظ والإدارة**

إن أساس الحفاظ والترميم لأي مصدر ثقافي يقوم على الحفاظ على القيم الثقافية الكامنة فيه، وهذا واضح في تعريف الحفاظ والترميم (انظر الباب الأول من هذا الفصل). وكذلك فإن الإدارة الناجحة هي التي تضمن تحقيق الوظائف دون التأثير سلبا على القيم الثقافية الموجودة في المعلم.

لذلك لا بد هنا من التعرف على هذه القيم، أي لا بد كخطوة أولى من معرفة القيم الكامنة في المصدر الثقافي أو القيام بعملية التقييم (Evaluation) ومن ثم نقوم بإيجاد علاقة كل من القيم مع الحفاظ ومع إدارة المصادر الثقافية.

أول من قام بتحديد ودراسة القيم الكامنة في المصادر الثقافية كان إلياس ريغال (Alios Regal)(1858-1905)، ثم تبعه آخرون، ومن خلال دراسة وتحليل ما كُتب في هذا المجال نستطيع أن نقسم القيم الكامنة في المعالم الثقافية إلى قسمين أساسيين هما:

- القيم الثقافية
- القيم المعاصرة الاجتماعية - الاقتصادية.

أ - القيم الثقافية (Cultural values)

● القيمة التاريخية: وتعتبر قيمة مطلقة لا تحددها آراء الأشخاص. وهي القيمة الأكثر وجودا وانتشارا في المصادر الثقافية، وسبب ذلك أن الحدث التاريخي ليس له مثيل، لأنه يمثل متغيرات الزمان في المكان من تراكم الأحداث. والذي يحدد الانفرادية التاريخية لكل معلم وحدث تاريخي هو مفهوم المسار الخطي للتاريخ.

● القيمة الجمالية: وتعتبر قيمة نسبية بالاعتماد على رأي الفرد فيها. فالقيمة الجمالية تعتمد على تربية وثقافة الشخص. نحتاج إلى متخصصين في النقد الفني حتى يحددوا هذه القيمة.

● القيمة الأثرية: وهي قيمة تذكارية موجودة في طبائع الناس، فإعطاء الآثار قيمة واحترامها موجود عند الناس عامة وبشكل فطري، بعكس القيمة الفنية التي تحتاج إلى تذوق خاص، إننا نحتاج إلى أثري ليحدد هذه القيمة بالتفصيل في داخل المعلم.

● القيمة المعمارية: وتعتمد على البحث في تحديدها. وتحدد القيمة المعمارية للمبنى من خلال تحليل المعلم المعماري التاريخي إلى العناصر الأساسية المكونة للعمارة من حيث الشكل والوظيفة والرمزية والمعنى التاريخي، أي دور المبنى في تطوير تاريخ العمارة. نحتاج إلى مؤرخ عمارة لتحديد هذه القيمة.

● القيمة الفنية أو القيمة التقنية: وتعتمد على البحث. تركز على دراسة التقنيات الإنشائية والفنية ودورها في تطوير تاريخ التقنيات (في الماضي والحاضر) على مستوى القطر ويمكن أن يكون على مستوى الاقليم. تحتاج إلى بحث من عدة متخصصين.

● قيمة الهوية: تعتمد على الإدراك والمعرفة. فهوية القطر أو هوية شعب من الشعوب قد تكمن في معلم تاريخي أو موقع أثري، وهذا يحدث من شعور وإدراك عام لدى الناس وقد يأتي لأحد الأسباب التالية: العصر، التراث، الذاكرة، الخرافة، الشعور، الروحية.

● قيمة الندرة: وتعتمد على الإحصاء. أي أنها تعتمد على كم عدد المصادر التراثية التي تماثل أو تشابه مصدرا معينا في نمطه أو إنشائه أو وقت إنشائه أو المنطقة التي أنشئ فيها (مجتمعة أو منفردة). هذه القيمة قد تتغير إذا اكتُشفت مصادر جديدة لها القيم الثقافية نفسها ومعاصرة للمصدر الثقافي الذي يُدرس.

● القيمة الرمزية: تعتمد على الربط والمشاركة. نحدد بهذه القيمة إلام يرمز المصدر الثقافي أو الأجزاء التي فيه، بربطه بأحداث أو مشاركته في صنع أحداث.

● القيمة المعلوماتية: المعلومات التي يقدمها المصدر الثقافي وفائدتها كلما زاد مستوى المهتمين والمستفيدين منها زادت تلك القيمة، وبذلك قد تكون قيمته المعلوماتية على مستوى محلي أو قطري أو عالمي.

● القيمة الدينية: ما يحتوي المعلم من تاريخ له علاقة بدين شعب معين.

● القيمة العلمية: تعتمد على البحث، وهي التي من خلالها تجيب عن أسئلة افتراضية من قبل الباحثين والعلماء في المجالات العلمية. ومن مجالاتها مثلا البحث في الاتزان البيئي للمعلم.

ب - القيم المعاصرة الاجتماعية الاقتصادية (Contemporary socio economic values)

● القيمة الاقتصادية: دراسة الجدوى الاقتصادية واختيار الوظيفة الأمثل للمصدر الثقافي. نحتاج إلى معماري متخصص في الاقتصاد للاقتصاد بمثل هذه الدراسة.

● قيمة الاستخدام الوظيفية: جزء من القيمة المعمارية في المبنى، تقيس تجانس الوظيفة الجديدة التي نختارها مع خصائص المعلم المعمارية. ويمكن أن نطوع ونكيف في القيمة التاريخية (لأنها أكثر طوعا) لتسهيل عملية استخدام المعلم (مع ترك دلالات القيمة التاريخية قدر المستطاع ظاهرة). نحتاج إلى معماري مصمم يراعي الحفاظ على التراث.

● القيمة التربوية: مدى مقدرة المصدر الثقافي في أن يكون مادة للتربية الثقافية والسياحية.

● القيمة الاجتماعية: وجود النشاطات والمهن التقليدية المربوطة باستخدامات المجتمع المحلي لها في حياته اليومية. وهذا يعزز الهوية الثقافية والاجتماعية لدى أفراد المجتمع.

- القيمة السياسية: مدى ارتباط المصدر الثقافي في أحداث تاريخية سياسية ومدى ترابط تلك الأحداث مع السياسة الحالية لقطر من الأقطار.
- القيمة العرقية: أي موقع يحتوي على معان لها علاقة بعرق أو بمجتمع معين يكون له قيمة عرقية. ومن الجدير ذكره أن الغرب يركز بصورة كبيرة على هذه القيمة لاعتزاز تلك الشعوب بأصولها وبقوميتها، وهذا الاعتزاز كان على أساس تحالفات لشن الحروب العالمية السابقة، في حين أن الثقافة العربية والإسلامية حاربت معاني العنصرية فقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام عن العصبية: «دعوها، فإنها منتنة» [٨٢]، وجعل التسامي بين أفراد المجتمع المسلم بالتقوى كما قال الرسول: «لا فضل لعربي على أعجمي ولا أحمر على أسود إلا بالتقوى» [٨٣]، لكن هناك مجالا لمعرفة الأعراق والأصول ضمن توجيهات الآية الكريمة: «يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير»[٨٤]، ولكن نبقى ضمن عدم المفاضلة بالأنساب.
- قيمة الحداثة: لا بد من أن نقدم للإنسان الحالي الشعور بالفن الحديث، وهذا ممكن من خلال ضرورة التمييز بين الحديث والقديم التي هي من قواعد الحفاظ، ولكن ضمن شروط بحيث تكون الهيمنة البصرية في الحلول المعمارية والفنية للعناصر القديمة من التركيبة الشاملة للقديم الأصلي والحديث المضاف. أي لا بد من أن يكون هناك تجانس بين القديم والحديث وأن يكون الحديث في درجة ثانوية مع القديم المهيمن على الجديد.

العلاقة بين القيم الثقافية والأصالة (Authenticity) ومعالجة[٨٤] المصدر الثقافي

الحفاظ على القيم في المصدر الثقافي يعني الحفاظ على أصالته. ولكي نحقق هذه المعادلة لا بد من فهم أبعاد الأصالة ومظاهرها، فالأصالة في أي مصدر ثقافي تقوم على ثلاث ركائز، وهي الأصالة في المادة وفي المصنعية وفي التصميم وفي البيئة المحيطة بالمصدر الثقافي.

- الأصالة في المادة تعني وجود المواد الأصلية المكونة للمعلم والتراكم الذي حصل عليها ويظهر ذلك ونحدده من خلال تحليل ودراسة «الباتنا» التي يجب الحفاظ عليها.

- الأصالة في المصنعية تكمن في علامات التقنية والتكنولوجيا التي تعود لفترة إنشاء المصدر الثقافي في تلك المنطقة أو في المدينة، ويجب الحفاظ على النظام الإنشائي وعلامات المصنعية التقليدية.

- الأصالة في التصميم تكمن في الفكرة الأصلية للمصمم من حيث الشكل والوظيفة والمعنى في العمل الفني أو في المبنى أو في الحي التقليدي الذي أراد أن يوصله المصمم.

- الأصالة في البيئة المحيطة للمعلم تكون في بيئة الموقع والحديقة التاريخية وتنسيق الموقع التاريخي ونسيج المدينة وقيمة التجمع للمساكن التقليدية، ويجب الحفاظ على العلاقة بين مكونات الموقع الأصلية. نحتاج إلى الحفاظ المتكامل بين جميع الأجزاء المكونة للبيئة التقليدية.

عملية تعيين الأهمية[٨٦] (Assessing significances) في المصادر التراثية

هي طريقة دراسة المصدر الثقافي لفهم معانيه والقيم الموجودة فيه، أي أن تعيين الأهميات لموقع أثري أو لمعلم تراثي يعني وضع سلم تدريجي للقيم الموجودة فيه حسب أهميتها.

وفي تعريف آخر «هي طريقة عملية تطبيقية تساعدك لتوضح وتفصل القيم والمعاني الموجودة في المعلم وتسهل عملية أخذ القرارات الجيدة للقيام بأعمال الحفاظ والإدارة لذلك المعلم»[٨٧].

هناك جدل بين موافق ومعارض على مدى تطبيق هذه التقنية، فهناك معارضة بإعطاء العملية كامل القرار للاضطلاع بعمليات الحفاظ والإدارة. ومن المعارضين من يقول: «لا ننسى أن وجوب الحفاظ لا يعتمد بشكل كلي على سلم التقييم للمعلم المراد الحفاظ عليه، لأن تعيين القيم والأهميات هو عمل شخصي ويعتمد على مهارة الفرد الذي يقوم به. وكذلك فإن القيم الثقافية متغيرة عبر الزمن وعند الشعوب المختلفة أيضا: فمثلا في الغرب هناك ما يسمى «موضة»، أي توجها لحظيا ليس صادرا عن الاقتناع العميق والنضج، ولكن بتأثيرات خارجية (وقد تكون لمصالح خاصة)[٨٨].

لكن الفريق الآخر الذي يعد عملية إعطاء الأهميات أداة أساسية وهي صاحبة القرار في الحفاظ أو عدمه، وفي نوع الإدارة الأمثل يعتمدون على أن يكون القرار من عمل فريق من عدة متخصصين، فيصبح بذلك قرارهم موضوعيا وليس قرارا فرديّا وشخصيا.

أما عن طريقة القيام بعملية تعيين الأهميات فتكمن في هذه الخطوات المتتالية:

١ ـ تحليل وفهم المعلم: من عدة جوانب منها المعماري، ويكون ذلك بالتوثيق والرفع الهندسي وهناك تحاليل في المختبرات مثل التحليلات الكيميائية (لمعرفة العناصر المركبة للمواد الإنشائية في المعلم)، والتحليلات الفيزيائية (لمعرفة الخصائص الفيزيائية لتلك المواد)، والتحليلات الميكانيكية (لمعرفة تحمل المواد للإجهادات الداخلية وللأحمال الخارجية المختلفة).

٢ ـ تحديد القيم بالنسبة للمجتمع: مدى أهمية القيم الثقافية والاجتماعية الاقتصادية بالنسبة إلى المجتمع.

٣ ـ وضع سلم الأهميات لتلك القيم: من حيث تحقيق ووجود القيم ومدى أهميتها فيما بينها، حيث نحدد بذلك في بعض الحالات أي قيم يمكن أن نضحي بها من أجل إبقاء قيم أخرى في حالة تعارض وجودها جميعا.

٤ ـ أخذ القرارات في ضوء سلم الأهميات: لاتخاذ أي قرار من قرارات الحفاظ والإدارة لا بد من الرجوع إلى سلم الأهميات الذي حُدد في الخطوة السابقة.

٥ ـ تنفيذ وتطبيق تلك القرارات : أولا بوضع خطة وتصميم شامل للحفاظ والإدارة للمصدر الثقافي (انظر المحور الخامس من هذا الفصل) بالاعتماد على الخطوة السابقة. ويتبع هذه الخطوة القيام بتنفيذ الخطط السابقة على أرض الواقع.

ويمكن أن نقسم تلك الأهميات إلى أساسية وثانوية:

أما الأساسية فهي تلك التي تعنى بدراسة القيم الثابتة التي تنبثق من خصائص كينونة المعلم، ومعرفة مدى حضورها في المعلم، ويمكن أن نجملها في ما يلي:

ـ الأهمية التاريخية: إذا احتوى الموقع على أي دليل من أي فئة من النشاط الإنساني تكون له قيمة ذات أهمية تاريخية، وهذه الأهمية تزداد بمرور الوقت.

- الأهمية العلمية: مدى إعطاء المصدر الثقافي (صغر أو كبر) معلومات علمية.
- الأهمية العرقية: أي موقع فيه قيم وأهمية عرقية لأي شعب من الشعوب. وهي أهمية حساسة، فلا بد من مراعاة عدم إثارة النعرات العنصرية بين الشعوب بالتركيز المبالغ فيه على المصادر الثقافية التي تحتوي على هذه الأهمية.
- الأهمية الاجتماعية: مدى إمكان إدخال التراث (من مبان تاريخية وصناعة الأدوات التقليدية) في الحياة اليومية لأفراد المجتمع.
- الأهمية الاقتصادية: الأهمية الاقتصادية لمصدر ثقافي تكمن في تحديد قيمته المالية من خلال أربع طرق:
  - التجارة من بيع وشراء.
  - الاستخدام ومردوده المالي.
  - الراحة والمتعة وما قد ينتج عنها من عائد اقتصادي.
  - السياحة وصناعتها ومردودها الاقتصادي.

أما الأهميات الثانوية أو المتغيرة فهي تلك التي تعتمد على مدى وجود قيم نحن نحددها من خلال علاقة ذلك المعلم مع بيئته الحالية في الفترة الزمنية الحالية وهذه الأهميات مربوطة ولها علاقة أيضا مع الأهميات الأساسية، ويمكن أن نجملها في ما يلي:

- المصدر: أي مصدر المكان الذي أتت منه عناصر المعلم أو مواده أو تقنياته الإنشائية، ويعتمد ذلك على تطور معرفتنا بمصادر هذه العناصر (مثل معرفة مصدر المواد الأولية لتصنيع المعلم الثقافي، هل هي محلية أم مستوردة) وبتطور العلم الذي يساعد في اكتشاف مصدر المواد الإنشائية المكونة لتلك المصادر التراثية، إما بالتحليل الكيميائي أو بالدراسات المقارنة أو بالحفريات الأثرية.
- الندرة: مدى تكرار وجود معالم شبيهة بالمعلم الخاضع للبحث، وهذا متغير بسبب استمرارية الاكتشافات مع مرور الوقت.
- حالة المعلم: من حيث تكامل شكله وأجزائه، وفي المصادر الثقافية الأثرية قد تنتج بفعل الحفريات أجزاء تكمل حالة وشكل المعلم. إذن فهي أهمية متغيرة.

عند تحديد الأهمية لمعلم لا بد من أن نقوم بدراسة وتحديد عناصر أهميته الأساسية والثانوية، فمن الممكن أن يكون معلما مهما بسبب تحقيقه لجميع الأهميات، وقد يكون كذلك مهما لتحقيقه إحدى تلك الأهميات فقط.

ومما سبق تتضح أهمية هذه الخطوة لإجراء أعمال الحفاظ والإدارة للمصادر الثقافية.

5

الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته

مراحل حياة المعلم التراثي

حسب نظرية شيسري براندي فإن المعلم يمر بثلاث مراحل[٨٩] هي: الأولى التصميم والتنفيذ والثانية حياة المبنى والثالثة تدخل الحفاظ والإدارة الحالي، ويمكن تفصيل هذه المراحل كما يلي:

١ـ مرحلة التصميم والتنفيذ: عادة ما يكون التنفيذ مطابقا لفكرة التصميم وقد يختلف عنها، لكن من المهم أن تكون هناك دراسة متكاملة لفهم مدى هذا التوافق والاختلاف.

٢ـ مرحلة حياة المبنى: وتحدد منذ انتهاء البناء إلى أن وصل إلينا بما يحتويه ذلك من:

أ ـ تراكمات بنائية عبر مرور الزمن، ويمكن قراءة فرق التراكمات بقراءة متفحصة لقشرة سطح المصدر التراثي

«أحد الأخطاء الشائعة في إدارة المباني التاريخية هو الرغبة المستمرة في تحويلها إلى متاحف، وهذا من المستحيل»

المؤلف

«الباتنا» (Patina) وبقراءة المواد المستخدمة المختلفة في تركيبها أو في معالجتها السطحية أو بقراءة النظام الإنشائي المختلف بين أجزاء المبنى التراكمية.

ب ـ عوامل ومظاهر التلف بسبب مرور الوقت وتأثير عناصر التلف عليه (يمكن الرجوع إلى الفقرة الخامسة في المحور الثالث من هذا الفصل).

٣ ـ مرحلة تدخل الحفاظ والإدارة الحالي: وهنا يجب أن نوضح كيف يتعامل كل من المحافظ والإداري للمعلم مع المرحلتين السابقتين، وفي هذه المرحلة يجب على كل من المحافظ والإداري أن يحترم الأصالة الواردة من المرحلة الأولى ويحافظ على القيم الثقافية التي اكتسبها المعلم بمرور الزمن في المرحلة الثانية، لكن من واجبه أيضا أن يزيل ظواهر التلف (التي حدثت أيضا في المرحلة الثانية) بمعالجة أسبابها.

يجب أن نعلم أن من سنن الله في المخلوقات الموت والفناء. وهذا ينطبق على المبنى (والمادة التي تكونه). يبدأ المبنى ـ حين يشيَّد ـ جديدا «شابا» متحملا لعوامل التلف، ثم يهرم ويهن ويمرض ويموت ويحاول المرمم قدر الاستطاعة أن يؤخر ويؤجل هذه الخاتمة، مثل حال الطبيب المعالج مع الإنسان.

وتفصل غيل كيتي (Gill Chitty) مسيرة وولادة وتطور مراحل المعلم [٩٠]، من مبنى معماري إلى مبنى تاريخي، ومن ثم إلى أثر بالمراحل السبع التالية:

١ ـ «التصميم والتنفيذ للمعلم، ويمكن أن يكون في فترات متلاحقة وفي موقع مبنى قديم.

٢ ـ الحياة المفيدة مع التغيرات والإضافات والتلف.

٣ ـ هجر المبنى أو استخدامه بشكل مغاير للاستخدام الأصلي وبدء عملية التدمير.

٤ ـ يصبح المبنى خرابة وتحدث له استخدامات غير مناسبة كمنام للرعاة ولخزين نتاج المزروعات.

٥ ـ الشعور بالنظرة الأخاذة (القيمة الأثرية) للمبنى كأثر وأطلال [٩١].

٦ ـ المبنى التاريخي يتحول إلى أثر، ويحتاج المبنى هنا إلى التسجيل والتوثيق.

٧ ـ الحفاظ على ما تبقى منه، أولا بتثبيت ما تبقى من إنشائه، وإمكان القيام بعملية التركيب للعناصر المعمارية الموجودة، ويمكن إضافة مواد جديدة ولكن بشروط[٩٢]، محددة [٩٣] (انظر الفقرة اللاحقة).

ومن هنا نستنتج أن أهم حدث في تكوين المصادر التراثية هو عملية تشييد المباني [٩٤]، لكن أهم عامل في إعطاء ذلك المعلم القيم التاريخية والأثرية هو مرور الزمن (أي العامل التاريخي).

المعايير والأسس العامة للحفاظ على المصادر التراثية

بعد عملية تحديد القيم وتعيين الأهميات (وبالاعتماد عليها) في المصدر الثقافي، يصبح من السهل الانتقال إلى الخطوة الأخيرة في وضع خطة الحفاظ والإدارة. وفي هذه الفقرة سنركز على الأسس والمعايير العامة للحفاظ على التراث أما تلك المتعلقة في إدارة المصدر التراثي فستجدها تحت عنوان إدارة المصادر التراثية في هذا الباب. إن من أهم أسس الحفاظ على التراث (وكنتيجة لدراستنا التي اضطلعنا بها إلى الآن) هو الحفاظ على القيم والأهميات الموجودة في تلك المصادر الثقافية.

ونذكر من أسس الحفاظ ما تمخض عن أعمال ترميم الكلوسيوم وقوس تيتو على يد ستيرن وفالديير (انظر المحور الثالث من هذا الفصل)، وأهم هذه الأسس يكمن في:

- التمييز بين المضاف الجديد والأصلي من حيث استخدام مواد جديدة مختلفة عن الأصلية من حيث النوعية (مثل استخدام ترفيرتنو مكان الرخام) لكنها قريبة لها في المظهر.
- عدم الخوض في تفاصيل ديكور المضاف الجديد بل يكفي إعطاء الشكل العام له.
- الإضافة ممكنة بشروط لكن الإزالة مرفوضة.

وكذلك هناك النقاط السبع التي قدمها بويتو في المؤتمر الرابع للمعماريين والمهندسين الإيطاليين في روما العام ١٨٨٣، وتعتبر من الأسس المهمة التي ما تزال إلى الآن سارية المفعول وهي:

١ ـ الفرق في الطراز بين القديم والجديد وتأخير الترميم ما أمكن.

٢ ـ العناصر التي يعاد صنعها من جديد يجب أن تكون مبسطة ويجب عدم إعادة إنتاج الديكور القديم.

٣ ـ عرض بواقي المواد الأصلية بجانب المبنى الذي جرى ترميمه (ما يسمى الآن بمتحف موقع).

٤ ـ وضع تاريخ التصليح (والترميم) على كل عنصر جديد.

٥ ـ وضع كتابات تشرح أعمال الترميم.

٦ ـ تحضير التقرير الذي يقدم الفترات المختلفة للتصليح والترميم.

٧ ـ وضع لوحة رخامية في المبني تبين تاريخ ونوع أعمال الترميم التي تمت في المعلم[٩٥].

ومن الملاحظ أن النقاط السالف ذكرها اشتمل عليها ميثاق البندقية في العام ١٩٦٤.

لقد وضع جوفاني كاربونارا خمس نقاط أساسية[٩٦] للحفاظ على التراث الثقافي معتمدا في ذلك على ما وصلت إليه ثقافة الحفاظ على المصادر التراثية من نظريات ومواثيق وخبرات عملية وفيما يلي تلخيص معانيها:

١ ـ التمييز (Distinction) بين الجديد المضاف بغرض الترميم عن القديم المراد ترميمه. هذا التميز يجب ألا يكون بشكل صارخ فتكون النتيجة غير متجانسة مع القديم، فوحدة المعلم يجب أن تبقى، ويجب أن تبقى السيطرة البصرية للعناصر القديمة على الجديدة.

٢ ـ التجانس (Compatibility) بين المضاف الجديد وبين القديم، ولهذا التجانس عدة جوانب فيزيائية وكيميائية وشكلية ومن حيث اللون وغير ذلك. وحتى نضمن حدوث التجانس فإنه من الضروري القيام بالتحليل الكيميائي والفيزيائي والميكانيكي لعناصر المواد الإنشائية في المعلم حتى يتسنى بعد ذلك اختيار مواد جديدة للترميم أو لتحسين إدارة المعلم بحيث تكون متجانسة مع الأصلية.

٣ ـ الانعكاسية (Reversibility) في المواد المضافة بغرض الحفاظ كمواد التثبيت والتقوية. وتحقيق الانعكاسية ضروري لكنه قد لا يحدث بشكل مطلق، ويجب المحاولة للحصول على أعلى نسبة من الانعكاسية.

٤ ـ أقل تدخل ممكن (Minimum Intervention) من إضافة مواد الحفاظ التدخلية. وهذا أمر مهم حتى لا نثقل المعلم المرمم بمواد حديثة لا يكون لها أهمية في الحفاظ عليه، وهذا يفيد أيضا في تقليل التكلفة. كما أنه يقلل من الجانب البصري رؤية المواد الجديدة، وكذلك فإن أقل تدخل ممكن يضمن وجود كميات المادة الأصلية أكبر، أي نحافظ على حجم الأصالة في المعلم بوجود أكبر من الجديد المضاف.

٥ ـ عدم تغيير الشكل الحجمي الخارجي (Volumetric boundary) والفراغات الداخلية في المصدر الثقافي وبالأخص الأكثر أهمية، فنحافظ بذلك على التكوين الفراغي للمعلم من التغيير سواء التكوين الخارجي أو الداخلي.

كما أن أوجنيو كالديري (من خلال تجربته) قدم بعض الأفكار الأساسية حول بعض الإشكاليات الأساسية في الحفاظ على التراث في منطقتنا العربية فكتب:

«إن تدمير دلائل الاستعمار يمكن أن يكون في بعض الحالات مبررا، لكنه أيضا رمز للضعف. أن تقوم به الآن بعد مرور مئات السنين ليس له معنى ولا فائدة للطرفين، ولكن أيضا أن تركز في الحفاظ على فترة معينة دون غيرها (على حساب غيرها من الفترات، يمكن لقربها من مشاعر المجتمع المحلي) أيضا هذا مؤشر على الضعف وسيؤدي إلى إذلال الأضعف. العالم الإسلامي لا يمكنه أن يخاف من الماضي. من في قلبه تاريخ بلده لا يمكنه أن يتغاضى عن هذه الحقائق» [٩٧].

إن كل ما ذُكر بالإضافة إلى ما ورد في المواثيق العالمية (انظر الملاحق في هذا الكتاب) يعتبر من الأسس التي يجب أن يحرص المحافظ والمرمم على تطبيقها قدر الاستطاعة، حتى نحافظ على القيم والأصالة في المصدر الثقافي الذي نريد الحفاظ عليه.

الحفاظ... أنواعه الأساسية ودرجاته

تنقسم أنواع الحفاظ الأساسية [٩٨]، إلى نوعين وقائي وتدخلي، أما درجاته [٩٩] فتتنوع حسب نوع التدخل من حماية، وترميم، وإعادة تركيب.

أنواع الحفاظ الأساسية

ينقسم الحفاظ إلى نوعين أساسيين من حيث علاقة الحفاظ بالمادة الأصلية للمصدر الثقافي وهما:

ـ الحفاظ الوقائي (السلبي): ويكون ذلك بالحفاظ على المصدر الثقافي دون إضافة إليه أو إزالة لأي جزء من المادة الأصلية فيه. ويتحقق ذلك بمراقبة عناصر البيئة الخارجية من حوله التي تؤدي إلى حدوث عملية التلف. ويقال أيضا لهذا النوع من الحفاظ «الحفاظ السلبي» أي الذي لا يحتاج إلى تدخل.

فمثلا: نستطيع وقف تأكسد قطعة حديد بعزلها عن الأكسجين، لكن هذه العملية مؤقتة ومرحلية وليست دائمة، لأنه في حالة وصول الأكسجين إلى القطعة من جديد ستعود عملية تأكسد الحديد (الصدأ) إلى نشاطها من جديد. والعناصر البيئية التي يجب أن نحمي المادة الأثرية من تأثيراتها (التي تساعد على حدوث عملية التلف) تكمن فيما يلي: الحرارة والأكسيجين والغبار والضوء والأحياء بأنواعها (الدقيقة والنباتات والحيوانات) وتأثيرات العامل البشري. ومن درجات الحفاظ التي تندرج تحت نوع الحفاظ الوقائي نجد: الحماية، إعادة التركيب، مراقبة البيئة الداخلية والخارجية للمعلم. ونجد أكثر استخدام لهذا النوع من الحفاظ في الحفاظ الأولي (First Aid) في موقع الحفرية الأثرية عندما تحتاج القطع الأثرية المخرجة من الحفريات إلى تدخل سريع وبسيط وهي مرحلة مهمة جدا وغالب المواد الأثرية العضوية تفقد في هذه المرحلة، لأن الحفاظ الوقائي لم يحدث لها بطريقة صحيحة، وتستخدم هذه الطريقة من الحفاظ الوقائي أيضا في عملية التدعيم الطارئ للمبنى التراثي.

- الحفاظ التدخلي (الإيجابي)، ويُجرى بطرق ثلاث:

١ - إزالة عوامل التلف مثل الرطوبة والأملاح الذائبة والمركبات الكيميائية والأحياء الدقيقة لإيقاف عملية التلف.

٢ - إضافة مواد جديدة من مثبتات ومقويات بطريقة الحقن.

٣ - استخدام مواد التدعيم. بالنسبة إلى المواد الأثرية يجري التدخل للحفاظ عليها عادة في المختبر المتخصص، لذلك أما في الحفاظ على المباني التراثية فلا بد من إحضار مواد التقوية والتثبيت والأجهزة التي نحتاج إليها للقيام بتلك العمليات إلى المعلم نفسه.

هناك أمر مهم لا بد أن يؤخذ في الحسبان عمن يقوم بعملية الحفاظ التدخلي وهو أنه مع الحرص على أن تكون مواد التقوية والتثبيت المستخدمة في الحفاظ منعكسة، إلا أن نسبة الانعكاسية لا يمكن أن تكون مطلقة، وهناك حالات حفاظ تدخلية - للأسف - ليست انعكاسية في مجملها، لكننا نقوم بها لعدم وجود حل آخر منعكس، كما أن عدم القيام بها قد يؤدي إلى فقدان المعلم بكامله، فنختار أخف الضررين بأن

نستخدم مواد قليلة الانعكاسية، كما هي الحال في الترميم الإنشائي للمعالم التراثية. طبيعة التدخل هذه تزيد من مسؤولية من يقوم بهذا النوع من الحفاظ، كي يحاول ألا يقوم بأخطاء في الترميم (قدر الاستطاعة)، وأن يقوم بأقل تدخل ممكن حتى تكون عملية عدم الانعكاسية محصورة إلى أكبر حد ممكن. وهذا النوع من التخصص يحتاج إلى تحليل مخبري دقيق كي نحقق الأسس التي سبق شرحها في الفقرة السابقة من انعكاسية وتجانس بين مواد الحفاظ والترميم المضافة وبين المواد الأصلية.

درجات الحفاظ الأساسية

أما درجات الحفاظ التي تتدرج تحت نوع الحفاظ التدخلي فنجد: الترميم، التقوية الإنشائية، إعادة البناء. ويمكن الرجوع إلى المحور الأول من هذا الفصل لمعرفة تعاريف كل من درجات الحفاظ السابق ذكرها.

بالنسبة إلى إعادة البناء فلا تحدث إلا حسب الحاجة الماسة لها، ويكون الهدف الأساسي من إعادة البناء للأجزاء المفقودة هو الحفاظ على ما تبقى من الأجزاء الأصلية. ومثالا على ذلك عندما ينهار سقف مبنى فإننا نحتاج إلى إعادة بنائه لحماية ما تبقى من المبنى من عوامل التلف الطبيعية. وقد تقبل إعادة البناء لمعلم ثقافي مهم في حالة هدمه بسبب كارثة (حرب أو زلزال)، خاصة إن كانت لذلك المعلم قيمة رمزية لشعب أو لوطن ما. كما حدث لبرج القديس ماركو الذي سقط بالكامل عام ١٩٠٢، إثر خلل إنشائي، فتمت إعادة بنائه كيفما كان (حسب طرازه) وأينما كان (في موقعه الأصلي) لأنه يمثل رمزا لمدينة البندقية.

منهجية الحفاظ على المصادر التراثية

تعتمد المنهجية العامة في عملية الحفاظ على التراث الثقافي على الخطوات الأساسية التالية:

- الدراسة البيئية الفيزيائية للمصدر الثقافي: مثل دراسة الموقع والمناخ والمصادر المائية والبيئة الطبيعية والبيولوجية والاتزان البيئي. وتكون هذه الدراسة من حيث ما كانت عليه الحال في الماضي وكيف تطورت إلى الوقت الحاضر.

- توثيق المصدر الثقافي (انظر المحور الرابع من هذا الفصل).
- تحديد القيم الثقافية والقيم الاجتماعية الاقتصادية (انظر الفصل الرابع).
- تعيين الأهميات في المصدر الثقافي (انظر المحور الرابع من هذا الفصل).
- تحليل وتحديد عوامل وعناصر وأسباب التلف (انظر الفصل الثالث).
- وضع خطة وتصميم للحفاظ على المعلم، ومن ثم اختيار نوع الحفاظ وأفضل درجاته لحالة المصدر الثقافي وحل كل مشاكله الموجودة.
- المباشرة في تطبيق خطة الحفاظ من قبل مهنيين متخصصين ويفضل تحت إشراف من قام بوضع خطة وتصميم الحفاظ.
- توثيق خطوات التنفيذ لخطة الحفاظ والتوثيق بعد إنهاء أعمال الحفاظ مهمة كذلك، ولا بد من أن توضع جميع عمليات التوثيق بالإضافة إلى مخطط تصميم الحفاظ في أرشيف عام في متناول أيدي الدارسين، كما أنه من الممكن أن نحتاج إلى هذه المواد في ترميم لاحق. (ميثاق البندقية المادة الرقم ١٦).

منهجية وخطة الحفاظ في مختلف أقسام المصادر الثقافية

لا بد من التركيز على أمرين مهمين في بداية هذه الفقرة وهما:

- أن كل أعمال الحفاظ على المصادر الثقافية يتطلب عمل فريق متكامل؛ ويكون تكوين هذا الفريق مختلفا حسب نوع قسم المصدر الثقافي المراد الحفاظ عليه.
- أن كل أعمال الحفاظ تحتاج بداية إلى التسجيل والتوثيق بالتصوير وبالرسم الهندسي قبل وفي أثناء وبعد عملية الحفاظ على المعلم. هناك خصوصية لعملية الحفاظ في كل قسم من أقسام التراث الثقافي «الملموس» الذي نخصص هذا الكتاب لدراسته أما المصادر التراثية غير الملموسة فلن نتطرق لدراستها هنا لاختلاف منهجية دراستها. والحفاظ عليها وإدارتها وتحتاج إلى بحث منفصل.

ويمكننا تفصيل منهجية وخطة الحفاظ على الأقسام الأساسية للتراث الثقافي الملموس فيما يلي:

١ - الحفاظ الأثري (مواقع ولقى أثرية)

القيمة الغالبة في هذه المصادر هي القيمة الآثرية.

هناك اختلاف بين الحفاظ على الموقع الآثرى والحفاظ على اللقى الأثرية. الحفاظ على المواقع الأثرية في غالبه أقرب إلى الحفاظ المعماري مع الحاجة إلى دقة أكبر في التعامل مع الموقع الآثرى، وللحفاظ على المواقع الأثرية بشكل تفصيلي يمكن الرجوع إلى الملحق الرقم ٣ في هذا الكتاب كما يمكن الرجوع إلى الترميم المعماري الذي سنتطرق إليه في الفقرة اللاحقة.

أما الحفاظ على اللقى الأثرية فيحدث من خلال متخصص واحد داخل مختبره، وليس بالضرورة أن يكون المتخصص في الحفاظ على كل المواد الأثرية شخصا واحدا، فقد يكون لكل مادة أثرية متخصص بذاته.

وتحتاج عملية الحفاظ على اللقى الأثرية إلى الخطوات التالية :

- خلع القطعة الأثرية من الأرض، وهذا يحدث خلال القيام بالحفرية الأثرية، وعندما يريد الأثرى أن ينزع ما يجده في أرضية المربع التي يحفر فيها، ويحتاج هنا إلى استخدام تقنيات حفاظية في خلع تلك القطع الأثرية وقد يحتاج إلى مساعدة المتخصص في الحفاظ خاصة إذا كانت تلك القطع الأثرية من الحجم الكبير، ويجب أن يحرص الأثري (صاحب الكلمة الأولى في الحفرية الأثرية) على ضمان التعاون مع المتخصص في الحفاظ على اللقى الأثرية وباستمرار.
- تسجيل القطع الأثرية، ويكون هذا التسجيل ضمن استبانة متفق عليها لدى الأثريين، ومن خلال تعبئة الاستبانة توصف القطعة بشكل عام مع مقاييسها كما يجري التعرف الأولي على المادة المكونة للقطعة الأثرية، ويكون التعرف الأولي هذا من خلال الفحص البصري للقطعة، وعلى سبيل المثال غالبا ما تحدَّد تلك المعادن الأثرية من خلال معرفة لون صدأ كل معدن من تلك المعادن، وكمثال آخر فإنه من السهل وبالنظر بالعين المجردة (أو باستخدام عدسة بصرية مناسبة) التعرف على المكونات الأساسية لخلطة صلصال أي قطعة فخار أثرية وهكذا.
- عملية التنظيف والفحص (تدخلية وغير تدخلية)، ثم التصنيف بغرض الحفاظ: وعملية التنظيف الأفضل هي الميكانيكية اليدوية، وتنفَّذ بفرشاة من البلاستيك الصلب، وفي بعض المواد مثل الفخار يمكن استخدام الماء، أما

تنظيف المعادن فيتم بطريقة ميكانيكية، بعيدا عن استخدام الماء (لأنه يساعد في زيادة أكسدة المعادن)، وأكثر الأدوات استخداما هو المشرط الطبي، كما أن هناك مشارط وأدوات وأجهزة كثيرة يمكن استخدامها، ولا ينصح بشكل عام باستخدام تقنية القذف بالرمل لتنظيف القطع الأثرية، لأن لها مضار كثيرة. أما عملية التصنيف فهي كذلك مهمة تفيد الأثري في دراسته المقارنة لمعرفة تأريخ الموقع الأثرى.

- المعالجة الأولية والتقوية، وقائية أو تدخلية، فيزيائية أو كيمائية؛ والمعالجة الأولية في الموقع قد تُجرى عند عملية الخلع أو في ما بعد الخلع لضمان وصول القطعة إلى المختبر، حيث هناك تنفَّذ عملية الحفاظ التدخلي النهائية. ومثالا على أهمية الحفاظ بالمعالجة الأولية نذكر عملية الحفاظ على قطعة خشب أثرية عندما تُستخرج من الحفرية الأثرية، فهي تحتاج إلى معالجة أولية وقائية مستعجلة وإلا فقدت، وتكون المعالجة بأن نحافظ على العوامل المناخية الجديدة بشكل يماثل تلك التي كانت فيها عند العثور عليها، فإذا كانت في بيئة رطبة وجب الحفاظ على القطعة رطبة حتى تصل إلى المختبر ليجري التخلص من تلك الرطوبة، وإذا جُففت قطعة الخشب بتعريضها للهواء فسيحدث لها تدمير (Collapse) بسبب فقدانها لجزيئات الماء في داخل مساماتها.

- الفحص والتحليل المخبري بالمجهر وبالتحاليل الفيزيائية (التي تفيد في معرفة عدد مسامات المادة الأثرية في واحد سنتيمتر مربع، وما قطر هذه المسامة) والكيميائية (معرفة التركيب الكيميائي لجزيء المادة الأثرية) للقطعة الأثرية حتى تُختار المادة الأفضل لتقويتها.

- الحفاظ الوقائي: الحفاظ على عناصر البيئة ثابتة ومراقبتها حتى لا يحدث التلف. وتنفذ هذه العملية لفترة قصيرة عادة حتى تصل المواد الأثرية إلى المختبر للقيام بعملية الترميم التدخلي.

- الحفاظ التدخلي: إضافة مواد مثبتة ومقوية إلى داخل المادة الأثرية الأصلية أو إزالة مواد مدمرة من داخل القطعة الأثرية. وينفذ عادة هذا النوع من الحفاظ في داخل المختبر، بإشراف المتخصصين في هذا المجال. وهذا النوع من الحفاظ يكون عادة أكثر خطورة حيث إن الأخطاء الناتجة عنه تسبب تلفا غير منعكس.

١ - الحفاظ على الأعمال الفنية التراثية

عملية الحفاظ على الأعمال الفنية التراثية تحتاج إلى متخصص في كل نوع من تلك الأعمال الفنية، فالمتخصص في الحفاظ على القماش يختلف عن متخصص الحفاظ على الفخار أو على المعدن. وهذه الحالة في اختلاف التخصصية هي نفسها موجودة في مجال الحفاظ على اللقى الأثرية.

الحفاظ على الأعمال الفنية يحتاج إلى الخطوات التالية:

- التوثيق بالرسم والتصوير، فقد نحتاج إلى أن نوثق باستخدام الألوان أيضا، وكذلك باستخدام الكاميرا الملونة. وينصح بالإضافة إلى استخدام الكاميرات الحرفية استخدام الكاميرات الرقمية (Digital Camera).
- التحليل والنقد الفني للعمل الفني التراثي وتحديد القيم والأهميات.
- تحليل كيميائي لمركبات الألوان المكونة للدهان التاريخي وهي إما أن تكون جزيئات ملونة (Pigments) أو أصباغا (Dyes).

الجزيئات الملونة: أصلها إما أن يكون معدنيا وإما حيوانيا وإما نباتيا، ولا ترتبط مع غيرها مباشرة وتحتاج إلى وسط يربط بينها وبين المواد المراد تلوينها.

الأصباغ: أصلها في الغالب من المواد العضوية كانت تستخدم لإعطاء الألوان الثابتة على المنسوجات والجلود والخشب والعظم.

وتستخدم عادة تحاليل كيميائية خاصة لمعرفة مركبات الألوان مثل طريقة منحنى الطيف المنعكس (Spectral reflectance curve).

- اختيار نوع الحفاظ على اللوحة الفنية، وهو إما وقائي و إما تدخلي كما في الفقرة السابقة.
- في هذا القسم من أقسام الحفاظ على المصادر التراثية الفنية تبرز أهمية نظرية شيسري براندي بشكل خاص في عملية إغلاق الفراغ (Lacuna)، وكيفية معالجة ذلك الفراغ، وبعد دراسة مستفيضة توصل إلى أن الفراغ يُملأ باحترام الأصل من حيث يجب أن يشاهد في فترة لاحقة عن القديم، وكذلك عن قرب يجب أن نرى الفرق واضحا بين الجديد والقديم فاخترع طريقة ملء الفراغ للوحات الفنية بطريقة التهشير[١٠٠] (Tratteggio).

- إن عملية إكمال الأجزاء الكبيرة الناقصة في اللوحة الفنية التاريخية ليست أمرا ضروريا، وإن دعت الحاجة إلى ذلك يمكن إعطاء الشكل المحيط العام للشكل الفني دون الخوض في تفاصيل ذلك الشكل أو اللون لذلك الجزء.

وتبقى القواعد العامة الواردة في ميثاق البندقية (انظر الملحق الرقم ١) مفيدة في عملية الحفاظ على هذا القسم من المصادر الثقافية.

٢ - الحفاظ المعماري

نحتاج إلى فريق من المتخصصين ليضعوا خطة الحفاظ ويكون المسؤول عن هذا الفريق المهندس المعماري المرمم، ويضم هذا الفريق عددا من المتخصصين مثل الأثري والمخطط الحضري والمهندس الإنشائي وغيرهم، وعملية الحفاظ المعماري معقدة أكثر من عملية الحفاظ على غيره من أقسام التراث الثقافي، والترميم الوقائي فيه أصعب لأن المعلم المعماري في بيئة مفتوحة، فقد نستطيع تطبيق الترميم الوقائي على الجزء الداخلي من المبنى وعلى مقتنياته، وذلك بمراقبة عوامل التلف الجوية داخله مثل الحرارة والرطوبة والغبار، وذلك باستخدام أنظمة التدفئة والتبريد وعمل حواجز للغبار والغازات. وكذلك فهناك متغير الحفاظ الإنشائي على المبنى الذي يتطلب متخصصا في فهم تلف ومعالجة الإنشاءات القديمة المبنية بالحجر بأقواس وأقبية وقباب.

ونستطيع وضع الخطوات الأساسية التالية للقيام بخطة الحفاظ المعماري وهي:

- الدراسة والتحليل التاريخي للمبنى وما حوله من المباني وعلاقة المعلم المعماري بمحيطه الملاصق القريب كالشارع والحي، ومع مدينته أو مع الأرض المحيطة به خارج المدينة، مع دراسة تطور هذه العلاقات إلى وقتنا الحاضر.
- توثيق المبنى بالرفع الهندسي والرفع بالتصوير (انظر الفصل الثالث)، كما أن التطور في استخدام التقنيات الحديثة في مجال الحفاظ والتوثيق أصبح أكثر سهولة ومن الممكن استخدام كاميرات رقمية مترية (Digital Metric Camera) مع برامجها الخاصة تعطيك إمكانية تحويل الصورة إلى رسمة يمكن أخذ المقاييس منها ومعالجتها.

- دراسة وتحديد القيم الثقافية والاقتصادية الاجتماعية في المبنى؛ وهذه الدراسة لها أهميتها كما مر معنا سابقا في تحديد طرق الحفاظ والإدارة المثلى مع تحقيق احترام القيم و الأهميات المحددة.

- التحليل المخبري الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي والإنشائي للمواد الإنشائية للمبنى:

التحليل الفيزيائي: خصائص المواد الفيزيائية، الوزن والحجم، العزل للماء، المسامية وحجم المسامة وقطر المسامة، عوامل التمدد وغير ذلك.

التحليل الكيميائي: تركيبات المادة الأصلية والمادة المضافة، الأملاح الذائبة وتحليل تركيب مواد الترميمات السابقة، ومن أشهر الفحوص المخبرية الكيميائية فحص يسمى المقطع الرقيق (Thin Section).

التحليل البيولوجي: معرفة ما هي أنواع الأحياء الدقيقة الموجودة في داخل المعلم، لمعرفة آي المضادات الحيوية التي يجب استخدامها للقضاء عليها.

التحليل الميكانيكي: معرفة قوة تحمل المادة للإجهادات مثل الضغط والقص والليّ وغيرها.

- تعيين الأهميات للمساعدة في أخذ قرارات الحفاظ المعماري وطرقه.

- دراسة عمليات الحفاظ التي تمت سابقا، ونحاول من خلال هذه الدراسة قدر الاستطاعة تأريخ التلف الذي حدث في المبنى.

- التشخيص لحالة المبنى الحفاظية، وقد يكون التشخيص «تدميريا» كأن تأخذ عينات من المبنى أو «غير تدميري» باستخدام تقنيات حديثة غير مؤذية للمبنى مثل التصوير بالأشعة السينية وغيرها من الفحوص التشخيصية؛ وينصح عادة باستخدام الفحوص غير التدميرية، ولكن هذا لا يمنع عند الحاجة اللجوء إلى الفحوص التدميرية إذا لم يكن هناك بديل تقني في الفحوص غير التدميرية، والهدف من ذلك تسهيل ودقة عملية الحفاظ بعمل تلك الفحوص.

- وضع تصميم الحفاظ، وقد نحتاج إلى التضحية بقيمة دون أخرى، ولتحديد القيمة التي نريد التضحية بها لا بد من الرجوع إلى دراسة تعيين الأهميات وإلى سلم القيم.

- تنفيذ ذلك التصميم، ويكون التنفيذ حسب خطة عمل تحدِّد مراحلها وخطواتها بشكل متسلسل. بحيث نضمن سلامة المبنى والوصول إلى النتيجة النهائية في الحفاظ عليه بغرض استخدامه وإدارته.

وعملية التنفيذ يجب أن تكون من قبل شركة متخصصة في أعمال الحفاظ والترميم، وممن تتقن استخدام التقنيات الإنشائية التقليدية.

وعادة ما تكون هذه الشركات من الفئة الصغيرة أو المتوسطة، وتكون قد اكتسبت خبرتها بشكل تراكمي ومتوارث من الجد للأب وللابن ومن ثم للحفيد.

كما تحتاج عملية الحفاظ إلى فريق إشراف متخصص في عمليات الحفاظ ليضمن انتهاء العملية بنجاح وباتباع التصميم وأسس الحفاظ. كما أنه يجب الاعتماد بداية على التقنيات الإنشائية القديمة في عمليات الترميم، ويلجأ إلى الجديدة إذا تعذر وجود تقنيات قديمة تفي بالغرض.

وكقواعد عامة لخطة الحفاظ المعماري يمكن الرجوع أيضا إلى الملحق الرقم ١ في هذا الكتاب.

٣ ـ الحفاظ الحضري

أحدثت الثورة الصناعية مشكلة في الحفاظ على المدينة التراثية، ولأن ملكية المدينة ملكية مشتركة بين أفراد المجتمع من القطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام، كان لا بد من وضع تشريعات وقوانين تنظم علاقة هذه الملكيات. وأضحى من الضروري أن تؤمّن إدارة المدينة (البلدية) ما يلي:

- جهاز مراقبة وكشف عن المخالفات ضد التراث الثقافي.
- أرشيف تسجيل التراث الثقافي في المدينة وتوثيقه على مخططات المدينة، وبالصور وتصنيف المباني التراثية إلى ملكية خاصة أو عامة.
- تأسيس قسم للحفاظ على التراث الثقافي في المدينة.

ويجب على قسم التخطيط في المدينة التقليدية أن يتبع السياسات التالية:

- الحفاظ على المظهر العام (Morphology) للمدينة التاريخية.
- التحديث وإعادة البناء يجب أن يُنجزا بمراقبة وديمومة المنظر التقليدي واحترام علاقة الجديد مع القديم.
- تحديد سياسة الحماية والحفاظ. وحتى يتحقق تشريع وتنفيذ التشريعات والتنظيمات الخاصة بالحفاظ على المدينة التقليدية لا بد من وجود ما يلي:

- رغبة رسمية في الحفاظ على المدينة التقليدية ودعم شعبي.
- المراقبة والإشراف على تطبيق خطة الحفاظ.
- تخطيط المدينة ضمن مناطق وظيفية، ما عدا المناطق التاريخية حيث يجب أن تعالج كوحدة متكاملة ذات خصوصية.

الخطوات التطبيقية[١٠١] للحفاظ على المدينة التاريخية لا بد بأن تحتوي على ما يلي:

- الحفاظ على خصائص الموقع الحضري التاريخي، وبما أن المدينة كالكائن الحي فإن كل مدينة تتمتع بخصائص تنفرد بها دون غيرها من المدن الأخرى، مثلما أن لكل إنسان خصائص ينفرد بها عن أقرانه ويعرف من خلالها.
- محاولة تحديث الحي أو الموقع الحضري التقليدي، والمقصود بعمليات التحديث إيصال الخدمات التكنولوجية الحديثة إلى داخل المدينة التقليدية مثل الماء والكهرباء والصرف الصحي وغير ذلك.
- التركيز على التجارة في الساحات المفتوحة وعلى فعاليات التسلية.
- جلب السياح إلى داخل المدينة التراثية، ويحتاج ذلك إلى الدعاية وتبين الخصائص التي تتمتع بها المدينة وما تحتويه من قيم فنية ومعمارية وتاريخية وأثرية، وعادة ما توجد في المدن التاريخية هيئة تعنى بذلك. وجلب السياح يحتاج إلى تأمين وترتيبات وتقديم خدمات واحتياجات لهم، ولا بد من أن تكون هناك خطة ودراسة لتأمين تلك الخدمات والحاجات من الفنادق والأمان والمواصلات العامة داخل المدينة، وبين المدينة والمدن الأخرى.
- مراقبة سير الحافلات وتنظيم الكراجات ومنع الحافلات الثقيلة من دخول المدينة القديمة لأنها تحدث اهتزازات تؤثر في مبانيها، وكذلك فإن الحافلات تنتج ثاني أكسيد الكربون الذي يتفاعل مع بخار الماء الذي يصل إلى مسامات سطح حجر المباني التاريخية ليحدث فيها تلفا كيميائيا.
- الحفاظ على المباني التاريخية. وهذا يحتاج إلى خطة تنظم عمليات الحفاظ على المباني التاريخية داخل المدينة التقليدية، حيث يجب تحديد المباني التي تحتوي على قيم ثقافية كبيرة وهي في حالة خطرة فيبدأ بها،

وهذا يستدعي دراسة يجب من خلالها تحديد كل المباني التقليدية وما تحتويه من قيم وأهميات ثقافية واجتماعية واقتصادية كما يجب رصد وضعها الحفاظي ليُتخذ القرار بما يبدأ الحفاظ به ومتى يحدث ذلك ضمن خطة عامة وشاملة.

وحول الحفاظ على المناطق والمدن التاريخية يمكن أن ترجع إلى الملحق رقم ٢ في هذا الكتاب.

٤ ـ الحفاظ على المصادر الطبيعية والبيئية

جاء في تعريف اتفاقية اليونسكو عام ١٩٧٢(انظر المحور الأول من هذا الفصل) أن أسباب الحفاظ على المعلم الطبيعي هي كما يلي: النظرة الجمالية، أو العلمية أو بسبب المحافظة على الثروات الطبيعية.

أنجع الطرق في الحفاظ على الجمال الطبيعي هو سن قوانين الحماية لها، ففي كثير من بلدان العالم سُنت قوانين تمنع أي نوع من أنواع الاستثمار على جوانب الممرات المائية أو بالقرب من شواطئ البحار والبحيرات والمناطق ذات الجمال الطبيعي. وتحدد بعض الدول المسافة التي يجب أن يحترمها المستثمرون على بعد تسعين مترا من المناطق الطبيعية المحمية.

وقد تحتاج هذه المناظر الطبيعية إلى تقوية لبنيتها (مثل انهيار لجبل) فتحتاج إلى فريق من المتخصصين للقيام بترميمها.

الحفاظ على البيئة مهم لاستمرارية معيشة الإنسان بشكل متزن في داخل تلك البيئة، وهذا الاتزان ضروري أيضا لتقليل المخاطر على البيئة وبالتالي على الإنسان نفسه. فإذا حدث خلل في الاتزان البيئي حدث تلف وتلوث على البيئة الطبيعية ويصيب ذلك التلف في النهاية الإنسان نفسه.

«وعند القضاء على النظام البيئي الطبيعي تماما بهدف إقامة المصانع والمناطق السكنية فإنه يحول النظام البيئي إلى نظام بشري حيث تزداد الكثافة البشرية، وتبدأ مشكلة تلوث التربة والماء والهواء والسلاسل الغذائية في الظهور، إضافة إلى استنزاف مصادر الثروة الطبيعية»[١٠٢].

هناك قوانين صارمة في أوروبا على حركة الأتربة والأرض حفاظا على الاتزان البيئي، لا نجد لها مثيلا في بلادنا، بل إنه في بعض الأقطار العربية تُقطع جبال بأكملها لأغراض التصنيع في فترات قصيرة نسبيا دون الأخذ

بالحسبان عملية الاتزان البيئي. وفي بعض الأحيان تكون هذه الجبال من طبيعة بركانية مما يعني مخاطرة أكبر وقد تصل تلك المخاطر إلى تحريك بركان خامد مثلا.

إدارة المصادر التراثية

تحت هذا العنوان سنبحث المواضيع التالية:

- الأسس العامة لإدارة المصادر التراثية
- التحضير لخطة الإدارة
- الخطة الزمنية لإدارة المصدر التراثي والتقارير
- الخطة السنوية لإدارة المصادر التراثية
- العلاقة بين الإدارة والحفاظ والسياحة والمردود الاقتصادي
- إدارة مختلف أقسام المصادر التراثية (من حيث التفسير والتقديم والتطوير)

الأسس العامة لإدارة المصادر التراثية

في إدارة المصدر التراثي لا بد من احترام الأسس العامة التالية:

- المحافظة على أصالة المصدر الثقافي وعلى كل القيم والأهميات الموجودة فيه وعدم التفريط بها لمصلحة إدارة الموقع. وقد نحتاج إلى التضحية ببعض القيم القليلة الأهمية لمصلحة تحقيق الاستخدام، لكن يجب أن يكون ذلك بأقل تضحية ممكنة.
- اتباع ما جاء في ميثاق البندقية من معايير في اختيار وظيفة إعادة استخدام المعلم التاريخي بطريقة متوافقة مع خصائصه المعمارية؛ (انظر الملحق الرقم ١ المادة الرقم ٥).
- دراسة الجدوى الاقتصادية للوظيفة الأمثل من بين عدة خيارات تحقق النقطة السابقة لإدارة المصدر الثقافي.
- وضع خطة مدروسة لإدارة المصدر الثقافي، وعدم القيام بأي عمل دون خطة لأن عدم وجود الخطة يسهل الوقوع في الأخطاء.
- تقسيم مدة تنفيذ الخطة إلى طويلة ومتوسطة وقصيرة الأمد.
- وجود فريق من عدة متخصصين (معماري مصمم للإدارة، معماري مرمم، مؤرخ وناقد عمارة وفن، أثري، مهندس مدني، مخطط حضري، ممثل للإدارة المحلية ... وغيرهم) يتعاونون في وضع تلك الخطة وتنفيذها.

- وضع خطة ومخصصات مالية للصيانة الدورية والطارئة على المصدر الثقافي.

التحضير لخطة الإدارة

في المصادر التراثية تتشابه خطوات التحضير لخطة الإدارة في كثير من النقاط مع التحضير لخطة الحفاظ عليها، من حيث التحليل وتحديد المصدر وتوثيقه وتحديد قيمه وتعيين أهمياته، وكذلك لا بد من دراسة قدرة ذلك المصدر الثقافي على تلبية احتياجات الوظيفة الجديدة المراد إشغالها فيه. وبعد هذا كله تحدَّد الأهداف من إدارة المصدر (المرحلية والعامة) ثم توضع الخطة لإدارته.

بعد وضع الخطة تقدم للإدارة المحلية أو المركزية لأخذ الموافقة على تنفيذها، وبعد الموافقة عليها تباشَر عملية التنفيذ حسب الخطة الزمنية المتفق عليها.

- الخطة الزمنية لإدارة المصدر التراثي: مخطط الإدارة طويل ومتوسط وقصير الأمد والتقارير

لتسهيل عملية تنفيذ خطة الإدارة لا بد من تقسيمها إلى مراحل حسب طبيعة حزمة الأعمال المراد تنفيذها وفي العادة تكون التقسيمات على النحو التالي:

- خطة طويلة الأمد: من خمس سنوات إلى ثلاثين سنة؛ وتقسم إلى مراحل تنفيذية تكون مدتها من ثلاث إلى خمس سنوات.
- خطة متوسطة الأمد: من سنة إلى خمس سنوات؛ وتقسم إلى مراحل تنفيذية سنوية.
- خطة قصيرة الأمد: سنة أو أقل من سنة؛ وتقسم إلى مراحل تنفيذية كل ثلاثة أشهر، وإن كان حجم العمل كبيرا يمكن أيضا أن تنفذ الخطة في مراحل شهرية.

ولا بد من أن يكون في نهاية كل مرحلة وبداية أخرى تقرير يبين ما أُنجز في المرحلة السابقة من الخطة وما يجب إنجازه في المرحلة اللاحقة. كما أن هناك تقريرا سنويا يلخص التقارير الفرعية لكل ثلاثة أشهر.

وقد تحتاج الخطة العامة أو مراحلها إلى إعادة نظر في تحقيق الأهداف أو في مسار الخطة نفسها، وهذا لطبيعة العمل في مجال المصادر الثقافية حيث المتغيرات فيها أكثر من المتغيرات في إدارة مبنى جديد.

الخطة السنوية لإدارة المصادر التراثية

تكاد تكون الخطة السنوية بما تحتويه من تفاصيل تنفيذية هي الحجر الأساس في عملية إدارة المصدر التراثي. وكما يحدد يوكا يوكيليتو فإن هناك ثلاثة أجزاء رئيسية تقوم عليها الخطة السنوية وهذا ملخصٌ [١٠٣] لها:

- وصف الموقع: معلومات عامة وثقافية وبيئية، وصف طبيعي وبيئي، الأهميات ثم المراجع والاستدراكات والملاحق.
- التقييم والأهداف: المحافظة عل الموقع، تحديد القيم ومصادر قوة الموقع، تحديد وتأكيد على المظاهر المهمة في إدارة الموقع (تحديد هدف الإدارة المثالي، الأمور التي تؤثر في الإدارة، الأهداف العملية للإدارة، المحافظة وهدف الإدارة)، الاستخدام في الإدارة التفسير والتقديم للموقع ثم المراجع والاستدراكات والملاحق.
- الفرضيات الإجمالية لإدارة الموقع: المشاريع، تحديد المشروع والعنوان والصنف، تسجيل المشروع ووصفه وعمل المخططات الهندسية وغير ذلك - جدول العمل، تكلفة ومراحل تنفيذ الأعمال وعلاقة الخطة السنوية بالفترة الزمنية المتوسطة أو الطويلة الأمد، التكاليف بالنسبة إلى فترات الإنجاز. ثم المراجع والاستدراكات والملاحق.

هذه الخطة هي المرجع الأساسي لتنفيذ الخطة العامة لإدارة الموقع.

العلاقة بين الإدارة والحفاظ والسياحة والمردود الاقتصادي

كملخص لما عولج في هذا المحور نستطيع آن نقول إن واحدا من أهم أهداف الحفاظ والإدارة للمصدر الثقافي هو الحفاظ على القيم والأهميات التي يمتلكها ذلك المبنى.

إن هدف الحفاظ المباشر هو الحفاظ على المادة الأصلية (مع كل التراكمات التاريخية التي حدثت) في المصدر الثقافي بكل ما تحتوي تلك المادة من قيم ثقافية. أما الهدف المباشر للإدارة فهو تقديم تلك القيم الثقافية للناس واستغلال القيم الأخرى من اقتصادية واجتماعية في تطوير دور ذلك المصدر.

تلعب السياحة في الدول العربية دورا مهما في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالحفاظ والإدارة لكثير من مصادرنا الثقافية وتكاد تكون هي الأهمية الوحيدة (وهي القيمة الوحيدة في سلم القيم) التي تتخذ على

أساسها قرارات الحفاظ أو عدمه. ومن هذا المنطلق ـ وللأسف ـ نجد أنه في بلادنا العربية وفي مؤسساتنا الحكومية التي تدير التراث رُبط (بشكل شبه دائم) التراث بالسياحة، ولقد انسحب هذا الخطأ حتى على مؤسساتنا التعليمية فنجد أن هناك كليات تحت مسمى الآثار والسياحة، وكأن الآثار هي فقط للسياح ولصناعة السياحة.

إن المفكرين الأوروبيين عندما نادوا بالحفاظ على تراثهم نادوا به من منطلق أنه يمثل تراث وثقافة الأمة، فالكاتب هوجو سمى العمارة القديمة بعمارة الأمة، وقانون العام ١٨٨٧ ثم قانون العام ١٩١٣ في فرنسا يتكلمان عن أهمية وطنية للآثار ثم عن اهتمام شعبي.

مؤسسات التراث والآثار حاليا في أوروبا مرتبطة بوزارات الثقافة والتربية وليست بالسياحة تأكيدا على خصوصية هذا التراث بثقافة تلك الشعوب.

ولو كان الهدف من حفظ التراث هو تقديمه للسياح فقط لما دافع المسلمون من سكان الهند بشكل مستميت عن مسجد البابري التاريخي العام ١٩٩٢ بأجسادهم ودفعوا ثمنا لذلك حياة بعض إخوانهم، ولنفس الأهداف قامت في فلسطين انتفاضة الأقصى، إنها معركة هوية وثقافة، وهي صراع بقاء وتحديد لشخصية إنسان المستقبل.

هذا هو المنطلق الذي دفع شعوب أوروبا إلى حماية تراثهم في أثناء القصف إبان الحربين العالميتين لحماية تراثهم، مع مخاطر كل تلك العملية. (انظر الفصل الثامن).

ومن باب آخر، لا بد من تأكيد أن الأهمية الاقتصادية للتراث الثقافي لا تعتمد فقط على السياحة فهناك جوانب اقتصادية أخرى للمصادر الثقافية مثل التجارة (فالمبنى الخاص الذي يحتوي على قيم ثقافية ثمنه أغلى من الذي لا يحتوي على تلك القيم)، وكذلك الاستخدام والراحة والمتعة جميعها تنتج مردودا ماليا اقتصاديا بالإضافة إلى السياحة وصناعتها.

وهذا لا يعني أن نقف ضد تطور صناعة السياحة، فدخلها مهم جدا في بلادنا، بل لا بد أن تكون للمؤسسة التي تعنى بالسياحة خصوصيتها، ولا بد من مراقبة إدارتها للمصادر الثقافية من قبل المؤسسة التي تعنى بالحفاظ على ذلك التراث، لا أن تكون العملية عكسية كما هي عليه الحال الآن في بلادنا العربية، حيث المؤسسات التي تعنى أساسا بالسياحة هي

التي تحدد سياسة الحفاظ والإدارة في المواقع التراثية والأثرية، ومخصصاتها المالية من ميزانية الدولة العامة هي الأكبر لأنها تدر ربحا ودخلا مباشرا وكبيرا.

كتب أوجينيو كالديري الذي عايش إشكالية إدارة التراث الثقافي في بعض الأقطار العربية ما يلي: «الحقيقة أن إدارة وإعادة استخدام التراث الثقافي تعنيان توافق الجهود وانسجامها بين وزارة الأوقاف الإسلامية ودائرة الآثار العامة والمؤسسات التي تطور السياحة حتى نصل إلى إدارة صحيحة. لقد ثبت (من سنوات عديدة، كما تعلمنا التجربة في سورية ومصر والأردن وفي غيرها من البلاد العربية) أن السياحة الوطنية والدولية ـ أصبحت سياحة مجموعات ـ تضمن دخلا اقتصاديا غير مشكوك فيه، ولكن لها أيضا عواقب وتبعات كبيرة. ولهذا فمن الضروري أن نقوم بحلول وقائية ونجعل هذه الظاهرة تحت المراقبة المستمرة، فعلى سبيل المثال، إدارة موجات السياح، اختيار المواقع لهم وترتيب حاجات إقامتهم السياحية لا يمكن أن تكون بالكامل معطاة لمؤسسة واحدة ولا يمكن أن نعالج فقط الجانب الاقتصادي في القضية؛ ولكن يجب أن يكون هناك متخصصون في المراقبة ـ بشكل مستمر ـ حتى لا يؤدي استخدام الموقع أو المعلم أو المتحف إلى تلف غير منعكس أو حتى لا يكون هناك سلوك مشين في حق عادات أبناء المجتمع المحلي. لذلك لا بد من الحماية والصيانة والمراقبة من قبل القطاع العام لنمنع صراع المصالح وكذلك الاستخدام غير الصحيح للمعالم و للأماكن»(١٠٤).

خطة إدارة مختلف أقسام المصادر التراثية (من حيث التفسير والتقديم والتطوير)

تعريف إدارة المصادر الثقافية في المحور الأول من هذا الفصل يحتوي على الأمور المهمة التالية التي تحتاج إليها هذه الإدارة وهي:

ـ الفهم والحفاظ على المصدر الثقافي، لأنك لا يمكن أن تدير أي مصدر ثقافي لا تفهمه حق الفهم.

ـ تحقيق المتعة بذلك المصدر الثقافي للزوار وللقاطنين.

ـ يحتاج إلى بحث وتخطيط ومراقبة.

ـ ويحتاج إلى تقدير المصدر وتحضيره للاستخدام الثقافي المتوافق مع خصائصه.

ومن أهم عمليات الإدارة التي تُجري في المصادر الثقافية نذكر الفهم والحفاظ والتفسير والتقديم والتطوير وتنسيق الموقع الثقافي والاستخدام الثقافي المتوافق، ومن الضروري أن يحقق في كل ذلك المتعة للقاطنين وللزائرين.

إن عمليتي الحفاظ والإدارة بجميع فروعهما في الواقع التطبيقي هما عمل واحد متكامل. فلا يمكن أن يقوم متخصص معين بالحفاظ أو بالإدارة من دون فهم العلاقات بينهما. وكل أفرع التخصصين مربوطة بعضها ببعض، فلا يمكن مثلا لطبيب أن يجري عملية حقن بمادة علاج كيميائية من دون أن يفهم أثرها في الوظيفة الفسيولوجية للعضو المحقون من جسم الإنسان، وما أثر تلك المادة المحقونة على أعضاء الإنسان الأخرى بل وكذلك على حياة الإنسان نفسه.

لكننا من منطلق أكاديمي ولتسهيل عملية التدريس نُجري هذا التفصيل التخصصي في عمليات الحفاظ والإدارة. وهذا التفصيل والفصل لهما أهميتهما أحيانا من الناحية العملية لمعرفة حدود كل من هذين التخصصين، ففي بعض المشاريع قد نحتاج إلى تخصص في الإدارة دون آخر. ونجمل أهم تخصصات الإدارة بما يلي:

- التفسير (Interpretation): هي طريقة تفسير الأحداث وتطور المصدر الثقافي التاريخي، وقد نجد عدة تفسيرات مختلفة [١٠٥] للحدث الواحد. والتفسير عادة يجيب عن أسئلة حول المصدر الثقافي وساكنيه أو صانعيه، مثل من بنى المعلم ومن سكنه ولماذا اختاروا ذلك الموقع وماذا كانوا يفعلون؟

- التقديم (Presentation): اختيار أحد التفسيرات السابقة للمصدر الثقافي لتقديمه للناس وللزائرين، ويفضل أن نختار أهم وأبرز التفسيرات حسب القيم والاهميات ورغبات السياح والزائرين والمواطنين المحليين.

- التطوير (Development): تطوير استخدام الموقع وتحسينه، ويكون غالبا لأحد الأسباب التالية: زيادة الدخل الاقتصادي أو تحسين وظيفة المعلم أو تحسين وضعه الصحي.

- تنسيق الموقع التراثي (Cultural landscape) : تنسيق وتخطيط الموقع الطبيعي حول المصدر الثقافي لا يعنيان زراعته بالأشجار فقط، بل التخطيط لكل ما يحوي المنظر الطبيعي وجعله جذابا للناس، ويعتمد ذلك على نوعية المشاهد في ذلك الموقع.

ـ الاستخدام المتوافق (Adaptive use): استخدام جديد غير الأصلي مع تغيرات طفيفة في البناء الأصلي، ولا بد من احترام خصائص المعلم المعمارية والفنية التي فيه.

ويمكن تحديد أهم أنواع المصادر التراثية التي تجري إدارتها كما يلي:

١ ـ القطع والمواقع الأثرية (تنسيق موقع ومتحف موقع)

إدارة هذا النوع من المصادر التراثية كما هي الحال في بلادنا العربية مربوط بشكل أساسي بالسياحة سواء الداخلية أو الخارجية، وبناء على ذلك فإن غالبية أعمال إدارة تلك المعالم يقوم على عرضها وتقديمها للسياح، ويوجد لإدارة هذه المواقع عدة تقنيات أساسية منها:

أ ـ متحف أو معرض موقع: الفرق بين المتحف والمعرض أن المتحف ينشأ ليكون العرض فيه ثابتا ومستمرا، أما المعرض فيكون عرضه لفترة زمنية محددة فقط.

ولتصميم المتاحف [١٠٦] هناك قواعد مهمة يجب توافرها ويفيد الالتزام بها في تحقيق نوعية عرض متحفي صحيح، وكذلك في تحقيق الحفاظ الوقائي على القطع الأثرية المعروضة.

عادة ما تحتوي المتاحف على الفراغات الهندسية التالية:

المدخل والبهو، وهي منطقة خدمات المتحف، وقد يحوي قاعة للانتظار ومقهى ومكانا لبيع المنتجات السياحية وغير ذلك.

المسارات داخل المتحف، ويجب أن تكون تلك المسارات مكتملة ومتتابعة ومغلقة، ويجب ألا يوجد فيها تكرار أو أي نقاط تشويش، ويفضل أن تصمم بحيث تعطي الزائر إمكان اختيار قاعات عرض يريد مشاهدتها دون أخرى.

قاعات العرض: يفضل أن تكون مصممة بطريقة مرنة تسمح بتغير تنظيم العرض فيها وذلك حسب المواد المراد عرضها فيها.

ب ـ مسارات مفتوحة في الموقع الأثري: وتصمَّم هذه المسارات ضمن فكرة محددة يراد إيصالها إلى المشاهد مثلها مثل مسارات المتحف أو صالة العرض العادية.

ج ـ تخطيط المناظر الطبيعية في الموقع [١٠٧] (Site landscape): تخطيط الموقع وتحديد المناظر المراد الحصول عليها (بهدف تحسينه) وهذا يشجع أهالي المنطقة والسياح لدخولها. وتخطيط المناظر الطبيعية ينفذ حول المواقع الأثرية، وفي كثير من الأحوال داخلها أيضا.

وهذا العمل مهم، وفي بعض الحالات ضروري، ولكن لا بد من أن ننفذه بشكل متجانس مع الموقع، فعلى سبيل المثال لا نختار أشجارا ذات جذور قوية حتى لا تخترق أساسات المباني الأثرية، ومن الضروري عدم المبالغة في هذه العمليات حتى لا يطغى حضور ومنظر الأجزاء المضافة في الموقع (كتخطيط المنظر الطبيعي) على باقي عناصر الموقع الأثري الأصلي، فالمبالغة فيها قد تحدث أجزاء جديدة في الموقع تشد الانتباه أكثر من أجزاء الموقع الأصلي.

٢ ـ الموقع الحضري

إن الهدف من إدارة المدينة التقليدية جعلها أكثر حيوية وأكثر متعة وجاذبية للقاطنين فيها وللسائحين القادمين إليها. وهناك عدة تقنيات تنفذ لإدارة تلك المدن منها:

أ ـ إنجاز مخطط تأهيل المدينة، أي جعلها أكثر حيوية وأكثر تحقيقا لتقديم وظائفها. ولا بد من الأخذ بالحسبان من تقديم ما لتلك المدينة من خصائص وقيم وما فيها من ساحات ومبان تاريخية وجميلة. كما أنه لا بد من التركيز على الحفاظ على هيئة تكوين النسيج الحضري للمدينة (Urban morphology).

ب ـ تنفيذ مخطط لألوان واجهات المباني التاريخية، وهذا يكون للمباني الموجودة داخل المركز التاريخي للمدن الذي يتميز بأن له واجهات تقصر وتدهن، وهذا المخطط يحتاج إلى دراسة وتحليل لتراكم ألوان الواجهات القديمة، حيث لا بد من الأخذ بالحسبان بالإضافة إلى تراكم الألوان ماهية الصورة النهائية لمجموعة ألوان المباني ضمن المقياس الحضري.

ج ـ تنفيذ مخطط للحفاظ على المباني التاريخية وواجهاتها، وهذا المخطط مهم من حيث تنظيم خطة الحفاظ على جميع مباني المدينة التاريخية ضمن أولويات منظمة للحفاظ على تلك المباني.

د ـ إنجاز مخطط حماية للأحياء التقليدية، والحفاظ على الحي التاريخي لا بد من أن يركز على الحفاظ على العلاقات الموجودة بين أجزاء وعناصر الحي التقليدية.

هـ ـ مخطط تنسيق المدينة (City landscape) والساحات والفراغات العامة داخل المدينة وحولها. وليس المقصود بتنسيق المدينة زراعة الأشجار والورد والأعشاب، بل لا بد من القيام

بدراسة بيئية وزراعية لبذور مزروعات المنطقة عبر العصور، حتى يتسنى اختيار ما يناسب ذلك المكان وما يتجانس معه كموقع حضري تاريخي.

كما لا بد من وضع تعليمات من قبل المتخصصين في الحفاظ على المدينة التاريخية في الإدارات المحلية تلزم بها الذين يقومون ببناء جديد داخل المدينة القديمة حتى تتجانس المباني الجديدة مع البناء التقليدي.

٣ ـ المبنى المعماري التراثي

إدارة المبنى التاريخي تعني تأهيله وقد يعني التأهيل تغير وظيفته الأصلية، ولكي تكون الوظيفة الجديدة سهلة ومواكبة لقيمة العصر الذي نعيش فيه لا بد من توفير الخدمات الحديثة في المبنى مثل تمديدات الكهرباء والماء والعزل السمعي والحراري إن أمكن.

قد تتغير الوظيفة الأصلية للمبنى التاريخي بشرط أن يكون هناك تجانس بين الوظيفة الجديدة وخصائص المبنى المعمارية، كما يجب ألا تعتدي عملية تغير الوظيفة على الأسس العامة للحفاظ على المصادر التاريخية.

ولا بد من الحفاظ على علاقة المبنى بما يحيط به على مستوى حضري، خصوصا ما تحتاج إليه هذه العلاقة من دراسة وتنسيق لما حول المبنى (Architecture Landscape)

ولا بد كذلك من التذكير بأن واحدا من الأخطاء الشائعة في إدارة المباني التاريخية هو الرغبة المستمرة في تحويلها إلى متاحف، وهذا من المستحيل لأن نسيج المدينة التاريخية لا بد أن يحافظ على مقوماته ووظائفه المختلفة ولا بد من استمراريتها، فلا بد من أن يبقى مركز المدينة التاريخية مرتبطا بالحياة وبالنشاط الإنساني في النهار والليل. وعادة ما يميل الإنسان إلى ارتياد المباني التاريخية أكثر من الجديدة لما فيها من قيم اجتماعية وتذكارية.

كما تعني الإدارة تقديم ذلك المعْلم، ولا بد من أن «يقدم المبنى بكل ما فيه كوثيقة متكاملة ضمن سياقها التاريخي ليدرس بأهداف تربوية وفنية من خلال السياق السياحي، وهذا يعني تحليل وفهم القيم الموجودة في المبنى، كما يجب احترام هذه القيم جميعها» [١٠٨].

التفسير المعماري للمبنى التاريخي وتقديمه من الأمور المعقدة التي تعتمد على الخبرة والمعرفة في أسس تأريخ العمارة والفنون، وفي النقد التاريخي والفني، وفي فهم تقنيات الإنشاء القديمة عبر كل العصور التي مرت في المنطقة التي يوجد فيها ذلك المبنى.

وهناك عدة نظريات لتفسير العمارة، منها التفسير الشكلي والإنشائي والوظيفي والحجمي والفراغي وغيرها، ولا بد للمعماري المرمم أن يلم بها جميعا كي يقدم للناس ما يراه الأكثر دقة عندما يتصدى لإدارة المبنى التاريخي.

الباب الثاني

الحفاظ على التراث الثقافي: مقاربة عربية

6

النظرة المعاصرة إلى التأريخ وعلاقته بمفهوم التراث الثقافي والحفاظ عليه في العالم العربي

إن القيمة التاريخية هي من أهم القيم التي يقوم عليها مفهوما الأصالة والحفاظ، لذلك سيركز هذا الفصل على العلاقة بين مفهومي التأريخ والحفاظ. والتركيز سيكون بشكل كبير على عملية التأريخ في العالم العربي كأساس صناعة التاريخ، وسنقسِّم مراحل تطور التاريخ حسب علاقته بمفهوم الحفاظ حسب السمات والخصائص الأساسية التي تحدد تلك الفترات. وبناء على ذلك يمكن تحديد أربع مراحل تطورت عبرها عملية التأريخ في العالمين العربي والإسلامي إذا ما أردنا أن نقارن ذلك بعملية الحفاظ على ما يجري تأريخه.

مراحل تطور التأريخ في العالم العربي وعلاقتها بالحفاظ على التراث الثقافي:

«إن مشكلة عدم تحديد من تقع عليه مسؤولية الحفاظ على التراث الثقافي بمختلف فروعه ستقود إلى تشتيت القوى وإلى عدم إعطاء النتائج العملية الصحيحة المتخصصة»

المؤلف

لا بد من التذكير بداية بأن أي تصنيف نقوم به فيما يتعلق بالتاريخ أو بمراحله لا يمكن أن يحدد بسنين وتواريخ دقيقة ومفصلة بشكل صارم، بل إن هناك عملية تطور توجد حالة ما يسمى بتداخل وامتزاج الفترات التاريخية، التي تعكس آلية حدوث عملية التغيير والتطوير.

١ ـ التاريخ التقليدي السردي

كتب التاريخ التي دونت عند العرب قديما (قبل بداية القرن العشرين) كانت تعتمد بشكل أساسي على سرد الأحداث مما وصل إلى أسماع المؤلفين من روايات. وغالبا ما كانت هذه الروايات تؤخذ دون دراسة ونقد وتحليل.

«ونتيجة لهذا المذهب في فهم التاريخ كانت كتب التاريخ في العصور القديمة والوسطى، سجلات للأحداث تروى على علاتها من دون تدقيق وتمحيص، أو سرد لتراجم من تمجيد العظماء وما قاموا به من الأعمال وما أنشأوا من الدول. إذا كانوا من أهل السياسة والحروب وما ألفوا من الكتب إذا كانوا من أهل الفكر والعلوم، أو ابتكروا من الأشياء إذا كانوا من أهل الحرف العملية كالطب والكيمياء والنبات والمعمار»[١٠٩].

لكن هذا لا يعني عدم وجود بعض المؤرخين القدماء الذين اتبعوا طريقة البحث والنقد المنطقي في أخذ الروايات أو تركها أمثال ابن خلدون والجاحظ وقليل غيرهم.وكانوا هم النواة لفتح الطريق أمام تطور التاريخ النقدي فيما بعد. يقول ابن خلدون في مقدمته: «فإن فن التاريخ من الفنون التي تتداولها الأمم والأجيال وتشد إليه الركائب والرحال، وتسمو إلى معرفته السوقة والأغفال وتتنافس فيه الملوك والأقيال، ويتساوى في فهمه العلماء والجهال، إذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى. وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومباديها دقيق وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق وجدير بأن يعد في علومها وخليق»[١١٠].

أما عن كيفية تعامل الدارسين ـ حاليا ـ للمعالم التاريخية والأثرية التي وردت في كتب التاريخ السردي فلا بد من دراسة المعلومات التي وردت فيها بشكل نقدي ومقارنتها مع الواقع ومع المنطق.

٢ـ التأريخ من قبل المستشرقين وتأسيس تاريخ العمارة الإسلامية الحديث

ولادة المفهوم الحديث لتاريخ العمارة والآثار الإسلامية كانت في الفترة ما بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، من قبل المستشرقين الذين سبق أن صاحب مجيئهم إلى المنطقة العربية اهتمام الساسة الغربيين بها. ولقد كان قدوم المستشرقين قبيل فترة الاستعمار الأوروبي لهذه المنطقة. وكان لدى البعض شكوك بان هدف تلك البعثات الأثرية كان التنقيب عن البترول، بينما اتهمهم آخرون بالقرصنة والاتجار بالمواد الأثرية وبيعها في الغرب لمصلحة المتاحف وأصحاب المجموعات الأثرية الخاصة. لكن لا بد من الاعتراف بأن الباحثين والدارسين في تلك الفترة هم الذين وضعوا النواة الأولى لتأريخ العمارة الإسلامية بصورتها الحديثة. فلقد درس أولئك العلماء من معماريين وأثريين أهم معالم الحضارة الإسلامية في جميع أقطار العالم الإسلامي ووصفوها وحللوا عناصرها ووثقوها بالرسم الهندسي وبالتصوير الفوتوغرافي، كما أنهم درسوا كتب التأريخ من النوع الأول السردي وترجموا منه كتبا عديدة إلى لغاتهم الأوروبية، واستفادوا من طريقة بحث المؤرخين العرب القدماء أمثال ابن خلدون.

ومع كثير من الانتقادات لأسباب قدومهم، وحتى لكثير من نظرياتهم حول نشأة وتطور تاريخ الفن والعمارة الإسلامية، يبقى أنه لا يمكن إنكار فضل أولئك العلماء المستشرقين لسببين:

الأول: هم الذين وضعوا الأسس لتأريخ العمارة الإسلامية بشكلها الحديث.

الثاني: قدموا أفضل وصف لتلك المعالم موثقة بالرسوم الهندسية وبالصور: غير أن كثيرا من تلك المعالم لم يبق منها أثر أو جرى تغيير خصائصها وعناصرها الأصلية بسبب اعتداء الإنسان أو بسبب عوامل التلف الطبيعية ولم يبق منها إلا تلك الوثائق التي قدمها المستشرقون الأوائل.

بالنسبة إلى العاملين في حقل الحفاظ على المعالم التراثية يعتبر النتاج الذي وصل إلينا من الفترة الثانية أكثر أهمية مما وصل إلينا من فترة التأريخ السردي، من حيث التوثيق ؛ لكن هنا أيضا لا بد من الحرص حيث إن التوثيق في هذه المرحلة لا يخلو من عدم الدقة وفي بعض الأحيان من التخيل. فمن الممكن مثلا أن ترى توثيقين هندسيين مختلفين للمعلم نفسه عند اثنين من الدارسين، فعلى سبيل المثال ترى أن الرفع الهندسي لقصر الخرانة عند

الأبوين جيسان و سافنياس [111] (Jaussen et Savagnac) مختلف عما هو عليه عند موسيل [112] (Musil) مع أنهما زارا الموقع في فترات متقاربة، ويعلل ذلك بأن زيارة الثاني كانت سريعة ولم يتمكن من رفع المعلم في الموقع نفسه، وربما يكون قد رسمه عندما عاد إلى وطنه مع شيء من التخيل.

أضف إلى هذا أن كثيرا من أولئك الباحثين كانوا دائما يحاولون أن يتخيلوا الموقع الأثري متكاملا من خلال استخدام تقنية إعادة تشكيل المعلم بالرسم الهندسي (Graphic Reconstruction)، مما قد يوقع الدارسين حاليا في الخطأ إذا اعتقدوا أن ذلك العمل كان توثيقا، كما وقع في هذا الخطأ من قبل، الذين يعملون في الترميم لبعض المواقع الأثرية في سوريا ومصر والأردن وفي غيرها من البلاد العربية. بالإضافة إلى انه كان ينقص أولئك الباحثين في كثير من الأوقات إمكان القيام بحفريات أثرية متكاملة، مما أدى إلى عدم الجزم في كثير من القضايا من حيث التوثيق المادي. ونحن في حاجة إلى الحفرية الأثرية الآن وباستمرار في دراستنا للمواقع الأثرية وللمعالم التاريخية على السواء.

ومن مشاهير أولئك العلماء نذكر كريسويل [113] (Creswell K.A.C.) الذي لا يكاد يكتب بحثا أو كتابا حتى يرجع فيه إلى ذلك الباحث، فلقد درس العمارة الإسلامية في نشأتها وتطورها وله نظريات عديدة في أصول وتطور العمارة الإسلامية. ولا يمكن لدارس في العمارة الإسلامية إلا أن يرجع إلى تلك المراجع التي تتلمذ على ما فيها كثير ممن جاءوا من بعده، وما زال هناك إلى الآن كثيرون يرجعون إلى ما أنتجه كريسويل وغيره من مستشرقي تلك الفترة. لا بد من تمحيص ودراسة ما وصل إلينا من إنتاج تلك المرحلة خاصة بعد أن مر قرابة القرن من الدراسات اللاحقة والحفريات الأثرية الموثقة.

٣ ـ التأريخ النقدي والتحليلي للتراث الثقافي العربي من قبل فئتين من الدارسين أجانب وعرب محدثين

في هذه الفترة جرى استكمال ما بدأه المستشرقون الأوائل من حيث منهجية الدراسة والتحليل والتوثيق فتبعهم مستشرقون في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الآن، كما ظهر دارسون ومؤرخون عرب وتم التركيز في هذه الفترة على الجانب النقدي والتمحيص والرجوع إلى الأبحاث والنتائج الحديثة للحفريات الأثرية.

ومن المستشرقين الجدد في هذه الفترة نذكر كونل [١١٤] (Kuhnel) وبوركاهردت [١١٥] (Burckhardt) وغربار [١١٦] (Grabar) وغيرهم.

وظهر كذلك مؤرخون عرب محدثون اتبعوا منهجية المستشرقين الأوائل في الدراسة والتحليل لكن هذه المرة من وجهة نظر نقد عربية، فنجد مثلا أن أب التأريخ الحديث للعمارة الإسلامية في العالم العربي الأستاذ أحمد فكري [١١٧] قد عارض كثيرا من نظريات كريسويل حول العمارة الإسلامية ونقدها.

وهناك مؤرخون عرب محدثون آخرون في العمارة العربية والإسلامية مثل الأستاذ صالح لمعي مصطفى [١١٨] وعفيف بهنسي [١١٩]، و هناك من ألف عن المواقع الأثرية وعن التراث غير الملموس لكن كميات هذه المؤلفات قليلة، ويغلب على الكتب المؤلفة في هذه المرحلة الرجوع إلى الكتب الأجنبية كمراجع توثيقية سواء إلى كتب المستشرقين الأوائل أو المحدثين. ولابد أن تستمر عملية التوثيق ومن الأجدر أن يكون التوثيق متجددا للمعالم التي جرى توثيقها سابقا أيضا، لأنه بالتأكيد حدث تغيير على هذه المعالم مع مرور الزمن من إضافات أو هدم. كما أنه من الضروري الرجوع إلى الكتب السابقة لغرض المقارنة بما قمنا به من توثيق مع التوثيق السابق. و من الضروري كذلك التركيز على البحث عن مختلف القيم في المعلم ومن أهمها القيمة التاريخية.

٤ ـ التأريخ بغرض الحفاظ وهو ما زال في طور الدراسة والتطوير

ما زالت هذه المرحلة في طور التطوير في عالمنا العربي، والتأريخ فيها له علاقة أكبر وبشكل مباشر مع عملية الحفاظ على المعلم المراد تأريخه. وهدف التأريخ هنا معرفة التطور التاريخي والتراكم العمراني عبر مرور الزمن وعلاقة العناصر المعمارية (بالدراسة المقارنة) مع مثيلاتها في الموقع نفسه ومقارنتها مع المواقع الشبيهة بها، سواء في المنطقة التي يوجد بها الموقع أو في المناطق القريبة أو حتى في البعيدة. والمنطلق الذي يتم العمل من خلاله في هذه المرحلة هو انه لا يمكن أن تحافظ على شيء لا تعرفه معرفة كاملة من حيث خصائصه وقيمه وأهميته، وبعد هذه المعرفة يمكنك أن تقرر ماذا يمكنك أن تزيل منه أو تضيف إليه من دون التأثير أولا وقبل كل شيء على قيمته التاريخية. وهذا يشبه عمل الطبيب الذي يحافظ على روح المريض وكأن روح المبنى لدينا تكمن في القيمة التاريخية وفي مظاهرها التي تكمن

في التراكمات التاريخية التي حدثت في المعلم وفي ما يسمى بالباتنا (القشرة الخارجية للمادة التي تقرأ من خلالها علامات القدم) مثل الجلد عند الإنسان الذي تستطيع أن تقرأ من خلال تفحصه خصائص صاحبه هل هو شاب أم كهل.

تعتمد منهجية التأريخ في هذه الفترة على التحليل والدراسة والنقد التقييمي للقيمة التاريخية الكامنة في المعلم (ستُشرح هذه المنهجية في المحورين الثالث والرابع من الفصل الأول). وانطلاقا من أهمية القيمة التاريخية ومن طبيعة كينونتها اعتُبرت قيمة مطلقة، وهذا لا بد من أن يقود إلى اعتماد الحفرية الأثرية مصدرا مهما لتحديد تلك القيمة الأثرية والتاريخية. كما يظهر من هدف التأريخ في هذه المرحلة فإنه من الضروري أن يقود التأريخ مؤرخون ممن لهم معرفة واطلاع بأهداف هذا النوع من التوثيق والتأريخ (قيادة عملية الحفاظ بعد وضع سلم القيم وسلم القيمة التاريخية نفسها بنوع من التفصيل). ولا بد من التأكيد بأن هذه المنهجية في التأريخ ظهرت في أوروبا وتم التأليف باتباع أسسها، لكنها في عالمنا العربي ما زالت في حاجة الى تطوير وتطبيق. ومن الكتب التي ألِّفت في العالم الاسلامي نجد مثالا مهما عن مسجد الجمعة في إيران وهو كتاب ألفه أوغنيو غالديري[١٢٠] (Eugnio Galdieri) الحائز على جائزة الآغا خان لترميم ذلك المسجد.

بعض إشكاليات التأريخ في المرحلتين الثانية والثالثة وضرورة تطوير المرحلة الرابعة:

من مقارنة مراحل التأريخ السابقة نستطيع أن نجمل الإشكاليات التالية:

١ ـ كان التركيز في عملية التأريخ في الفترات السابقة (قبل المرحلة الرابعة) على المباني التاريخية (المعالم) التي تحتوي على الجانب التمثيلي للسلطة والغناء، أي على المباني الجميلة والمرتبطة بالأحداث التي لها علاقة بالسلطة، أما المباني البسيطة والتي لها قيمة تاريخية فلم تؤخذ بالحسبان من حيث الدراسة والتوثيق. وبما أن التوثيق هو أولى خطوات الحفاظ فإن المرحلة الأخيرة من مراحل التأريخ لا بد أن تشمل الدراسة والتوثيق حتى للمباني البسيطة لأن لها قيمة تاريخية وتعتبر معلما (حسب ميثاق البندقية

المادة رقم ١). ولذلك تأتي هنا أهمية إيجاد الأرشيف الذي يجب أن يحتوي على توثيق كل المباني التاريخية وهذا يخدم عملية التأريخ أولا ثم عملية الحفاظ ثانيا.

٢ ـ عدم اهتمام المرحلتين الثانية والثالثة بمفهوم المعلم الحضري وتأريخه ودراسة تطوره ونسيجه، وهذا النوع من الدراسة جديد ظهر بظهور علم تخطيط المدن وعلم الحفاظ الحضري في بداية النصف الثاني من القرن العشرين. ولا بد من القيام بمسح شامل لتلك التجمعات الحضرية التقليدية الصغيرة والكبيرة، أي لا بد من مسح كل القرى والمدن التاريخية في جميع البلاد العربية ولا بد من التأريخ لها وتوثيقها وإيداعها في الأرشيف المخصص لذلك.

٣ ـ تركيز كتب التاريخ على تقسيم تاريخ العمارة الإسلامية حسب فترات الحكم التي مرت على العالم الإسلامي (أموي عباسي أيوبي مملوكي... وهكذا) وذلك من قبيل تسهيل عملية التأريخ لتلك المباني التي جرت دراستها. وحتى نكون منصفين في تقسيمنا وتصنيفنا لتاريخ العمارة والفن الإسلامي لا بد من أن ننظر إلى هذا التقسيم من داخل الفكر الإسلامي للعمارة والعمران، وألا نستمر في التقسيم سابق الذكر الذي أوجده المستشرقون الأوائل (متأثرين بالتقسيم الأوروبي لتاريخ عمارتهم) واستمر في استخدامه كل المؤرخين ممن جاءوا بعدهم. تحكم العمارة الإسلامية ثوابت لم تتغير وثوابتها في مرجعيتها، وهذه المرجعية تكمن في اتباع تعاليم الدين الإسلامي من حيث توجيهات المسلم في العمران وفي علاقات الجوار، ومن الثوابت الأخرى نجد أن استخدام الكتابة باللغة العربية (تكون في الغالب آيات من القرآن الكريم) عنصر مهم من عناصر العمارة الإسلامية، أما المتغيرات داخل تلك الثوابت فتكمن في استمرارية تقاليد وثقافة المجتمع المحلي العمرانية واحترام المكان والتجانس مع معطياته البيئية وموقعه الجغرافي. لقد أنتجت الثوابت عمارة إسلامية في طابعها العام أما المتغيرات فأنتجت عدة مدارس في ظل تلك العمارة .ومن المدارس المختلفة للعمارة الإسلامية نجد العمارة العربية الإسلامية في الجزيرة العربية والعمارة العربية الإسلامية في بلاد الشام وفي مصر وفارس والهند والمغرب العربي والأندلس وغيرها.

٤ ـ بما أن الكتابة العربية استخدمت كعنصر فني وزخرفي في العمارة وفي غيرها حتى في منتجات الحرف اليدوية بالإضافة إلى الزخرفة على أساس أشكال نباتية وعلى أساس أشكال هندسية مجردة، فإن الكتابة باللغة العربية لها أهميتها بشكل خاص في تحديد القيمة التاريخية للعمارة ولتلك المنتجات أيضا. فالعارف بتطوير الخط العربي يستطيع أن يحدد إلى أي فترة تعود تلك المنتجات ومن أي منطقة أتت.

٥ ـ الحكم على مبنى على انه معلم يجب أن يتم ضمن منهجية سلم القيم (التي شُرحت في المحور الرابع من الفصل الأول) ولكن يجب أيضا أن يأخذ سلم القيم هذا بالحسبان القيم المعمارية الموجودة في الثقافة العربية الإسلامية، إن المستشرقين الأوائل ومن تبعهم ركزوا في اختيارهم للمعالم التي جرت دراستها وتوثيقها على الأسس والقواعد الكلاسيكية في العمارة الغربية والتي تتمثل في «التناظر، التناسق، الإيقاع، الاتزان بين المليء والفارغ، وقوع الشبابيك والأبواب على خطوط مستقيمة، والصرحية»[١٢١]. وهذه العناصرالمعتمدة لاعتبار المبنى معلما أي أن له قيمة معمارية في العمارة الإسلامية، تنطبق على عدد محدود من المباني وغالبا ما تكون تلك المباني هي تلك التي فيها عنصر تمثيل السلطة وعلى تلك المباني ذات الاستخدام العام. أما المباني الأخرى التي تحقق ثوابت ومتغيرات العمارة الإسلامية في احترامها تعاليم الدين الإسلامي واحترامها ثقافة المجتمع والمكان، ولتحقيقها الوظيفة التي بنيت من أجلها فهي لم تدرس ولم توثق ولم تُجر دراستها كمعالم بغرض التوثيق والحفاظ.

إن العمارة الإسلامية ذات الاستخدام العام هي ذات تصميم بسيط جرى تقديمها بشكل ظاهر وواضح داخل المدينة، ولذلك بُنيت بتطبيق معظم عناصر العمارة الكلاسيكية. أما المباني الخاصة فكانت لا تعتمد على أسس العمارة الكلاسيكية بل على التصميم العضوي الذي يحترم المكان والبيئة، فخرجت عمارة معتمدة بشكل أساسي على التركيبة ثلاثية الأبعاد، وعلى معالجة الفراغ الداخلي حسب تعاليم وروح الإسلام. لا بد إذن من الأخذ في الحسبان هذه القيم المهمة في العمارة الإسلامية بالإضافة إلى تلك المعروفة في العمارة الكلاسيكية.

٦ ـ لا بد للمؤرخين من أن يتعاونوا مع أهل المنطقة المحليين في دراسة وتحليل بعض الأحداث وهذا ما يعرف عند علماء الآثار بدراسة علم الأجناس البشرية (Ethnography) في تفسير ومعرفة الأحداث ونتائجها، وهذا التعاون يصبح أكثر أهمية حين يتعلق الأمر بالحفاظ على المعلم الذي لن يتم إلا بالتعاون مع أصحابه وأهله المحليين الذين يجب أن يكون بهدف خدمتهم وإفادتهم.

أهمية الأرشيف:

إن وجود الأرشيف ضروري لإيداع وأرشفة ما جرى الاضطلاع به من توثيق للمعالم الثقافية، وهو مهم وباستمرار ولابد أن يحتوي على أي نوع من المواثيق الموجودة عن المعلم. كما أن عملية التوثيق لا بد أن تشتمل على التوثيق قبل البدء بأعمال الحفاظ وأثناء القيام بها وعند الانتهاء منها. كما ينص على ذلك ميثاق البندقية المادة الرقم (١٦).

ولقد نشأ مفهوم الأرشيف في العالم الإسلامي منذ عهد عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، ولكن باسم مختلف، لقد كان يحمل اسم ديوان، وأقدمها ديوان المحاسبة وديوان الجند. أما ديوان الوقفيات فهو من الدواوين القديمة في العالم الإسلامي وكان يحتوي على جدول بأسماء ووصف المباني الموقوفة والعامة. وفي نهاية القرن التاسع عشر أنشئ سجل الأراضي وملكيتها من قبل الدولة العثمانية. إن المفهوم الحديث للأرشيف الذي نحتاجه في الدول العربية وبشكل مستعجل يجب أن يحتوي على توثيق المعالم الثقافية الأثرية (الذي يجب أن تطبقه الوزارات التي تعنى بالآثار) وهناك أرشيف آخر للمعالم المعمارية والحضرية الذي يجب أن يكون من تخصص الوزارات التي تعنى بالحفاظ على التراث الثقافي، كما أن هناك أيضا ضرورة القيام بعمل أرشيف من نوع ثالث يعنى بالفولكلور الشعبي المحلي بجميع فروعه. أما أرشيف وزارة الأوقاف الإسلامية فلابد من أن يكون مفصلا ومقسما إلى أوقاف في حالة أثر، وأوقاف مكونة من مبان تراثية، وأوقاف حديثة ليتسنى للقائمين عليها مراقبتها وصيانتها والحفاظ عليها وإدارتها بشكل صحيح وسريع لكل مبنى من قبل المتخصص في نوعيته.

ولا بد من التذكير بضرورة القيام بوضع الوثائق في المتحف أو في الأرشيف على نسختين في مكانين منفصلين لقضايا الأمان والحماية لتلك الوثائق، وحاليا أصبح ضروريا إيجاد نسخة ثالثة رقمية (Digital).

الحفاظ على التراث الثقافي بين المعماريين والأثريين:

إن غالبية الذين قاموا بعملية التأريخ للعمارة العربية الإسلامية في الماضي والحاضر هم من الأثريين أو من دارسي الآداب والتاريخ.

هناك نقص واضح في عدد المعماريين المتخصصين في تاريخ العمارة في جامعاتنا العربية في حين نجد أن كثيرا من كليات العمارة في الجامعات الأوروبية تقدم شهادات في تخصص تاريخ العمارة سواء التقليدية منها أو الحديثة، ولا شك في أن التخلي عن تخصص تاريخ العمارة القديمة وتاريخ عمارة العصور الوسطى لمصلحة الأثريين والمؤرخين قاد إلى إحداث مشكلة، ألا وهي عدم تطور دراسة التاريخ الإنشائي للعمارة، وهذا بدوره أدى إلى عدم تفاعل المعماريين مع المباني التقليدية حتى أن كليات الآثار تطورت بها الحال لتقوم، بالإضافة إلى تدريس مساقات تاريخ العمارة التقليدية، بتدريس مساقات في الحفاظ على المباني التقليدية.

إن مشكلة عدم تحديد من تقع عليه مسؤولية الحفاظ على التراث الثقافي بمختلف فروعه ستقود إلى تشتيت القوى والى عدم إعطاء النتائج العملية الصحيحة المتخصصة.

لقد نادى المعماري حسن فتحي بالحفاظ على التراث المعماري في داخل النسيج الحضري للمدينة العربية التقليدية قبل غيره من المعماريين، لأنه فهم أهمية الحفاظ عليها من حيث أثر ذلك في الحفاظ على الحضارة حيث يقول: «من الضروري الحفاظ على الطراز الفني للحضارات الموروثة من القرون السابقة من غير أن نؤذيها بمنتجاتنا الحديثة التي تمسح وتدمر جمالها مثل ما هي الحال في المباني الجديدة التي ظهرت بجانب الأهرام. المباني الحديثة يجب أن تكون بعيدة عن المدن القديمة، حتى نحافظ على المنظر الجميل الرائع من الأذى، وهناك مثال آخر متطرف في بناء الفنادق الضخمة على ضفاف النيل وفي وسط القاهرة، هذه العمارات تحول النهر إلى مستنقع، وبذلك يضيع تأثير وجوده الخالد»[١٢٢].

لكن هذه الدعوة إلى الحفاظ لم تقابَل بالرد الإيجابي، بل في بعض الأحيان نرى أن بعض المؤسسات التي ترفع شعار إعادة الحيوية إلى التراث تنادي بإزالة وهدم الرواق العثماني الموجود حول الكعبة المشرفة والذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن السادس عشر، وقد يكون الذي صممه ونفذه - على

أكبر تقدير - المعماري العثماني الشهير معمار سنان [١٢٣]. وهذه الدعوة جاءت تحت شعار تحسين المقدرة الوظيفية للحرم الشريف بتقديم تصميم جديد له بحيث يصبح شكله دائرياً [١٢٤].

ويتفق غالبية المعماريين الذين يتطرقون للقضية على أهمية الحفاظ على التراث الثقافي نظريا لكن المشكلة تبقى في تحديد ما ينبثق عمليا عن هذا الاقتناع النظري.

لا بد من اقتناع المعماريين بمسؤوليتهم تجاه الحفاظ على التراث المعماري فهم الأقدر على القيام بهذه المهمة من بين بقية المختصين، وهذا يحتاج - كما تقدم - إلى تشكيل فريق من عدة متخصصين ويكون المعماري المرمم هو المسؤول عن ذلك الفريق. كما أن الترميم للمواد الأثرية يحتاج إلى أثريين متخصصين بترميم تلك المواد المختلفة مع وجود فريق يضم عدة متخصصين أيضا.

وهذا التركيزعلى تفصيل المسؤوليات في مجال الحفاظ والإدارة للمصادر الثقافية لا بد أن يسبقه وعي شامل لدى صانعي القرار بأهمية وضع قرارات وتعليمات وقوانين تحمي وتحد من التدخل العشوائي والمضر بالتراث الثقافي بكل أنواعه، كما يجب أن تضع قواعد وأسسا عامة لكيفية التعامل (من حيث الحفاظ والإدارة) مع تلك المصادر الثقافية المختلفة كل على حدة حسب نوعه، كما يجب أن يشارك في وضع مثل هذه القوانين المختصون في مختلف أنواع المصادر الثقافية.

ويمكن تلخيص المشاكل العامة التي تعيق عملية الحفاظ، كما يمكن تقديم الاقتراحات لإيجاد حلول عامة لتلك المشاكل كما يلي:

١ - إعطاء مسؤولية الحفاظ وترميم وإدارة المصادر الثقافية المعمارية في العالم العربي للأثريين وللدوائر التي تعنى بالآثار من دون مراعاة لمختلف التخصصات الأخرى التي لا بد من إيجاد مؤسسات ترعاها.

٢ - الترميم الأثري في غالبه في عالمنا العربي لا يجري بهدف حفظ القيم الثقافية الموجودة في المعلم وإنما يجري بهدف دعائي لاستقطاب السائحين، مما يترتب على من يقومون بتلك العملية تحقيق رغبات السياح (حسب ظن العاملين في ذلك المجال) في رؤية المعالم الثقافية وحتى الأثرية منها مكتملة، لذلك تتم عملية إعادة بناء المعالم الأثرية والتقليدية، وهذا عمل مرفوض من

ميثاق البندقية (المادة الرقم ١٥). كما لا بد من التأكيد على أن معظم السياح لمنطقتنا هم من السياح المثقفين وليس من السهل خداعهم بتقديم معالم أثرية زائفة حين يُعاد بناؤها.

٣ ـ أعمال التدخل الكبيرة الحجم على المعالم الإسلامية المهمة، مما يؤدي إلى تغير في تركيبها وفي تكوينها وعناصرها، والسبب في ذلك غالبا ما يكون لإظهار وتسليط الضوء على من قام بذلك العمل ومن قام بتمويله، وكأن الهدف الأساسي للعمل يصبح دعائيا أيضا بقصد تحقيق السمعة والسيط، متناسين القيم والاهميات وأصالة العناصر المكونة له. ومرد هذا التصرف هو النقص في فهم القيمة التاريخية للمعلم التراثي، والتي يجب أن تكون أكبر أهمية من قضية حب الظهور لدى البعض.

٤ ـ استخدام شعار الحفاظ المعماري أو مرادفاته من قبل بعض المؤسسات غير المتخصصة في العالم العربي يؤدي إلى دمار تلك المعالم التي تقع تحت أيديهم ومعاولهم.

٥ ـ عزل المعلم المهم عن نسيجه الحضري كي يظهر للعيان بشكل أكبر وأوضح، هذا عمل يدمر القيمة الحضرية للمعلم ويجعله يظهر كعنصر منعزل خارج بيئته.

٦ ـ لا بد أولا من استصدار قوانين للحفاظ على التراث المعماري، وثانيا تحديث قوانين الحفاظ على التراث الأثري. كما ولابد ثالثا من استحداث قوانين تعنى بالتراث غير الملموس، كما أصبح من الضروري وضع تفاصيل تقنية لأسس عمليات الحفاظ والإدارة في كل من هذه الأفرع المختلفة للمصادر الثقافية.

٧ ـ لا بد من إيجاد جهاز مراقبة كي يتحقق من تطبيق القواعد والأسس التي يجب وضعها والاتفاق عليها للتطبيق.

٨ ـ عدم معاداة أي طراز معماري دون غيره بسبب نظرة سياسية أو لغيرها من الأسباب، فمثلا الطراز العثماني قد يرى فيه البعض انه طراز لدولة استعمرت العرب سابقا ولا بد من إزالته، لكن هذا الأمر غير مقبول حيث إن الرومان كانوا مستعمرين ولا يمكننا إزالة ما تبقى من آثارهم، فكل ما تركه السابقون له قيمة تاريخية وإن كان الذي تبناه وتركه صديقا أو عدوا.

٩ ـ لا بد من سد النقص في تكوين مراكز متخصصة لتنفيذ الترميم في العالم العربي بجميع أنواعه. وحبذا لو كانت لتلك المراكز نقابة تعنى بوضع شروط للانتساب إليها.

١٠ ـ النقطة السابقة مربوطة بوجود كليات متخصصة لتدريس تخصصات الحفاظ وترميم المصادر الثقافية بجميع فروعها، كما انه من واجب تلك الكليات في خدمة المجتمع إجراء دورات تدريبية هدفها المساعدة في تأهيل الكوادر كي نكون متخصصين وحرفيين في مجال الحفاظ.

١١ ـ عدم قبول تبرير تدمير التراث المعماري بهدف البحث عن تراث تحته، وكذلك عدم قبول تدمير مرحلة تاريخية او أثرية لاحقة لإظهار أخرى سابقة. وهذا الأمر مرفوض إلا بشروط شُرِحت من قبل ميثاق البندقية (المادة الرقم ١١).

١٢ ـ لا بد من وجود مدرسة عربية محلية تأخذ في الحسبان ما توصلت إليه الثقافة العالمية في مجال الحفاظ على التراث الثقافي ومقارنتها بثقافتنا العربية الإسلامية حتى نصل إلى اتزان يؤدي إلى الحفاظ على تراثنا ضمن مفاهيم ثقافتنا.

١٣ ـ مخاطبة الناس والتوعية العامة بأهمية الحفاظ على التراث وعلى الهوية الثقافية وعلى أهمية ذلك اقتصاديا أيضا، وهذا يؤدي إلى إيجاد نوع من مشاركتهم في حفظ ذلك التراث وإدارته بشكل سليم.

هذه الإشكاليات والاقتراحات رُصِدت من خلال دراسة وتحليل علاقة الأثري والمعماري والمؤرخ بعملية الحفاظ، وهناك إشكاليات واقتراحات أخرى تعنى بطبيعة تطبيق الحفاظ وإدارة المصادر الثقافية وخاصة إذا ما قارنا تجربتنا في الوطن العربي بتلك الأوروبية فنجد ما يلي:

١ ـ عدم فعالية أفرع مؤسسات الحفاظ على التراث الثقافي العالمية في بلادنا العربية، فللأسف يتمثل وجود الوفود العربية فيها بوصفه نوعا من الدعاية البيروقراطية. أما مؤسسات الإدارة وخاصة تلك التي تعنى بالسياحة فيتم الانتساب إليها عادة بهدف تحصيل الدعم المالي للسياحة الثقافية في بعض الأقطار العربية. ولو حدث أن كان هناك نوع من التكافل العربي في مشاريع الحفاظ وإدارة المصادر التراثية لكانت النتائج أفضل في مختلف أقطار الوطن العربي منفردة أو مجتمعة، فالمصادر الثقافية هي ممتلكات نادرة وإستراتيجية واستثمارها له جدوى اقتصادية أكيدة إن لم يكن على المدى القصير فسيكون على المدى الطويل.

٢ ـ لا بد من توزيع الميزانية العامة بحيث يعطى نصيب منها للحفاظ ولتطوير السياحة والمواقع الثقافية في البلاد العربية. فهناك حدائق في عدد من المدن والعواصم العربية تصرف عليها مبالغ في العام الواحد تكفي لترميم بعض المباني التاريخية في تلك المدن. فكثيرا ما نشاهد إعادة تنظيم عدة حدائق في مدينة معينة لأكثر من مرة في السنة الواحدة ولهذه العملية تكلفة غير بسيطة، وهذا النوع من هدر المال العام لا بد من مراقبته ووضعه فيما ينفع الناس ويحفظ هويتهم الثقافية.فالناس قد يصبرون على تنظيم حديقة لعدة سنوات من دون تجديد لكنهم قد يفقدون حياتهم إذا لم يتم ترميم بيوتهم التي يسكنون فيها.

٣ ـ التربية وتوجيه أبناء المجتمع للحفاظ بل ولحماية تراثهم الثقافي ويأتي ذلك بالتربية ووضع برامج تعليمية حتى في المدارس والجامعات لتحقيق هذا الهدف.

٤ ـ الخطوة نحو المرحلة الرابعة في تأريخ المعالم المراد الحفاظ عليها أو حتى في تأريخ المعالم المراد توثيقها لتوضع تلك الوثائق في الأرشيف المخصص لها.

٥ ـ لا بد من التركيز على نوعية البعثات الأجنبية التي تعمل في التوثيق والحفاظ على التراث الثقافي في العالم العربي، بأن ينطلقوا من ثقافة المكان وأن لا يصبح هدفهم كنوع من أنواع الاستعمار الثقافي من حيث قصدوا أم لم يقصدوا ذلك[١٢٥].

٦ ـ على البعثات الأجنبية أن تفهم سلم القيم لدى السكان المحليين وتحترمه، فعلى سبيل المثال لا يمكن لمرمم في معلم إسلامي (ممن لا يفهم اللغة العربية) أن يضع حجارته المنقوشة بالعربية كيفما اتفق، فلقد حدث في أحد المعالم الأثرية أن وضع حجر عليه لفظ الجلالة في بلاط أحد الأراج.

7

الأصول الثقافية العربية للحفاظ على التراث الثقافي

> «وعندما تملي المصلحة التغيير فليكن في أضيق نطاق ممكن ولأقرب شبيه ولنفس الجهة الموقوف عليها»
>
> **محمد أبو زهرة**

أصول الحفاظ على التراث في الثقافة العربية ثم الإسلامية

لماذا نتكلم عن الحفاظ على التراث ونبحث عن جذور له في الثقافة العربية الإسلامية؟

لا يمكن حاليا الفصل بين ثقافة العرب والثقافة الإسلامية، فعندما جاء الإسلام اعتنقه بداية العرب، وقد أثر العرب في الثقافة الإسلامية كما أن الإسلام صبغ العرب بصبغته، فأصبح من العسير أن تتكلم عن العرب من دون أن تربطهم بالإسلام. وفي أوروبا (عند عامة الناس) نجد أن كلمتي الإسلام والعروبة تعنيان الشيء نفسه، وحتى عند المثقفين الأوروبيين فإن الثقافة العربية والإسلامية متلازمتان ومن الصعب الفصل بينهما. ومن هذا المنطلق نريد أن ندرس علاقة الحفاظ مع الثقافة العربية الإسلامية.

يقول ريموند لامير[١٢٦] (Raymond Lemaire) في تحديد مشاكل الحفاظ على التراث الثقافي في العالم العربي: «الثقافة العربية الإسلامية لا تنظر إلى المعالم التاريخية والأثرية كمصدر للتاريخ وللمعرفة، لذلك فالعرب لا يهتمون في المحافظة على تراثهم»[١٢٧]. هذا القول مناف لمفهوم كثير من نصوص الآيات القرآنية التي تدعو المسلم إلى النظر فيما تركه السابقون من دلائل وآيات والاستفادة من ذلك وأخذ العبرة والعظة. وقوله أيضا مناقض لمفهوم التاريخ في العالم الإسلامي ولنظريات المؤرخين المسلمين إلى مخلفات الحضارات القديمة، والأدلة على ذلك في التراث الإسلامي المكتوب كثيرة.

تطرقنا في الفصل السابق إلى مفهوم التاريخ الحديث في الثقافة العربية المعاصرة. وفي هذا الفصل - وحتى نناقش ما ذهب إليه لامير - سنتطرق إلى مفهوم التاريخ وثقافة الحفاظ عند العرب قبل الإسلام وأيضا بعد مجيء الإسلام. ثم نتطرق إلى المكونات الطبيعية لفكر الحفاظ على التراث في الثقافة العربية المعاصرة.

أصول الحفاظ في الثقافة العربية لما قبل الإسلام

كان العرب قبل الإسلام من البدو الرحل، ومن أهل الحضر أي سكان المدن والقرى. فكيف كان ينظر كل قسم من هذه الأقسام إلى التراث وإلى آثار السابقين؟ البدو بطبيعة حياتهم المتنقلة لم يتركوا خلفهم آثارا مهمة، فكانوا يتركون آثراً لموقد النيران، أو طللاً قديما عفا رسمه وكانت هذه العلامات تسمى الأطلال التي بالغ الشعراء العرب بالتغني بها «شعر الأطلال» وكان مبعث ذلك هو حنينهم لحبيب ظعن، أو أهل فارقوا تلك الديار.

أما قضية المواطنة والاهتمام بوصف معالم وتراث محدد فكان من نصيب قسم سكان الحضر لأن ذلك الوصف وإيصال عظمة تلك المعالم هو تقديم يمثل رمز الهوية الوطنية لشعب من الشعوب. طريقة العرب قبل الإسلام في توثيق معالمهم كانت بواسطة الشعر فلقد برعوا فيه، لذلك وحتى نتتبع هذا الاهتمام من العرب في وصف تلك المعالم لا بد من الرجوع إلى دواوين الشعر العربي الجاهلي التي جُمِعت فيما بعد قدوم الإسلام في أمثال الكتب التالية:

- ابن قتيبة (القرن التاسع) الشعر والشعراء، دار إحياء العلوم، بيروت ١٩٨٤.

- الهمذاني، بديع الزمان (القرن العاشر). الإكليل. دار الحرية، بغداد ١٩٧٧، الجزء الأول الصفحات ١٠ ـ ٣٦. قال أسعد تبع في إحدى قصائده:
«إن آثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا إلى الآثار»[١٢٨].
- ابن رشيق (القرن الحادي عشر) العمدة، دار الجيل، بيروت ١٩٦٩ المجلدان الأول والثاني.
- الخطيب التبريزي (القرن الحادي عشر) شرح اختيارات المفضل، قسم اللغة العربية، دمشق ١٩٦٩ الجزء الثاني.

والشعر الجاهلي هو الذي جرى تجميعه، سواء البدوي منه الذي يتغنى بالأطلال أو الحضري الذي نجد فيه الروح الوطنية والقومية أو روح العشيرة والزهو بها وبمفاخرها وتمجيد حضارتها. عند الفريق الأول الآثار المتغنى بها بسيطة وديمومتها قليلة، أما النوع الثاني فمنتجاته الحضرية العمرانية أكثر قوة وأهمية، لذلك تم وصفها بشكل فيه إسهاب وفي بعض الأحيان وصل الوصف إلى حد التأريخ.

«ومن هذه العلاقة تعرفنا على عناصر كتابة مادة تأريخ العمارة، التي يمكن حصرها في المحاولات الشعرية التي ذكرها الهمذاني وهي: المكان وطبيعته، المؤثرات المناخية، نوع المنجز المعماري (الأثر) ووظيفته، اسم صاحبه ومكانته الاجتماعية، تاريخ بناء المنجز والمدة التي استغرقها بناؤه، مواد البناء، تقنية البناء، تحديد المقاسات، والمساحة، والخصائص الشكلية للمنجز المعماري» [١٢٩].

أصول الحفاظ على التراث في الثقافة العربية الإسلامية

بداية لا بد من فهم معنى التاريخ من منظور إسلامي، ثم نتطرق لمفاهيم كل من القديم والأثر في النصوص القرآنية، ثم نرى كيف وثّق علماء المسلمين تلك الآثار؟ وكيف استفادوا منها؟، وبعد ذلك نرى علاقة المسلمين بآثار الذين سبقوهم، وفي الختام ندرس العلاقة بين قاعدة الوقف الإسلامي والحفاظ على التراث الثقافي الديني.

لا نريد هنا أن نفصل في تعاريف التاريخ الإسلامي فالذين كتبوا في هذا الموضوع في القديم والحديث كثر. ولذلك سنكتفي بتعريف عام من تعاريف التاريخ الإسلامي (التي ستفيدنا في دراستنا) كما يلي:

«التاريخ الإسلامي سجل حافل بالأحداث التي توالت منذ أن بزغ فجر الإسلام إلى عصرنا هذا. والتاريخ الإسلامي تاريخ الشريعة الإسلامية التطبيقي الواقعي، فدراسة هذا التاريخ هي دراسة للذين أخلصوا للإسلام والذين أساءوا إليه أو باسمه من داخله أو من خارجه وكشف لوسائلهم، ولا نعني بالتاريخ الاسلامي الجانب السياسي منه فقط، ولكن كل ما أنتجه الإسلام ووجه إليه المجتمع من وجوه الوظائف الحيوية والفكرية والعلمية في داخل المجتمع أو مع غيره من المجتمعات في حالات السلم والحرب» (١٣٠).

وهذا التعريف العام للتاريخ الإسلامي يتفق في روحه وهدفه مع النصوص القرآنية وأهدافها التي تحدثنا عن تاريخ الأمم السابقة، والتي نجد ذكرها في القرآن تحت مسمى القصص. فالقصص أتت حتى يتفكر فيها الناس وحتى يأخذوا منها العبرة والعظة. يقول تعالى: «ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه أخلد إلى الأرض واتبع هواه فمثله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ذلك مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا فاقصص القصص لعلهم يتفكرون» (١٣١). كما أن التعريف العام السابق للتاريخ يشمل ما أنتجه المسلمون من مبان وما تركوه من اثار تجب دراستها والاستفادة منها.

ولعل من اهم القضايا التي يعتمد عليها مفهوم التاريخ المعاصر في أوروبا هو المسار الخطي لأحداث التاريخ وهذا يعني عدم تكرار تلك الأحداث عبر التاريخ. لان الذي يمضي لا يعود وهذا يعطي القيمة والأهمية التاريخية المتفردة لكل حدث تاريخي لأنه لا يتكرر(المحور الثاني: الفصل الأول).

نستطيع ان نقول بأن العرب والمسلمين توصلوا إلى مفهوم المسار الخطي للتاريخ قبل غيرهم من الأمم، حيث إن مفهوم الوقت في الإسلام هو مفهوم الحياة وإن انقضت الحياة فإنها لن تعود، إذن فالوقت أو التاريخ لا يعيد نفسه يقول تعالى: «ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون»(١٣٢). وبناء على هذه المقدمة وحتى نتأكد من قاعدة أن من مضى لن يعود كان طبيعيا أن ينظر الإنسان إلى ما تركته الشعوب السابقة من دلائل (آثار) على مكوثهم ومرور وقتهم. والآيات القرآنية التي تدعو المسلم إلى النظر والعبرة فيما تركت الأقوام (الآيات المنظورة) السابقة كثيرة، مما يدل على أهمية هذه البقايا، فدوام وجودها يعني دوام اتخاذها عبرة ودليلا على ما تم سرده وقصه كتاريخ في الذكر الحكيم (الآيات المسطورة) ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ الآية ٨٢ من سورة غافر: «أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا أكثر منهم وأشد قوة وآثارا في الأرض فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون». هذه الدعوة إلى السير في الأرض للتحقق بالنظر والبحث إلى كثرة عدد الأقوام السابقة وإلى قوة شعوبها وإلى ما خلفوه من آثار لم تغن عن أهلها شيئا فكانت عاقبتهم الهلاك. هذا الخطاب القرآني الموجه إلى من يطالع النص القرآني من الأحياء يعتمد على دراسة واستقراء مساكن ومخلفات الأمم السابقة حتى يتوصل القارئ من خلاله إلى كثرة الأعداد وأساليب وأدوات القوة السابقة. وهذا الاستقراء يحتاج إلى تطوير في دراسة علم الآثار وعلم الأجناس البشرية وتاريخ العمارة. وهذه الدراسات لا بد من أن تعود على فهم الإنسان بالخير حيث يستنتج من دراسته الأثرية أن لا غنى له بما يكسب ولا بد له من طاعة الله.

ـ الآيات من ٤٣ إلى ٤٦ من سورة الحج: «وقوم إبراهيم وقوم لوط، وأصحاب مدين وكذب موسى فأمليت للكافرين ثم أخذتهم فكيف كان نكير، فكأين من قرية أهلكناها وهي ظالمة فهي خاوية على عروشها وبئر معطلة وقصر مشيد، أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور». هناك تسلسل تاريخي بذكر الأقوام السابقة قوم إبراهيم ثم قوم لوط فأصحاب مدين وأخيرا قوم موسى، ومع اختلاف فترات وجودهم التاريخي إلا أن نهايتهم كانت متشابهة بحسب القواعد الربانية عذاب من الله وتنكيل بهم وذلك بسبب كفرهم، والمشهد الأثري الختامي لقراهم صورة التحطيم والدمار ويزيد المشهد تأثيرا أن القرية مهجورة وينقصها عنصر الحياة أي الماء، فالبئر معطلة وحتى لو كان القصر ذا حضور فيزيائي بسبب ضخامة أثر بنائه. هذه الصورة التي تتكرر في كثير من المواقع الأثرية وفي داخل ذاكرة الإنسان الفطرية تبني القيمة الأثرية لديه، (انظر المحور الرابع من الفصل الأول) وتبقى الدعوة مفتوحة ومتجددة لبني الإنسان للسير في الأرض والبحث والنظر عن مثل هذه الصور التي تهز المشاعر وتنبه الروح والقلب، وتبين كيف كانت نهاية الكفرة، فتحدث بذلك الغاية في اتخاذ العبرة التي لا تتحقق بالنظرة السطحية حتى تعي هذه الحقيقة وحجمها، بل تحتاج إلى البصيرة والنظرة العميقة من القلب والعقل والاستقراء والتحليل للوصول إلى هذه النتائج.

- الآيات من ٦ إلى ١٤ من سورة الفجر«ألم تر كيف فعل ربك بعاد، ارم ذات العماد، التي لم يخلق مثلها في البلاد، وثمود الذين جابوا الصخر بالواد، وفرعون ذي الأوتاد. الذين طغوا في البلاد، فأكثروا فيها الفساد، فصب عليهم ربك سوط عذاب، إن ربك لبالمرصاد». وهنا نجد قصة قرى وشعوب أخرى فسدت وطغت وأفسدت، فكان مصيرها حسب المعادلة الربانية عذابا شديدا مؤلما ودائما وإن عادوا إلى تطبيق الظلم والإفساد تطبق عليهم سنة الله من جديد. جاء سرد القرى حسب تتابعها التاريخي بطريقة شائقة تشدك إلى النتيجة وإلى معرفة مصير تلك القرى، فلقد ذكر الله سبحانه وتعالى أهم ما كانت تتميز به من خصائص كل قرية من تلك القرى (وقد يجتهد علماء الآثار في البحث عن تلك الخصائص بشيء من التفصيل عبر دراساتهم)، فقرية قبيلة عاد قوم هود الفريدة واسم جدهم إرم كانت تتميز بأبنيتها المحكمة بالعمد. أما قرية ثمود فتميزت بأن أهلها قطعوا الحجر ونحتوا فيه بيوتهم وتميزت مملكة فرعون بجيوشها الكثيرة، ومع كل هذه الخصائص التي يمكن أن يغتر أهلها بها قهرهم قاهر العباد بالموت وأبقى آثارهم وآثار كل القرى والأحياء من قبلهم وبعدهم.

- الآية ٤٤ من سورة النمل، «قيل لها ادخلي الصرح فلما رأته حسبته لجّة وكشفت عن ساقيها قال إنه صرح ممرد من قوارير، قالت رب إني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين». الرسالة من هذا القصة التاريخية والعبرة فيها مختلفة، هنا الأثر والعمارة تأتي كأداة دعوة فها هي بلقيس ملكة سبأ عندما طلب منها سليمان عليه السلام دخول ساحة قصره ظنته ماء غزيرا فكشفت عن ساقيها لتخوضه حتى تدخل القصر، فقال لها سليمان عليه السلام انه سطح مصنوع من الزجاج الشفاف وكان هذا دعوة عملية لها فأسلمت لله مع سليمان. ويبدو من القصة أن أهل اليمن كانوا بارعين في البناء فكان التحدي لها ولقومها من قبل النبي سليمان بالبناء المستحيل التنفيذ في ذلك الوقت، ومن الغريب أن العمارة في اليمن ما زالت إلى الآن تحتوي على عنصر الماء فيها، مثل برك الماء في مساجدها وقصورها وساحاتها العامة.

- الآيتان ٩١ و٩٢ من سورة يونس «الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين، فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية وإن كثيرا من الناس عن آياتنا لغافلون» وهنا ننتقل إلى أهمية توظيف تخصص وعلم قديم وجديد في

الوقت نفسه ألا وهو علم «الحفاظ والترميم» على المعالم الأثرية لتقديم آية من آيات الله للناس. ففرعون الذي بغى وتجبر لا تقبل توبته حين أيقن من موته وهلاكه، وعلاوة على ذلك يتم وعد من الله بعد هلاكه بالغرق بأن يتم حفظ جسمه، وقدَّر الله أن يكون المصريون هم أكبر المتخصصين بالتحنيط في ذلك الوقت ليتمكنوا من حفظ ذلك الأثر، أي جسمه المحنط، عبرة للناس، ولا ضير أن تبقى هذه العبرة حاضرة أمام أعين الناس في متحف حتى لا يغفل الناس وينسوا هذه الآية ومثيلاتها.

بعض علماء المسلمين يتكلمون عن كراهية السكن أو زيارة المواقع الأثرية، أو كما يدعونها الخرب، لكنه لا توجد نصوص قرآنية أو أحاديث شريفة قاطعة تدل على ذلك، بل إن السكن في المواقع الأثرية في بداية الدولة الإسلامية وفي العصر الأموي خاصة كان هو الشائع، فكل المدن الرومانية والبيزنطية في تلك الفترة سكنت من قبل المسلمين وبعضها بقي مسكونا حتى نهاية الخلافة العثمانية مثل مدن أم قيس وأم الجمال وجرش وغيرها من المدن.

ـ يقول تعالى في من سكن مساكن الأقوام السابقة في الآية ٤٥ من سورة إبراهيم: «وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم وضربنا لكم الأمثال» ويبين سبحانه وتعالى أن هذه السكنى تعتبر لكم آيات ودلالات على قدرته الماثلة بإهلاكهم وهي من الأمثال الماثلة بين أيديكم وتحت أعينكم الملموسة عمليا، أي أنها من الآيات المنظورة، وهناك آيات أخرى يمكن البحث عنها.

بل إن السير في مساكن الذين سبقونا يمكن أن نسميه اليوم بالسياحة الدينية بهدف البحث عن أخذ العبرة والعظة، وذلك من خلال مشاهدة وتحسس ما تبقى من مساكنهم، وتحسس نوعيتها وتفصيلها لفهم حياتهم وحيويتهم وما هي مميزات قوتهم؟ وكيف انتهت أمام قوة الجبار؟ يقول تعالى: «أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم إن في ذلك لآيات لأولى النهى» [١٣٣].

ـ الآية ٥٨ من سورة القصص «وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها فتلك مساكنهم لم تسكن من بعدهم إلا قليلا وكنا نحن الوارثين». إن القرى التي طغت وتمردت ذات عدد كبير وكانت نهايتهم بالهلاك وأسباب

الهلاك كثيرة، فقد تكون الزلازل أو الطوفان أو الريح العاتية أو بغير ذلك من جند الله. ودارسو الآثار بالتعاون مع متخصصي الحفاظ على الآثار يمكنهم تحديد إن كانت هذه القرية أو تلك تعرضت لهلاك ودمار، أم أنها هُجرت لسبب أو لآخر. طبيعيٌ أن القرى التي تتعرض للهلاك والعذاب يكون من الصعب إعادة سكناها بسبب تحطم وتكتل حجارتها بشكل دمار، وبسبب ذلك يكون منظرها مهولا ومؤثرا في النفس، فتهتز لذلك المنظر مشاعر النفس الإنسانية لتعلن أن المالك والوارث للماضي والحاضر هو الله.

ومن هذا المنطلق الديني في النظر إلى ما أنتجته الأمم السابقة لأخذ العبر والعظات تكون عند المسلمين علم ودراسة ما تركه الأقدمون من عمارة وفنون وعلوم وفلسفة ورياضيات وغير ذلك، ولقد أثر هذا الفهم عند المسلمين السابقين بأن تكون عند المسلمين سابقا مرجعية ثقافية وإن شئت قل تاريخية أو أثرية. وزاد البحث في ما عند الأمم السابقة من حكمة ما قاله الرسول محمد، صلى الله عليه وسلم، قال: «الكلمة الحكمة ضالة المؤمن، حيثما وجدها، فهو أحق بها»[١٣٤].

لقد اهتم العالم الإسلامي اهتماما مبكرا بآثار الأقوام السابقة، فقام بعض الدارسين بتحليل عناصرها ودراستها، وفي بعض الحالات استفادوا من ذلك التراث في إنتاج عمارة إسلامية بمرجعية تلك العمارة الأثرية القديمة مثل ما حدث في منارة مسجد الملوية ومنارة مسجد أبي دلف التي ترجع في تصميمها وفكرتها إلى برج بابل، واستُخدمت تلك المرجعية في تخطيط مدينة المنصور المدورة كالمعسكرات الآشورية في بلاد ما بين النهرين.

أما البلاد التي جرت دراسة آثارها فكانت تقريبا معظم البلاد التي سكنها أو فتحها المسلمون بداية في الجزيرة العربية، وكذا البلاد الأخرى مثل مصر والهند وبلاد فارس ومعالم الرومان والبيزنطيين وغيرهم، تقريبا معظم حضارة البلاد التي حكمها الإسلام.

لقد بُثَّ ما وصل إلى الدارسين في العالم الإسلامي من آثار الأقدمين وأوصلوه إلينا عبر كتب ألفوها نذكر منها:

- أسامة بن منقذ (القرن العاشر)، المنازل والديار، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٥ (مجلدين).

- الهمذاني (القرن العاشر)، وصف الجزيرة العربية، دار اليمامة، الرياض ١٩٧٤.
- المسعودي، علي (القرن العاشر)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الأندلس، بيروت ١٩٦٥.
- البشاري المقدسي (القرن العاشر)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. مطبعة بريل، لندن ١٩٠٦.
- البيروني، محمد (القرن الحادي عشر)، في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة. عالم الكتب، بيروت ١٩٨٣.
- المقريزي. الخطط. بولاق جزءان ١٢٧٠.
- القزويني، زكريا (القرن الرابع عشر)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت ١٩٧٠.
- ابن حوقل،البغدادي. المسالك والممالك (كتاب صور الأرض). دار الكتاب الإسلامي، القاهرة ١٩٩٠.

وتعتبر الخرائط المرفقة بكتاب الجغرافيين العرب من أكثر الخرائط القديمة دقة في رصد مواقع البلاد وتجاورها مع بعضها، كما أنه من الملاحظ أن الاتجاه الأعلى في خرائطهم كان الجنوب وليس الشمال كما عليه الخرائط الحديثة. ولعل سبب ذلك هو وجود الكعبة المشرفة بالنسبة إلى معظم بلاد الإسلام في الجنوب.

- البكري (القرن الثاني عشر)، معجم ما استعجم، عالم الكتب، بيروت ١٩٧٣.
- عبد اللطيف البغدادي (القرن الثالث عشر)، الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، دار قتيبة، دمشق ١٩٨٣.
- الجاحظ (القرن الثالث عشر)، كتاب الحيوان، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٦٦في الجزء الأول الصفحة ٧٢ ـ ٧٥ يعالج الجاحظ أنواع توثيق الآثار ويقسمها إلى نوعين بالكتابة على جدران المعالم أو بالتأريخ في الكتب، ويفضل الجاحظ الطريقة الثانية لأنها أبقى وأدوم، فلقد جرت العادة أن يطمس الملوك والأمراء إنجازات من سبقوهم.

علاقة المسلمين مع آثار الأمم السابقة

الإسلام ليس فيه عنصرية لعرق أو لشعب دون آخر، ولقد حارب الإسلام العنصرية وقال فيها الرسول إنها نتنة، حتى الأمة العربية التي حملت ونشرت هذا الدين منذ البداية ليس لها فضل على غيرها من الأمم إلا بالتقوى، ولقد ألغى

الرسول العنصرية للعرق العربي حين قال: «إن الرب رب واحد، والأب أب واحد، والدين دين واحد، وإن العربية ليست لأحدكم بأب ولا أم، إنما هي اللسان، فمن تكلم بالعربية فهو عربي»(١٣٥). وبما أن كل مسلم يتكلم العربية بحكم قراءته القرآن، فإن ذلك يعني أن كل الأمم أصبحت منصهرة في بوتقة الإسلام «وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون»(١٣٦). وهذا أدى إلى أن تحترم الشعوب التي دخلت الإسلام بعضها وألا يشعر أحدهم بالرغبة في أن يفرض مثلا طريقة عمرانه أو ثقافته على الآخرين لشعوره بأنه مميز عليهم. بل إن الرسول منذ الأيام الأولى طبق حديث «الحكمة ضالة المؤمن» عمليا حين أخذ فكرة حفر الخندق حول المدينة المنورة من سلمان الفارسي في معركة الأحزاب، وكانت تلك الحكمة قدر الله في إنقاذ المسلمين من الهلاك. بل إن العرب الذين تبعوا الرسول في البداية كانت غالبيتهم من البدو الذين كانوا يقرون بالدرجة الحضارية لدى الشعوب الأخرى التي التحقت بالإسلام فيما بعد. وكثير من المنتجات اليدوية بقيت تستخدم من قبل المسلمين حتى وقت متأخر، فمثلا الدينار البيزنطي بقي قيد الاستخدام إلى أن أصدرت الدولة في بلاد الشام في العصر الأموي الدينار الأموي الإسلامي في عهد عبد الملك بن مروان (٦٨٥ - ٧٠٥م).

وكذلك المباني والمراكز الحضرية في المناطق التي فُتِحت بقيت في غالبها هي نفسها التي أُنشِئت قبل مجيء المسلمين مع تعديل ما تحتاجه الوظيفة الجديدة وحسب ما تتطلبه تعاليم الدين الجديد من احترام حرمة البيت وغير ذلك.

حتى أن المعالم الكبيرة في المدن المفتوحة والتي كانت تمثل رموزا للشعوب المهزومة، لم تدمر في غالبها، كما يحدث - عادة - عندما يتحكم الهازم بالمهزوم ويحاول أيضا أن يهزمه نفسيا ويقتلع جذوره وما يمثله ويرمز إلى حضارته من معالم وتراث ملموس وغير ملموس، فتضيع بذلك هوية وذاكرة المهزوم. فدافع الجهاد في الإسلام ليس بسبب الكراهية للآخرين وحب التسلط عليهم لسلب خيراتهم، فكل الناس من آدم وآدم من تراب، بل إن دافع الجهاد هو إزالة العائق بين الناس وتبليغهم دعوة التوحيد. المسلمون أعادوا استخدام المعالم الكبرى للحضارات المهزومة، وفي بعض الحالات تم احترام الخصائص المعمارية للمعلم الأصلي على حساب التقليل من الإضافات الجديدة لتأهيل المعلم بوظيفته الجديدة. وأوضح مثال نضربه على ذلك ما حدث في تحويل كنيسة القديسة صوفيا إلى مسجد الحجة صفية على يد المعماري العثماني سنان. كان ذلك بعد فتح القسطنطينية

التي جرى أيضا تحويل اسمها إلى استنبول عام ١٤٥٣. عندما فتح المسلمون القسطنطينية كانت كنيسة القديسة صوفيا تمثل لمسيحيي الإمبراطورية البيزنطية الكنيسة الأم كالفاتيكان في روما. ولقد أضيف كل من المحراب والمنبر الخشبي في داخل الكنيسة بانحراف يقارب عشرين درجة عن اتجاه محور الكنيسة المعماري الذي تمت المحافظة على وضعه الأصلي (انظر الشكل الرقم ٤). إن تدخل العثمانيين في الكنيسة لتحويلها إلى مسجد لم يجرِ من خلال تغيير في عناصر الكنيسة المعمارية بل تم احترامها بإضافة عناصر جديدة بشكل يحقق معايير الحفاظ الحديثة مثل «الانعكاسية، أقل تدخل ممكن، التمييز، التجانس بين القديم والجديد وعدم إعطاء حلول شكلية جديدة للمعلم» [١٣٧].

إن الحكمة في عدم هدم كنيسة القديسة صوفيا، بل إن ترميمها والحفاظ عليها من قبل المعمار سنان كانا بمنزلة فرصة لفهم عناصرها الإنشائية والوظيفية والجمالية، ولقد حُدِّدت عيوبها وحسناتها المعمارية، حتى تصبح في حد ذاتها هدفا للتحدي وتحويل استخدامها إلى مسجد الحاجة صفية من قبل المعماري سنان ليبدع في تصميم قبة تكبرها في مسجد السليمية، ولتصبح بعد ذلك المرجعية لنوع وطراز المسجد العثماني الجديد الذي تغطيه القبة الواحدة لفترة امتدت إلى خمسة قرون.

هذه نظرة الإسلام إلى الحضارات السابقة أما محافظته المباشرة على تراثيه الديني والثقافي فتكمن في نظام الوقف الإسلامي الذي هو محور الدراسة لما تبقى من هذا الفصل.

استثمار الوقف ودوره في المحافظة على التراث الثقافي

جاء في الحديث النبوي، بأن معنى الوقف هو «حبس الأصل وتسبيل الثمر» وعرّفه أبو زهرة بقوله: «الوقف منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداءً وانتهاءً»[١٣٨].

تعريف آخر لابن عابدين قال: «حبس العين على ملك الواقف والتصرف بالمنفعة» [١٣٩].

«من صفات الوقف صدقة لا تباع ولا توهب ولا تورث» [١٤٠].

نرى من هذه التعاريف التأكيد على بقاء الموقوف المادي(محافظا عليه) على حال تقديمه كوقف، والتصرف في (إدارته) نتاجه المالي أو في الانتفاع منه.

يجب استغلال الوقف واستثماره الاستغلال الأكبر ويكون ذلك فقط ضمن تحقيق القواعد العامة للوقف، مثل ضمان عدم زواله مادام فيه نفع أو حتى عدم تبديله أو تحويله.

«سئل الشيخ الإمام أبو قاسم التازغدري ـ رحمه الله ـ في مسألة تعويض دار ابن بشير الخربة بدرب ابن حيران من فاس المحبوسة (موقوفة) على جامع القيروان. فأجاب بأن قال: بيع الدار المذكورة وتعويضها لا يصح لأمور ثلاثة: أحدها أن بيع الحبس وتعويضه لغيره عند من أجازه إنما هو إذا انقطعت منفعته جملة، وهذه الدار لم تتقطع منفعتها، لأنه مما يمكن كراؤها على ما هي عليه لمن ينتفع بها من احتراز ما يمكن احترازه بها، والثاني أن بيع الحبس وتعويضه عند من أجازه إنما هو إذا لم يقدر على بنائه وإصلاحه» [١٤١]، أي صيانته وترميمه والمحافظة عليه.

وعلى هذا يمكن القياس وهناك فتاوى ونوازل أخرى تجيز تغيير الموقوف وتعويضه، إن كان في بقائه مضرة أو مكرهة صحية، شرط أن يثبت ذلك الضرر في وضع الوقف الحالي.

ولأن طبيعة الوقف مؤبدة [١٤٢] فهو بحاجة إلى صيانة وترميم بصورة دورية ومستمرة، لأن من قواعده عدم التغيير والتعويض وهذا هو الذي يؤدي إلى التراكم الرأسمالي للوقف.

يذكر أبو زهرة ضوابط مهمة في عملية التصرف في الوقف فيقول: «وعندما تملي المصلحة التغيير فليكن في أضيق نطاق ممكن ولأقرب شبيه ولنفس الجهة الموقوف عليها» [١٤٣]. هذه الضوابط النابعة من طبيعة الوقف هي شبيهة بأسس الترميم والمحافظة للتراث الثقافي الحديثة حيث تطالب بأقل تدخل ممكن وبالتجانس الإنشائي والشكلي، وبأن تكون الوظيفة الجديدة للمبنى المراد المحافظة عليه غير مضرة بخصائص المبنى التراثي (انظر المحور الخامس من الفصل الأول).

دور نظام الوقف في المحافظة على الموقوف

هناك دراسات وأبحاث حديثة حول دور الوقف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية [١٤٤]

ولكني هنا أريد أن ابحث في دور الوقف في المحافظة على القيم الثقافية في المدينة العربية والإسلامية.

فتأسيس المدينة، وتطورها والمحافظة على مكتسباتها المادية هي الأساس للتنمية المستدامة داخل تلك المدن العريقة. وفي السابق كان الوقف هو أحد أهم الأنظمة التي أدت إلى تلك المكاسب في المدن الإسلامية التقليدية.

فحجر الأساس في كثير من نظريات التنمية الاقتصادية الحديثة[١٤٥] يعتمد على التراكم الرأسمالي، فهذا التراكم هو المحدد الرئيسي لمعدل وحجم النمو الاقتصادي، فنظام الوقف في العالم الإسلامي كان صورة تطبيقية لهذا التراكم الرأسمالي فتم ذلك بحفظ رأس المال الموقوف، وحفظ ما أضيف إليه من أملاك مقدمة في وقت لاحق (تراكم)، وبما أن الأملاك الوقفية كانت في مختلف مجالات الحياة فإن آثر الوقف كبير الحضور في عملية التراكم الرأسمالية العمودية والأفقية في تلك المجتمعات.

هذا في المجال الاقتصادي، أما في مجال المحافظة على التراث الثقافي فنراه قد أثر في حفظ المباني الوقفية، وهذا بدوره أدى إلى المحافظة على شكل المدن الإسلامية عبر العصور وهذا ما سنتطرق إلى شرحه فيما بعد، ومن المعالم المختلفة ذات الاستخدام العام والخاص التي حافظ عليها الوقف نذكر:

١ ـ المساجد: التي كانت أول الموقوفات، وأولها مسجد الرسول (صلى الله عليه وسلم) في المدينة. ولقد تطورت هذه المساجد فأصبحت فيما بعد مجمعات ثقافية دينية تعليمية تشمل المدارس والمكتبات والجامعات.

٢ ـ المدارس: فعلى سبيل المثال لا الحصر، يحدثنا ابن جبير عن عشرات المدارس الجامعية في القاهرة والإسكندرية[١٤٦]، كما أنه وجد في دمشق عند زيارته أربعمائة مدرسة من أملاك الوقف.

٣ ـ المكتبات: فمكتبة الوزير الفاطمي ـ كما أورد ابن خلكان[١٤٧] ـ ضمت مليون كتاب وحسب قواعد الوقف كلها موقوفة، المكتبة والكتب.

٤ ـ المستشفيات: كانت للعلاج وللتدريس، ولقد وقف كثير من الأموال والأملاك السابقة، وتطورت المستشفيات حتى أصبحت مراكز طبية تحتوي على عدة تخصصات وأقسام.

لقد ضم الوقف معظم مجالات الحياة العامة في المدن الإسلامية من مرافق أساسية مثل الطرق والجسور والأراضي الزراعية وغير ذلك، وكذلك فقد ضم الوقف مباني سكنية خاصة أوقفها أصحابها لإسكان الفقراء[١٤٨]، وهذا أدى إلى المحافظة

ليس فقط على المباني وشكل المدينة، وتركيبها، وإنما أيضا على الأراضي الزراعية وعلى البيئة الطبيعية. فنحن نرى الآن مثلاً امتداد البناء على الأراضي الزراعية بغرض الكسب المادي، وفي كثير من الأحيان يؤدي ذلك إلى خسارة في المادة والأرواح البشرية، لأن هذا الاستغلال غير المتجانس مع البيئة أدى إلى تصدع وانهيار كثير من تلك المباني المشيدة في الأراضي الزراعية، مثل مناطق غرب عمان، أو شرق إربد.

هذا الاعتداء على البيئة أدى في مناطق مختلفة من العالم إلى مآس مثل انهيار الجبال ثم خلع أشجارها المثبتة لتربتها، وأُثقل كاهلها بالمباني الأسمنتية، وكذلك البناء في الأراضي الزراعية أدى إلى انجراف التربة الزراعية من تحت الأبنية، مما أدى إلى انهيار تلك المباني، والأمثلة على ذلك كثيرة.

لقد كانت معظم المدن الإسلامية محكومة بقانون الوقف الذي ضمن وحافظ على الاتزان بين البيئة المبنية المدنية، والبيئة الطبيعية من حولها، فغالب المدن العربية والاسلامية مبنية في مناطق صخرية أو حتى صحراوية، أما المناطق الزراعية السهلية التابعة لها فموجودة حولها، وكان من الطبيعي أن توجد غالبية ينابيع وابار المياه في المناطق الزراعية، واستمر استخدام تلك المناطق فقط للزراعة حتى لو كان السكن فيها أجمل، وذلك لضمان إنتاج المزروعات التي تضمن استمرارية واتزان البيئة. هذا الاتزان والتوزيع الطبيعي لاستخدام الأرض فقدناه الآن مما أفقدنا المقدرة على شرب المياه الجوفية النقية وبتنا نعاني من نقص في الانتاج النباتي والحيواني.

لقد حاول علماء التخطيط الحضري إيجاد قواعد حديثة للحد من هذا الاعتداء على الأراضي الزراعية فاوجدوا ما عرف بالمخطط العام (Master Plan) وأوجدوا المخططات التفصيلية (Executive Plans)، ومن هذه المخططات نذكر مخطط استخدام الأراضي (Land Use) الذي تجري من خلاله تقسيمات أراضي المدينة حسب استخداماتها فتحدد الاراضي السكنية وأنواعها، والزراعية والصناعية وغير ذلك. لكن هذه التقسيمات قابلة للتغيير لأنها تكون مرهونة بوقت محدد (خمس أو عشر سنوات)، وذلك تبعا لتطور احتياجات السكان. بينما في نظام الوقف فإن استخدام الأراضي الوقفية يبقى حسب شروط الوقف لا يتغير، وبذلك يضمن استمرارية الاتزان البيئي في داخل المدينة الإسلامية. نظام الوقف الذي بسبب طبيعته يضمن عدم بيع الأراضي الزراعية الموقوفة واستبدالها بمبان من الأسمنت المسلح، الذي بالتأكيد له مردود مالي أكبر بكثير من مردود الأراضي الزراعية.

يكفي أن نعلم أن «ثلاثة أرباع الأراضي المزروعة في تركيا حتى عام ١٩٢٥م وثلث الأراضي في تونس كانت موقوفة»[١٤٩]. «وحوالي ثلث الأراضي الزراعية في مصر في بداية عهد محمد علي كانت وقفاً[١٥٠]، كذلك فإن معظم أراضي غوطة دمشق كانت موقوفة على المدارس والمساجد وغيرها»[١٥١].

هذه المحافظة المتراكمة الوقفية في الماضي أدت إلى تنمية للمجتمع التقليدي «فالأوقاف تعمل على إيجاد التوازن في مستوى المعيشة وبالتالي إلى رفع مستوى الرفاه العام»[١٥٢].

التردي الاقتصادي للوقف بسبب عدم صيانته وإدارته بشكل جيد

هناك سلبيات واستعمالات سيئة لمعطيات نظام الوقف. وسنتطرق هنا إلى دراسة المحافظة على الوقف بهدف ديمومته، وتقديمه لوظيفته خير قيام مما يفيد الموقوف عليهم، وهما أمران متلازمان فلا إدارة مستدامة بغير أساس الوقف، وهو المحافظة على بقائه بالصيانة المستمرة.

إن التراكم الوقفي إن لم يُستغل خير استغلال بوضع نظام دقيق يكون من أولوياته تقديم صيانة وترميم ذلك الوقف، فسيصبح هذا الكم من الأموال المتراكمة عاملا من عوامل التردي الاقتصادي في المجتمع لا من مقومات التنمية المستدامة. وهذه حال كل المؤسسات العامة إذا لم تحسن إدارتها وإذا ما تركت للترهل الإداري فستصبح ثقلا على المجتمع وعاملاً من عوامل ترديه وستستنزف مقدرات الموازنة العامة.

وستؤول حالة الوقف إلى التلف التراكمي، حيث إن عدم وجود المالك المستفيد ماديا والحريص على إطالة عمر بنايته، أدى إلى أن يكون الكل مستفيدين من الوقف وهم جميعاً غير مستعدين لتقديم شيء لصيانته أو لتطوير حالته.

الواقف يفقد ملكيته للوقف لأنه يقدمه في سبيل الله، أما مدير الوقف ففي اغلب الأحيان يكون غير الموقوف عليه، كما هي الحالة في معظم البلاد العربية حيث أسست وزارات لذلك مثل وزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية في الأردن، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب، ووزارة العدل والشؤون الإسلامية في كل من البحرين والإمارات العربية. أما المستخدم فمن الممكن أن يكون أيضا شخصا آخر غير الموقوف عليه، والمستخدم في اغلب الأحيان يكون قاصرا ماديا عن ترميم الوقف، والناظر غير مكترث بذلك اذا

لم يستطع أن يحقق أرباحاً من عملية الصيانة والترميم، وكذلك الذي قام بالتبرع وأوقف ملكيته لن يستمر في ترميمها بعد عشرات السنين مع عدم اكتراث المستفيدين منه.

وهذه الحالة نجدها في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. «يقول أحد الدارسين في الهند مثلا: الأراضي الزراعية تتدهور عبر الزمن، فلا يهتم أحد بحفظها بحالة جيدة، الغلة تقل وتقل، فقد عُرضت حالات سوء إدارة الأوقاف في الهند، وكذلك إهمال المتولين (النظّار) وانهيار عقارات الأوقاف، على المحاكم مراراً. وباعتبار كل هذه الأمور يمكن القول - بكل حال من الأحوال - بأن الأوقاف بجملتها ما هي إلا مأساة للأمة»[١٥٣].

كذلك المباني الوقفية آلت في غالبها إلى التلف والتدهور، والسبب في ذلك ضياع مسؤولية المحافظة والصيانة والترميم لتلك المباني الموقوفة[١٥٤].

إن الإدارة الجيدة والصيانة المستمرة الجيدة هما الضمان لجعل الوقف أحد روافد التنمية المستدامة للمجتمعين العربي والإسلامي.

وحتى يعود إلى الوقف دوره البناء في المجتمع والمدينة الإسلامية لا بد من القيام بالخطوات التالية:

١ - تفعيل دور الوقف في القيام بالتراكم الرأسمالي وبضمان التنمية المستدامة في المدينة وفي المجتمع الإسلامي، ويكون ذلك بإعطاء الوقف نظاماً إداريا مستقلا ومنظما يعنى بالحفاظ على الموقوف وإدارته حسب قواعد الوقف، والاستعانة كذلك بما يتناسب مع ذلك من أسس الحفاظ على التراث وإدارته.

٢ - عمل خطة للمحافظة على الوقف الإسلامي تربط بين قواعد الوقف في الإسلام والمحافظة على التراث التاريخي كي نستفيد من معطيات هذا العلم لفهم القيم المختلفة لتراثنا الثقافي الإسلامي وفهم كيفية المحافظة عليه.

٣- ذا تعذر استقلال مؤسسة الوقف فلا بد من تأسيس جهاز متخصص في وزارة الأوقاف مهمته المحافظة وصيانة الوقف، وجعل هذه القضية من أولويات العمل في الأوقاف، لأن إهمال هذا الأمر يؤدي إلى زوال الوقف، وهذا معاكس لأصل وطبيعة الوقف من أن يكون مؤبدا.

٤- جدولة الوقف الإسلامي التاريخي المحتاج إلى ترميم، ووضع خطة لأولويات عمليات الصيانة والترميم.

* * * *

8

الحفاظ على التراث الثقافي بين الهوية الوطنية والعولمة

يمكن تقسيم المؤسسات العاملة في مجال الحفاظ على المصادر التراثية في العالم العربي إلى قسمين أساسيين أجنبية وعربية.

أ ـ مؤسسات أجنبية تعمل في الوطن العربي

هذه المؤسسات تقسم إلى ثلاثة مستويات دولية حكومية وثقافية عالمية، ومؤسسات خاصة تعمل بموجب اتفاقيات خاصة بينها وبين المؤسسات المحلية في الوطن العربي، وفيما يلي التفصيل:

أ ـ ١: مؤسسات عالمية، أعضاؤها دول تمثلها مؤسسات حكومية من تلك الدول، مثل:

١ـ منظمة هيئة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو (United Nations Education, Scientific and Cultural Organization, UNESCO) أُسست المنظمة العام ١٩٤٥، وهدفها الأساسي صنع السلام في عقول الناس، عدد أعضائها حتى

«إن ملكية التراث الثقافي للإنسانية جمعاء. ولأن الدولة أو المجتمع هو صاحب ذلك التراث الثقافي وحارس عليه، فمن واجبه حمايته والمحافظة عليه قبل الآخرين والدفاع عنه إذا لزم الأمر»

المؤلف

العام ٢٠٠٣ وصل إلى مائة وتسعين عضواً دوليا، وتحاول المنظمة أن تصنع فيما بين أعضائها تعاونيات دولية، وفي المنظمة توجد ست جمعيات متخصصة في مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال.

أوجدت المنظمة بعد العام ١٩٧٢ البرامج التي تهتم بالحفاظ وإدارة المصادر الثقافية على مستوى العالم ومن ذلك:

لجنة التراث العالمي (World Heritage Committee).

قائمة التراث العالمي (World Heritage List).

قائمة التراث العالمي الذي هو في خطر (List of World Heritage in Danger).

تمويل التراث العالمي (World Heritage Fun).

تضطلع اليونسكو ضمن مشروع مركز التراث العالمي (World Heritage Center)، بتمويل من البنك الدولي (World Bank) ، بمبادرة التطوير العالمي للمقدرة في إدارة معلومات التراث في الدول العربية، والهدف هو تطوير إدارة المعالم التاريخية وحماية المواقع العالمية التراثية. ومن المشاريع التي تدعمها المنظمة: إحياء مدينة فاس، ومشروع التراث الثقافي في تونس، ومشروع التراث الثقافي في موريتانيا، ومشروع بيت لحم ٢٠٠٠، ومشروع التراث الثقافي في اليمن، ومشروع التراث الثقافي والتطوير الحضري في لبنان.

كما أن البنك الدولي يدعم ما يقارب ثلاثين مشروعا في مجال الحفاظ على مدن أثرية وتقليدية في ثلاثين بلدا في العالم .

٢- المركز الدولي لدراسة الحفاظ والترميم للممتلكات الثقافية، الأيكروم (International Centre for the Study of the Preservation and Restoration of Cultural (Property, ICCROM) أُنشئ هذا المركز بقرار من اليونسكو في مؤتمره العام التاسع في نيودلهي العام ١٩٥٦ وأسس المركز في روما العام ١٩٥٩، ويوجد في المركز الآن (العام ٢٠٠٤) مائة عضوية دولية. ويتركز نشاطه في الحفاظ على التراث المنقول وغير المنقول ضمن المجالات التالية: ١- عقد الدورات التدريبية، ٢- نشر المعلومات الثقافية، ٣- البحث العلمي، ٤- عقد التعاون بين الدول والمتخصصين، ٥ - الدعم بورشات العمل فيما يخص عمليات الحفاظ.

ولهذه المؤسسة برنامج خاص يعنى بالتراث الأثري في الوطن العربي اسمه: «آثار، الحفاظ على التراث الأثري في المنطقة العربية»

(ATHAR Conservation of Archeological Heritage in the Arab Region)، لتطوير المؤسسات التراثية في المنطقة العربية ولتطوير حالة الحفاظ والإدارة للمصادر. وهو برنامج طويل الأمد سيبدأ في كل من الأردن ولبنان وسورية وسينفذ بالتعاون مع المؤسسات العربية المحلية، وهو ممول من وزارة الخارجية الإيطالية.

أ ـ ٢: مؤسسات ثقافية غير حكومية، أعضاؤها من المتخصصين من أصحاب الخبرة في مجال الحفاظ والإدارة مثل:

١ ـ المجلس الدولي للمعالم والمواقع، الأيكوموس (International Council on Monuments and Sites, ICOMOS) مؤسسة دولية غير حكومية تعنى بالحفاظ على المعالم التاريخية والمواقع في العالم، أسست عام ١٩٦٥ بعد عام من إقرار «الميثاق العالمي للحفاظ والترميم للمعالم والمواقع» في البندقية، وأعضاء المنظمة الآن مائة وسبع لجان قطرية ومركزه الرئيسي في باريس. لمنظمة الأيكوموس دور عالمي تحت رعاية «معاهدة التراث العالمي» (Heritage Convention World) لتقديم النصح للجنة التراث العالمي ولليونسكو لتحديد المواقع الجديدة في «قائمة التراث العالمي»(World Heritage List) للمؤسسة إحدى وعشرون لجنة عالمية متخصصة تبحث في وضع مقاييس عالمية للحفاظ والترميم وإدارة المصادر الثقافية وتنشرها عبر مواثيقها العالمية التي تصدر كنتيجة لاجتماعها العام الذي ينعقد كل ثلاث سنوات.

٢ ـ المجلس العالمي للمتاحف، الأيكوم (International Council of Museums, ICOM) أُسس عام ١٩٤٦ في باريس، غير حكومي تربطه باليونسكو روابط رسمية ويقدم إرشادات للدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة. أعضاؤه ١٧ ألفا في ١٤٠ دولة ولديه ١١٩ لجنة قطرية و٢٩ لجنة دولية، وله علاقة مع ١٩ جمعية عالمية. ويهتم بما يخص العرض المتحفي والحفاظ على المقتنيات المتحفية.

أ ـ ٣: مؤسسات أجنبية حكومية وغير حكومية: تتكون هذه المؤسسات من جامعات ومعاهد متخصصة تعمل في الأقطار العربية المختلفة وبشكل منفرد عبر اتفاقيات خاصة مع المؤسسات الحكومية العربية القطرية.

ومن بعض المؤسسات الأجنبية التي تدعم الحفاظ على التراث الثقافي نذكر الوكالة اليابانية للتعاون الدولي جايكا(JAICA) ، وكذلك فالاتحاد الأوروبي يقوم بدعم بعض مشاريع الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته.

وهناك دور مهم للمركز الأمريكي (AICOR) ، في بعض الدول العربية وقد قام بعدة أبحاث ودراسات وأعمال حفاظ وإدارة لمواقع أثرية.

كما أن هناك معاهد من دول أوروبية مختلفة من كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا غالبيتها تعنى بالتراث الأثري. أما وكالة جايكا اليابانية فهي تعنى بشكل أكبر أيضا بالتراث الثقافي المعماري، وتعنى كذلك بإدارته وبتطويره.

ب - مؤسسات عربية إسلامية

هناك مؤسسات تعمل في مجال الحفاظ على التراث الثقافي نشأت في الوطن العربي وتعمل فيه ولها مستويات مختلفة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

ب - ١: على مستوى أقطار الوطن العربي والعالم الإسلامي الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات القطرية وفيما يلي التفصيل:

١ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ألكسو (ALECSO) وتقوم بالنشاطات نفسها التي تقوم بها منظمة اليونسكو (دون تعارض بينهما) ولكن بشكل خاص في الوطن العربي. أسست من قبل الجامعة العربية عام ١٩٧٠م، وهي من أنشط المنظمات التي تهتم بنشر معرفة التراث وثقافة الحفاظ داخل العالم العربي.

ومن الأهداف الأساسية لنشاطها القيام بعمل جمعيات بين الدول العربية للقيام بإنقاذ تراثها ولا سيما المعالم والمواقع، وخاصة أن هذا التراث غني ومتعدد الجوانب وإنه يتطلب جهدا كبيرا. إن المراكز التاريخية تتطلب الرعاية والاهتمام حتى لا تفقد بالكامل، ولتنفيذ هذا الهدف وُضع برنامج يعتمد نجاحه على المقدرة في إمكان تمويله والمقدرة في توفير المتخصصين. كان في بغداد مركز لعمل مساقات في الحفاظ وهو معطل من فترة بسبب الأحداث التي مر بها ذلك القطر العربي منذ عقدين من الزمن. وهناك مراكز قطرية في الوطن العربي مهتمة في الحفاظ على المصادر التراثية، ولكن أغلبها في مجال الحفاظ على التراث الأثرى.

وهدف أساسي آخر للألكسو هو «توجيه وتحسين الرأي العام العربي نحو الحفاظ على المدينة كمرآة للحضارة الإسلامية»[١٥٥]، هذه المؤسسة هي التي تنظم لقاء الأثريين العرب وكذلك هي التي تنظم لقاء الوزراء العرب المهتمين بالثقافة.

٢ ـ المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ISESCO): أُسست العام ١٩٨٢م في فاس ومقرها في الرباط. من أهدافها الأساسية: ١ـ دعم الثقافة الإسلامية، ٢ـ الحفاظ على الهوية الإسلامية، ٣ـ الحفاظ على معالم الحضارة الإسلامية.

الدول الأعضاء فيها حتى عام ٢٠٠٤ إحدى وخمسون دولة. ومن أهم نشاطات المنظمة طبع ونشر كتب تهتم بالثقافة والتراث في العالم الإسلامي.

٣ ـ منظمة المدن العربية: نشأت باهتمام سبعة وعشرين رئيس بلدية من مدن الدول العربية العام ١٩٦٧. وكان الهدف من إنشائها هو تقوية العلاقات والروابط بين المدن العربية. ولهذه الغاية في العام ١٩٧٩ إنشاء المعهد العربي لإنماء المدن ومقره الرئيسي في الرياض، بهدف تقديم استشارات إدارية وتدريبية لكل المدن الأعضاء، مع انفتاح نحو البحث الثقافي والعلمي في مواضيع تتعلق بتطور المدينة. في العام ١٩٨١ أضيف هدف جديد للمنظمة وهو الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للمدينة بالحفاظ على تراثها الحضري.

ومن نشاطات المعهد العربي للإنماء نشر كتب عن التراث الثقافي في بعض المدن العربية.

٤ ـ منظمة العواصم والمدن الإسلامية: أُنشئت في العام ١٩٨٠ في مكة المكرمة. ومن أهدافها الحفاظ على التراث الثقافي للعواصم وللمدن الإسلامية.

تنظم هذه المنظمة مؤتمرات ومعارض تهتم بمشاكل العواصم والمدن الإسلامية. وتقدم جوائز في مختلف المجالات التي تعنى بحل مشاكل العواصم والمدن الإسلامية.

ب ـ ٢: مؤسسات إسلامية وعربية ثقافية غير حكومية

١ ـ منظمة الأغاخان: من أهم المؤسسات الخاصة وأشدها تأثيرا في نشر ثقافة الحفاظ وتنفيذ المشاريع المتعلقة به. تحتوي هذه المؤسسة على ثلاثة برامج تطويرية للدول الفقيرة في العالمين العربي والإسلامي، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والأخيرة تنفذ من خلال برنامج خاص اسمه «ثقة الأغاخان للثقافة» الذي يحتوي على ثلاثة برامج داخلية وهي: أ ـ جائزة

الأغاخان الدولية للعمارة، ب ـ التربية والبرنامج الثقافي، ج ـ المدن التاريخية والبرنامج المساند (أُسس عام ١٩٩٢). وهدف البرنامج الأخير هو الترميم المتكامل وإعادة الاستخدام والتنمية الاجتماعية في المراكز التاريخية، والهدف الآخر هو عقد دورات تدريبية للمحليين بالاشتراك مع الحكومات في مجال الترميم والمحافظة على التراث في الدول النامية في العالم الإسلامي.

٢ ـ جمعيات من القطاع الخاص متفرقة في الأقطار العربية مثل جمعية أصدقاء الآثار (في الأردن وغيرها من البلاد العربية)، وجمعية الحفاظ على التراث (في مصر) وغيرهما. هذه جمعيات وطنية وشعبية تضم في عضويتها أفراداً من المثقفين المهتمين بالتراث والآثار وبالحفاظ عليها أيضا، ليس لديهم تأثير عملي في اتخاذ القرارات وسن القوانين في الدول العربية.

ب ـ ٣: مؤسسات عربية حكومية قطرية

١ ـ مؤسسات التراث الأثرى والمعماري والحضري: في بعض الدول العربية جرى التركيز على ربط الآثار بالسياحة وأُعطيت السياحة النصيب الأكبر من التنمية والتطوير، في كثير من الأحيان، على حساب الحفاظ والإدارة الصحيحة للمواقع الأثرية، مثل ما هي الحال في وزارة السياحة والآثار في كل من الأردن وفلسطين؛ وهناك دول أخرى حددت وزارات للسياحة و حددت أقساما أو هيئات للحفاظ على التراث، مما يعطي السياحة أيضا نصيبا أكبر من حيث الميزانية وغير ذلك مثل وزارة السياحة في كل من مصر وتونس وسورية ولبنان، ووزارة السياحة والصناعات اليدوية في الجزائر. وهناك جوانب إيجابية في دول عربية أخرى حيث رُبطت الآثار والتراث بوزارة الثقافة – هيئة الآثار مثل ما هي الحال في مصر؛ وهناك بعض الدول العربية التي قطعت شوطا أكثر قربا إلى ما يحتاج إليه تراثنا من عناية، فخصصت لذلك التراث وزارة خاصة به مثل وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ووكالة الآثار والمتاحف في السعودية.

٢ ـ مؤسسات التراث الديني والوقف الإسلامي: لا توجد أقسام وأجهزة متطورة في وزارات الأوقاف الإسلامية للحفاظ على المعالم الإسلامية التاريخية التي تمتلكها تلك الوزارات، ولا بد من استحداث ذلك وبالسرعة القصوى وعدم ترك ترميمها وإدارتها بأيدي غير المتخصصين حيث في غالب الأحيان يُهدم المسجد التاريخي ليبنى مكانه آخر جديد،

وأذكر حادثة هدم مئذنة المسجد الغربي المملوكي الجميلة والنادرة الوجود، ليس فقط في مدينة إربد بل في الأردن، وذلك بسبب أن أهالي الحي الذين يسكنون بجوار المسجد انزعجوا من صوت الصفائح المعدنية التي تعلو المئذنة عندما تهب الريح، فاستبدلوا كل المئذنة بواحدة جديدة وميزتها أنها من دون صفائح معدنية.

نستطيع أن نجمل أهم المواضيع التي يجب مناقشتها في موضوع هذه المؤسسات القطرية كما يلي:

- دور القوانين المحلية:

دور القانون يأتي بعد دور التوعية الشعبية في هذا المجال، وهي وليدة هذه التوعية (انظر المحور الأول في الفصل الأول). القوانين في العالم العربي تركز بشكل أساسي على حماية التراث الأثرى، ولم تتطرق إلى درجات الحفاظ الأخرى مثل الترميم وإعادة التركيب، بل إنها تشجع عملية إعادة البناء التي تطغى على درجات الحفاظ الأخرى في معالجة المصادر الأثرية في الوطن العربي التي هي من العمليات المرفوضة من قبل المواثيق العالمية في مجال الحفاظ الأثرى.

أما عن الحفاظ على التراث المعماري والحضري في العالم العربي فليس هناك إلى الآن قوانين كافية تحمي ذلك التراث. هناك سبق في بلاد المغرب العربي في هذا الجانب مثل تونس والمملكة المغربية وكذلك في سورية. أما في الأردن فقد سُن قانون للحفاظ على المعالم المعمارية، لكنه لم يدخل إلى الآن في حيز التنفيذ، وهناك محاولات لسن قوانين جديدة في هذا المجال في بلاد عربية أخرى مثل الإمارات العربية ومصر.

العلاقة بين المؤسسات الأكاديمية والتنفيذية

هناك مشكلة تقليدية في بلادنا العربية بين النظرية والتطبيق أي بين الأكاديمي والذي يعمل في الميدان، وهذا للأسف وضع البلاد النامية، أما في البلاد المتطورة، فهناك تكامل بين هذين الطرفين، ففي أوروبا وأمريكا هناك تمويل للأبحاث الجامعية حتى على مستوى الدكتوراه تقوم بها الشركات المختصة في مجال الحفاظ على التراث (كما في المجالات الأخرى) حتى تغذي أعمالها الميدانية بدراسات وأبحاث الأكاديميين العلمية وحتى تطور من

عطائها. أما شركاتنا التي تنفذ مشاريع الحفاظ فتريد أن تقطع أي صلة لها بالأكاديميين وذلك تجنبا منها لأي بحث جاد يطور العمل والنتائج لأن فيه جهدا وتكلفة مالية.

والناظر في عالمنا العربي يرى أن كثيرا من أعمال الحفاظ لا تعتمد على أسس ونظريات الحفاظ بل تنفذ باجتهادات خاصة من الموظفين في حقل التراث وخاصة الأثرى منه، لكن المشكلة الأكبر تكمن في عدم وجود مدارس متخصصة ذات منهجية تخرج إلى المجال العملي أفرادا تقنيين على معرفة بالصواب والخطأ على الأقل نظريا حتى تكون أعمالهم أقرب إلى الصواب والمشكلة الأخرى أن الذين عملوا إلى الآن في مجال الحفاظ واكتسبوا معلومات تقنية عن المباني الأثرية يظنون أنهم أمسكوا بناصية الحفاظ بالتجربة الميدانية والخبرة العملية.

لا بد من تجانس وتكامل الجانب العملي مع الأكاديمي، ولا بد من تضافر كل الجهود بهدف إنقاذ التراث الثقافي في العالم العربي، والتركيز على الناحية النظرية فقط هو ضرب من الترف الفكري والأكاديمي، والسير فقط في الناحية العملية من دون دراية بالنظرية يصبح عملاً غير علمي، أي أنه حرفي وليس تخصصيا، حيث إن صاحب الحرفة غير مبدع، بل يعيد نفسه ويقلد ما ورثه من أجداده من حرف يدوية. وإن واجهته مشكلة فلن يستطيع حلها ولا بد من اللجوء إلى المهندس المتخصص في تلك الناحية من الأعمال، مثل حال البناء والمهندس المعماري أو المدني حسب نوع المشكلة. وهنا نلاحظ أهمية التخصصية التي توجد العلاقة المتجانسة بين الجانب النظري والأكاديمي والجانب الحرفي الميداني التي نحتاج إليها في عالمنا العربي.

لا بد من أن نجد هذا النوع من العلاقة العامة والخاصة بين النظرية والتطبيق حتى تكون أعمالنا في مجال الحفاظ أقرب إلى الصواب والصحة في عالمنا العربي.

مشاكل المنظمات العربية التي تعنى بالحفاظ وإدارة المصادر الثقافية

المؤسسات الحكومية، كما ورد سابقا، تحتاج إلى تطوير اهتمامها بالأنواع الأخرى من التراث الثقافي حماية وحفاظا بجميع درجاته، ولا بد لها من تطوير قوانينها لتحقق ذلك.

نرى أن النتائج العملية للدعم الأوروبي أو لدعم وكالة جايكا اليابانية في الوطن العربي أكبر فعالية من دعم المؤسسات العربية الحكومية التي تعنى في غالب الأحيان بشغل شواغر رفيعة المستوى لموظفين غير قادرين على تحريك عملية الحفاظ على التراث بشكل فعال وعملي. وغالبا ما ينحصر مجمل عمل تلك المؤسسات في كتابة التقارير والأبحاث.

أما المؤسسات غير الحكومية في العالم العربي فقد تأثرت بالمؤسسات الحكومية. فمثلا مؤسسة الأيكوموس في الوطن العربي ليست مستقلة كما هي حالها في أوروبا، وكما يجب أن تكون عليه في العالم العربي، وهي مرتبطة بالمؤسسات الحكومية،مما يؤدي إلى أن يكون نشاطها مرهونا بنشاط الموظفين الحكوميين الذين تناط بهم مهام كثيرة في مؤسساتهم الوظيفية، ولا يجدون وقتا يقدمونه لتطوير تلك المؤسسة.

وفي الفصل اللاحق سيكون هناك تفصيل أكبر حول هذه الإشكاليات والبحث عن حلول لها.

أهمية دور المجتمع العربي في الحفاظ على تراثه الثقافي

إن ملكية التراث الثقافي للإنسانية جمعاء، ولأن الدولة أو المجتمع هو صاحب ذلك التراث الثقافي وحارس عليه، فمن واجبه حمايته والمحافظة عليه قبل الآخرين والدفاع عنه إذا لزم الأمر. فعلى مر العصور كان الاعتداء على التراث الثقافي وسيبقى مادام الإنسان يحارب أخاه الإنسان الذي صنع ذلك التراث. وعلى مر العصور تعمد الغازي والمستعمر تدمير التراث الثقافي للبلد المهزوم، لعزل الشعوب المستعمرة عن ماضيها وعن ارتباطها بالأرض وعن انتمائها وهويتها الوطنية. وحتى يحدث الاتزان وينتصر المهزوم كان لا بد للشعوب المستعمرة من استمداد قوتها من تراثها الثقافي والتمسك به بل والدفاع عنه حتى بالدم وبالروح.

وتظهر أهمية المجتمع المحلي وفعاليته في الحفاظ على تراثه إبان الملمات والمحن والحروب، حيث يغيب في تلك الظروف عمل معظم المؤسسات (العالمية والوطنية الرسمية) التي تعنى بالحفاظ على ذلك التراث وتظهر آثار التربية وحب الوطن والانتماء الحقيقي له، وكأنها طبيعة لحفظ الاتزان الثقافي وصراع بقاء الهوية بين الغازي الذي يكون هدفه دائما طمس الهوية الثقافية للمغزو، والمهزوم الذي يريد دائما أن يحافظ عليها بكل ما أوتي من قوة.

حدث هذا في الماضي البعيد والقريب، فها هي جموع المواطنين في روما [١٥٦] يدافعون ويقفون في وجه المستعمر الفرنسي في أثناء سيطرته على مدينة روما، في نهاية القرن التاسع عشر إبان حكم نابليون، كي ينقذوا المسلات (أصولها مصرية فرعونية) الأربع الموجودة في مدينتهم، ويبذلون في سبيل ذلك حياتهم حتى نجحوا في ذلك ولا تزال تلك المسلات ماثلة في أجمل ساحات روما، وإحداها موجودة في ساحة الفاتيكان أشهر الساحات على المستوى العالمي.

وكذلك فإن الفرنسيين [١٥٧]، بدورهم (مثل باقي شعوب أوروبا) في فترة الحرب العالمية الأولى والثانية حافظوا على تراثهم الثقافي، وبذلوا في ذلك كل ما استطاعوا إليه سبيلا. فعند انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة شُكلت لجان متخصصة من مهندسين وأثريين قاموا بعملية التوثيق للمباني التاريخية والأثرية، وبدأوا بعمليات الترميم. ولقد استفادوا من تجربتهم في الحرب العالمية الأولى، فأدى ذلك إلى القيام بأعمال الحماية والمحافظة قبل وفي أثناء المعارك. فمن الإجراءات الوقائية خُزنت ٤٥ ألف قطعة أثرية من القائمة المسجلة للتراث الفرنسي في مكان آمن في بداية الحرب. أما إبان الحرب فكان هناك جهاز يعمل على الحماية والمحافظة لذلك التراث، فقاموا بتوثيق المباني هندسيا حتى إذا ما دُمرت تلك المباني كان بالإمكان ترميمها بشكل صحيح.

كذلك الشعب البريطاني [١٥٨] بذل جهودا كبيرة إبان الحرب لحماية تراثه، فلقد نقل المتطوعون المقتنيات الأثرية والتراثية المنقولة (التي يمكن نقلها) إلى مناطق بعيدة عن المدن في الكهوف وتحت الأغطية. لقد نقلوا شبابيك الكنائس وأثاثها والمباني التقليدية كما نقلوا التماثيل والتحف الفنية من تاريخية وأثرية من المتاحف ومن غيرها من المباني التاريخية ومن المواقع الأثرية، أما التماثيل الكبيرة والمعالم المهمة فقد غطوها بالتراب والطوب حتى لا يدمرها القصف، بينما اضطلع المتخصصون من مهندسين معماريين وإداريين محليين برفع وتوثيق المعالم المهمة الموجودة في المدن الإنجليزية، حتى تكون مرجعا لحالات الترميم بعد انتهاء الحرب إذا ما قُصفت.

فواجب الشعوب نحو تراثهم هو واجب مستمر سواء في السلم أو في الحرب، بل إن واجبهم أوقات الصعاب يصبح أكثر أهمية وضرورة، فتراث الأمة جزء من هويتها وذاتها ويجب ألا تتخلى عنه.

وحتى في عالمنا العربي وببديهية طبيعية نرى هناك ارتباطاً عضويا ووثيقا بين الإنسان وتراثه، حتى من دون التوعية المطلوبة، نجد الناس بالفطرة يدافعون عن تراثهم الثقافي وعن هويتهم الثقافية مثلما حدث في فلسطين ودفاع أهلها المستميت عن مقدساتهم ذات القيم الدينية والتاريخية والنفسية والرمزية، وهم مدركون أن هذه المعالم هي الأكثر استهدافا لأنها تمثل كيان هويتهم الوطنية.

الحفاظ على التراث الثقافي بين الهوية الوطنية والعولمة

سندرس في هذا الباب ثلاثة مواضيع متتابعة، وهي دور التراث الثقافي في بناء الهوية الوطنية؛ وعلاقة العولمة بالتراث الثقافي وأخيرا العولمة ودورها في خصخصة إدارة التراث الثقافي.

وتفيدنا هذه الدراسة في الوقوف على أصل العلاقة بين العولمة والهوية الوطنية للأقطار المختلفة.

التراث الثقافي ودوره في بناء الهوية الوطنية

نرى أهمية التراث ودوره جليا في صنع الوحدة الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنها لا تمتلك تراثا ثقافيا كبيرا كما هي الحال في عالمنا العربي، ومع ذلك قامت بجهد كبير في توفير مصادر ثقافية وشيدت لها متاحف في كل قرية ومدينة.

الوطن العربي أحوج ما يكون إلى أن يغذي وحدته المنشودة بوحدة تراثه الثقافي العربي والإسلامي وتنوع مصادرها بالإضافة إلى ما هو معلوم من وحدة اللغة والدين والتاريخ والمصير.

وحتى في القطر العربي الواحد أضحى من الضرورة تحليل المصادر الثقافية الموجودة فيه وتقيمها وتعيين الأهميات فيها، حتى نصل إلى تحديد قيمة وطنية محددة تعتمد على القيم الاجتماعية والسياسية والعرقية الموجودة في تلك المصادر والتي يمكنها أن تصب جميعها في خدمة الهوية العربية للوطن العربي.

العولمة ونظرتها إلى التراث الثقافي الوطني

هناك وجهتا نظر حول العلاقة بين العولمة والهوية الوطنية، فهناك من يعتبر أن العولمة مناقضة للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته في الأقطار المختلفة وهناك من يرى أنها في خدمة ذلك التراث.

دوغلاس كلارك[١٥٩] (Douglas Clark) حول العلاقة بين الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته والعولمة يقول: «هناك علاقة وطيدة بين إدارة المصادر الثقافية والعولمة للأسباب التالية:

- لا يمكن أن أفكر بإدارة المصادر التراثية دون عولمة، وذلك بوضع قوانين لإدارة المصادر التراثية لتسمح وتسهل عملية التبادل الثقافي العالمي في الخبرات، وفي توصيل هذه الثقافة إلى جميع الدول الأخرى في العالم.
- إدارة المصادر الثقافية ستكون أفضل بوجود مراكز تدريب وتأهيل تعمل على مستوى عالمي.
- يجب أن يكون هناك اتزان وتكاملية بين الهوية الثقافية للشعوب وبين العولمة[١٦٠].

أوجنيو غالديري (Eugenio Galdieri) له نظرة مختلفة عن كلارك حيث كتب في الموضوع بشكل معارض: «وفي هذه الحالة يمكن الحفاظ على تلك الفروق (الخصائص) بين البلاد والثقافات المختلفة، التي هي اليوم مهددة بسبب زحف العولمة. هذه العولمة التي يمكن أن تجلب النعيم نظريا للجميع، لكنها عمليا تخدم الأقوى»[١٦١].

وهناك من لا يرى كبير جدوى وفعالية للدورات التدريبية التي تقوم بها الدول المتقدمة أو المؤسسات العالمية المتخصصة، (انظر ما قاله جوزبه إنفرانكا حول هذا الموضوع في الفصل الخامس).

وقد يكون من أولى بوادر تأثير العولمة على التراث الثقافي إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في إدارته وتهميش دور القطاع العام.

العولمة ودورها في خصخصة التراث الثقافي

الخصخصة هي إحدى طرق تطبيق العولمة، وقد يكون للخصخصة دور في إدارة المصادر التراثية، ففي كثير من البلاد العربية أصبح مطلب بعض المستثمرين الحصول على إدارة مواقع تراثية وأثرية مهمة جدا.

وحول موضوع العلاقة بين القطاع الخاص وإدارة المصادر التراثية قال دوغلاس كلارك:

- لا بد من وجود حياة منفتحة بين الناس والتراث ويجب استقطاب الناس إلى داخل المصادر التراثية.
- ضرورة التربية والتعليم بشأن التراث بالنسبة إلى الناس.

- مسؤولية قطاع المستثمرين أن يقوموا بالمساعدة على حماية التراث الثقافي [١٦٢].

هذه النقاط مهمة لو أنها تطبق فهي ما نادت به المواثيق الدولية المنبثقة عن الأيكوموس. ونتمنى أن يكون دور المستثمرين من القطاع الخاص دور المساعد في حماية التراث لا أن يكون هدفه الاستثمار الاستهلاكي.

هناك فئتان تتعاملان مع التراث الثقافي في المجتمع العربي، الأولى تعنى به لقيمته الاقتصادية وللمردود المالي منه، وهذه الفئة تزداد قوة وسلطة حيث إن العولمة تسير الركب نحو إعطاء القدرة لها لإدارة المصادر والمواقع الأثرية والتراثية التي هي ملك القطاع العام ضمن قوانين قد تسن قريبا في معظم الدول العربية. أما الفئة الثانية فهي التقنيون والمتخصصون الذين ينظرون إلى المصادر التراثية على أنها حقل تجارب لتطبيق نظرياتهم في الحفاظ والإدارة. أما عامة الناس فعلاقتهم مع هذا التراث محدودة لا تعايش ولا ترابط لهم معه، حتى عند تقديم هذا التراث عبر التلفاز ومواقع الإنترنت فيكون الغرض منه جلب السياح للاستجمام والمتعة (داخليا ومن الخارج) أي لأسباب اقتصادية ولمصلحة الفئة الأولى التي تمثل نسبة قليلة جدا من أبناء المجتمع، ولا يكون الخطاب للناس عامة عن تراثهم وعما يحويه ذلك التراث من قيم ثقافية كامنة فيه، حتى تتعزز بذلك محبته والحفاظ عليه بل والدفاع عنه إذا لزم الأمر. ولا بد للمواطن كذلك من أن يرى العوائد الاقتصادية للتراث والآثار عليه وعلى مجتمعه. أما التركيز وبشكل مستمر على السياحة ومردودها المالي الذي في غالب الأحيان لا يعود بشكل مباشر على المجتمع، ولا حتى على الموقع التراثي نفسه بفائدة (من صيانة دورية وغير دورية) فإنه لن يحدث التفاعل الإيجابي المطلوب بين المواطن وتراثه حتى نضمن الحماية الحقيقية لذلك التراث، أضف إلى ذلك، أن مفهوم السياحة في مجتمعنا العربي مازال فيه تشكك من قبل المواطن الذي هو محافظ بطبعه ويظن بأن المواقع الأثرية والتراثية هي للأجنبي وليست له، حتى أنه أصبح من المنقول بين الناس بأن زوار هذه المواقع هم من الأجانب فقط.

أما الفئة الثانية من التقنيين فلم يتفاعلوا مع البعد الحقيقي لذلك التراث ولم يقفوا على الأسباب الكبرى لتلفه وتدهور حاله، ففي أحسن الأحوال عندما يريدون معالجة موقع ثقافي فإنهم يبدأون بنظرة تقنية صرفة في تحديد خطوط الطول والعرض وأثر الحرارة والبرودة وتزهر الأملاح

والرطوبة وأثر باقي عناصر التلف الطبيعية على ذلك الموقع. ومع أن هذا جزء من المشكلة إلا أن المشكلة الأكبر تكمن في التلف الناتج من أبناء المجتمع المحلي ومن السائحين، ولن تحل المشكلة الأولى إلا بحل المشكلة الأخيرة أي لا بد من إشراك المجتمع المحلي في معايشة التراث والاستفادة منه حتى يحافظوا عليه ويدافعوا عنه.

وفي هذا السياق بالإضافة إلى ما ذُكر فهناك النقص الكبير في تقديم هذا التراث لأبناء المجتمع قبل غيرهم ليتعايشوا ويرتبطوا معه حتى في حياتهم اليومية، هناك بعض الأمثلة الناجحة التي لا بد من الإشارة إليها مثل سوق الحميدية في دمشق، وكذلك سوق بر ديرة في مدينة دبي. وغيرها في تونس وغالبية أسواق مدن المغرب العربي. لا بد من التصميم بشكل أكبر لهذا النوع من التكامل لاستخدام الماضي في الحياة المعاصرة، لكن دون التعدي على هذا التراث. ويمكننا أن نستفيد من تجارب أوروبا في كيفية معايشة التراث داخل المدينة وفي الحياة اليومية للمواطن.

9

تجربة الحفاظ على المعالم الثقافية وإدارتها في العالم العربي المعاصر

الحفاظ على التراث الثقافي في الوطن العربي يواجه عقبات وإشكاليات أهمها عدم وضوح أسس ومصطلحات الحفاظ والتراث (التي جرت معالجتها في المحور الأول)، وهناك خلط عند بعض المتخصصين وعند عامة الناس بين الحفاظ على الآثار والحفاظ على المصادر التراثية الأخرى من معمارية وحضرية. وإلى الآن لم تتضح في غالبية البلاد العربية الفروق في التخصصية بين مرمم الآثار ومرمم المباني المعمارية التراثية ومرمم المدن التاريخية، وما هي مهام وحدود كل متخصص منهم؟ وسنلاحظ انعكاس هذه المشاكل في تجربة أقطارنا العربية التي سنتطرق إليها فيما بعد من هذا الفصل.

«إذا كان هناك نضج في فهم ضرورة الحاجة إلى الحفاظ تصبح هناك أهمية للدورات التدريبية. وتكون هذه الدورات منتجة أما إن لم يكن هذا النضج موجودا لدى الناس عامة والمتخصصين خاصة فستصبح هذه الدورات نوعا من أنواع الاستعمار الفكري»

إنفرانكا

الحفاظ على المعالم الأثرية هو الأكثر انتشارا وهو المعروف لدى الناس في مجتمعنا العربي، وإذا ذُكر ترميم المباني التراثية أو التاريخية فإن أول ما يتبادر للناس هو ترميم الآثار مباشرة. لم تتشكل إلى الآن في الوطن العربي صورة المتخصص في ترميم المباني التاريخية، فينسب كل ما يتعلق بالترميم عامة إلى تخصص الآثار مباشرة. وهذا يُعزى أيضا إلى قصور كليات العمارة في عدم فتح مساقات تدريس هذا التخصص في كلياتها، كما يوجد تقصير من قبل نقابات المهندسين المهنية في عدم وضع شروط وتعليمات لفتح تخصص لمزاولة مهنة الحفاظ المعماري والحضري.

إن الأصول النظرية لأعمال الحفاظ مختلفة من قطر إلى آخر، فبعض منها يعتمد على نظرية الترميم الطرازي، وغالبيتها لا تعتمد على أسس أو نظريات محددة بل تعتمد على رغبة ومقدرة بعض العاملين في المجال على القيام بما يرونه مناسبا ويرغبون في تنفيذه، بحجة أن لديهم خبرة عملية اكتسبوها من خلال عملهم (انظر العلاقة بين المؤسسات الأكاديمية والتنفيذية في الفصل الرابع) إما بتجاربهم الخاصة، وإما بمشاريع شاركوا بها مع بعثات أجنبية. وهناك علاقة مهمة بين البعثات الأجنبية وتكوين جيل المرممين في العالم العربي لا بد من توضيحها.

العلاقة بين البعثات الأجنبية وتكوين المرممين المحليين

أحد رواد تدريب العاملين في مجال الحفاظ على التراث الثقافي الذي أسس أول مدرسة للحفاظ على الفسيفساء في الشرق الأوسط (من خلال عملية تبادل ثقافي بين الأردن وإيطاليا) جوزيبه إنفرانكا (Giuseppe Infranca) يقول في توضيح نجاح عملية التأهيل والتدريب: «إذا كان هناك نضج في فهم ضرورة الحاجة إلى الحفاظ تصبح هناك أهمية للدورات التدريبية، وتكون هذه الدورات منتجة، أما إن لم يكن هذا النضج موجودا لدى الناس عامة والمتخصصين خاصة فستصبح هذه الدورات نوعا من أنواع الاستعمار الفكري. وقد تكون هذه الدورات في بعض الأحيان من باب الدعاية بأهداف استهلاكية، إذ من المستحيل تأهيل مرممين في العمارة مثلا من خلال دورات تدريبية من ثلاثة أو من ستة أشهر، كما تقوم بذلك

مراكز مشهورة على مستوى عالمي. إذن لا بد من أن يتحقق - بداية - نضج ثقافي وفكري محلي لهذا الأمر سواء بنشر كتاب أو إلقاء محاضرة أو غير ذلك. وفي عملية التدريب يفضل أن يكون المدرب من أهل المنطقة مع وجود المدرب الأجنبي بغية المقارنة مع خبراته وبما لديه من أساليب»[١٦٣]، ومن الخطأ أن يظن بعض المتخصصين أنه بمجرد حضوره دورات تدريبية يصبح مرمما، وأخص بالذكر الذين لا يملكون أساسا علميا في تخصص الترميم أو الإدارة المراد إتقانه. ومن الأخطاء التي نصادفها أيضا أن يظن بعضهم أنه - لمجرد عمله مع أي فريق أجنبي في مجال المصادر الثقافية - أمسك بزمام الحفاظ والترميم وإدارة المواقع التراثية. وهذا الشعور خاطئ لعدة أسباب نذكر من أهمها:

١ - غالب البعثات الأجنبية التي تحضر إلى البلاد العربية هدفها دراسي واستكشافي أثري، ولا يعطون قيمة علمية كبيرة لعمليات الحفاظ. ومن خلال الدراسة لبعض المصادر الثقافية التي جرى الحفاظ عليها من قبل البعثات الأجنبية تبين عدم الموضوعية في انتقائهم لما قاموا بالحفاظ عليه وما أزالوه من تلك المصادر.

إن الخبرة التي يكتسبها من يرافق البعثات الأجنبية هي جزئية لعدم معرفة الفروق في التقنيات والمنهجية المتبعة في الأفرع المختلفة في مجال الترميم (من ترميم لمواقع الآثار أو للمواد الأثرية أو للمعالم التاريخية أو للمدن التاريخية) سواء ممن يتابع هذه البعثات أو من أعضاء تلك البعثات.

٢ - يحدث أن تجد وباستمرار إصرار من له خبرة في مجال الترميم للمباني الأثرية على استخدام التقنيات الخاصة بتلك المباني على المنشآت التاريخية، مما قد يسبب انهيارها. وذلك لعدم سعة خلفيته التخصصية ولعدم معرفته بمختلف التقنيات، مما يوقعه في خطأ الإصرار على تنفيذ ما يعلمه هو فقط دون السماع للآخرين.

لا بد أن نذكر أن هناك بعثات أجنبية قوية ومنظمة ومتكاملة التخصصية فلقد قابلنا (المؤلف مع طلبة الماجستير من جامعة اليرموك) بعثة إيطالية في قلعة الشوبك في صيف العام ٢٠٠٣، وكان فريق تلك البعثة متكاملا من مختلف التخصصات اللازمة بالدراسة العامة للمعلم

وبالحفريات الأثرية وبأعمال الحفاظ الأثري والمعماري للقلعة، فكان من عناصر الفريق أثري ومعماري وأنثروبولوجي ومتخصص في الرفع الهندسي وآخر في الإنشاء وثالث في الترميم وهكذا، ولكن كانت فترة مكوثهم للعمل في الموقع قليلة لأنهم قد حضروا من جامعات مختلفة، ولهذا السبب يتعذر على من يريد متابعتهم من المهنيين المحليين الاستفادة من خبرتهم وتخصصاتهم. ولهذا السبب أجد أن رأي إنفرانكا في هذا الصدد كان مصيبا في أن يكون المدرب المحلي هو الأساس والمحرك لعملية التدريب والتأهيل، ويكون دور البعثة الأجنبية (ذات النوعية والكفاءة العالية) عاملا مساعدا بغرض زيادة الاستفادة وللمقارنة ومعرفة التقنيات الحديثة المستخدمة في المجالات المختلفة.

وهذا يقودنا إلى النتيجة التي توصلنا إليها سابقا، ألا وهي ضرورة تكوين مدرسة خاصة في عالمنا العربي تعنى بالحفاظ وإدارة المصادر الثقافية، حتى نضمن أن يحدث عندنا استمرارية في عملية التدريب والتأهيل أيضا.

تجربة الأقطار العربية في الحفاظ على تراثها الثقافي وإدارته

سأقوم في هذا الفصل بتقديم صورة عامة وملخصة لتجربة بعض الأقطار العربية الرائدة [١٦٤]، في مجال الحفاظ على المصادر الثقافية وإدارتها. لن نخوض في تفاصيل هذه التجارب حتى لا يكون هناك نوع من النقد المباشر لبعض الأعمال التي قام بها بعض الزملاء في العالم العربي؛ وحتى لا تظهر العملية وكأنها عملية البحث عن السلبيات في أعمال الآخرين.

أرى قبل البدء بتقديم تلك الصورة العامة والإجمالية ضرورة التركيز على مشكلة عملية تطبيقية أخرى تواجه العاملين في مجال الحفاظ والإدارة للمصادر الثقافية، ألا وهي وجود من ينادي من المهنيين وخاصة المعماريين منهم غير المتخصصين في الحفاظ، بترك المجال أمام الراغبين في التجربة حتى يتعلموا في المعالم الثقافية لأن هناك نقصا كبيرا في المتخصصين. وهذا أمر خطير لعدة أسباب منها:

- المصادر الثقافية هي مصادر إستراتيجية لا يمكن التفريط فيها وتركها بين أيدي من يريد أن يتعلم عليها، والضرر الذي يلحق بها من خلال تعلم المتعلمين لا يمكن إصلاحه (غير منعكس) بعد ذلك. مثل المبنى الذي يحتاج

إلى الترميم كمثل المريض الذي يحتاج إلى عملية جراحية خاصة، فمن الظلم أن تترك الطبيب غير المتخصص (الطبيب العام) ليقوم بعملية القلب المفتوح لمريض وضعه حرج، ومن المؤكد أن المريض لن يعيش (إذا لطف الرحمن بحاله) مرتاح الضمير والبال حتى لو نجحت العملية.

- وبالتجربة العملية الميدانية في مشاريع الحفاظ، وخاصة في مشاريع الترميم نجد سلبيات هذا الاقتراح كبيرة حتى من الناحية الاقتصادية والعملية، فالمهندس غير المتخصص يحتاج إلى أن يقوم بالعمل التصميمي عدة مرات، كلها مدفوعة الأجر، لأن الذي استخدمه يعرف قدراته وهو شريك له في القرار. وفي بعض الأحيان يتطلب الإشراف على المشروع رفض بعض الأجزاء المنفذة، مما يؤدي إلى هدمها ليعاد بناؤها من جديد، وقد يتضرر المبنى من جراء ذلك. وغالبا ما يكون السبب وراء ذلك استحالة تنفيذ ما قد يصممه غير المتخصص فيؤدي ذلك إلى أن يكون التنفيذ مخالفا للتصميم. وفي الختام يضطر المهندس المصمم لأخذ سكيتشات تصميمه من التقني المنفذ حتى تكون قابلة للتنفيذ ومطابقة للتصميم؛ وهذا هو الخطأ بعينه حين يصبح من ينفذ هو من يصمم، فسيفقد المهندس بذلك خصوصيته وهويته.

وأريد هنا أن أتطرق إلى ما ذكره بعض المشاركين في مؤتمرات الحفاظ التي عقدت في بعض الأقطار العربية (انظر الفصل السادس) وهو أن بعض الزملاء كونوا مدرسة حفاظ على التراث الثقافي خاصة بهم، علما بأنه لا يمكن أن تولد مدرسة في الحفاظ لأننا نرغب في ذلك أو لمجرد قولنا به فقط.

فمدرسة الحفاظ تحتاج إلى وعي الناس عامة بالمشكلة، مما يؤدي إلى بروز أحد أفراد المجتمع ليجد حلا لتلك المشكلة ويتبعه بعد ذلك الناس والمتخصصون في تطبيق ذلك الحل لكونه الأمثل من حيث الجودة والسعر وإمكان التنفيذ. هذا من جانب أما من الجانب الآخر فلا بد كذلك لمن يقوم بشق الطريق لمدرسة الحفاظ أن يتعرف على تجارب مدارس الحفاظ السابقة والحالية من حيث النشأة والتطور حتى يستفيد منها، في أوروبا وغيرها. نحن لا يمكن أن نتخلى عما وصل إليه أصحاب الخبرة في هذا المجال بل نريد أن نبني عليه بما لا يتعارض مع ثقافتنا العربية والإسلامية ويتماشى مع مقدرتنا التقنية والمادية ذاتية التكوين وتوافقية التطبيق.

وللأسف ومن خلال المناقشة ورؤية تلك المشاريع، تبين أن ما قد سُمِّي بمدرسة حفاظ حديثة ما هو إلا نسخة عن الترميم الطرازي، الذي أنشأه الفرنسي فيوله لو دوك وتمت معارضته من قبل المواثيق العالمية في الحفاظ على التراث الثقافي.

ومن خلال دراسة بعض المشاريع، من خلال الزيارات الخاصة إلى بعض الأقطار العربية، أو من خلال مدارسة المشاريع التي جرى تقديمها وعرضها كمشاريع حفاظ وترميم و إدارة لمصادر تاريخية (في مؤتمرات الحفاظ في العالم العربي) تبين أن هناك أعمالا كثيرة لا تمت إلى الحفاظ أو إدارة المصادر التاريخية بصلة، وفي بعض الأحيان كانت تلك الأعمال تدميرية للنسيج التاريخي أو للقرى أو للمدن التاريخية أو للمواقع الأثرية؛ وفي حين آخر كانت تحدث أعمال تشويهية للمباني التراثية وباقي المصادر الثقافية.

ويمكن أن تصنف المشاريع التي نُفِّذت في مجال الحفاظ وإدارة المصادر الثقافية في العالم العربي ضمن ثلاث مجموعات عامة كما يلي:

١ - المجموعة الأولى: مجموعة حفاظ وترميم جيدة، وخاصة في مجال المصادر الأثرية، اكثر مما هي الحال عليه في مجال المصادر المعمارية. كما أنه بدئ بوضع قوانين لحماية المصادر الثقافية، لكنه في المحصلة النهائية تبقى كمية أعمال الترميم والحفاظ والإدارة المعمارية الجادة قليلة وهي محصورة فقط في بعض الأقطار العربية. وقد تكون بدايات هذه المجموعة من الأعمال بيد فرق أجنبية مميزة تشاركت وأثرت في فرق عربية محلية وجيدة أيضا.

٢ - المجموعة الثانية: ترميم طرازي وقد يكون هذا الحفاظ على الصورة التقليدية للترميم الطرازي - كما وضعها فيوله لو دوك - أو أنها تبلورت بشكل مغاير في بعض الحالات مثل الحفاظ على التراكم التاريخي لفترتين تاريخيتين (طرازين معماريين) وإزالة طرز أخرى لاحقة مع أن كل تلك الفترات لها قيمة تاريخية. وهناك تفصيل في هذا القسم أريد أن أتطرق إليه لأهميته:

هناك من يعتقد أن هدف الحفاظ على الآثار، في دوائر الآثار الرسمية، في العالم العربي هو إعادة بناء الأجزاء المفقودة من المعالم الأثرية. وعلى هذا الأساس وُضِعت تصورات وتوجهات و«مدارس» في

البحث حول كيفية الوصول إلى تصور تلك الأجزاء المفقودة لإعادة بنائها. ومن هذه المدارس من نادى باستعمال التناظر كمرجعية للقيام بإكمال ما تم فقدانه من المعالم الكلاسيكية. وبما أن كثيرا من المعالم الكلاسيكية في العالم العربي أعيد استخدامها في وقت لاحق من قبل السكان المحليين، فإن التراكم الذي حصل عادة ما يكون مصيره من أصحاب هذه المدرسة التدمير، كما هي الحال عند أصحاب مدرسة الترميم الطرازي. كما تمت مناقشة الموضوع من قبل فالترميم الطرازي مرفوض من قبل ميثاق البندقية، وهو غير منطقي التطبيق، حتى على العمارة الكلاسيكية في منطقة الشرق العربي؛ لأن لها خصوصيتها وقواعدها الهندسية المختلفة عن تلك الكلاسيكية المركزية في أثينا وروما. فالتناظر في العمارة الرومانية في عمارة مدن الشرق غير دقيق، كما يظهر ذلك في واجهات ومخططات العمارة الرومانية في مدن جرش وتدمر وغيرهما.

وهناك مدرسة أخرى استخدمت تقنية التشابه بين المعالم الكلاسيكية وغيرها، وهي تعتمد في تحديد الأجزاء المفقودة للمعلم الأثري المراد إكمالها، على الدراسة التاريخية لمعالم مشابهة تعود إلى الفترة التاريخية نفسها لذلك المعلم. والنتيجة هنا أيضا الترميم الطرازي، حيث نفقد كل التراكمات التاريخية في المعلم المراد ترميمه؛ بسبب جعله مشابها للمعلم الذي اتُخذ مرجعا في الترميم.

٣ ـ المجموعة الثالثة: ترميم وحفاظ و إدارة من دون أي احترام للمواثيق العالمية، المشاريع في هذا القسم تعتمد على مخيلة المصمم. وغالبية هذه الأعمال نجدها في ترميم المعالم المعمارية والحضرية التي لم تتم حمايتها إلى الآن في معظم الدول العربية. وقد نجد صورا مختلفة لعملية التجديد والتخيل والإضافات غير المقبولة من قبل المواثيق الدولية. فقد نجد إضافات لعناصر معمارية حديثة نافرة ومتضادة مع خصائص المعلم الثقافي، كما نجد أيضا عناصر معمارية تاريخية لكنها غير متجانسة مع العناصر المعمارية للمعلم المراد ترميمه، كما حدث في بعض المباني الدمشقية التي جرى ترميمها وإدخال عناصر من العمارة الأوروبية فيها.

كما أن هذا النوع من التدخلات يوجد أيضا في مجال الحفاظ على المصادر الأثرية، ولكن بكمية أقل حيث إن الرقابة على التراث الأثري أكبر مما هي عليه في التراث المعماري في غالبية الدول العربية.

فيما يلي سنتطرق إلى عرض أهم السمات العامة التي تتميز بها تجارب الدول العربية ذات الاهتمام في مجال الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته، وسنقدم صورة مجملة عن تجارب تلك الدول بخطوطها العامة، رغبة منا في عدم الخوض في النقد المباشر لأعمال الحفاظ التي تم تنفيذها، ولقد تم وضع نقاط محددة في نهاية هذا الفصل تحدد الإيجابيات وتلخص السلبيات، وتقدم حلولا لتجاوزها تماشيا مع الفكرة العامة للكتاب نحو مدرسة عربية في الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته. وسنقسم تجارب الدول العربية المهتمة بالحفاظ على تراثها الثقافي وإدارته حسب أقاليمها الأساسية كما يلي:

بلاد المغرب العربي (تونس والمغرب)

تكاد تكون بلاد المغرب العربي من أول البلاد العربية (وخاصة تونس) اهتماما بالحفاظ على التراث الثقافي، ولحسن حظها أن مدنها لم تدمر أو تهمل أو يعتدى عليها، كما حدث في المنطقة الشرقية من الوطن العربي، وذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها أن منهجية الاستعمار الفرنسي في بداية القرن العشرين كانت تعتمد على التعايش ما بين الثقافات المختلفة، لذلك حافظت على تراث وثقافة مستعمراتها المحلية، بل واعتبرت ذلك إثراء للثقافة الفرنسية، بعكس المستعمر الإنجليزي الذي تميز تعامله مع الغير بعدم التعاطي معه، بل في كثير من الأحيان كانت تميزه عزلته عنه.

جمهورية تونس

من أنشط المفكرين والعاملين في مجال الحفاظ على التراث الثقافي، ليس فقط على مستوى تونس وإنما على مستوى الوطن العربي والعالمي، نذكر الدكتور عبد العزيز الدولتلي، ونذكر نشاطه في الحفاظ على مدينة تونس ونشاطه في منظمة الأيكوموس العالمية. قد تكون مدينة تونس أولى المدن العربية التي وضعت تعليمات تحدد فيها أسس الحفاظ وإدارة المعالم التاريخية في المنطقة القديمة منها في منتصف السبعينيات من القرن العشرين.

المملكة المغربية

إن توارث واستمرارية استخدام الحرف اليدوية التقليدية في مستلزمات الحياة اليومية، وفي عمليات البناء، ساعدا في استمرارية الحفاظ على التراث الثقافي والمعماري في مدن المملكة المغربية.

ومما لا شك فيه أن أعمال الحفاظ وأعمال إدارة مدينة فاس (المدرجة في لائحة التراث العالمي والممولة من البنك الدولي) على رغم طول الفترة التي احتاجتها تلك الأعمال تعطي مثالا جيدا على شمولية تلك الأعمال وحسن نوعية تنفيذها.

منطقة الشرق الأوسط

معظم مدن الشرق الأوسط تعرضت للاعتداء والدمار والتغيير، بعكس ما هي الحال عليه في منطقة المغرب العربي. وفي فترة متأخرة يتم التخطيط للحفاظ على التراث الثقافي والمعماري في بعض مدنه مع الأمل بان تتبلور له منهجية وقوانين في القريب العاجل. لقد كان السبق للحفاظ على التراث الأثري في العشرينيات من هذا القرن، وتكاد تكون تلك البدايات المبكرة للحفاظ على التراث الأثري بتأثير من المستعمر الأجنبي في تلك الفترة، ولذلك أسبابه مثل تقدم الوعي بالقيمة الأثرية في الغرب قبل وعينا بها، وقد تكون أسباب أخرى مثل الاهتمام والتركيز بالدراسة وبالحفاظ على التراث الإغريقي والروماني لكونهما يمثلان الأساس الثقافي والحضاري للغرب الحالي.

جمهورية مصر العربية

مصر تملك تراثا كبيرا، وتحتاج إلى أن يكون لديها عدد كبير من المتخصصين في هذا المجال قبل أي قطر عربي آخر، لموقعها الإستراتيجي المتميز. ونذكر من المتخصصين المصريين في هذا المجال الأستاذ الدكتور صالح لمعي مصطفى، المعروف في أوساط الأيكوموس العالمي أيضا.

والذي يظهر من أعمال الحفاظ المقدمة في المؤتمرات أن هناك عند البعض عدم وضوح في التعاريف الأساسية لهذا التخصص، وكما هي الحال في باقي الدول العربية فإن الذين يقومون بأعمال الحفاظ على التراث، وخاصة المعماري، هم من غير المتخصصين في هذا المجال، ولا يمكن تسمية

أعمالهم حفاظا أو ترميما. وهناك كذلك أعمال حفاظية جيدة يمكن الاستفادة منها في نشر ما تم القيام به عبر مجلة متخصصة على مستوى الوطن العربي.

هناك مشاريع مهمة وضرورية، لا بد من الإشادة بها، مخطط لتنفيذها قريبا من قبل وزارة الثقافة - هيئة الآثار في مصر مثل: مشروع حماية التراث الوثائقي حيث تمتلك مصر ٦٥ ألف مخطوطة نادرة، وهناك أيضا مشروع قومي يقام حاليا لتأمين منطقة أهرام الجيزة ضد جميع الأخطار بمحيط قطره ١٠ كيلو مترات للحفاظ على المنطقة.

المملكة الأردنية الهاشمية

الحفاظ على التراث الأثري يقوم به الأثريون كيفما اتفق، حسب الخبرة التي يكتسبونها في الموقع مع البعثات الأجنبية في دائرة الآثار العامة، ومنذ العام ٢٠٠٠ افتتح قسم صيانة المصادر الثقافية وإدارتها في كلية الآثار والأنثروبولوجيا في جامعة اليرموك، لكن إلى الآن وللأسف لا يوجد لهذا القسم تأثير مباشر في عملية الحفاظ على التراث الثقافي في الأردن، ولا يوجد عمل مؤسسي في الحفاظ على التراث المعماري، بل يوجد اجتهادات فردية أغلبها من المعماريين، ومثلما هي الحال في معظم بلاد الوطن العربي، هناك عدم تخصصية في القيام بهذه الأعمال. ونذكر من المشاريع المهمة مشروع ترميم وإدارة مبنى أبو جابر التراثي في مدينة السلط المدعوم من الوكالة اليابانية جايكا، كما أن الاتحاد الأوروبي يدعم الحفاظ على موقع مدينة أم الرصاص الأثرية وإدارتها الذي تم تسجيله أخيرا (٢٠٠٤) في لائحة التراث العالمي. ويوجد الآن في الأردن توجه وحركة قوية نحو مشاريع الحفاظ على التراث الثقافي الأثري وحتى المعماري، وكان من المنتظر أن يتم الانتهاء من وضع تفاصيل قانون الحفاظ على التراث المعماري ووضعه في حيز التنفيذ قبل طرح مشاريع الحفاظ المعماري حتى يكون التطبيق ضمن قواعد مسبقة التحضير والدراسة.

دولة فلسطين

الحفاظ على التراث الثقافي والتراثي نابع من حاجة إثبات الهوية الفلسطينية لتلك الأرض المحتلة، لذلك نلاحظ تلاحم المؤسسات الحكومية والشعبية وحتى المواطنين أنفسهم في تلك التجربة. جرى حتى

الآن توثيق خمسين ألف مبنى تراثي (توثيق تصويري) في الضفة والقطاع كما تم القيام بالحفاظ على عدد لا بأس به من تلك المباني التراثية. وهناك أعمال في الحفاظ على المعالم التراثية المعمارية في مدن فلسطينية عدة منها مدينة القدس بدعم من بعض مؤسسات القطاع الخاص.

الجمهورية العربية السورية

كان السبق لسورية في توثيق مبانيها التراثية وخاصة مباني مدينة دمشق. ومن القضايا المهمة التي يجب أن تراعى في المدن السورية الحفاظ على النسيج الحضري لها بالإضافة إلى الحفاظ على المباني التاريخية، فمثلا البناء الضخم الذي يراد إنشاؤه خلف محطة سكة الحديد في دمشق سيشوه مبنى السكة الجميل والفريد وسيشوه كذلك منظر المنطقة التاريخية القريبة من سوق الحميدية كلها. تجربة الحفاظ على التراث الثقافي وخاصة المعماري في سوريا مؤسسية، بعكس ما هي الحال عليه في مصر والأردن، ولذلك فكمية المشاريع التي تنفَّذ خاصة في مجال الحفاظ المعماري كبيرة، مع وجود تشابه في نقص المتخصصين في هذا المجال، وغالبية الذين يقومون بالحفاظ والترميم المعماري هم من المهندسين المعماريين. هناك نقص في مجال الحفاظ الإنشائي المتخصص في المباني التراثية، ويكاد يكون هذا النقص في معظم الدول العربية على السواء، وهذا يؤدي إلى أن يتم التركيز في أعمال الحفاظ في مباني دمشق وحلب على المنظر النهائي للترميم فقط، من دون معالجة المشاكل الإنشائية مع أنها قضية جوهرية في الحفاظ المعماري.

إن الترميم الأثري في غالبه - خاصة في المواقع الكبيرة مثل مدينة أفاميا الأثرية [١٦٥] - شبيه بأعمال الترميم التي تتم في مدينة جرش الأردنية، من حيث تحقيق إعادة بناء ما تهدم منها، وهو نوع من الحفاظ الطرازي المرفوض من ميثاق البندقية.

ترميم سوق الحميدية في الشام عمل متكامل أدى إلى إعطاء منطقة السوق زخما وحيوية، وإلى أن يصبح عصب وشريان الحياة التجارية للمدينة.

بلاد الخليج العربي

التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث في الخليج كان من العوامل المساعدة في تطوير بلاد الخليج عمرانيا على شكل طفرة حدثت بشكل غير مرتقب، وكان ذلك على حساب زوال المصادر التراثية في كثير من مدن الخليج، لقد ظهرت في العقود الثلاثة الأخيرة صحوة للحفاظ على التراث الثقافي وقد تكون من أكثر بلاد الخليج وأقدمها اهتماما بهذا المجال دولة الكويت ثم الإمارات العربية المتحدة وخاصة دبي.

دولة الكويت

من أقدم دول الخليج اهتماما بالتراث العمراني، وتعود تجربتها إلى بداية الستينيات من القرن العشرين، حين صدر المرسوم الأميري رقم (١١) لسنة ١٩٦٠ بقانون الآثار، وقد تولت بلدية الكويت حينها تنفيذ هذا القانون للحفاظ على المباني التاريخية في مدينة الكويت، والتي شملت المباني ذات الملكيات من القطاعين العام والخاص، ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٤، الذي أحالت مذكرته التفسيرية هذه المهمة إلى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، وعرف نوع الرعاية التي يجب على المجلس تأمينها للآثار غير المنقولة (المواقع الأثرية والمباني التاريخية)، هذا وقد أعاد مجلس الوزراء الكويتي تفعيل قانون الآثار وتأكيد مسؤولية المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عن تنفيذه بالقرار رقم ٢٠٠٥/٧٤٢.

الإمارات العربية المتحدة (دبي)

تجربة الإمارات العربية في الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته رائدة ومؤسسية، وخاصة تلك التي قامت بها بلدية دبي. قد تحتاج بعض الأعمال إلى تركيز أكبر في الحفاظ على أصالة المصدر الثقافي وعلى القيم الثقافية فيه، والعلاقة والارتباط بين عمليتي الحفاظ والإدارة موفقة إلى حد بعيد. وهناك استفادة من التجربة العالمية في إدارة المواقع وأخص بالذكر مشروع توسعة متحف دبي. وتكاد تشمل خطة الحفاظ كل ما تبقى من مبان وأحياء تقليدية في مدينة دبي.

لقد افتُتحت أول كلية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته في الجامعة الأمريكية في الشارقة لأنهم فهموا حاجة تراثنا المعماري ومدننا ومواطنينا الذين تنهار عليهم هذه المباني لعدم صيانتها بالشكل الصحيح (مثل ما حدث قبل فترة من انهيار بعض المباني في مدينة حلب التاريخية)، في حين تجتر كليات العمارة العربية ما تلفظه كليات العمارة الأمريكية والعالمية من

خر صرعات الموضة التفكيكية (Deconstruction) المعمارية الحديثة كأعمال زهى حديد (Zoha Hadid) وبيتر هايزمن (Peter Hasmann) وفرانك كيري (Frank Gyre) وغيرهم.

المملكة العربية السعودية

هناك محاولة جادة من قبل المملكة العربية السعودية في الحفاظ على التراث الثقافي، ويقود هذه المحاولة ويديرها سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز. ولعل ما يميز هذا العمل أن له سعة أفق وطموحا كبيرا في ضبط أسس عملية الحفاظ، ليس فقط على مستوى المملكة العربية السعودية وإنما أيضا على مستوى الوطن العربي. وللقيام بهذا العمل الضخم أنشئت مؤسسات في المملكة العربية السعودية تدعم قيام أرشيف للتراث الثقافي، وتدعم عملية الحفاظ عليه مثل مؤسسة التراث ومقرها في الرياض.

الجمهورية العراقية:

كان في العراق قبل حروب الخليج الثلاث اهتمام بالحفاظ على الآثار وعلى المصادر التراثية، ولقد كان العراق منذ فترة مبكرة [١٦٦]، وكان كذلك من أكثر البلاد العربية نشرا للكتب في هذا الموضوع، كما كانت هناك جامعات ومراكز تهتم بهذا العلم. وبعد حرب الخليج الأخيرة حدث ما حدث للعراق ولتراثه من ضياع وتبديد لرصيده الثقافي. دوغلاس كلارك يعلق على كيفية إمكانية أخذ الاحتياطات لضمان الحفاظ على التراث الثقافي الإنساني الأكثر أهمية في العراق فيقول:

- لا بد للمجتمع الدولي من وضع قوانين وقائية تعاقب وتمنع بيع المصادر الثقافية وتهريبها.
- لا بد للمجتمع الدولي من وضع قوانين تمنع سلب ونهب المصادر الثقافية.
- مساعدة المحليين في التربية والتدريب حتى يستطيعوا أن يقوموا بالحفاظ على تراثهم [١٦٧].

ولكي نتمكن من إيجاد حلول لمشاكل الحفاظ في عالمنا العربي لا بد من تحقيق ما يلي:

١ - تحديث قوانين حماية التراث الثقافي الموجودة في بعض البلاد العربية وجعلها أكثر شمولية لباقي أفرع المصادر الثقافية من ملموسة (أثرية كانت أو تراثية) وغير ملموسة (من عادات وتقاليد وفولكلور ولغة ولهجات وغير ذلك)،

وسن قوانين حماية جديدة للتراث الثقافي في البلاد العربية التي لا توجد فيها تلك القوانين.

٢ - تفعيل المؤسسات التي تعنى بالحفاظ على التراث على مستوى الوطن العربي، ووضع خطة وأسس عامة كـ «ميثاق» تخص الثقافة العربية، وتتطرق إلى الإشكاليات في الوطن العربي. ويكون الهدف من ذلك الحفاظ على التراث الثقافي، ويمكن أيضا وضع اتفاقية تشاركية بين البلاد العربية بهذا الخصوص.

٣ - التعاون بين المؤسسات القطرية المحلية مع مثيلاتها في الأقطار العربية الأخرى في هذا المجال.

٤ - تأسيس وتطوير أرشيف توثيق المصادر التراثية بجميع أفرعها في كل الأقطار العربية .وهذه العملية تعتبر من أولى خطوات الحفاظ على تراثنا الثقافي وهي عملية ضرورية وملحة قبل أن يفقد ذلك التراث، دون حفظه عبر التوثيق الهندسي والتصويري على الأقل. وفي الوطن العربي دول قطعت شوطا في توثيق تراثها الثقافي وهناك دول لم تبدأ بعد.

٥ - حوسبة أرشيف التراث الثقافي في الأقطار العربية حتى يتم ربطها ببعضها عبر شبكة إلكترونية.

٦ - توثيق أعمال الحفاظ قبل وأثناء وبعد الانتهاء من عمليات الحفاظ والإدارة من أجل نشرها فيما بعد (انظر ميثاق البندقية العام ١٩٦٤ المادة الرقم ١٦).

٧ - تأسيس ونشر مجلة متخصصة في الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته على مستوى الوطن العربي لتفتح النقاش والحوار بين المتخصصين، ولتنشر مشاريع الحفاظ الرائدة في الوطن العربي، ولتكون رسالة ثقافية إلى العالم بأسره عن ثقافتنا وهويتنا، ويمكن إصدارها بالعربية والإنجليزية معا .

٨ - إشراك المجتمع المحلي في عملية الحفاظ، وإدارة المعالم الثقافية هي الخطوة الأولى نحو الحفاظ على ذلك التراث، ويمكن تحقيق ذلك بتعليم القيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمعالم الثقافية من المرحلة الابتدائية إلى الجامعية. إن الهدف الأساسي من الحفاظ وإدارة المعالم الثقافية هو تقدم وتحسين حالة المجتمع (انظر ميثاق أثينا العام ١٩٣١م المادة الرقم ١٠).

٩ ـ استخدام المعالم الثقافية ليس هو الهدف الوحيد من الترميم، يكون تطوير تلك المواقع فقط بالسياحة ويمكن أن يكون باستخدامات أخرى.

١٠ ـ الترميم لا يعني التحنيط. الترميم يتطلب علاقة تكاملية بين المَعْلم حيطه الإنساني والحضري والبيئي. (انظر ميثاق البندقية العام ١٩٦٤ دة الرقم ٥ وكذلك إعلان أمستردام العام ١٩٧٥م).

١١ ـ عدم ترك الحفاظ المعماري بأيدي المهندسين المعماريين الذين ليس لديهم خبرة أو تخصص في هذا المجال، فغالب كليات العمارة في العالم العربي لا تدرس شيئًا من هذا التخصص. لذلك فغالبية المهندسين لا يعرفون شيئًا عنه.

١٢ ـ إن تحديد القيم والحفاظ عليها وعلى الأصالة في حاجة إلى تضافر عدد من المتخصصين من مرمم ومعماري وأثري ومؤرخ ومخطط حضري وغير ذلك حتى يُنتَج ترميم متكامل. ويجب عدم حصر قرارات الترميم في يد شخص واحد حتى لا تكون النظرة والحلول فردية ونسبية وإنما موضوعية.

١٣ ـ لا بد من معالجة المعلم الثقافي وترميمه بوصفه وحدة معمارية متكاملة وليس عناصر منفردة، وهذا ما نادى به المنظر الإيطالي المعروف سيزار براندي (Cesare Brandi) أي النظرة التكاملية للمعلم [١٦٨]، وليست النظرة العضوية الجزئية المكونة لذلك المعلم.

١٤ ـ تبني تدريس الحفاظ المعماري والحضري والمواقع الأثرية (مبان آثرية) بوصفها تخصصات تابعة لكلية هندسة العمارة في الجامعات والمعاهد، بينما تخصص الحفاظ على اللقى الأثرية يبقى في كليات الآثار.

١٥ ـ التعاون بين الجامعة والعاملين في مجال الحفاظ على التراث (في القطاعين العام والخاص) وإيجاد العلاقة المتجانسة بين الجانبين النظري والعملي اللذين لا يمكن الفصل بينهما.

١٦ ـ مساعدة وتقديم التسهيلات من قبل الحكومة والإدارة المحلية لمن يرغب من القطاع الخاص بالقيام بترميم ملكيته إن كانت من التراث الثقافي [١٦٩].

١٧ ـ التعلم من أخطاء الآخرين السابقة في مجال الحفاظ على التراث الثقافي المعماري حتى نتفاداها ونتبين الطريق السليم بتكلفة أقل.

١٨ - الاهتمام بالشركات التي تنفذ أعمال الحفاظ والإدارة للمصادر التراثية، فهي من الأمور المهمة لإكمال العمل بشكل جيد. ولا بد من اختيار الشركة ذات الخبرة المتخصصة في تنفيذ تلك الأعمال، ومما ينصح به استخدام الشركات الصغيرة التي تعتمد على الحرف اليدوية المتوارثة والابتعاد عن الشركات الكبيرة التي لا تعطي مثل هذه الأعمال المهنية القيمة التي تستحقها .

١٩ - لا بد من الأخذ بمجمل معايير وأسس وقواعد الحفاظ والترميم وليس بجزء منها دون غيره، فلا بد من تحقيق جميع المعايير والأسس معا مثل التجانس بين القديم والجديد واستخدام أقل تدخل ممكن وعدم تغيير الشكل الأصلي للمعلم وتمييز الحديث عن القديم وانعكاسية الجديد المضاف حين وجود حلول أخرى أقرب إلى الحقيقة التاريخية. لا يمكن تحقيق أحد أو جزء من هذه المعايير وإهمال الباقي.



10

نحو مدرسة عربية في الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته

دعا أحد كبار الصحافيين الأوروبيين في أحد البرامج التلفازية على إحدى القنوات الأوروبية، بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، دعا الأوروبيين (وهو يجلس في بواقي صالة الصلاة لمسجد تاريخي قد دمرته الحرب) إلى التوجه إلى إسبانيا وصقلية لمن أراد منهم أن يشاهد ما تبقى من معالم الحضارة الإسلامية، لأن العالم العربي والإسلامي قد دمر تراثه الثقافي بيديه ولم يبق منه شيء يستحق المشاهدة.

وها هي الحروب في منطقتنا تلو الحروب، تدمر بشكل متتال ومستمر ما تبقى من تراث ثقافي، وكأن قدر هذا التراث أن يُنهب ويدمر ويصدر ويباع في المزاد العلني، ولن يحافظ على هذا التراث إلا أبناؤه، فهم المستفيدون منه لو أحسنوا إدارته. ولن نستطيع أن نقوم بذلك إلا إذا فهم عامة الناس ذلك قبل غيرهم.

«هناك ضرورة لوجود مدرسة عربية لإدارة المصادر التراثية. أولا لأنها ستلقى مصداقية وتقبلا أكبر من قبل الناس المحليين. وثانيا لأنها ستعطي عملية الحفاظ والإدارة للمصادر الثقافية استمرارية أكبر في المستقبل»

كلارك

يحدد كلارك «ضرورة وجود مدرسة عربية لإدارة المصادر التراثية للأسباب التالية:

- هناك مصداقية وتقبل أكبر من قبل الناس المحليين،
- تعطي عملية الحفاظ والإدارة للمصادر الثقافية استمرارية أكبر في المستقبل»[١٧٠].

وحتى تقوم مدرسة ذاتية التحرك والدفع، محركها عامة الناس وبقيادة المتخصصين من أبناء الوطن العربي لا بد من أن نشق طريقا جديدا نحو هذا الهدف، «فإلى يومنا هذا تتلخص المحاولات في هذا المجال في عملية تقليدية شكلية لموديلات تمت تجربتها قادمة من الغرب، تجلب بطرق بيروقراطية ينقصها - حسب رأيي - الأسس الأخلاقية والدينية، حيث يجب أن تكون متينة نؤسس عليها الفلسفة والخطوات التطبيقية، التي تحترم في الوقت نفسه التاريخ والمشاعر قبل المواد والأشكال. ومن هذا المنطلق يمكن أن نعترض على المواثيق العالمية للحفاظ التي صيغت في الغرب (من بينها ميثاق البندقية عام ١٩٦٤، وهو لا يزال ساري المفعول)، لأنها تفتقر إلى الأساس الأخلاقي الذي ذكرته؛ وأن الغرب في الحقيقة يجب أن يأخذ بالحسبان الحالة المغايرة خارج أوروبا وداخلها، حيث الديانات المختلفة والاختلافات الثقافية والسلوكية التي يجب أن تكون محترمة بشكل متساو وكليّ. يجب أن نجد أساسا جديدا. وهذا الأساس كان هو التاريخ»[١٧١].

ومما رأينا في الفصول السابقة من هذا الكتاب نتبين أهمية ومحورية دور التاريخ في قيادة عمليتي الحفاظ والإدارة للمصادر الثقافية.

ورأينا كذلك بعض الأخطاء التي قامت بها بعض أعضاء البعثات الأجنبية مثل وضع حجر عليه نقش اسم لفظ الجلالة في درج أحد المواقع الأثرية، قد يكون هذا خطأ بسيطا في نظر أجنبي لا يعي مدى تأثير هذا الخطأ في شعور الناس، لأن لذلك أبعادا دينية وعقدية لا يستهان بها عند المسلمين.

الجذور القديمة لمدرسة الحفاظ الحديثة

يندرج تحت هذا العنوان مطلبان هما:

١ - البحث عن بعض المصطلحات التي تهمنا في تخصص الحفاظ والإدارة في المعاجم العربية ومقارنة ذلك واستكمال معانيها بما شُرح من مصطلحات في الباب الأول من الفصل الأول.

٢ ـ وضع الأصول الثقافية العملية التي أوجدت روح وثقافة الحفاظ في المجتمع العربي التقليدي والتي لا تزال حاضرة حتى في يومنا هذا.

١ـ مصطلحات التراث والحفاظ عليه في الثقافة العربية القديمة والمعاصرة

لا بد بداية من التعرف على بعض التعاريف والمصطلحات القديمة من تراثنا من خلال الرجوع إلى المعاجم اللغوية القديمة والحديثة، حتى نقارنها بالمصطلحات التي تم تقديمها ودراستها في الباب الأول من الفصل الأول، لنرى مدى تقاربهما أو تنافرهما وأي علاقة يمكن أن نجدها بينهما؟ والدعوة هنا لتثبيت تلك المصطلحات التي لها أصول ثقافية لدينا. وهذا يساعد في وضع النقاط على الحروف في مجال ضبط مصطلحات الحفاظ والإدارة، حتى لا نبقى مشتتين بين استخدام مصطلحات أجنبية بالإنجليزية في بعض البلاد وبالفرنسية في بلاد أخرى، تروج بين طبقة من المثقفين بمعزل عن المجتمع المحلي الذي ننادي بتفعيله في هذا المجال والذي نرى ضرورة ملحة لتفعيله في ذلك.

في البداية أريد أن أرى أصول هذه المصطلحات في ثقافتنا العربية من خلال المعاجم العربية القديمة والحديثة فنجد ما يلي:

«حفاظ/ محافظة [١٧٢]: المواظبة والذب عن المحارم».

«حفظ الشيء[١٧٣]: صانه وحرسه، حافظ على الشيء رعاه وذب عنه. الحافظ: الحارس». وهذا المعنى في مجمله قريب من فكرة الحفاظ الحديثة. أي أن الحفاظ في اللغة العربية تأتي بمفهوم الحماية، والحماية ضمن المصطلحات الجديدة هي في أحد أفرع الحفاظ.

«رم [١٧٤]: أصلحه وقد فسد بعضه. رم المنزل». والترميم لا يمكن أن نقوم به إلا إذا فسد المعلم. فلا يمكن أن نقوم بترميم لمعلم أو منزل لم يفسد أو يتلف.

«خرب [١٧٥]: الخراب ضد العمران وتأتي بمعنى قرية أو قبر أو تراب».

نلاحظ علاقة واضحة في معاني المصطلحات بين العربية التقليدية الواردة هنا وتلك التي تمت معالجتها في المحور الأول من الفصل الأول. فمفهوم الحفاظ، كما جاء في المواثيق الدولية [١٧٦]، قريب من المعاني التي جاءت في المعاجم العربية القديمة والحديثة، المواظبة والصيانة والحراسة

يقابلهما في مفهوم الحفاظ الحديث الفهم للمعلم والصيانة الدورية والطارئة. وعملية الحماية هي من أولى تلك العمليات، لذلك عُرف الحافظ بالحارس. والجدير ذكره أن مفهوم رم تأتي بمعنى دقيق يتطابق أيضا مع مفهوم الترميم الحديث حيث التركيز على «أصلحه وقد فسد بعضه»، فالإصلاح لا يأتي إلا إذا كان هناك فساد، وهذا الفساد يجب أن يكون جزئيا، لأنه إذا كان كليا لا نحتاج إلى ترميم (ومثال على ذلك لا يمكن ترميم قطعة حديد تلفت بالكامل أي تحولت كلها إلى صدأ). وبالمفهوم المعاصر قد نحتاج إلى عمليات أخرى مثل عمل نسخة عن الأصلي (Replica) أو إعادة بنائه (Reconstruction) ولا نسمي هذه العمليات ترميما وتدخلا ضمن مفهوم الحفاظ.

ولا بد في هذه الفقرة من التذكير بقواعد الوقف الإسلامي وما يحتويه من مصطلحات، وتأثيره في الحفاظ على الموقوف، الذي بكبر حجمه أثر في الحفاظ على شكل المدينة الإسلامية لعدة قرون، واستمر ذلك حتى بداية القرن العشرين حين جُمّد دور هذه القواعد بصورتها التقليدية، وغُيرت إلى صورتها الجديدة التي تعتمد على روح الوظيفة المحدودة، مما أضاع كثيرا من الوقفيات الإسلامية. ولو أردنا أن نتوسع في دور الوقف وضبط مصطلحاته لوجدناه يتحكم في الحفاظ على كل ما هو ملك للقطاع العام داخل المدينة الإسلامية، حتى الطرق العامة والسكك الحديدية والمدارس الدينية والجامعات والمستشفيات وغيرها.

وكذلك فإن مصطلحات التاريخ وتطور مجالاته في العالم العربي (التي تناولها الفصل الثاني) تعتبر أيضا من الرصيد الضروري لتأسيس المدرسة العربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته. وأخص بالذكر المصطلحات التي تتعلق بالتاريخ النقدي أي التي تتعلق بالمرحلة الثالثة من مراحل التأريخ في العالم العربي وعلاقتها بمفهوم الحفاظ على التراث. ولقد سبق لعلماء الاجتماع المسلمين أن قدموا في هذا النوع من التأريخ نظريات وآراء، ومن هؤلاء المؤرخين نذكر ابن خلدون.

٢ـ أسس الحفاظ في الثقافة العربية الإسلامية

هناك أسس ثقافية وهناك ضوابط ومعوقات موجودة على أرض الواقع في مجال الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته نعالجها فيما يلي:

أسس الحفاظ الثقافية

تكمن هذه الأسس في طبيعة عناصر الثقافة العربية التي حددت تكوين التراث العربي الإسلامي والتي لديها القدرة في الوقت المعاصر على إمداد الوطن العربي بوحدة ثقافية من نوع جديدة مركزة في تكوين مدرسة الحفاظ على ذلك التراث.

ومن عناصر الوحدة للتراث الثقافي العربي نحدد ما يلي:

- المتغير داخل الوحدة

لقد تميزت منتجات الحضارة الإسلامية في مصادرها المختلفة باحتوائها على عنصر الوحدة في لغتها المعمارية وروحها الشكلية الإسلامية داخل مختلف المدارس الإقليمية، فإن ركائز الوحدة اثنتان إحداهما ثابتة والأخرى متغيرة، أما الثابتة فكانت تتمثل في اتباع تعاليم الإسلام في صنعة تلك المعالم، وهو العنصر الذي أعطى كل تلك المنتجات (من عمارة وفنون) صبغة الوحدة. أما العنصر المتغير فكان نتيجة احترام المكان بكل مكوناته في داخل المنتج الثقافي الجديد. والعنصر الثاني هو الذي يحدد خصائص التغيرات في التراث الإسلامي، ولعل من أكثر ما صبغ الوحدة في التراث الإسلامي من العنصر الثابت (احترام تعاليم الدين) هو استخدام الخط العربي (خاصة آيات القرآن الكريم) كعنصر مهم وثابت على مدى العصور وفي كل الأقاليم الإسلامية.

إن احترام الماضي أظهر في العالم العربي الإسلامي استخدام عناصر معمارية من أنماط مختلفة، وأدى إلى إيجاد خليط من العناصر المعمارية القادمة من الماضي والمستخدمة على قدم المساواة مع عناصر جديدة من الحاضر. وهذه هي إحدى خصائص الفن الإسلامي من حيث الخلط وصهر العناصر المختلفة وحتى العناصر المتضادة لإخراج فن إسلامي جديد بروح إسلامية توحد هذا التضاد والاختلاف. وقد حدث هذا عندما رُبطت بل وصُهرت عناصر الفن الفارسي والبيزنطي لإنتاج الفن الإسلامي الأول في العصر الأموي.

كما أن عنصر الوحدة أثر كذلك على إيجاد ثقافة الحفاظ، فعنصر الوحدة أوجد استمرارية بين السابق واللاحق، إضافة إلى شيوع احترام ما أنتجه السابقون من قبل اللاحقين من المسلمين، ولهذا السبب لم يحدث في

العالم الإسلامي أن دمر المسلم اللاحق ما صنعه أخوه السابق بسبب اختلاف الطراز الفني، مع حدوث اختلاف في الأصول العرقية للعائلات التي حكمت، وحتى كانت هناك اختلافات عرقية بين الشعوب التي عاشت في العالم الاسلامي. هذا بعكس ما كان يحدث في أوروبا حيث كان لديهم ما يسمى بمعارك الطرز المعمارية والفنية الرومانية والغوطية وطراز عصر النهضة والباروك وغيرها وكانت تحدث معارك الطرز المعمارية والفنية على يد الشعب أو العرق البشري الواحد.

لقد تميز المسلمون بثقافة منفتحة ومحافظة على تراثهم الثقافي بكل ما فيه من متغيرات وتراكمات السابق، حتى التراث المنتج بأيدي غير المسلمين احتُرم بعدم تدميره والاستفادة منه. والغريب أن ينادي بعض المثقفين المسلمين بأن يزال معلم أو أثر ثقافي، لأن ذلك المعلم يعود في إنشائه إلى فترة تاريخية معينة حيث بُنيت بأيدي أناس من أصل عرقي مختلف لعرق ونسب هؤلاء المثقفين الجدد. وهذا لا يمت لثقافتنا العربية المتسامحة، ولا يمت إلى الفكر الحديث في الحفاظ على ما أنتجه من مصادر ثقافية صنعها بنو الإنسان.

- الاهتمام بالقيمة الاقتصادية عند الإنشاء وكذلك عند تنفيذ عملية الحفاظ

قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «أما إن كل بناء وبال على صاحبه إلا ما لا إلا ما لا» [١٧٧] وشرح المنذري قول الرسول (إلا ما لا) بما يلي: «أي إلا ما لا بد للإنسان منه مما يستره من الحر والبرد والسباع ونحو ذلك»[١٧٨]. ومن فهم هذا الحديث يدخل في الثقافة العربية الإسلامية مفهومان جديدان في العمران وهما:

- البناء حسب الحاجة الوظيفية.
- عدم التبذير في البناء أي مفهوم المبنى الاقتصادي.

وهناك مفهومان آخران للبناء، وهما الجمال والمتانة، جرى التطرق لهما من خلال حديث آخر حيث يقول عليه السلام: «مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بنيانا فأحسنه وجمّله إلا موضع لبنة من زاوية من زواياه. فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له ويقولون هلا وضعت هذه اللبنة؟ فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين»[١٧٩]. لاحظ كيف وضع الرسول أفضل خصائص البناء في الجمال والمتانة، وكيف أن مفهوم البناء مهم حيث قارنه ببناء سلسلة الرسل المبعوثين من عند الله. عجب الناس وحرصهم على رؤية الجمال

والمتانة مكتملتين هو أمر من طبيعة البشر؛ لذلك يركز الرسول على صحة هذه المطالبة ويستحسنها حتى أنه قارن نفسه بطوبة الزاوية التي تكمل البناء قوة وجمالا. ومن التأكيد على أهمية وضمان قوة البناء الذي ينفذ، ما جاء في أحد كتب الفقه الإسلامي أنه «إذا انهدم الجدار فعلى الذي بناه وجوب إعادة بنائه وعلى حسابه»(١٨٠).

من الحديث الأول يتبين الحرص على أن يؤدي المبنى وظيفته دون إسراف مالي، إنها الدعوة إلى العمارة العقلانية أما الحديث الثاني فيركز على العلاقة بين الجمال والمتانة. فالنظام الإنشائي هو الحامل الأول لجمال أي مبنى.

ثلاثة من هذه العناصر التي يتكلم عنها الرسول شُرحت مسبقا من قبل المعماري الروماني فتروفيوس، حيث أجمل عناصر العمارة في ثلاث فقط وهي المتانة والجمال والوظيفة. ومازالت النقاط السابق ذكرها تعتبر من الركائز الأساسية في العمارة الحديثة، كما كانت حالها في الماضي. لكن لا بد من تأكيد أن الذي يتطلبه السوق هو التركيز على عنصر الجمال، لأنه هو الأكثر مشاهدة وتأثيرا، وهو أيضا الأكثر طلبا من قبل المستخدمين، وهذا لا يقلل من أهمية العناصر الثلاثة الأخرى بالإضافة إلى العنصر الاقتصادي في إنتاج العمارة الجيدة. كما أنه، من تأثير المدرسة التي تعتمد على التاريخ والتراث كمرجعية لها في التصميم الحديث، أوجدت عناصر إضافية في عملية تصميم العمارة مثل تقديم معنى أو فكرة للعمارة المصممة، مستوحاة من ذلك التراث التاريخي. إن استثمار الجمال لترويج العمارة يمكن أن يقابله ويتماشى معه تقديم عناصر مستوحاة من التاريخ والثقافة والتراث المعماري والثقافي لمستهلكين آخرين.

والحفاظ على المعالم معناه أيضا الحفاظ على العناصر الأساسية لتلك العمارة: المتانة والجمال والوظيفة وعدم الإسراف في عملية الترميم، كما هي عليه في حالة البناء، كما أن هناك عناصر أخرى جديدة اكتسبها المعلم بمرور الوقت لا بد من الحفاظ عليها، ومن هذه العناصر المكتسبة نذكر القيم الثقافية والاجتماعية والأهميات.

وضمن احترام القيمة الاقتصادية لا يمكن أن نلجأ إلى هدم مبنى قديم لبناء آخر أجمل منه مثلا (كما كان يحدث لاتباع الطراز المعماري في أوروبا)، فهذا كما رأينا يتعارض مع الفكر المعماري في أحاديث الرسول، وما نراه

كذلك في نظرية ابن خلدون الذي يجعل غناء المدينة في كثرة مبانيها حيث يقول: «فالمصر إذا فضل بعمران واحد فضله بزيادة كسب ورفه بعوائد من الترف لا توجد في الآخر فما كان عمرانه من الأمصار أكثر وأوفر كان حال أهله في الترف أبلغ من حال الذي دونه»(١٨١). وهذه دعوة أخرى للحفاظ - ما أمكن - على زيادة عدد المباني لا تعويضها بأخرى جديدة.

- احترام البناء السابق والتراكم العمراني الحضري الأفقي

اعتمد تطور الإنشاء في المدينة العربية الإسلامية على أساس احترام القائم من المباني والبنية التحتية الموجودة من طرقات وساحات ومراع ومصادر مائية. فلقد ورد في كتب الفقه كثير من حالات اعتداء قام بها أصحاب مبان جديدة على مبان قديمة، فتمت إزالة تلك الاعتداءات، في حين لم يزل مثلا شباك من بيت قديم يقع في ساحة بيت جديد[١٨٢]. وكذلك فإن طرق تملك الأرض في المدينة الإسلامية مثل الإقطاع والإحياء والاحتجار والاختطاط[١٨٣] لم تعط قيمة اقتصادية للأرض قبل البناء عليها، مما ساعد في الامتداد الأفقي للمباني في المدينة التقليدية لان ذلك أقل تكلفة وكذلك هو أيسر من الناحية التقنية والتنفيذية.

والدارس لتاريخ المدينة الإسلامية يلاحظ كيف أنها تراكمت بشكل متتال وكأنها مدن جديدة بنيت بجانب القديمة منها، بكل ما يلزمها من خدمات عامة، وهذا ينطبق خاصة على المدن المهمة منها التي شهدت طفرة سكانية ونذكر منها على سبيل المثال:

القاهرة: تراكمت كمدن متتالية من الجنوب إلى الشمال مع الحفاظ على المدن القديمة فيها، بداية من الفسطاط (٦٣٨م) ثم العسكر (٧٥٠م) ثم القطائع (٨٧٢م) ثم القاهرة الفاطمية (٩٦٩م) التي أنشأها جوهر الصقلي الفاطمي.

تونس: في الفترة ما بين ١١٦٠ و١٣٦٤ عندما أصبحت عاصمة شمال أفريقية في عهد الحفصيين[١٨٤] تضاعفت المدينة بمسار أفقي حتى دعت الحاجة إلى بناء مسجد جمعة جديد مع الحفاظ على مسجد الجمعة الكبير السابق (جامع القيروان).

فاس: بنى الأندلسيون في القرن التاسع مدينة جديدة مع مسجدها الجامع والأسواق من حولها وأسموها فاس الجديدة، وبنوا حولها سورا خاصا بها، في حين بقيت المدينة القديمة مفصولة عن الجديدة بسورها واحتفظت

بمسجدها الجامع وأسواقها وأخذت اسم فاس البالي، وكان تأسيسها يعود إلى القرن الثامن، ولقد وُحِّد سورا المدينة في عهد يوسف ابن تاشافين في القرن الثاني عشر[١٨٥] (انظر الشكل الرقم ٥).

هذه الثقافة في التراكم الأفقي في المدن الشرقية لها أصول قديمة في المدن الشرقية وخاصة المصرية الفرعونية، كما تثبت الدراسات الأثرية في مدينة الأسيخم في الأردن التي بنيت على مرحلتين الأولى في المنطقة المرتفعة وهي الأكثر تحصينا حيث توجد القلعة والثانية في المنطقة المنخفضة من التل. وغيرها من المدن في مصر وغيرها[١٨٦].

لو استطعنا أن نستفيد من خاصية التراكم الأفقي للمدينة الإسلامية وحاولنا تطبيق مفهومها العام في تخطيط مدننا الحالية لاستطعنا أن نخطو خطوات صحيحة من أجل الحفاظ على المدن القديمة بجانب الجديدة المضافة من دون أي اعتداء ولقمنا بأفضل خدمة للحفاظ على التراث الثقافي الحضري لدينا.

لكن الذي يسيطر على تخطيط مدننا القديمة والحديثة، وعلى العلاقة بينهما هو قانون السوق الاستهلاكية دون مراعاة القيم الثقافية الحضرية. وهذا الذي أدى في كثير من مدن الدول التي تملك اقتصادا قويا (مثلما هي الحال في دول الخليج) إلى اتباع سياسة أفضت إلى هدم كثير من المباني التاريخية لتعويضها بمبان حديثة تدر أرباحا آنية أكبر.

- التراكم المعماري الأفقي في القطاع الخاص والعام

البيت العربي طبيعته عضوية، موزع ومنظم بطريقة مرنة، ويعتمد في تصميمه على التراكم الحجمي للمكعبات وعلى التعايش في فراغه الداخلي والخارجي ضمن البعد الرابع (أي ضمن متغير الزمن)، وبشكل مستمر تعرض البيت العربي إلى تغيرات بسبب ما يحدث من توزيع للميراث أو بيع له لأحد الورثة فتحدث عملية الضم (وقد يضمها بحق الشفعة) أو تباع لشخص آخر من غير الورثة، يُعرّف جميل أكبر التغيرات التي تحدث عادة في البيت العربي التقليدي كما يلي: «التغيرات الخطية هي مجموعة تحولات الخطوط الفاصلة بين الخطط عن مواضعها إلى مواضع أخرى، كما يحدث عندما يبيع رجل جزءا من داره لجاره، فتتحول حدود الملكية من مواضعها إلى موضع آخر، بالإضافة إلى استحداث خطوط فاصلة جديدة كما يحدث بعد قسمة العقار، وقد نتجت هذه التغيرات

الخطية من حركتين: حركية الانقسام (بالتوريث) وحركية الضم (الشفعة والبيع)»[١٨٧]. والذي يثبت نظرية أكبر هو دراسته التي تمت على التحويلات التي حدثت خلال قرون في أحد أحياء مدينة تونس القديمة، والتي في غالبها تتمثل في فتح أو إغلاق فتحات (أبواب وشبابيك) بسبب تغير الملكيات بالميراث أو بالشراء باستخدام حق الشفعة أو بالطريقة العادية. ولعل السبب الأكبر في جعل هذه التغيرات قليلة جدا (Minimum intervention) هو العامل الاقتصادي وهو السبب نفسه الذي أدى إلى أن تكون التغيرات في المباني العامة كذلك بأقل كمية ممكنة، ولعل أكثر المباني العامة التي تعرضت للتراكم والإضافات هي المساجد. ولو حللت أيا من المساجد الإسلامية الكبيرة التي حدث لها تراكم عمراني عبر القرون لاستطعت أن تقرأ هذا التراكم بوضوح من خلال فتح جدار أو فرق في منسوب البلاط بين القديم والجديد وغير ذلك. وعلى سبيل المثال يمكن النظر إلى جامع الأزهر، ويمكن أن تقرأ المسجد الأول الفاطمي (٩٧٠ ـ ٩٧٢م) والمسجد الملحق من قبل كتخدا (١٧٥٣م). (انظر الشكل الرقم ٦).

إن قراءة التراكم التاريخي والحفاظ عليه هي من أهم الأهداف والأسس التي تقوم عليها مدرسة الحفاظ المعماري والأثري الحديثة، ومن خلال الحفاظ على ذلك التراكم ندرك أهمية القيمة التاريخية للمعالم الثقافية. وهي الأداة التي نستخدمها كذلك في تحقيق أسس التمييز في الحفاظ بين القديم الأصلي والجديد المضاف، مما يمكننا من أن نميز الإضافات الجديدة على العمارة التقليدية حتى نميز بين الأصلي والمضاف وبين الجديد والقديم. فهذا الأساس نجده في ثقافتنا المعمارية التقليدية، مما يسهل علينا عمليات الحفاظ والإضافة إن دعت الحاجة إلى البقاء في مبانينا التقليدية.

٣ ـ أسس الحفاظ العملية لتكوين المدرسة العربية في الحفاظ على التراث الثقافي

هنا نتطرق لكيفية التعامل مع التراث الثقافي من الملكيات المختلفة في الدول العربية كما يلي:

- الحفاظ على التراث الثقافي ملكية القطاع العام

كما تبين من فصول الكتاب السابقة فإنه من السهل سن قوانين الحفاظ على التراث الثقافي الذي يملكه القطاع العام في العالم العربيء ويمكن تطبيق أسس الحفاظ والإدارة دون أي إشكالية. والتراث الثقافي

ذو الملكية العامة إما أن يكون موقعا أثريا أو مبنى حكوميا أو مبنى عاما، والمبنى العام إما أن يكون من ملكيات الدوائر الحكومية أو من أملاك الوقف الإسلامي.

الوقف الإسلامي بقواعده الوقفية يتوافق مع قواعد الحفاظ الحديثة، ويمكن أن تتكاتف في الحفاظ على هذا القسم من التراث العربي الإسلامي، المؤسسات والوزارات التي تعنى بالوقف الإسلامي من مختلف الدول العربية، كما يمكن أن يحدث تكامل وتبادل للخبرات والتمويل بين الدول العربية والإسلامية في سبيل صيانة تلك المعالم. ومن الضروري كذلك وضع خطة شاملة للحفاظ على ذلك التراث، كما أصبح ضروريا وضع خطة طوارئ لحماية بل وإنقاذ المقدسات المهددة سواء تلك التي هي تحت الاحتلال أم تلك التي تعاني الإهمال.

أما المباني الحكومية العامة الأخرى فواجب الدول العربية من المنطلق الثقافي والوطني أن تحافظ عليها، ولا بأس إن تمت الاستعانة بمشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في إدارة تلك المباني، شريطة استمرارية المراقبة من قبل مؤسسات القطاع العام المتخصصة على تلك الإدارة وضمان الحفاظ على القيم الثقافية والأهميات الماثلة في تلك المباني التاريخية، وهذا يتطلب بأن تبقى ملكية تلك المباني بيد الدولة.

ومن الممكن الاستفادة من تجربة مدينة دبي في هذا المجال، حيث قامت البلدية بترميم المعالم التراثية وقدمتها للاستثمار من قبل القطاع الخاص. هذه الطريقة يمكن اتباعها من قبل الدول التي تمتلك الإمكانات الاقتصادية مثل التي تمتلكها الإمارات العربية المتحدة.

أما التراث الأثرى، الذي يجري التعامل معه غالبا ضمن فكرة التسويق كمنتج استهلاكي للسياح، فيحتاج بشكل سريع إلى سياسة حفاظ وإدارة سليمة ضمن الأسس العالمية الحديثة التي تنادي بها المواثيق والاتفاقيات العالمية.

- الحفاظ على التراث الثقافي ملكية القطاع الخاص

التدخل للحفاظ من قبل السلطة على التراث الثقافي من ملكيات القطاع الخاص يعتبر من أصعب التدخلات، ليس فقط في العالم العربي، بل وكذلك في أوروبا، فمن الصعوبة أن يلتزم الناس بترميم بيوتهم إن لم يكن متوافرا

لديهم الإمكانات المادية، ولذلك تموَّل عادة المشاريع ذات الملكية الخاصة من قبل الدولة إما بتقديم قروض طويلة الأجل، وإما بتقديم تسهيلات ضريبية من قبل السلطات المحلية. وتستفيد السلطات المحلية من تنفيذ عمليات إدارة المصادر الثقافية ذات الملكية الخاصة في تقديم المدينة القديمة بشكل أكثر تقبلا للسياح والزوار. مما يزيد من إقبالهم عليها ومما يرفع من قيمة الواردات في ميزانية المدينة وبالتالي تحسين ورفع دخل الفرد (المواطن) ويتحقق رفع دخل الفرد بشكل ملموس ومباشر من خلال تفعيل المعلم من قبل صاحبه بطريقة ينصح بها من قبل هيئة محلية لديها نظرة شمولية لحاجيات المدينة والوافدين إليها. وفي هذا المجال فإن أولى الخطوات بعد توثيق تراث الملكية الخاصة في أرشيف خاص به تتطلب وضع خطة عامة تشرف على تنفيذها الإدارة المحلية ويكون هدفها العام الحفاظ على المباني التاريخية ذات الملكية الخاصة، وتوجيه الإدارة لمجموعة المباني بشكل متكامل وضمن خطة عامة. ومع صعوبة العمل في هذا المجال يوجد هناك من المعارضين لفكرة وضع قوانين وتعليمات تحد من تصرفات القطاع الخاص في ملكيته لمصلحة الحفاظ على تلك الملكيات التاريخية؛ يرى «جميل أكبر»[١٨٨] أنه لا بد من ترك عملية الحفاظ على التراث بأيدي المواطنين (بعد توعيتهم بأهمية الحفاظ على ذلك التراث) كما يرى أنه من الضروري تدريب المعماريين على استخدام تقنيات الحفاظ الصحيحة على المباني التاريخية. كما يرى أن تكون عملية الحفاظ من غير أي تدخل من قبل الحكومة والقطاع العام لأن ذلك مضر بمصلحة الفرد. ويكتب أيضا: «فالمحافظة على البيئة التقليدية مسألة مهمة لكل أمة ولها أهداف نبيلة لا يمكن حصرها، إلا أنها في الوقت ذاته أدت إلى تقنين استخدام البيئة التقليدية بطريقة تظلم الناس. فإذا كان لك منزل بالبيئة وقررت السلطات فيها الحفاظ عليها من أجل التراث، فرحم الله عقارك. لأنك ستقابل الويلات، فلا يكون لك أن تغير في مبناك أي شيء دون إذن السلطات التي سترفض أي تغيير تحاوله في العادة. والذي يحدث في مثل هذه الحالات هو فقدان الملاك الاهتمام بأملاكهم لعدم إدراكهم أهمية التراث، وبذلك تخرج الأعيان من الإذعاني المتحد لتضيع وتتبعثر مسؤولية تلك المباني ويتدنى سعرها. فلا عجب إن لم تلتفت الشريعة لفكرة التراث إطلاقا لأن فيها تقييدا لأيدي الملاك، وهذا يؤدي إلى انهيار حال الأعيان.

فالمحافظة على التراث لا تكون بإصدار عدة أنظمة جائرة تنفر الملاك من أعيانهم، ولكن بتوعية الملاك بأهمية التراث (التعليم) وإيجاد الحلول المعمارية المناسبة ليلائم المبنى متطلبات العصر وإيجاد المحفزات التي تسحب اهتمام الملاك بأعيانهم ثانية. وهذه مهمة شاقة»[١٨٩].

لقد أصاب «جميل أكبر»، حين أكد على أهمية المحافظة على التراث للأمم وعلى أهدافه النبيلة التي لا حصر لها. كما أصاب في الفقرة الأخيرة حين تطرق إلى أهمية توعية الملاك بأهمية التراث وتحفيزهم عليه وإيجاد الحلول المناسبة لإدارته. لكن لا بد من مناقشة ما ذهب إليه في النقاط التالية:

- في نظره أن طريقة تقنين استخدام البيئة التقليدية من قبل السلطات المحلية أمر يؤدي إلى ظلم الناس، ويتمثل ذلك الظلم في نظره في تحديد عملية التغيير أو رفضها، مما يؤدي إلى عدم اهتمام المالك بعقاره وهجره وتدني سعره. فإذا كان ختام دورة تدني حال العقار بسبب تدخل السلطات المحلية هو تدني سعر ذلك العقار فإن الوقائع العملية تثبت عكس هذا الاستنتاج، إن أغلى العقارات في المدن التي تتبع سياسة الحفاظ على التراث وتتدخل في وضع قواعد الحماية لتلك المباني التاريخية في البيئة التقليدية هي المباني التي جرى الحفاظ عليها، لأنها بعد عملية الحفاظ عليها بمساعدة وتسهيلات السلطة المحلية تصبح أكثر المباني التقليدية أمنا ومحافظة على أرواح ساكنيها بسبب القيام بالترميم الإنشائي لها، وللأسف فإن عدم التدخل عبر خطة مدروسة وموضوعة من قبل متخصصين للحفاظ الإنشائي على مدننا التاريخية هو الذي يؤدي إلى هجرها، بسبب تصدع جدران مبانيها وأسقفها، وخوفا من تهدمها على رؤوس ساكنيها. ويحدث هذا التردي لعدة أسباب منها مرور الوقت وزيادة عوامل التلف في تلك المباني أو بسبب الهزات الأرضية. حدث ويحدث ذلك في مدن كثيرة عربية وإسلامية، بالإضافة إلى ذلك فإن الحفاظ الحديث على البيئة التقليدية يقدم كذلك تسهيلات الحياة المعاصرة لسكان ومستخدمي المباني التقليدية، كما حدث في المباني التقليدية التي جرى الحفاظ عليها في مدينة دبي، وفي كثير من المدن الأوروبية التي سبقتنا بتلك التجربة. وكنتيجة حتمية للحفاظ الصحيح على التراث التقليدي لا بد من أن ترتفع أسعار المباني كما هي الحال عليه في المدن التي تتبع تلك السياسات، (انظر الفقرة اللاحقة).

ـ كما يخلص «جميل أكبر» إلى أن الشريعة لم تلتفت لفكرة التراث إطلاقا بسبب تقييد أيدي الملاك في أعيانهم. فهذا أيضا استخلاص آخر في حاجة إلى دراسة وتمحيص، فإن التعامل مع المباني التقليدية أضحى من الصعوبة بمكان، بل في كثير من المجتمعات التي تعودت استخدام التقنيات الحديثة في البناء أصبح التدخل فيها على المباني التاريخية مستحيلا، ويؤدي إلى تدمير تلك الأعيان أكثر من إصلاحها. إن تقييد التدخل على الأعيان التقليدية يجب أن يكون حكرا على المتخصصين من ذوي الخبرة، لأن أي خطأ في فتح جدار أو إغلاقه أو هدمه قد يؤدي إلى هدم المبنى كله. فهل يمكن للشريعة أن تمانع في وضع قيود على أيدي الملاك كي لا يقوموا بأخطاء قد تودي بممتلكاتهم وأموالهم وأرواحهم. وفي هذا السياق لا بد من التركيز على أن «حق الملكية الذي أقره الإسلام ليس الحق المطلق كما يصوره الاقتصاد الرأسمالي الغربي (المذهب الفردي) حيث يكون للمالك السلطان المطلق، بل هو الحق الذي قيد بما فيه مصلحة الإنسان وحماية الآخرين ـ لا ضرر ولا ضرار»[١٩٠].

بالإضافة إلى ذلك فإنه يجوز للسلطة أن تنتزع الملكية الفردية للمصلحة العامة، وقد ترى السلطة المحلية مثلا في انتزاع ملكية مبنى يرمز لثقافة أو عرق شعب معين أو هوية للدولة على أنه من المصلحة العامة. «النظام الاقتصادي في الإسلام يمتاز بتأثيره البعيد المدى في البنيان الاقتصادي في جميع أوضاعه. والإسلام يعترف بنظام الملكية الفردية الخاصة، ويجعل للمالك حق الاستئثار بالانتفاع بما يملكه، وحق التصرف فيه طيلة حياته وبعد مماته، كما يحميه حماية تامة من كل اعتداء على ملكه من الأفراد أو من السلطة العامة، حتى أن الدولة إذا أرادت انتزاع ملكه فعليها أن تنتزعه لكن مع تعويضه عن ملكه تعويضا عادلا» [١٩١].

وحتى نستطيع أن نمهد لقيام مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي في عالمنا العربي لا بد من مناقشة ونقد بعض المفاهيم الخاطئة التي تعرقل تقبل فكرة الحفاظ لننتقل بعد ذلك في خطوات أكثر عملية في تكوين أسس مدرسة الحفاظ المنشودة.

والمعارضون لفكرة الحفاظ على التراث الثقافي في العالم العربي المعاصر نجد أنهم مجددون وتقليديون. أما المجددون فيدعون إلى الحداثة في كل مناحي الحياة ويعتبرون الرجوع إلى أي جزء من التراث «رجعية» وأنه لا بد

من السير في ركب التحضر وهذا يذكر بالتظاهرات الثقافية (Manifesto) التي كان يقيمها مؤسسو المدرسة المستقبلية في بداية القرن العشرين، والذين كانوا ينادون بالحداثة بشكل مغالى فيه حتى إن منظريهم أمثال سانت إليا (Sant Elia) كان يرسم المباني الحديثة من الحديد والزجاج في مناطق شبه صناعية تعلوها أدخنة المصانع. أصبحت تلك الأفكار الآن غير مرغوب فيها ورُجع للاستقاء من الرصيد الحضري التاريخي لإنتاج العمارة الحديثة في كثير من بلدان العالم خاصة المتحضرة. وعاف الناس رائحة وطعم ومضار مداخن السيارات والمصانع في المدن الأوروبية، وظهرت نظريات مدن الحدائق ونظريات تصميم المناظر الطبيعية (Landscape) كردة فعل على التمادي في تمجيد الآلة والإنتاج والتصنيع، ونسيان القيمة والمقياس الإنساني على مستوى تصميم المبنى المعماري وعلى مستوى التخطيط الحضري للمدينة. فهل نريد أن نرتكب الأخطاء نفسها التي سبقنا إليها غيرنا وتراجعوا عنها.

أما القسم الآخر الذي يعادي فكرة الحفاظ على التراث الثقافي فهم الذين لم يتعرفوا على فكر الحفاظ الحديث على التراث بصورته الحقيقية، فمنهم من يظن أن الحفاظ على التراث سيستخدم كأداة لوقف الفناء والموت للمعْلم، أو أن يكون هدفه تخليد المواقع والأشخاص. وهذا أمر مناف لطبيعة المفهوم الحديث للحفاظ، «هدف ثقافة الحفاظ والترميم هو عدم عمل معلم زائف ودفع الأذى (رسكين) وتأخير موت المعلم»[١٩٢]. فكل مخلوق مصيره إلى الهلاك وإنما حال تدخل المرمم كحال تدخل الطبيب مع المريض هدفه تأخير الهلاك والزوال والموت. وهدف الحفاظ الأكبر هو الحفاظ على دلائل التاريخ، والتاريخ في ثقافتنا يفيد العبرة والعظة مما يقرب الإنسان من الله سبحانه وتعالى (انظر الفصل الثالث). وهناك من ينادي بأن الآثار هي من الخرب التي لا تجوز زيارتها أو حتى المرور بها، وهذا أمر مخالف لما ذُكر ونوقش من آيات تحث المسلم على زيارة المواقع الأثرية التي سكنت من قبل وأصبحت مهجورة، أو حتى السكن في المباني المعمارية التاريخية القائمة لأخذ العبرة والعظة.

أما عن الأسس التقنية في تكوين مدرسة الحفاظ على التراث الثقافي في العالم العربي الإسلامي فستناقش في الفصل الحادي عشر وهو الفصل الأخير من هذا الكتاب.

الفرق بين الحفاظ والاعتداء

إن لم نمتلك سياسة الحماية والحفاظ على التراث الثقافي فإن ذلك التراث سيتعرض حتما للاعتداء، وبالتالي للضياع والزوال المبكر. ونريد هنا أن نبين الفرق بين سياسات ونتائج المحافظة والاعتداء في مدينتين إحداهما في الأردن ألا وهي مدينة إربد، والأخرى في إيطاليا وهي مدينة نابولي لنرى أثر السياستين في تطور كل من المدينتين:

- مدينة إربد من حيث الإنشاء أقدم من نابولي ومساحة موقعها الأثري القديم الممكن عمل حفريات فيه أكبر من ذلك الموجود في نابولي، لكن تراث مدينة نابولي المعماري يعتبر الأكبر في العالم، مما يبين الجهد والعمل المستمر في المحافظة على ذلك التراث منذ أكثر من قرن من الزمان، وهي الآن مدينة مدرجة في قائمة التراث العالمي. أما تراث مدينة إربد المعماري فهو في حالة ممزقة ومشتتة وغير محددة المعالم ونسيجها التراثي كمدينة ممزق وليس له كيان قائم.

- مدينة نابولي التي بدأت بسياسة المحافظة على تراثها المعماري في بدايات القرن العشرين وإبان الحرب العالمية الأولى بينما كانت المعركة دائرة بين إيطاليا وقوات التحالف، وبعد قصف بعض معالم المدينة التاريخية قام فريق من مؤسسي علم الحفاظ والترميم [١٩٣] في تلك الأثناء بالحفاظ الأولي على تلك المعالم التاريخية، ثم قاموا بالترميم التدخلي المناسب فيما بعد. هذا الحفاظ المستمر للمدينة أدى إلى أن يتم الحفاظ على معالمها، وهذا بدوره أدى إلى أن تصبح زيارة معالم المدينة من ضروريات الرحلات المنظمة عالميا ومحليا في إيطاليا، وأصبحت تلك المدينة مطلبا ومزارا لأعداد كبيرة من السياح، مما جعل من أساسيات السياسة الدائمة لمجالس البلدية المتعاقبة المحافظة على وسط المدينة التاريخي فيها وإحيائها، بعكس ما حدث في مدينة إربد حيث بدأت الاعتداءات على المباني التاريخية بلا هوادة في وقت متأخر من السبعينيات، فترى في وسط المدينة التقليدية المباني الجديدة التي عوضت المباني التاريخية، وغالبا ما حدث ذلك بطريقة ليس فيها احترام للنسيج التاريخي في المدينة من حيث ارتفاع وحجم ونوع المواد الإنشائية التي استخدمت في تلك المباني الجديدة المضافة. ومن المؤكد أنه إلى الآن لا توجد أي توجهات عملية من مجلس البلدية للمحافظة على تراث المدينة.

- مبنى البلدية في مدينة نابولي (S. Giacomo) هو من أجمل المباني التراثية في المدينة، فلقد جرى استملاكه وترميمه واستخدامه من قبل البلدية. أما مبنى بلدية إربد فهو من العمارة التعويضية (مبنى جديد مكان مبنى تقليدي) وللأسف جرى بناؤه بشكل ضخم لا ينسجم مع النسيج الحضري التقليدي، مما أدى إلى أن يكون هذا المبنى الجديد عائقا وظيفيا وبصريا بين وسط المدينة التقليدية والتل الأثرى (مركز المدينة القديم) الذي تعلوه الآن كثير من المباني العامة الجديدة. النتيجة لسياسة المحافظة في نابولي أن بناء نسيجها التقليدي ما زال متكاملا بشوارعه ومبانيه وساحاته. أما نسيج مدينة إربد فليس له كيان حضري تقليدي واضح الرؤية، ولم يتبق من المدينة التقليدية سوى بعض المباني المتفرقة، وحدث ذلك كما سبق ذكره بسبب كثرة وجود المباني التعويضية أو بسبب شق طرق جديدة في داخل النسيج التقليدي وحتى في الموقع الأثري الأقدم في المدينة فوق التل.

- من نتائج المحافظة في مدينة نابولي نجد أن أغلى العقارات وأعلى أسعار الإيجارات موجود في داخل المدينة التقليدية، بينما في إربد نرى أن معظم مبانيها التراثية مهجورة وتعاني من هبوط في الأسعار.

- كذلك نجد أن تركيز نشاطات الحياة العامة من إدارية وثقافية وتعليمية لمدينة نابولي توجد في مركزها التاريخي، فمثلا جامعة نابولي بكل كلياتها موجودة في وسط المدينة موزعة على مجموعة من المباني التاريخية، تم استملاكها وتأهيلها من قبل إدارة الجامعة. أما في إربد فنجد أن تركيز النشاطات العامة موجود في ضواحي المدينة بعيدا عن مركزها التاريخي، ونجد أن شريان المدينة الحيوي قد انتقل قريبا من الجامعة في الضواحي، في أماكن تجمع الطلبة، مثل شارع الجامعة الذي لا يربطه مع مدينة إربد التاريخية وتراثها التقليدي أي رابط، فيتخرج الطالب في الجامعة وهو لا يدري عن ثقافة وحضارة المدينة أي شيء، لأن معظم أيام حياته الجامعية قضاها بين مسكنه في شارع الجامعة والجامعة دون أي احتكاك بتلك المدينة وبتاريخها.

- في مدينة نابولي المحافظة أدت إلى إعادة المقياس الإنساني إليها كما أنه تم إحياء العلاقة بين البيئة المبنية التقليدية والبيئة الطبيعية والإنسان، فحول كثير من شوارع المدينة إلى شوارع مشاة حظيت بتصميم مناطق

خضراء فيها، ومُنع دخول السيارات إلى مركز المدينة التاريخي مع تأمين وسائل نقل حديثة عامة في داخلها، مثل المترو والترام وغيرهما من وسائل النقل المخفاة تحت الأرض مثل الأدراج المتحركة ميكانيكيا والمصاعد الكهربائية. بينما في مدينة إربد وُسِّعت شبكة الشوارع لتلبية حاجة أعداد السيارات المتزايدة بهدف تأمين وصول تلك السيارات إلى كل مكان داخل المدينة القديمة على حساب النسيج الحضري وعلى حساب المباني التاريخية في المدينة.

٤ ـ الحفاظ على التراث الثقافي في العالم العربي المعاصر ودور الجامعة

إن تأسيس مدرسة حفاظ في الوطن العربي ذات استمرارية لا بد أن يعتمد على قرارات تحدد من قبل السياسة العامة في المنطقة العربية، ولا بد من تحريك وتسديد مسارها ودعمها من قبل المدرسة والجامعة والمجتمع معا. كما لا بد من إيجاد كليات جامعية متخصصة في هذا المجال ومنها كليات العمارة التي يجب أن تأخذ على عاتقها الحفاظ الحضري والمعماري، ثم يأتي دور كليات الآثار التي يجب أن تأخذ على عاتقها الحفاظ على المواد الأثرية، أما المواقع الأثرية الإنشائية فلا بد من أن يتعاون في الحفاظ عليها كل من كلية العمارة وكلية الآثار.

ومع هذه الأهمية لدور ومسؤولية كليات العمارة للحفاظ على التراث الثقافي في العالم العربي، إلا أنه إلى الآن لم تؤخذ هذه المسؤولية مأخذ الجد، ولم يحدث إلى الآن أن قامت جامعة عربية بوضع خطة تدريس متخصصة لهذا المجال على مستوى البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه.

والمشكلة في كليات العمارة أنها تعاني من التركيز على تدريس التقنية الحديثة في العمارة، وفي الفترة الأخيرة تقريبا انصب تركيز معظم كليات العمارة على تدريس منتجات المدرسة التفكيكية الحديثة التي أفرزتها ثقافة العولمة، والسوق المفتوحة وشبكة الاتصال العالمية المفتوحة (الإنترنت)، من دون أن تركز كليات العمارة تلك على تراث وثقافة العمارة المحلية لمجتمعها كي تكون هي المغذية لفكر وثقافة عمارتها الحديثة كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.

فلا بد بداية من الحفاظ على التراث الثقافي (المادة الأساسية التي نعتمد عليها) حتى نتمكن فيما بعد من تكوين مدرسة تصميم متوافقة أيضا مع تراث شعوبنا، فالأمران متلازمان ومتكاملان.

فهناك مدارس عدة حول كينونة العمارة وهناك أيضا اتجاهات مختلفة في كيفية تقديمها في كليات العمارة. المشكلة ليست خاصة ببلد أو بقطر واحد من الأقطار، بل إنها حالة موجودة في كل أنحاء العالم حيث إن عملية ترويج مدرسة معينة من العمارة دون أخرى في عالم موصول بشبكة الإنترنت وبوسائل الإعلام المختلفة أصبح أمرا في غاية السهولة لمن يملك الرغبة والمقدرة على ذلك.

وهذا للأسف انعكس سلبا على العملية التعليمية على المستويين الدولي والمحلي، فأصبحت العملية التعليمية في كثير من الأحيان ترويجا إعلاميا للإعلانات المقدمة من قبل الفضائيات وشركات البناء الكبرى، التي بدورها تحقق أرباحا اقتصادية وترويجية لمنتجاتها الحديثة، إذا ما اتسع عدد المستهلكين لتلك الأشكال المعمارية التي تحتاج إلى تقنيات ومواد خاصة تقدمها فقط تلك الشركات المحدودة.

ففي تصميم المهندسة «زها حديد» لمركز ثقافي في مدينة روما في إيطاليا عجز التقنيون الإيطاليون عن تنفيذ بعض التفاصيل المعمارية، مما اضطر صاحب العمل إلى استقدام فريق زها حديد الخاص من بريطانيا لتنفيذه. هذه حال الدول المتطورة صناعيا، لا تملك المقدرة على تنفيذ بعض التفاصيل من تصميم رموز الحركة التفكيكية الحديثة، فما حال دولنا التي ما زالت في طور النمو؟ هل تستطيع، في ظل قدراتها الصناعية والتقنية والمالية، أن تضطلع بتصميم وتنفيذ مشاريع، تُجاري الأسس التي تقوم عليها تلك المدرسة من دون التعرض لدراسة الأثر والتنافر الذي سيحدث على النسيج الحضري لمدننا بسبب تنفيذ تلك الأشكال النافرة من العمارة.

ونحن إذا أردنا إن نعطي للعمارة بعدها الثقافي الذي يجب أن تتمتع به كباقي الفروع الفنية من رسم ونحت وزخرفة، فإنه لابد من اللجوء إلى عملية بحث ودراسة لتكوين مدرسة محلية معمارية يكون لها انفتاحها وبعدها في المجتمع الدولي.

هذه النظرة لها ما يؤيدها نظريا وعمليا في كثير من أقطار العالم، حيث تكونت مدارس معمارية انطلقت من معطيات بلادها الخاصة فأعطت صدى عالميا وتقديرا واحتراما.

إذا ما نظرنا إلى العمارة كناتج ثقافي لمعطيات المجتمع الذي نبتت فيه فإننا نستطيع أن نقول إن مدارس العمارة ما هي إلا انعكاس لثقافة هذه المجتمعات وتطورها، هذا ما كان في الماضي ونستطيع أن نطبقه حاليا على معطيات المدارس الحديثة والمعاصرة.

يعتمد التصميم الحديث على عدة مصادر أهمها:

التراث: ومن رواد هذه المدرسة نذكر روبرت فنتوري (Venturi R.) والدو روسّي (Rossi A.) وحسن فتحي وغيرهم.

الهندسة التجريدية: ومن روادها نذكر أصحاب مدارس الحركة الحديثة والوظيفية التي نشأت في بداية القرن العشرين في أوروبا، خاصة في ألمانيا، حيث ظهر رواد مدرسة الباوهاوس (Bauhaus) أمثال فالتر غروبيس (W. Grobius) وميس فان دروهي (Meis Van Der Rohe) وغيرهما، وفي فرنسا المعماري لي كوربزيه (Le Corbusier) وغيره، وفي إنجلترا شارلز مكنتوش (Macntosh C.) وغيره) وفي إيطاليا تيرّاني جوزيبه .Terragni G وسانت إليا (S. Elia) وغيرهما.

الطبيعة: وهي عرفت باسم المدرسة العضوية، ومن روادها نذكر فرانك لويد رايت (Wright F. L.) وألفر آلتو (Aalto A.) ولويس كان (Kahn L.) وغيرهم.

إن أهمية التراث الثقافي بوصفه مصدرا من مصادر الترميم المعماري الحديث يقابلها أهمية أخرى للتراث الثقافي بوصفه مصدرا لفهم الأسس الجمالية عند شعب من الشعوب، وفهم ما هي لغة الأشكال لديهم من خلال تحليل عمارتهم وتراثهم الثقافي المادي الملموس والمعنوي غير الملموس.

إن المباني التراثية، خاصة المعالم المهمة منها هي التي تمثل هوية الأمة، ونجد أن هذه المعالم مؤثرة ومتأثرة بشكل كبير في عقلية الأمة أو الشعب الذي يمتلكها، فنجدها مطبوعة على نقدها، ونجد أن الناس يستدلون في كثير من الأحيان على بلد ما وعلى أهل ذلك البلد بذلك المعلم أو الموقع. إن كثيرا من الناس يتعرفون على مصر من خلال أهرامها، وكذلك فإن كثيرا من الناس إذا ما ذكرت دمشق تذكروا مسجدها الأموي وهكذا...

إن قوة حضور هذه المعالم وتأثيرها في العقل الباطن للمواطنين، وحتى للزائرين لتلك البلاد أو المدن قد كونا منها عند الناس القوة الاستدلالية عليها وعليهم أيضا، مما أضفى عليها درجة التدليل والهوية. وكلما كانت عملية الاستدلال متواصلة عبر القرون بين الناس والمعلم كلما كان أثرها أكبر. ويمتد تأثيرها في الناس، فيؤثر حتى في خياراتهم المستقبلية في تكوين تصميم بيوتهم وطبيعة معيشتهم في داخلها.

فترى لهذه المعالم حضورا وتأثيرا واضحا في عمارة تلك البلدان، ففي البلاد العربية الإسلامية ترى الشكل الغالب للبيوت والغرف فيها هو المكعب، ويأتي ذلك من تأثير شكل الكعبة على نفوسهم. فالشكل الحجمي للكعبة نراه قد أصبح لبنة الأساس في تشكيل أحجام وفراغات العمارة الإسلامية في العالم العربي على مر العصور. وكذلك فإن المبنى والشكل متوازي المستطيلات (الاستيطالي) للبيوت اليونانية والرومانية (Domus) نراه كذلك انعكاسا لشكل المعبد اليوناني متوازي المستطيلات.

من خلال هذه الملاحظات نرى أن هناك محاكاة مستمرة عبر القرون وفي جميع المجتمعات، محاكاة وترابطا بين الأشكال المعمارية في المعالم المهمة في أي بلد وبين النسيج الحضري لمدنه وعمارته العامة ومنتجاته الفنية التطبيقية. ويكون أثر أشكال تلك المعالم ظاهرا حتى في ملبوسات ذلك الشعب، وأخص بالذكر ما يوضع على الرأس، حيث يمثل غطاء الرأس عادة الهوية الثقافية للشخص وللمجتمع الذي يعيش فيه. فمثلا الأتراك لديهم طربوش أحمر خاص تراه يحاكي نهاية المئذنة العثمانية، أما الباكستانيون فيتقدم الطاقية التي يعتمرونها لتغطية رؤوسهم قوس بثلاثة أو بأربعة مراكز، ونجد القوس نفسه مترددا في عمارتهم ومعالمهم.

لا بد أن يركز الباحثون في الجامعات وفي غيرها من المؤسسات التي تعنى بالتطوير وبالتنمية المستدامة في بلادنا على قضية ربط القديم بالحديث المعاصر، ففي كثير من بلدان العالم تُعطى هذه القضية أهمية بالغة، لأن العمارة ليست فنا مجردا بل هي فن محاكاة وتطبيق ومحاورة، وهي أيضا ليست حلا عمليا مطلقا، بل هي حل نسبي تتحكم فيها ثقافة ومقدرة المعماري في إيصال رسالته الثقافية. نرى في جامعات تلك البلاد مساقات عدة حول تاريخ العمارة القديمة إلى جانب الحديثة وعلم الترميم

وعلم البناء عند القدماء إلى جانب تدريس التقنيات الهندسية العالية (Hi Tic) وكذلك فإن الربط بين القديم والحديث نراه أيضا في كثير من مساقات التدريس في التصميم في فن العمارة سواء الخارجي أو الداخلي التي تجعل ميدان عملها في البيئة القديمة حيث تكون إجابة الطلبة واحترامهم في تصاميمهم للقديم، مؤثرا في الجديد ومعطيا إياه بعدا ثقافيا رصينا.

أما المبررات الموضوعية والمرتكزات التي تقوم عليها المدرسة المحلية للعمارة والتي تربط بين القديم والحديث في العالم العربي فهي:

١ - وجود رصيد ثقافي تراثي معماري وأثري واسع في دول العالم العربي وهذا ما يُكَوِّن ركيزة انطلاق للدراسة والبحث.

٢ - وجود ثقافة (عربية إسلامية) خاصة في موضوع السكن وطريقة استخدام المكان، حتى وإن كان هناك اختلافات من مكان إلى آخر، إلا أن الروح العام للعمارة في منطقتنا هي روح العمارة العربية الإسلامية.

٣ - تقنية البناء الخاصة الموجودة في أقطار العالم العربي والتي يمكن أن يحدث لها تطورات، ولا يمكن إحداث طفرة تقنية تستخدم على مستوى عامة السكان، لأن ذلك سيؤدي إلى إرهاق اقتصادي سيؤثر على المستوى الاجتماعي.

٤ - الذوق الفني الخاص لأهل المنطقة. هناك إحساس فني عربي إسلامي مختلف عما هو عليه في الثقافات الأخرى. فبعض الشعوب تركز في فنونها على الرسم وأخرى على النحت أما الثقافة والحس الفني العربي فيركز على الكلمة والخط العربي.

إذن لا بد من وضع مدرسة الحفاظ على التراث المعماري أولا، وبذلك نضمن فهم واستمرارية المرجعية والأسس لمدرسة عمارة حديثة مرتبطة بتراث الأمة.

مؤتمرات في العالم العربي حول الحفاظ على التراث

بعض المؤسسات العالمية والمحلية في العالم العربي قدمت محاولات قيمة في نشر ثقافة الحفاظ على التراث الثقافي من خلال عقد مؤتمرات مهمة على مستوى عالمي ومحلي كانت فيه مشاركة قيمة من أقطار الوطن العربي، بالإمكان البناء على نتائجها، ومن هذه المؤتمرات نذكر:

- الحلقة الدراسية السادسة والسابعة منتدى اليونسكو والجامعة والتراث (The International Seminar of the Forum UNESCO - University and Heritage) (FUUH) بيروت (٢٠٠١) وإربد (٢٠٠٢). هذا المنتدى كانت بدايته في مدينة فلنسيا (Valencia) وهو برنامج منظم من قبل اليونسكو ومركز التراث العالمي وجامعة بلوتكنيك فلنسيا في إسبانيا عام ١٩٩٦ وهي الراعية له. ولقد عُقد في قطرين عربيين فقط هما لبنان والأردن، وكان مؤتمر بيروت هو السادس، أما مؤتمر إربد فكان السابع تحت عنوان «حماية التراث العالمي والثقافة السياحية».
- المؤتمر والمعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق - دبي (٢٠٠٤) (The First International Conference and Exhibition Architectural Conservation Between Theory and Practice) وكان منظما من قبل بلدية دبي.
- مؤتمر الجامعة الأمريكية في الشارقة/ كلية العمارة - الشارقة (٢٠٠٤)

كما كانت هناك مؤتمرات على مستوى قطري منها:

- المؤتمر الأردني الأول للحفاظ على التراث المعماري ١٩٩٧. نُظم من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئية عمان[١٩٤].
- ندوة عن التراث العمراني الوطني ٢٠٠٣. نُظم من قبل الهيئة العليا للسياحة بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة التربية والتعليم والمعهد العربي لإنماء المدن ومؤسسة التراث.

من إيجابيات هذه المؤتمرات أن أصبح هناك اهتمام متزايد في مجال الحفاظ والترميم، ولكن من الملاحظ أيضا التأخير في نشر ما يصدر عن هذه المؤتمرات من نتائج وتوصيات ووقائع لهذه المؤتمرات. لا بد لهذه المؤتمرات من أن تنطلق من وضوح في الرؤية وصحة في التطبيق العلمي ولا بد أن تلبي خطة عامة ضمن منظومة محددة المعالم تحترم المقاييس العالمية بخصوصية محلية.

لا يمكن أن نرمي وراء ظهورنا ما توصل إليه الخبراء والعلماء في هذا المجال، ولا يمكن أن نتصرف دون ضوابط وحسب مخيلتنا ونسمي ذلك «مدرسة عربية في الحفاظ والإدارة»، ويكون مثلنا في ذلك مثل الذي يريد أن يصنع طبا خاصا به من دون أن يدرس الطب في كليات الطب التي أسسها الغربيون، ليقول أنا صاحب مدرسة عربية في الطب، فالأسس العلمية للطب

الحديث في الغرب هي نفسها التي نعتمد عليها في عالمنا العربي، وكذلك بالنسبة إلى الحفاظ على التراث الثقافي هناك أسس لا يمكن أن تتجاهلها أو تجهلها، وإلا سقط المبنى ركاما كما يسقط المريض ميتا بين أيدي أدعياء الطب. ولا بد أن تكون هناك مؤسسية لهذا العمل.

نستطيع أن نبني على ما نتج من هذه المؤتمرات من مقترحات ونتائج وتوصيات كما نستطيع أن نوجد لجنة لمتابعة مثل هذا العمل على مستوى الوطن العربي، والأكثر أهمية أن تتواصل جهود المثقفين والمتخصصين مع صناع القرار، كي تتحول النظريات والتوصيات إلى قرارات وتعليمات وقوانين تنفيذية. وفي هذا المجال هناك جهود حثيثة يقوم بها سمو الأمير سلطان لتنشيط عملية الحفاظ على مستوى العالم العربي بهدف الربط بين التقنيين والتنفيذيين.

11

الحفاظ والإدارة بين ذاتية التكوين وتوافقية التطبيق

المدرسة العربية المنشودة للحفاظ وإدارة المصادر الثقافية لا بد من أن تتوافر لها عدة شروط أساسية لنشأتها وتنميتها وازدهارها. ومن أهم هذه الشروط التخطيط وإيجاد سياسة حفاظ وإدارة للمصادر الثقافية على مستوى الوطن العربي أو على مستوى كل الأقطار العربية من قبل الإدارة السياسية لدى حكومات الدول العربية، وقد يكون بعد ذلك دور للألسكوا أو أي مؤسسة متخصصة تنشأ على مستوى الوطن العربي تعنى بمتابعة هذا الأمر، ويتبع ذلك تأمين آليات وأدوات التنفيذ والمراقبة لسير هذه العملية. هذا على الجانب الذي نأمل في أن يتوصل إليه الساسة صانعو القرار، أما على الجانب التقني المساند (وهو الجانب الذي نعالجه هنا) فلا بد من تحقيق أسس وشروط تعتمد

«لا بد من تحقيق أسس وشروط تعتمد عليها هذه المدرسة للحفاظ والإدارة، وهي أن تعتمد على نفسها في تكوينها وأن تعتمد على مواردها وتقنياتها المتوارثة مع الانفتاح على ما يأتينا من الغرب أو الشرق ما دام القادم متوافقا مع قدراتنا المالية والتقنية والبيئية»

المؤلف

عليها هذه المدرسة للحفاظ والإدارة، وهي أن تعتمد على نفسها في تكوينها وأن تعتمد على مواردها وتقنياتها المتوارثة مع الانفتاح على ما يأتينا من الغرب أو الشرق ما دام القادم متوافقا مع قدراتنا المالية والتقنية والبيئية.

لا بد من أن تتمتع انطلاقة الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته في العالم العربي بذاتية الدفع كي لا تكون تجربتنا عالة على غيرها من التجارب من بداية مسيرتها. كما أنه لا بد من أن تكون المنهجية والطرق المستخدمة في عمليات الحفاظ متوافقة مع المواد والتقنيات الموجودة في منطقتنا العربية بما يضمن لها انسجاما مع المواد الإنشائية التقليدية. وبتحقيق هذين الشرطين الأساسيين يمكن أن يكتب لمدرستنا العربية في الحفاظ والإدارة التنمية المستدامة.

الحفاظ وذاتية التكوين

المادة الرقم ١٠ من ميثاق البندقية تنص على أن «التقنيات القديمة عندما لا تكون متوافقة فإن عملية التقوية الإنشائية للمبنى يمكن أن تتأمن بمساعدة أحدث تقنيات الإنشاء والحفاظ كلها، حيث يجب أن نتأكد من أن فعاليتها قد جربت من حيث المعطيات العلمية ومن حيث التجربة».

وهذا يعني أن الأولوية في تطبيق التقنيات للتقوية الإنشائية (التي هي من أصعب عمليات الحفاظ) تكون للتقنيات القديمة والتقليدية المجربة عبر مئات السنين، والتي هي بطبيعتها متوافقة مع المعالم القديمة، ويكون من السهل تطبيقها لأنها عادة ما تكون نابعة من تكنولوجيا محلية وبمواد محلية، وهذا بعكس التقنيات الحديثة التي هي في غالبها مستوردة من حيث التكنولوجيا والمواد. وتسترسل المادة الرقم ١٠ بأنه إذا تعذر أن نستخدم التقنيات التقليدية في تثبيت المبنى التقليدي إنشائيا، يمكن اللجوء - كحل ثانوي - بشكل مفتوح إلى كل وأحدث تقنيات الإنشاء والحفاظ بشرط أن تكون قد جربت فعالية تلك التقنيات من حيث الأسس العلمية النظرية، كما يجب أيضا تجربة تلك التقنيات الإنشائية التي تستخدم للحفاظ على المعالم في داخل المختبرات المتخصصة لذلك قبل تطبيقها على المعالم التقليدية.

بعض التقنيات التقليدية في الحفاظ على المباني القديمة

لقد قامت كل الحضارات السابقة بصيانة مبانيها القديمة بما فيها الحضارات التي نشأت في منطقتنا العربية، وتركت لنا تراثا غنيا في ذلك المجال بإمكاننا دراسته وفهمه والاستفادة منه.

وحتى نتعرف على ما لدى البلاد العربية من حلول تقنية محلية تقليدية في الحفاظ المعماري والأثري (195). المتوافقة مع الأسس العامة للحفاظ، كما جاءت به أهم مواثيق الحفاظ على التراث الثقافي الصادرة عن المؤسسات العالمية، لا بد من عمل دراسات في جميع الدول العربية حول هذا الموضوع المهم، ويمكن تمويل تلك الدراسات من قبل المؤسسات الأكاديمية والعاملة في مجال الحفاظ على التراث الثقافي.

وهنا أقوم بضرب ثلاثة أمثلة للحفاظ التقليدي اختيرت عينة عشوائية من ثلاثة بلدان عربية وهي مصر وسورية والأردن بهدف التدليل على أن مثل هذه الحلول التقنية التقليدية منتشرة في كل الأقطار العربية:

التقنية الأولى: برج ساند لزاوية مبنى. أم الجمال - الأردن (الفترة البيزنطية بين القرنين الثالث والخامس)

البرج الداعم مكون من أحجار مشذبة بأحجام أصغر من تلك الكائنة في حائط الزاوية الأصلي (196).

يبدو من تقنيات البناء ومواده أن إنشاء المبنى وزاويته، أي الجزء المسنود، يعود إلى الفترة الرومانية ويمكن أن تعود فترة الانشاء الى ما بين القرنين الثاني والخامس. أما الجزء الساند المكون من البرج الحجري المفرغ من الداخل وبمساحة خارجية ١,٣٠ × ١,٥٠. ففي أغلب تقدير يعود إنشاؤه إلى الفترة البيزنطية إلى ما بين القرنين الخامس والسابع. كلا الجزآين الساند والمسنود منفصلان أحدهما عن الآخر. أي لا يوجد بين حجارتهما تشريك، مما يثبت أنه قد أُضيف البرج لاحقا لغرض إسناد الزاوية مما يلاحظ فيها من انحراف في منطقتها العلوية عن الوضع العمودي (شاقولي). (انظر الشكل الرقم ٧).

التقنية الثانية: حلقة حديدية لتثبيت عمود حجري. معبد جوبتر. دمشق - سوريا

في الساحة الموجودة بين مدخل سوق الحميدية الشرقي ومدخل المسجد الأموي الغربي توجد بواقي معبد الآلهة جوبتر، الذي يعود إلى الفترة الرومانية، وعلى أغلب تقدير تعود فترة إنشائه إلى ما بين القرنين الثاني

والثالث الميلاديين. وكما هو ظاهر فإن أعمدته الحجرية تعرضت لعوامل تلف في فترات سابقة، قبل بداية القرن العشرين. وكما هو ظاهر من الشكل المرفق، فإن ترميما قد جرى لتلك الأعمدة بوضع حلقات حديدية ومشدات حديدية، لن نتطرق إلى الحديث عن المشدات الحديدية لأنها - كما يبدو - تعود إلى فترات إنشاء لاحقة، بل سنضرب مثالا عن نوع واحد من الحلقات الحديدية التي ثُبتت حول أحد الأعمدة الحجرية لتثبيته. وقد استخدم في صناعتها الفولاذ الدمشقي ذائع الصيت، الذي يعود تصنيعه إلى بداية القرن العشرين أو قبل ذلك أي إلى الفترة العثمانية. (انظر الشكل الرقم ٨).

التقنية الثالثة: مشد خشبي بين أقواس حجرية. مسجد الحكيم. القاهرة - مصر

تنبه القدماء إلى استخدام مادة الخشب في إيجاد حلول تقنية للحد من تأثير القوى الأفقية الدافعة على الجدران الحجرية والقادمة من العناصر الانشائية التي تولد تلك القوى الأفقية مثل الأقواس والأقبية والقباب.

فمادة الخشب تتحمل إجهادات الشد اكثر من مادة الحجر[illegible]. ولذلك كان يطعم البناء الحجري بجسور وأعصاب خشبية تقوم بامتصاص إجهادات الشد للقوة الأفقية الناتجة عن تحليل القوى المائلة إلى أفقية وعمودية. القوة العمودية تستطيع أن تتحملها الحجارة أما الإجهادات الأفقية فكانت الجسور الخشبية هي التي تمتصها.

ولهذا نجد أنه قد تم استخدام الخشب إلى جانب الحجر في بعض المباني في العالمين العربي والإسلامي مثلما هي الحال في عمارة مدن سورية ومصر والمغرب العربي وحتى في السعودية ومنطقة الخليج.

ولقد استخدمت هذه التقنية سواء كبناء جديد أو كترميم وتقوية. والذي نريد أن نركز عليه هنا هو استخدام تلك التقنية في التقوية والحفاظ. ولعل أوضح مثال على ذلك هو ما اتُبع في مسجد الحكيم، حيث يتضح من صورة رواق المسجد أن هناك أعصابا خشبية أصلية وضعت موازية لصحن المسجد. أما تلك المتعامدة عليه فهي التي أضيفت بهدف التقوية. ويظهر ذلك من اختلاف حجم الأعصاب الخشبية بين الأصلية والمضافة (حيث الأخيرة هي أصغر حجما) وكذلك يظهر الفرق من طريقة تركيب الأعصاب. فالأصلية مغروسة في الطوب أما المضافة فتم عمل مخدة من الخشب لحملها وتثبيتها بين أعمدة الرواق (انظر الشكل الرقم ٩).

نستطيع اعتبار أعمال الترميم السابقة ناجحة سواء من الناحية النظرية أو العملية. فمن الناحية النظرية حافظت هذه الترميمات على القيم الثقافية الكامنة في المعالم المرممة، وكذلك فقد احترمت أسس الحفاظ الحديث[١٩٨]، ومن الناحية الإنشائية والعملية فقد أنقذت المعالم التي تم ترميمها من دمار أكيد وعلى فترة زمنية طويلة تقاس بالقرون.

هذه العينة من طرق الحفاظ التقليدية التي اتبعت في أقطار عربية مختلفة في الماضي هي غيض من فيض. وليس الغرض من إيرادها هنا لحصرها وتحليلها في تفاصيلها أو تاريخ استخدام تلك التقنيات في البلاد العربية. وكذلك لم يكن الهدف أن نقدم كل ما في مختلف البلاد العربية من تقنيات تقليدية ما زالت صالحة للاستخدام حتى في عصرنا هذا، وقد يكون ذلك هدفا لدراسة أخرى لاحقة. وإنما الهدف من التطرق لها هنا هو الكشف عن غناء معالمنا الثقافية بكم زاخر وواسع من التقنيات التقليدية التي استخدمها أجدادنا في ترميم مبانيهم في السابق. وهي طرق منبثقة من بيئتنا وتحقق في كونها محلية التصنيع والمواد والتقنيات (ذاتية التكوين) رصيدا ضخما لتوفير أدوات عملية تعتمد عليها المدرسة العربية المنشودة في الحفاظ والإدارة. أي أنها تحقق التوافقية (توافقية التطبيق) مع ما ورثناه من تراث ثقافي، وهذا بطبيعة الحال ينتج في نهاية الأمر استدامة في عمليتي الحفاظ والإدارة.

توافقية العمارة وتوافقية الحفاظ عليها:

ظهر مصطلح العمارة المتوافقة (Appropriate Architecture) حديثا في بداية النصف الثاني من القرن العشرين. ومن أوائل من نادى به المهندس المعماري المصري حسن فتحي. وتطور هذا المصطلح حتى أصبح في العقود الثلاثة الأخيرة تخصصا يدرس في الجامعات الأوروبية. وله أتباعه وأساطينه. ومن أبرز المهندسين العاملين في هذا المجال من المحدثين نذكر الأسترالي كولين ماركوت[١٩٩] (Culen Marcut) والإيطالي كارولا[٢٠٠] (Carola)

لقد نادى حسن فتحي من منطلق ثقافي واقعي بما أسماه بالتوافقية في العمارة، ووصل إلى هذه الدعوة بعد دراسة وافية لأهم خصائص العمارة التقليدية في مصر. وتوصل كذلك إلى نتيجة بان حلول مشاكل إسكان الفقراء

من أهل المنطقة، بل ومن أهالي مناطق العالم الثالث، تحتاج إلى رجع... لاستخدام المواد والتقنيات التي كانت مستخدمة حتى الماضي القريب، وذلك لكثرة توافر تلك المواد ولسهولة تطبيقها من قبل عامة الناس وببعد عن استغلال البيروقراطيين وأصحاب المصانع. وقام في النصف الثاني من القرن السابق بتطبيق نظرياته ببناء عدة قرى في مصر وخارجها بالاعتماد على تقنية البناء بمادة الطين التقليدية وكذلك بمادة الحجر.

لقد لاقت هذه الدعوة صدى على مستوى عالمي وكتب لها النجاح في كثير من المشاريع في كل من أفريقيا وأستراليا. لكنها في العالم العربي توقف تعميمها كتجربة رائدة سواء في المجال الأكاديمي أو في المجال التطبيقي ولا بد من إعادة النظر في إمكان تفعيل هذه الدعوة كضرورة ثقافية أيضا فحسب ما تم الحديث عنه. فاللغة المعمارية هي انعكاس لثقافة الأشكال عند الشعوب كما قلنا.

لا ضير في أن التوافق المعماري يتجانس مع البيئة لأنه وليد مواده. كما أن عمليات الحفاظ تتجانس مع أشكال وتكوين المباني التقليدية. وهذا ينطبق مع تعريف اللغة المعمارية. يقول حسن فتحي في كتابه العمارة والبيئة: وكما أوجدت مختلف الجماعات خطوطها النابعة من العقل الباطني، فقد أوجدت أشكالها وطرزها المعمارية المتميزة الخاصة بها والحبيبة إلى نفوس أهلها التي يتعرف بها عليهم. وقد نبعت من وجدانهم، كما أوجدت أشكال ملابسهم وفنونها الشعبية ولغاتها، وكأن هذه الطرز النتاج الجميل لزواج سعيد بين ذكاء أهل الجماعة ومتطلبات البيئة إلى تلك المجتمعات واحتياجات البيئة...
لذلك فالعمارة التوافقية أقرب للحس الثقافي عند الشعوب.

وبما أن العمارة كباقي الفنون التشكيلية والتطبيقية تعكس ثقافة المجتمع الذي تنشأ فيه، وتعتمد في تطورها على معطياته وإمكاناته التقنية والمادية. فإن الحفاظ عليها كذلك ينتج أولا من حاجة ثقافية محلية إليه، وإن كانت أدوات ومواد وتقنيات الحفاظ متوافرة محليا وتدار بقدرات ومن قبل مختصين محليين. فسيكون دفعها ذاتيا ويكتب لها النجاح والاستدامة. وهذا لا يعني عدم الانفتاح ودراسة تطور علوم الحفاظ القادمة من الغرب والاستفادة منها، وتطوير ما لدينا حسب مقدرتنا، بعد معرفته يقينا.

لكن الذي يحدث للأسف على أرض الواقع في بلادنا العربية هو استيراد التقنيات والمواد مما يرفع كلفة الترميم ويحمّل القطاع الخاص أو العام ما لا طاقة له به من حيث الأسعار المرتفعة، مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى استبعاد بديل الترميم، واللجوء إلى القيام بالمباني البديلة بعد هدم المعلم الثقافي وفقدانه إلى الأبد.

العلاقة بين الحلول المستوردة والمحلية في الحفاظ والإدارة

وعلى أرض الواقع توجد هناك أيضا كثير من البعثات الأجنبية التي تعمل في الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته وخاصة الأثري منه. فيا ترى ما هو تقييمنا لعمل تلك البعثات وكيف نستفيد منها؟

لننظر بداية إلى تقييم بعض العاملين في البعثات الأجنبية في العالم العربي. يقول دوغلاس حول إيجابيات وسلبيات البعثات الأجنبية التي تعمل في الحفريات الأثرية والحفاظ على المواقع الأثرية في البلاد العربية ما يلي:

- كثرة وجود البعثات الاجنبية إيجابية لأننا نستطيع أن نستفيد من تجاربها المختلفة.

- يمكن أن يحدث هناك تكامل أو تضاد بين تلك البعثات، لذلك نحتاج إلى النقاش، فمثلا في قبرص يخصص يوم واحد للقاء كل البعثات العاملة هناك، تقدم فيه التقارير ويحدث نقاش وتبادل للأفكار والخبرات [٢٠٢].

أما إنفرانكا فيطالب بوضع شروط للسماح للبعثات الاجنبية بالعمل في العالم العربي حتى تكون نتائجها بناءة للمجتمع الذي تفد عليه فيقول: «يجب أن تقوم هذه البعثات بعمل تكاملي مع المتخصصين والمجتمع المحلي. ويجب أن يكون اختيار هذه البعثات على أساس أن يكون عملها معتمدا على قواعد علمية» [٢٠٣].

لا بد من إشراك أبناء المجتمع المحلي من متخصصين، وحتى من عمال في أعمال الحفريات الأثرية، لان في ذلك بعدا ثقافيا وعاملا من عوامل زيادة الترابط بين أبناء المجتمع المحلي وتراثهم. ولا شك أن العبرة الموجودة في تجارب الهنود الحمر والأفارقة الأمريكيين في الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ وإدارة المواقع التي تخص سابقيهم مهمة وتعطينا دروسا عملية في هذا المجال. لقد وُضِعت شروط تحترم معتقدات وعادات تلك الفئات من

المجتمع الأمريكي، وأصبح من الضروري وجود ممثلين من أبناء المجتمع المحلي مع أعضاء فريق الحفرية الأثرية تشارك حتى في اتخاذ القرارات التي لها علاقة ثقافية بمواقعهم، ويشاركون أيضا في تنفيذها.

ومما سبق نستطيع أن نقول بأن الحلول المحلية المستوحاة من بيئتنا على الغالب ما تكون توافقية، أما تلك المستوردة فهي عادة ما تكون مكلفة ولا ندري الكثير عن إمكان تحقيق نتائج تقنية تطبيقية عالية وصحيحة لها.

«التكلم عن الحفاظ التوافقي صحيح ومناسب، أي انه عند اختيار وضع أولويات وأدوات الحفاظ فيجب أن نأخذ بالحسبان الثقافة المحلية الحالية للشعب.

واجب الحفاظ على التراث الثقافي، في الحقيقة يمكن أن يمثل قيمة إيجابية ويبني نموذجا جيدا للتطبيق إذا كان بشكل واسع ومتفقا عليه من معظم الأفراد وعلى العكس فان فرض موديل الحفاظ بالقوة (مع وجود مضار على الغير) يمكن أن يؤدي إلى ردة فعل سلبية، مما يؤدي إلى ضياع القيم في المعلم المختار. على سبيل المثال .لا أجده مقبولا إزالة أجزاء من المعلم تنتمي إلى ثقافة معينة لإظهار أخرى تنتمي إلى ثقافة أخرى، خاصة إذا كانت هذه المزالة تنتمي إلى ثقافة المجتمع المحلي. وهنا نعود إلى القيمة التاريخية: تاريخ بلد أو شعب معين هو تكامل ما بين الضوء والظلمة والغنى والفقر والانتصار والهزيمة بشكل متتال. وبهذا الحوار من «حوار الدلالة المادية»، الذي يمكن أن يضع على السطح الألم والفخر لشعب واستمراريته. ليس فقط المستعمر الذي يحضر الدمار والجوع، وليس دائما من يتحرر يستطيع أن يتحرر ويمحو الجراح وعدم المساواة في بلده [٢٠٤].

بما أن العمارة كباقي الفنون التشكيلية والتطبيقية فإنها تعكس ثقافة المجتمع الذي تنشأ فيه وتعتمد في تطورها على معطياته وإمكاناته التقنية والمادية. وكذلك فإن الحفاظ على أفضل ما أنتج معماريا أو من أي من المصادر الثقافية الأخرى قديما كان أو حديثا (حيث توجد الآن مدارس للحفاظ على العمارة التي سطرت تاريخها الحديث) ينتج أيضا عن حاجة ثقافية محلية ويجب أن يعتمد الحفاظ كذلك على منتجات المجتمع والثقافة المحلية، فلا بد من أن تكون تقنيات وأدوات ومواد الحفاظ متوافرة محليا وتدار بقدرات متخصصين محليين، مما يؤمن لها دفعا ذاتيا ويكتب لها النجاح والاستدامة.

* * * *

الملاحق

ترجمة لأهم المواثيق العالمية الصادرة عن المجلس العالمي للمعالم والمواقع آيكوموس (ICOMOS) في مجال الحفاظ على المصادر الثقافية.

في هذه الملاحق ستترجم أهم المواثيق العالمية التي يعتمد على ما جاء فيها كمرجع لعمليات الحفاظ وإدارة المصادر الثقافية على مستوى عالمي. تحتوي هذه المواثيق على تجارب المتخصصين من جميع أقطار العالم وجرى تبنيها (مثل ميثاق البندقية) أو صياغتها جميعا من قبل المجلس العالمي للمعالم والمواقع (ICOMOS) وهي المؤسسة الرائدة التي تعنى بالحفاظ وإدارة تلك المصادر.

أما بالنسبة إلى المواثيق الإقليمية فلا أريد أن أقوم بترجمتها مع أنها مهمة وفي غالبيتها ترجع إلى الأصول الموجودة في ميثاقي البندقية وواشنطن. ومن الضروري أن نذكر ببعض هذه المواثيق التي حُضِّرت من مؤسسات مختلفة. ففي العام ١٩٩٠ حُضِّر ميثاق بورا (Burra Charter)

«الحفاظ على المدن التاريخية يعني أخذ الاحتياطات اللازمة لحمايتها والحفاظ عليها وترميمها وتطويرها المتجانس وتأهيلها بشكل متناغم مع الحياة المعاصرة»

ميثاق البندقية - التمهيد

من قبل لجة الأيكوموس الفرعية في استراليا وفي إيطاليا تم تحضير ميثاق الترميم العام ١٩٧٢ (Carta Del Restauro 1972) من قبل وزارة العمل (ويعتبر هذا الميثاق بمنزلة المرجع للمراقبين والعاملين في حقل الحفاظ في إيطاليا)، كما أنه من الجدير بالذكر الإشارة إلى أنه في العالم العربي نُشر ميثاق دبي ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول «الحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق»، ويمكن الرجوع إليه كذلك.

أما بالنسبة إلى الاتفاقيات التي صدرت عن اليونسكو فهي منشورة باللغة العربية ويمكن الرجوع إليها. لذلك لا أرى ضرورة لإعادة نشرها في هذا الكتاب.

تُرجمت نصوص المواثيق العالمية التالية من اللغتين الإنجليزية والإيطالية: الميثاق الأول يرسم الخطوط العامة لتخصصي الحفاظ والإدارة بشكل عام، وفي جميع المجالات. المعماري والحضري والبيئي والأثري، ويركز على الحفاظ والترميم المعماري. أما الميثاق الثاني فيركز على الحفاظ الحضري وعلى المدن التاريخية. أما الثالث فيركز على إدارة التراث الأثرى.

الملحق (١):

«الميثاق العالمي للحفاظ والترميم للمعالم والمواقع»

International Charter for the Conservation and Restoration of Monuments and Sites

ويسمى أيضا ميثاق البندقية العام ١٩٦٤

(The Charter of Venice, May 1994)

تعريفات

المادة (١):

مفهوم المعلم التاريخي لا يشمل فقط المباني المعمارية المنفصلة، بل يشمل أيضا البيئة المبنية والطبيعية التي تكون دليلا على حضارة ما، أو تكون دليلا على تطور ذي معنى لحدث تاريخي. هذا المفهوم لا يطبق فقط على المعالم الكبيرة بل أيضا على الأعمال البسيطة التي بمرور الوقت اكتسبت معنى ثقافيا.

المادة (٢):

الحفاظ والترميم للمعالم يمثلان تخصصا تستخدم فيه كل العلوم وكل التقنيات التي تؤدي إلى دراسة وإنقاذ المعالم التراثية.

أهداف

المادة (٣):

الحفاظ والترميم للمعالم تهدف إلى إنقاذ العمل الفني. كما تهدف أيضا لإنقاذ الدلائل التاريخية.

حفاظ

المادة (٤):

الحفاظ على المعالم يتطلب قبل أي شيء صيانة دورية للمعلم.

المادة (٥):

استخدام المعلم، في وظيفة تفيد المجتمع، يساعد في عملية الحفاظ عليه: وهذا عمل مبارك، لكن يجب ألا يغير ذلك في توزيع الفراغات أو في شكل المبنى. كل التطويرات بسبب الاستخدام يجب أن تبقى ضمن هذين الحدين.

المادة (٦)

الحفاظ على معلم ينتج أيضا الحفاظ على الظروف البيئية المحيطة به. أينما يوجد النسيج التاريخي يجب الحفاظ عليه. لا يسمح بالبناء الجديد الذي يؤدي إلى تغيير وتدمير العلاقة في الشكل أو في اللون.

المادة (٧)

لا يمكن فصل المعلم عن التاريخ الذي يمثل دليلا عليه، وكذلك لا يمكن فصله عن النسيج الحضري الذي هو جزء منه. إن نقل جزء أو كل المعلم لا يمكن أن يكون مقبولا إلا في حالة الضرورة لإنقاذه أو بسبب الاهتمام الوطني أو الدولي لذلك.

المادة (٨)

عناصر النحت والرسم والديكور التي هي جزء مكمل من المبنى لا يمكن فصلها إلا إذا كانت تلك هي الطريقة الوحيدة التي تؤمن حفظها.

ترميم

المادة (٩)

الترميم هي طريقة عملية عالية التخصص. وهدفه هو الحفاظ وتبين القيم الشكلية والفنية في المعلم، ويعتمد على احترام المادة القديمة وعلى الوثائق الأصلية. يجب أن يتوقف الترميم حينما تبدأ

الافتراضات: في عمليــــة إعــادة البنــاء فإن أي أعـمـال تكميلية يجب أن يكـون مــن السـهل التعـرف عليهـا من حيث الشكل والتقنية، ويجب أن تميــز مــن حيــث التـصـمـيم المعـمـاري، ويجــب أن تظهــر عــلامــة وقـتنا الحـاضـر. التـرمـيم دائمـا يجـب أن يسـبق ويتـابع بدراســة أثـريـة وتاريخية للمعلم.

المادة (١٠):

التقنيـات القديمة عندمـا لا تكون متوافقة فان عملية التقوية الإنشـائيـة للمبنى يمكن أن تؤمَّن بمسـاعدة كل وأحـدث تقنيـات الإنشـاء والحـفـاظ، حيث يجـب أن نتأكد من أن فعاليتها قد جربت من حيث المعطيات العلمية ومن حيث التجربة.

المادة (١١)

في عملية الترميم يجب أن تحترم كل المعطيات التي تحدد تشكيـلات المعلم الحالي، ولأي فترة تعود، في حين أن الوحدة الطرازية ليست هـدف التـرميم. عندمـا يوجـد في مـبنى عـدة إنشـاءات مـتـراكـمـة فـإن تحـرير وإظهار إنشـاء لفـتـرة قديمة عمل غيـر مبـرر، إلا في حـالة أن يكون هـذا القـديم ذا أهمية عظيمة ويكون ذلك بشـرط أن يكون أي عنصر مزال ذا أهمـية قليلة، كـمـا يجب أن نتـأكـد من أن التـشكيلة التكوينيـة المعـمـارية للإنشـاء المظهـر تكون دليلا كبيرا للقيمـة التاريخيـة والأثرية والجمالـيـة، وكذلك يجب أن نتـأكد من أن حـالة الحفاظ عليه يجب أن تكون مرضـيـة. الحكم على قـيم العناصـر الوارد ذكـرها وقـرار عـمليـة الإزالة لا يمكـن أن تكون بيد صـاحب المشروع فقط [٢٠٥].

المادة (١٢)

العناصـر التي تعوض تلك المفـقودة يجـب أن تتكامل بشكل مـتـاغم فـي المجـمـوعـة، ويجب أن تكون مميـزة عن الأجـزاء الأصلية، حـتـى لا يكـون التـرمـيم مـزيفـا للمـعلم، وهكذا يكون قـد تم احـتـرام الماهـيـة الجـمـالـيـة والماهية التاريخية.

المادة (١٣)

الإضـافـات لا يسـمح بهـا إذا لم تحـتـرم كل الأجـزاء المهـمة في المبـنى، بيئـتـه التراثية، الاتزان لكل المجمع، والعلاقات مع البيئة المحيطة.

المواقع التاريخية

المادة (١٤)

بيئة (موقع) المعالم يجب أن تكون لها عناية خاصة، بهدف الحفاظ على تكاملها وتأمين صحتها، استخدامها وإعطائها القيمة (تحسين حالتها). عملية الحفاظ والترميم التي تقام فيها يجب أن تعتمد على الأسس المذكورة سابقا.

الحفريات (والترميم الأثري)

المادة (١٥):

عمليات الحفريات الأثرية يجب أن تتم متماشية مع القواعد العلمية ومع التوصيات التي تحدد الأسس العالمية التي يجب أن تطبق في الحفريات الأثرية والتي اعتمدتها اليونسكو في العام ١٩٥٦م.

يجب تأمين استخدام المواقع الأثرية واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ وحماية الأعمال المعمارية واللقى الأثرية التي وجدت. ويجب أن تتخذ كل المبادرات التي تسهل عملية فهم الموقع وتقديمه من غير أن يغير في أهميات (وقيم) الموقع. يجب أن نمنع أي عملية إعادة بناء، ولكن تعتبر فقط عملية إعادة التركيب (anastylosis) مقبولة، يعني إعادة تركيب أجزاء موجودة لكنها كانت مبعثرة. العناصر التكميلية المضافة يجب أن تكون دائما مميزة، ومحددة بأقل تدخل ضروري حتى يضمن الحفاظ على المعلم وحتى يعاد اتزان تكامل شكله.

النشر

المادة (١٦):

أعمال الحفاظ والترميم والحفريات الأثرية يجب أن تكون دائما متابعة بتوثيق دقيق وبتقارير تحليلية ونقدية، ومرفقة بصور ورسومات. كل خطوات العمل والتحرير والتقوية وإعادة التشكيل والتركيب والتكميل مثل العناصر الإنشائية والتشكيلة التي حُددت خلال تنفيذ الأعمال يجب أن تكون متضمنة في التقرير. تلك التوثيقات يجب أن تحفظ في أرشيف عام لتوضع في خدمة الدارسين. وعملية نشرها موصى بها بحيوية.

الملحق (٢):

ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية (١٩٨٧)

(Charter for the Conservation of Historic Towns and Urban Areas)

الندوة العالمية للمجلس العالمي للمعالم والمواقع أيكوموس (ICOMOS) التي عقدت في واشنطن في شهر أكتوبر العام ١٩٨٧، هذا الميثاق مكون من عدة أسس ومن مواضيع أساسية تجديدية في ثقافة الحفاظ والترميم العالمية، يفترض أن تطبق هذه الأسس حسب الواقع الاجتماعي والثقافي لكل بلد على حدة، بالتعاون مع التقنيين الذين يعملون في المدن التاريخية أو مع المؤسسات الحكومية والمحلية المسؤولة عن تنظيم الموقع.

تمهيد وتعريفات

كل مدن العالم التي نتجت وتطورت إما بشكل عفوي أو بتصميم معين، تكون التعبيرات المادية للاختلاف الثقافي للمجتمعات خلال التاريخ ولذلك فهي تاريخية.

هذا الميثاق يختص بالتحديد في المدن الكبيرة أو الصغيرة وفي المراكز التاريخية أو في الأحياء التاريخية، وعلاقتها مع بيئتها الطبيعية أو المبنية، والتي تمثل بالإضافة إلى أنها وثيقة تاريخية، فهي تحتوي أيضا على قيم الحضارة الحضرية التقليدية. هذه المدن والأحياء مهددة اليوم بالتلف والتدمير بسبب نوع التخطيط الحضري الذي نشأ بتأثير التطور الصناعي والذي أثر اليوم في كل المجتمعات. وأمام هذا الوضع الذي يحدث ضياعا غير معوض لخصائص ثقافية اجتماعية وأيضا اقتصادية رأى المجلس العالمي للعالم والمواقع (أيكوموس) أن من الضروري وضع «ميثاق عالمي للحفاظ على المدن التاريخية».

هذا الميثاق الجديد يكمل "الميثاق العالمي للحفاظ والترميم للمعالم والمواقع" المسمى كذلك «ميثاق البندقية» (١٩٦٤)، ويحدد أيضا الأسس والأهداف والمنهجية والأدوات التي تؤدي إلى الحفاظ على النوعية في المدن التاريخية، وهذا يساعد على تناسق الحياة الفردية والاجتماعية ويشجع على إنقاذ مجموعة المعالم حتى لو كانت بسيطة فهي التي تكون الذاكرة للإنسانية.

وكما هو موجود في توصيات اليونسكو «توصية بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة» نيروبي (١٩٧٦)، وأيضا كما في أدوات عالمية أخرى فإن «الحفاظ على المدن التاريخية» يعني أخذ الاحتياطات الملازمة لحمايتها والحفاظ عليها وترميمها وتطويرها المتجانس وتأهيلها بشكل متناغم مع الحياة المعاصرة.

١ الأسس والأهداف

١ ـ الحفاظ على المدن والأحياء التاريخية (حتى تكون فعالة). يجب أن تكون جزءاً من سياسة عامة متجانسة مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في التخطيط على المستوي الأرضي والحضري وعلى كل المستويات.

٢ ـ القيم التي يجب أن نحافظ عليها هي الخصائص التاريخية للمدن ولمجموعة العناصر المادية والروحية التي تكون صورة وشكل المدينة وبالتفصيل:

أ ـ الشكل الحضري المتكون من شبكة الشوارع ومن تقسيم المناطق الحضرية.

ب ـ العلاقات بين المناطق الحضرية المختلفة: أماكن مبنية، أماكن فارغة، أماكن فيها نباتات خضراء مزروعة.

ت ـ الشكل والمظهر للمباني (الداخلي والخارجي)، وكذلك كما هي محددة من النظام الإنشائي، الحجم، الطراز المعماري، المقياس، المواد، اللون والديكور.

ث ـ العلاقة بين المدينة وبيئتها الطبيعية والمصنوعة من الإنسان.

ج ـ الوظائف المختلفة التي حدثت في المدينة مع مرور الوقت.

أي تهديد لهذه الخصائص سيؤدي إلى تشويه الأصالة في المدينة التاريخية.

٣ ـ مشاركة وإشراك السكان أمر مهم في إنجاح برنامج الحفاظ. يجب عليهم أن يكونوا حاضرين في كل ظرف وطور للبرنامج، ويجب عليهم أن يكونوا من كل الأعمار، لا ننسى أن أول اعتبار للحفاظ على المدن والأحياء التاريخية هو لسكانه.

٤ ـ التدخل بالحفاظ على المدن والأحياء التاريخية يجب أن يكون بحرص، بمنهجية وبدقة مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف التخصصات اللازمة والأخذ بالحسبان كل مشكلة على حدة.

المنهجية والأدوات

٥ ـ تخطيط الحفاظ للمدن وللأحياء التاريخية يجب أن يسبق بدراسات أولية. مخطط الحفاظ يجب أن يحتوي على التحليل للمعطيات، وبالتحديد الأثرية، التاريخية، المعمارية، التقنية، الاجتماعية، والاقتصادية ويجب أن يحدد أسس التوجه ومنهجية التنفيذ التي يجب أن تتخذ على المستوى القانوني والإداري والتمويلي. يجب أن يتم تحديد تفصيلي متناغم للأحياء التاريخية داخل المدينة كمجموعة.

مخطط الحفاظ يجب أن يحدد المباني أو مجموعات المباني التي تحتاج إلى حماية خاصة، والتي تحتاج إلى حفاظ وبظروف محددة، في حالات استثنائية، والتي تحتاج إلى هدم. الحالة الراهنة قبل أي تدخل يجب أن تكون موثقة بشكل دقيق. المخطط يجب أن ينال موافقة القاطنين.

٦ ـ حتى يطبق مخطط الحفاظ، فإن أي ضرورية حفاظ يجب أن تؤخذ باحترام الأسس والمنهجية الواردة في هذا الميثاق وفي ميثاق البندقية.

٧ ـ الحفاظ على المدن وعلى الأحياء التاريخية يؤدي إلى صيانة دائمة للمبني.

٨ ـ الوظائف الجديدة وشبكات الخدمات المطلوبة في المدينة المعاصرة يجب أن تتماشى مع خصوصية المدينة التاريخية.

٩ ـ تحسين المسكن يجب أن يكون أحد الأهداف الأساسية للحفاظ.

١٠ ـ إذا كان هناك تغيير لتحسين أي معلم تاريخي غير منقول أو بناء مبنى جديد، فان أي إضافة يجب أن تحترم التنظيم الفراغي الموجود.

١١ ـ من المهم تكوين معرفة أفضل لماضي المدن التاريخية بالقيام بالبحث الأثري الحضري وبالتقديم المتوافق للقى، من دون أن يؤثر ذلك على التنظيم العام للنسيج الحضري.

١٢ ـ تنظيم سير الحافلات يجب أن يكون مقلصا بحسب تعليمات خاصة داخل الأحياء التاريخية. الكراجات يجب أن تنظم بحيث لا تضر ببيئتها أو بمنظرها.

١٣ ـ شبكات شوارع السير السريع الكبيرة، المخطط لها على مستوى البلد يجب ألا تدخل إلى المدن التاريخية، ولكن يمكن أن تسهل عملية الدخول إليها.

١٤ ـ يجب أن نأخذ احتياطات وقائية ضد حالات الحوادث الطبيعية، وضد كل أنواع التلف (بالخصوص التلوث والاهتزازات) ويجب أن يكون ذلك في مصلحة المدينة التاريخية، حتى نؤمّن الحفاظ على تراثها وعلى

راحة سكانها. كل الوسائل التي توضع بهدف الوقاية أو الحماية من تأثيرات النوازل يجب أن تكون مطاوعة مع خصائص المعلم المراد الحفاظ عليه.

١٥ ـ ضمن هدف تأمين مشاركة وإشراك السكان يجب أن تنظم عملية تعريف عامة تبدأ من المراحل المدرسية. يجب تسهيل تكوين جمعيات بغرض الحفاظ كما يجب أن تؤخذ احتياطات تأمين تمويل الحفاظ والترميم للمبنى.

١٦ ـ الحفاظ يتطلب أن تنظم مجموعة تقنيين من كل التخصصات التي لها علاقة بذلك.

الملحق (٣):

الميثاق الدولي لإدارة التراث الأثري العام (١٩٩٠)

(International charter for Archeological Heritage Management)

مقدمة

إن معرفة وفهم أصل وتطور المجتمع الإنساني أمر واسع. وهو أمر له أهمية أساسية للإنسانية في تحديد ثقافة وجذور المجتمع. التراث الأثري يحتوي الذاكرة الأساسية لماضي الحضارة الإنسانية. حمايتها وتحضير إدارتها أمر أساسي حتى يتحرك الأثريون المهرة والمدارس الأخرى ليدرسوا ويقدموا بواسطة ولخدمة الأجيال الحاضرة والقادمة.

حماية هذا التراث لا يمكن أن تعتمد على التقنيات الأثرية فقط. الأمر يتطلب تقنيين ذوي أسس ومعرفة علمية ومهارات واسعة. بعض العناصر من التراث الأثرى هي عناصر معمارية إنشائية وفي هذه الحالة يجب إن يحافظ عليها بالاتفاق مع معايير حماية تلك الإنشاءات التي اتفق عليها في ميثاق البندقية للحفاظ والترميم للمعالم والمواقع. التراث الأثرى هو جزء من الحياة التراثية المعايشة للشعوب الحالية ولمصلحة المواقع والمعالم فإن مشاركة مجموعات الناس الثقافية المحلية أمر أساسي لحماية ذلك التراث الأثري.

لهذه ولأسباب أخرى فإن حماية التراث الأثري يجب أن تعتمد على تعاون حقيقي لتقنيين من عدة تخصصات. وهذا يتطلب أيضا التعاون بين الحكومات والباحثين الأكاديميين من القطاع الخاص والعام. هذا الميثاق يضع الأسس المتعلقة بإدارة التراث الأثرى. وهذا يعني مسؤولية المؤسسات

الحكومية وعلى من يسن القوانين، وأسس تحديد التقنيين لمنهجية التوثيق والمسح الأثري والحفريات الأثرية والتوثيق وإعادة البناء والمعلومات والتقديم ووصول عامة الناس إلى الموقع واستخدامه وتحسين نوعية التقنيين المشاركين في حماية التراث الأثري.

يعتمد الميثاق على نجاح ميثاق البندقية كدليل ومصدر للأفكار وللسياسات وللتطبيقات للحكومات وللدارسين وللتقنيين.

الميثاق يعطي أسسا وقواعد وإرشادات لها صلاحية مجملة. ولهذا السبب لا يمكنها أن تدخل في مشاكل لمناطق أو دول محددة. هذا الميثاق يحتاج أن يستكمل بمواثيق على مستوى المناطق والدول لتحديد الأسس للإرشادات التي يحتاجون إليها.

المادة (١) تعريف وتقديم

التراث الأثري هو ذلك الجزء من المادة التراثية الذي تحترم فيه المنهجية الأثرية في الحصول على المعلومات الأولية. وهو يحتوي على كل النشاطات الإنسانية الموجودة ضمن الأماكن التي لها علاقة وتمثل النشاط الإنساني، الأماكن المهجورة والبواقي بكل أنواعها (التي على سطح الأرض أو تحت المياه)، مع كل ما تحتوي على مواد ثقافية منقولة وتنتمي إلى ذلك الموقع.

المادة (٢) سياسات الحماية المتكاملة

التراث الأثري هش ومصدر ثقافي غير متجدد. يجب مراقبة تطور تخطيط استخدام الأرض بحيث نقلل من تدمير التراث الأثري.

السياسات لحماية التراث الأثري يجب أن توجد ويجب أن تكون متكاملة مع السياسات المتعلقة باستخدام الأرض، وبالتطوير والتخطيط وبالسياسات الثقافية والبيئية والتربوية. إن إيجاد محميات أثرية هو جزء من تلك السياسات.

حماية التراث الثقافي يجب أن تتكامل مع سياسات التخطيط العالمي والوطني والإقليمي وعلى المستوى المحلي.

إن مشاركة العامة بشكل فعال يجب أن تكون جزءاً من سياسات الحماية على التراث الأثرى. هذا أساسي حيث يكون التراث معيشاً من قبل الناس. المشاركة يجب أن تعتمد بالمقدرة على الدخول إلى المعلومات الضرورية لصانعي القرار. تحضير المعلومات إلى العامة هو عنصر أساسي في عملية الحماية المتكاملة.

المادة (٣): التشريع القانوني والاقتصاد

حماية التراث الأثري ينبغي أن نعتبرها واجبا أخلاقيا أمام الإنسانية جمعاء. وهي كذلك مسؤولية عامة جماعية. وهذا الواجب ينبغي أن يعرف عبر تشريع قوانين متعلقة بذلك وينبغي أن نخصص موازنة لتنفيذ برامج ضرورية لإدارة التراث.

التراث الأثري ملك لجميع الإنسانية وواجب على كل قطر أن يخصص موازنة مناسبة لحمايته.

التشريع يجب أن يحقق الحماية المناسبة لاحتياجات التراث الأثري، والتاريخي والتراثي لكل قطر ولكل إقليم. وهذا يتطلب حماية في الموقع، ويتطلب جهدا وبحثا علميا.

التشريع يجب أن يعتمد على فكرة أن التراث الأثري هو تراث لكل الإنسانية ولكل المجموعات والشعوب وليس لفرد أو لقطر.

التشريع يجب أن يمنع تدمير، أو تلف، أو تحوير (من خلال التغيير) في أي موقع أو معلم أو في محيطهما من غير ترخيص من المؤسسات الأثرية المسؤولة.

التشريع يجب في الأساس أن يطلب تحريا وتوثيقا أثريا كاملا في حال كان تدمير التراث الأثري مرخصا.

التشريع يجب أن يطلب وان يعمل اقتراحات مستقبلية للصيانة وللحفاظ على التراث الثقافي.

يجب تحديد مخالفات مناسبة لمن يقوم بمخالفات لتشريعات التراث الثقافي.

إذا قام التشريع بحماية عناصر التراث الأثري المسجل في قوائم السجلات فقط ، فلا بد من أن يحتاط للحماية الوقتية (غير الدائمة) للتراث غير المسجل وللذي يُكتشَف من معالم أو من مواقع حتى يتم تقييمها الأثري.

مشروع التطوير يمثل أكبر تحد فيزيائي للتراث الثقافي. والسبب أن المطورين يقومون بدراسة أثر (التغيير) على التراث الأثري قبل أن توضع الأطر والخطط للتطوير. ويجب وضع هذا ضمن التشريعات ويجب أن يكون ثمن الدراسة ضمن تكلفة المشروع. هناك أساس يجب أن يوضع في التشريع وهو أن خطة التطوير يجب أن تُصمَّم بطريقة تقلل من أثر أو صدمة (التغيير) على التراث الثقافي.

المادة (٤): المسح

تعتمد حماية التراث الثقافي على إمكان المعرفة التامة له ولامتداده ولمحيطه الطبيعي. المسح العام للمصادر الأثرية هو أداة عملية في تطوير الإستراتيجية لحماية التراث الثقافي، وكنتيجة يجب إلزام اعتماد المسح الأثري أساسا لحماية وإدارة التراث الأثري.

وفي الوقت نفسه، سجل التراث يمثل المصدر الأول للمعلومات الأساسية للدراسة العلمية وللبحث. التكامل بين السجلات يجب أن يكون مستمرا، وبطريقة ديناميكية. السجلات يجب أن تحتوي على معلومات على مستويات مختلفة من الأهمية والأمانة، حتى المعلومات السطحية يمكن أن تكون نقطة بدء لأخذ احتياطات الحماية.

المادة (٥): التحري

المعلومات الأثرية تعتمد أساسا على التحري العلمي بالاعتماد على كل طرق التقنيات غير المدمرة حتى نتجنب الحفرية الأثرية الكاملة.

ينبغي أن تتم عملية قراءة مبالغة لحشد المعلومات عن التراث الثقافي من غير تدمير أي دليل أثري إلا إذا كان ذلك ضروريا للحماية أو لأهداف علمية بسبب التحري.

التقنيات غير المدمرة، المسح الأرضي والجوي والفحص التجريبي يجب أن تشجع متى كان ذلك ممكنا، ويكون ذلك مفضلا على الحفرية الكلية.

الحفرية دائما تؤدي إلى ضرورة عمل اختيار الأدلة للتوثيق وللحفاظ، مع وجود ضياع معلومات أخرى وحتى قد يؤدي إلى إمكان تدمير المعلم، قرار الحفر يجب أن يؤخذ فقط بعد فهم الافتراضات السابقة.

الحفرية يجب أن تُجرى في الموقع والمعلم بسبب وجود تطوير أو تغيير لاستخدام الأرض أو سرقة أو تلف طبيعي.

في حالات استثنائية يمكن عمل حفرية أثرية في مواقع غير مهددة للقيام بعمل بحث لإظهار المشاكل أو لتفسيرها للجمهور. في هذه الحالات الحفرية يجب أن تُجرى بتقييم علمي لأهمية الموقع. الحفرية يجب أن تكون جزئية وتترك جزءا من غير أي تدخل لأبحاث مستقبلية.

التقرير يجب أن يكون متوافقا مع المقاييس المثالية المتفق عليها، ويجب أن يقيَّم من لجنة علمية، ويجب حفظه في أرشيف ضمن سجلات ولفترة طويلة بعد انتهاء الحفرية.

الحفرية يجب أن تُجرى حسب أسس توصيات اليونسكو الصادرة العام ١٩٥٦ عن الأسس العالمية المطبقة في الحفريات وكذلك حسب المقاييس المثالية العالمية والتقنية القطرية.

المادة (٦): الصيانة والحفاظ

الهدف الأساسي لإدارة التراث الثقافي ينبغي أن يكون الحفاظ على المعلم والموقع في مكانه نفسه. أي نقل لعناصر التراث إلى مكان جديد يمثل اعتداء على أسس الحفاظ على التراث ضمن نسيجه الأصلي. هذا الأساس يؤكد الحاجة إلى صيانة وحفاظ وإدارة ملائمة. وهو أيضا يؤكد أن التراث الثقافي يجب ألا يتعرض لحفرية أو يُترك مكشوفا بعد الحفرية، إذا كانت عملية صيانتها وإدارتها بشكل ملائم غير مضمونة.

ارتباط ومشاركة المحليين ينبغي أن يكونا فعالين وينبغي أن يشجعا، مما يساعد على صيانة التراث الثقافي. هذا الأساس مهم عندما نتعامل مع تراث لا يزال حاضرا وحيا عند الناس أو في ثقافة المجموعات. في بعض الحالات يمكن أن يكون ملائما إعطاء مسؤولية حماية وإدارة الموقع للسكان المحليين.

قد تكون هناك حدود لمصدر قيّم، عملية الصيانة الفعالة يجب أن تتم بطريق الانتقاء. ينبغي أن تتم على عينات مختلفة من الموقع أو من المعلم، ومؤسسة على تحديد علمي للأهمية ولتمثيلها لخصائص المعلم أو الموقع، ولا تؤدي إلى حجب أكثر نقاط الجذب البصرية المعروفة في المعلم.

الأسس الواضحة في توصية اليونسكو العام ١٩٥٦، ينبغي أن تطبق وتحترم في حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه.

المادة (٧): التقديم، المعلومات، إعادة البناء

تقديم التراث الأثري إلى عامة الناس هو الطريقة الأساسية لترويج فهم أصل وتطور المجتمعات الحديثة. وفي الوقت نفسه هو أهم طريقة لفهم احتياجات حماية الموقع.

التقديم والمعلومات يفضل أن تدرك من تفسيرات الناس وحسب درجة المعرفة التي تم الوصول إليها، ويجب أن يعاد فيها النظر كل فترة. ويجب أن يؤخذ المحتوى بعدة اوجه حتى يفهم الماضي.

إعادة البناء تحقق خدمتين مهمتين: بحث تجريبي والتفسير ويجب أن يُعتنى بهما بشكل كبير، حتى نمنع حدوث تشويش لأي دليل أثري، ويجب أن نأخذ في الحسبان الدلائل من كل المصادر حتى نحصل على الأصالة، وحيث يمكن أن تكون متوافقة، إعادة البناء يجب ألا تتم بالضبط على البواقي الأثرية، ويجب أن تعرف على أنها إعادة بناء.

المادة (٨): النوعية المهنية

وجود أكاديميين على مستوى عال في مختلف التخصصات يعتبر أمرا أساسيا لإدارة التراث الثقافي. التدريب لعدد مناسب من المهنيين في المجالات التخصصية المعنية ينبغي أن يكون هدفا لسياسات التربية في كل قطر. الحاجة إلى تطوير التخصصية في بعض مجالات التخصصات العالية تتطلب التعاون الدولي.

الهدف من التدريب الأكاديمي الأثري ينبغي أن يأخذ بالحسبان التغيير في سياسة الحفاظ من الحفرية الأثرية إلى الحفظ الوقائي في المكان. وينبغي أن تأخذ في الحسبان كذلك أن دراسة تقاليد الشعوب أمر مهم لفهم التراث الأثري مثلما هو ممتاز أيضا في دراسة المعالم والمواقع.

تعتبر حماية التراث الأثري منهجية تطوير مستمرة وديناميكية. يجب أن يعطى الوقت للتقنيين العاملين في هذا المجال حتى يحدثوا وينموا معرفتهم. برامج التدريب في الدراسات العليا ينبغي أن تتطور بالتركيز على الحفاظ وإدارة التراث الثقافي.

المادة (٩): التعاون الدولي

التراث الثقافي هو تراث عام لكل الإنسانية، والتعاون الدولي أساسي في تطوير المواصفات والمقاييس لصيانته والحفاظ عليه وإدارته.

هناك حاجة طارئة لإيجاد ميكانيكية دولية لتبادل المعلومات والخبرات وحوار بين المحترفين وإدارة التراث الأثري. هذا يتطلب تنظيم ندوات ومسابقات وورش عمل وغير ذلك على مستوى عالمي وإقليمي، وكذلك لا بد من تدشين مراكز إقليمية للدراسات العليا. الأيكوموس بما فيها من مجموعات متخصصة يجب أن تروج لهذا المفهوم بوسائلها وبمخطط على المدى الطويل.

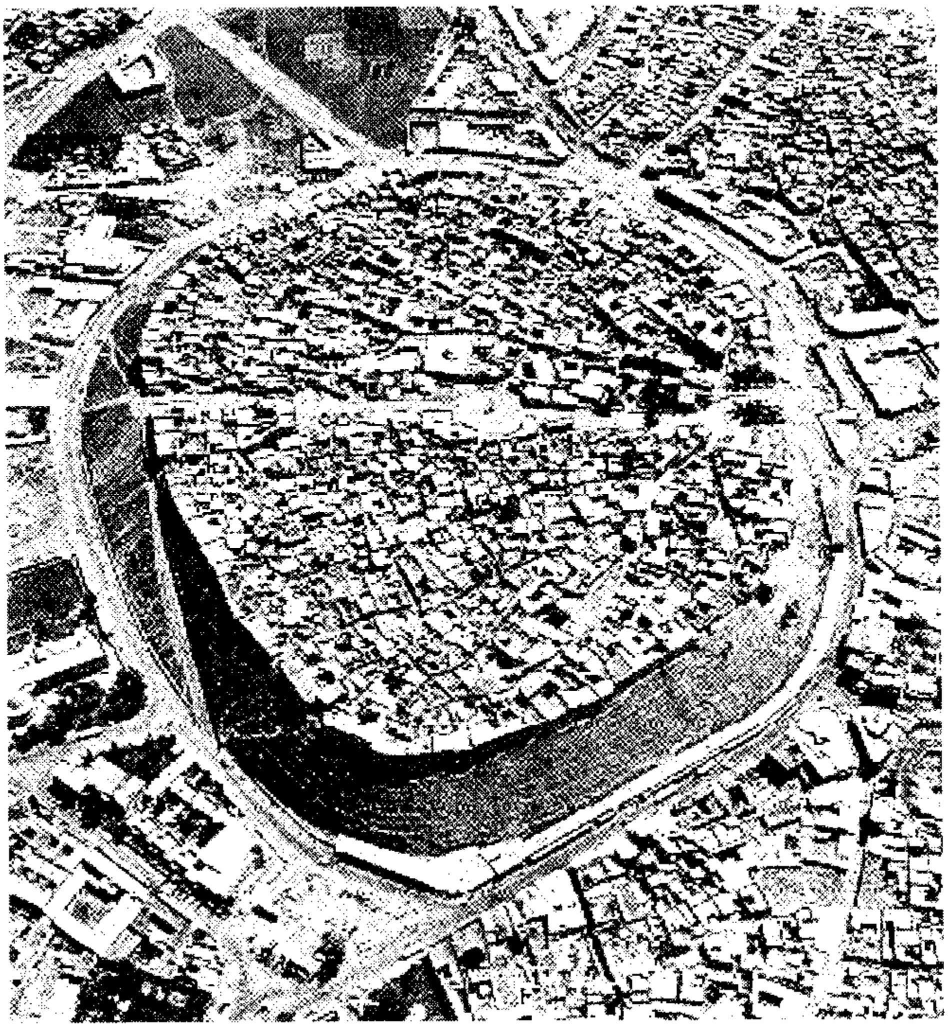
التبادل الدولي بين مجموعة المحترفين ينبغي أن يجري لتطوير ورفع المواصفات في إدارة التراث الثقافي.

برامج التقنيين المساعدين في مجال إدارة التراث الأثري ينبغي أن تتطور تحت رعاية الأيكوموس.

ملحق الصور والأشكال



(الشكل ١ أ): أربيل، منظر جوي للمدينة قبل شق الشارع في منتصف المدينة، العراق ١٩٥٤ .



(الشكل ١ب): أربيل، منظر جوي للمدينة بعد شق شارع يقسم المدينة إلى نصفين حيث شوه منظرها العام وحطم كثيرا من مبانيها التاريخية، العراق ١٩٧٤.



(الشكل ٢ أ): روما، الكلوسيوم، التدخل الحفاظي الذي قام به ستيرن العام ١٨٠٦، حيث بنى جدارا داعما في نهاية المعلم بمادة الطوب الأحمر مختلفة عن مادة بناء المعلم الأصلي.



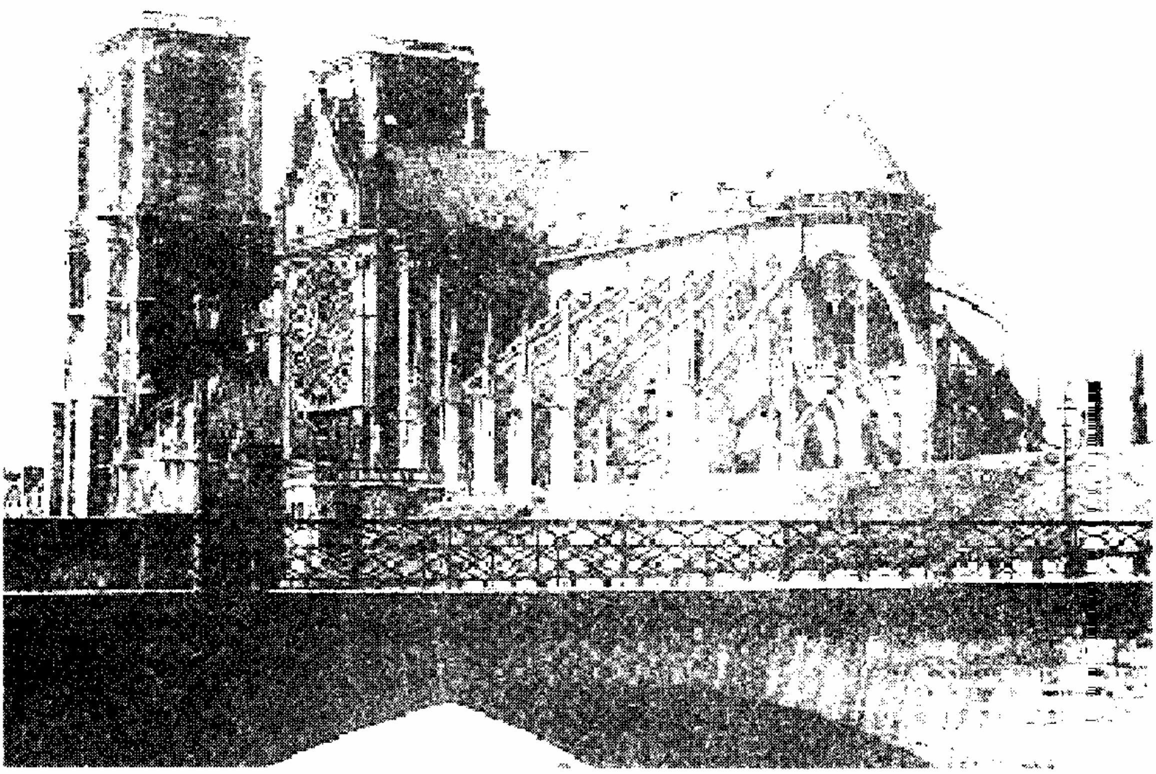
(الشكل ٢ ب): روما، الكلوسيوم، بعد عملية الترميم التي قام بها فالديير العام ١٨٢٣، التدخل هنا أيضا بمواد مختلفة عن مادة المبنى الأصلية وتحقق التمييز بين القديم والجديد كما توصي بذلك المواثيق العالمية.



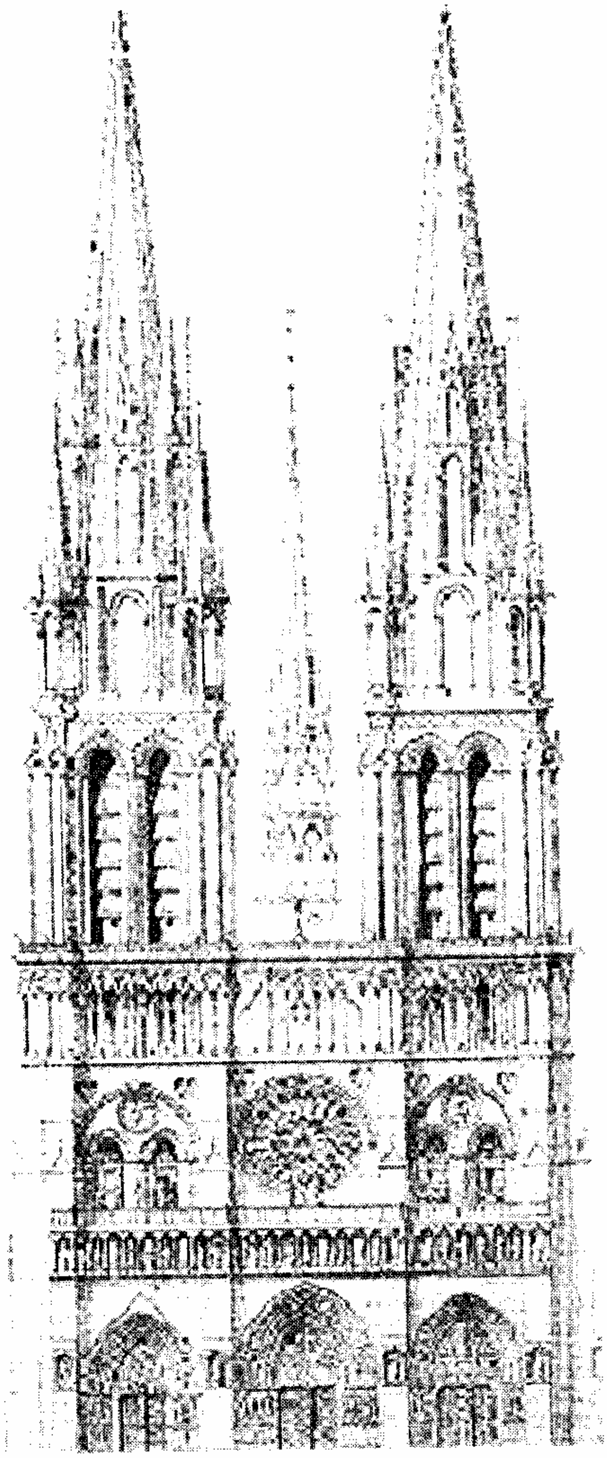
(الشكل ٢ ج): روما، قوس تيتو، وضع المعلم قبل عملية الترميم، رُفع هندسيا من قبل مهندس من الأكاديمية الفرنسية في روما، إيطاليا ١٨١٧.



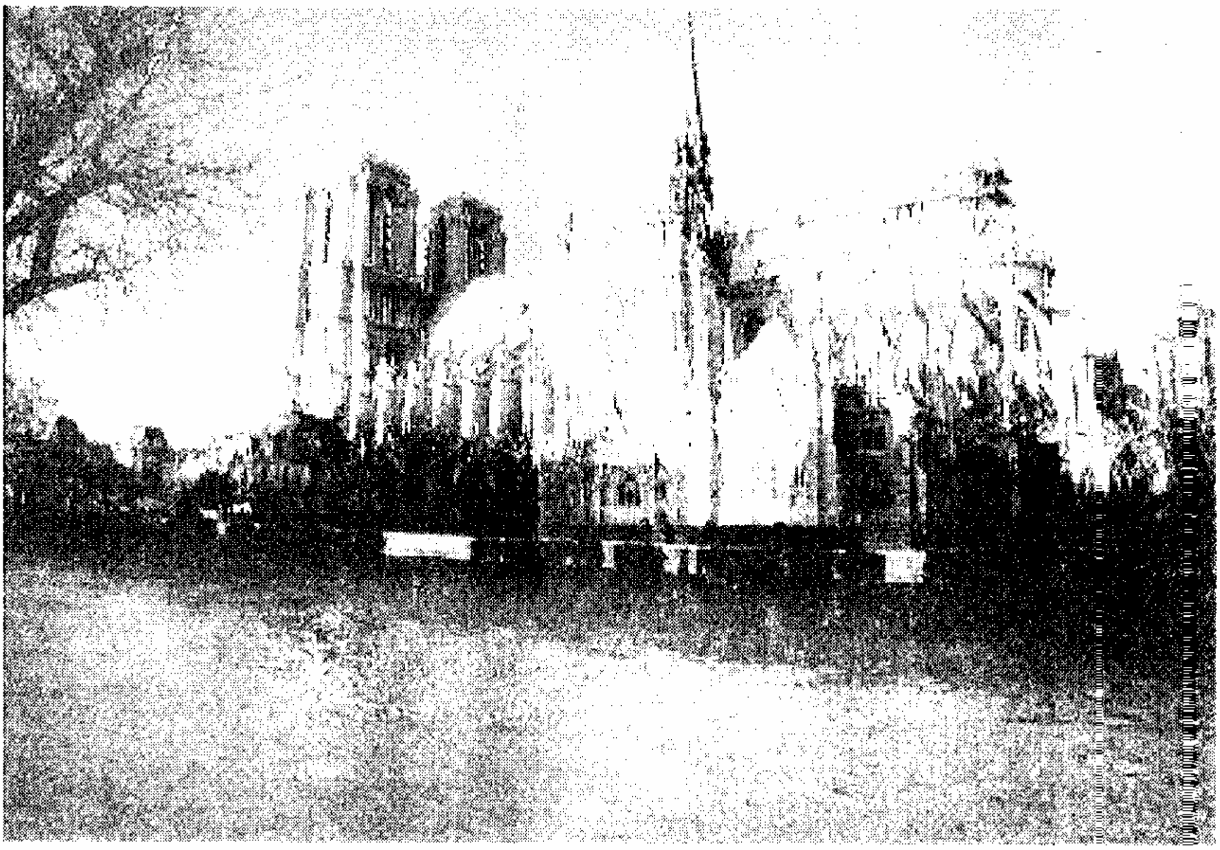
(الشكل ٢ د): روما، قوس تيتو، بعد عملية الترميم حيث اضطلع فالديير العام ١٩٢٢ ببناء الأجزاء الناقصة بمواد مختلفة عن الأصلية فاستخدم مادة الترفيرتينو بدلا من الرخام، كما انه أعطى الشكل العام للعمود من دون الخوض في تفاصيله مثل عدم قيامه بعمل أقنية الأعمدة وغير ذلك من التفاصيل.



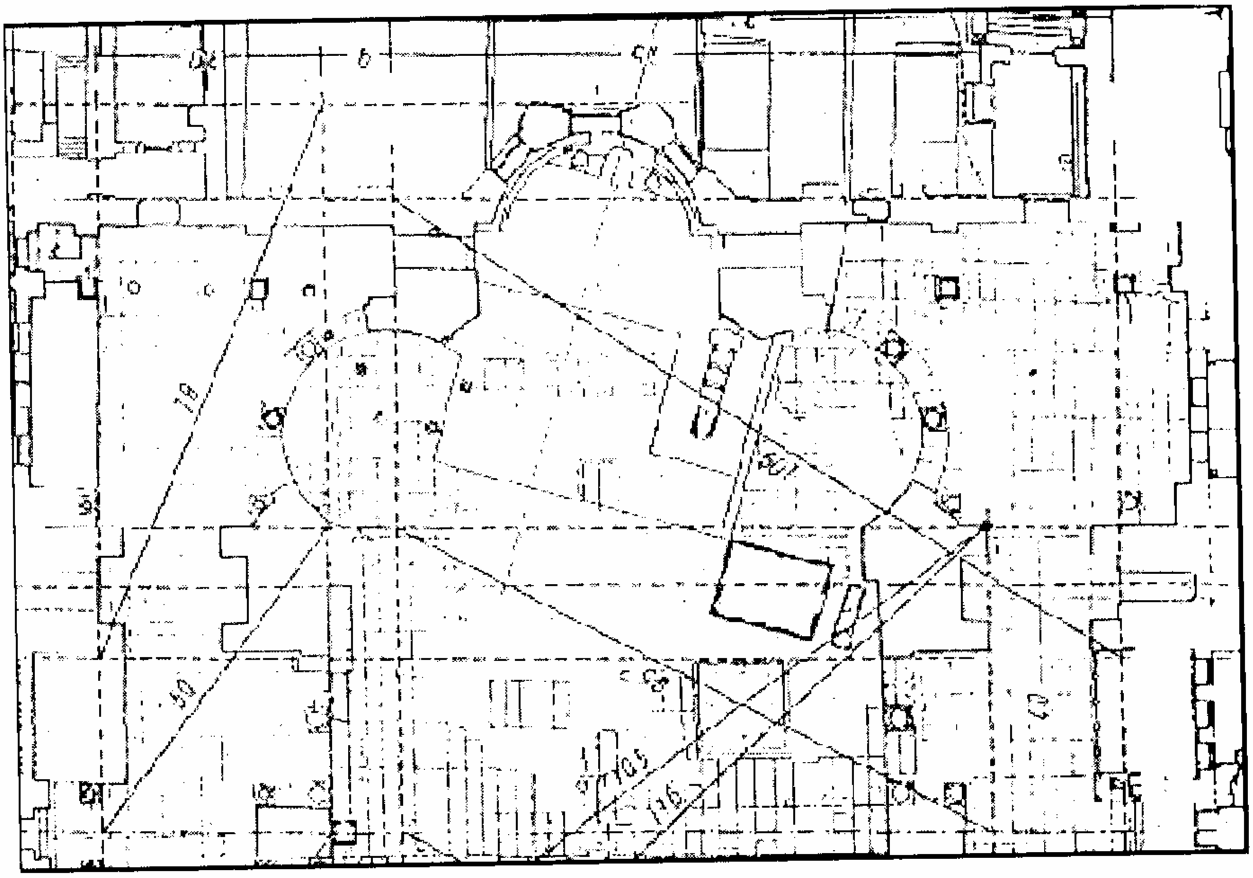
(الشكل ١٣): باريس، كاتدرائية نوتردام، منظر عام قبل الترميم الذي قام به فيوليه لو دوك بين ١٨٤٥ - ١٨٦٦م.



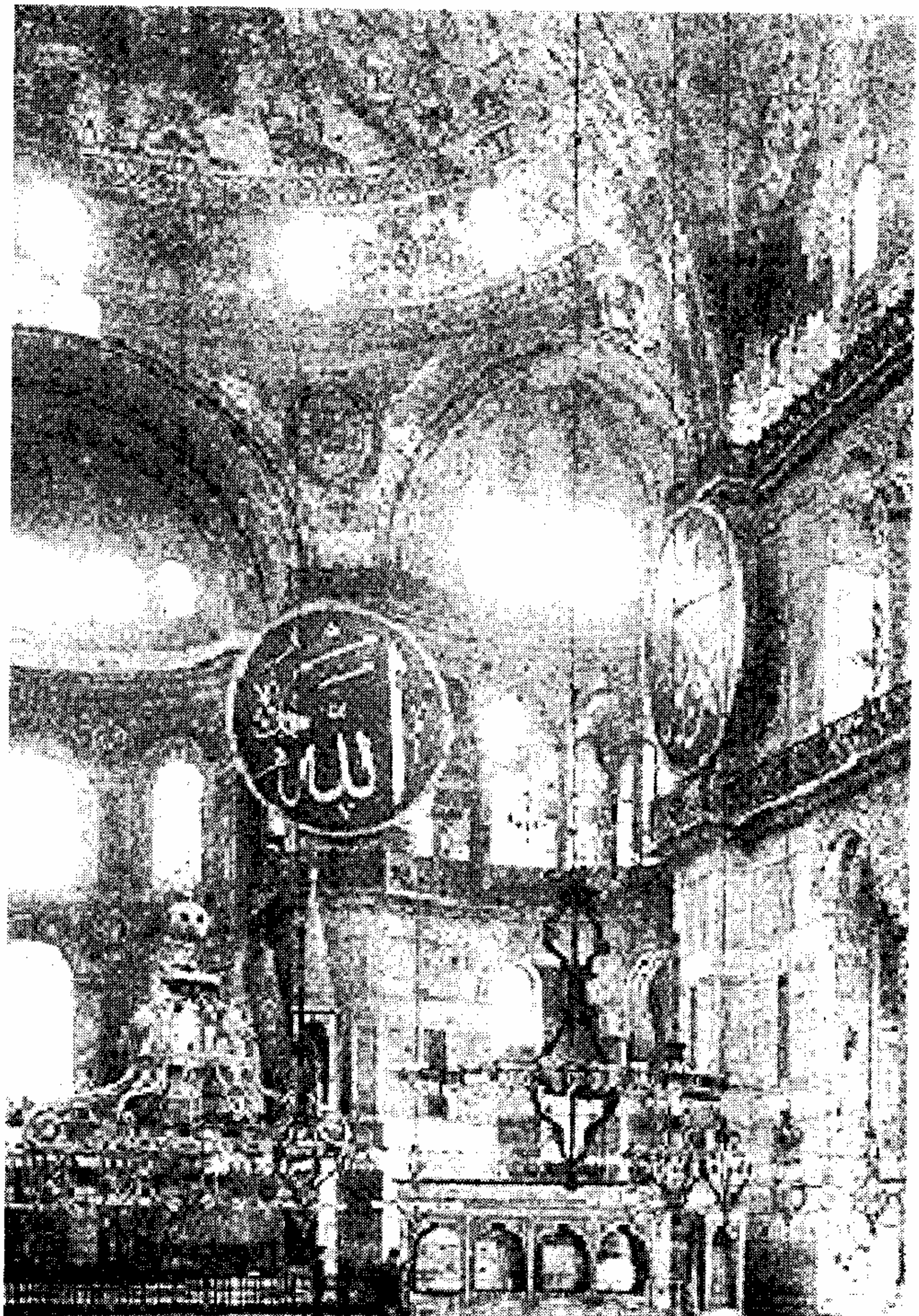
(الشكل ٣ ب): باريس. كاتدرائية نوتردام. واجهة الكنيسة تصميم الترميم الذي وضعه فيوله لو دوك العام ١٨٥٧ حيث أراد أن يكمل البرجين حسب الطراز القوطي لكنه لم ينفذ هذا التصميم لقلة الموارد المالية. لكنه أضاف سارية في الوسط عند التقاء جزأي الكاتدرائية بنى اختياره لعمل السارية على وجود أثر فوق السقف يعود لسارية قديمة في الموقع نفسه (ترميم طرازي).



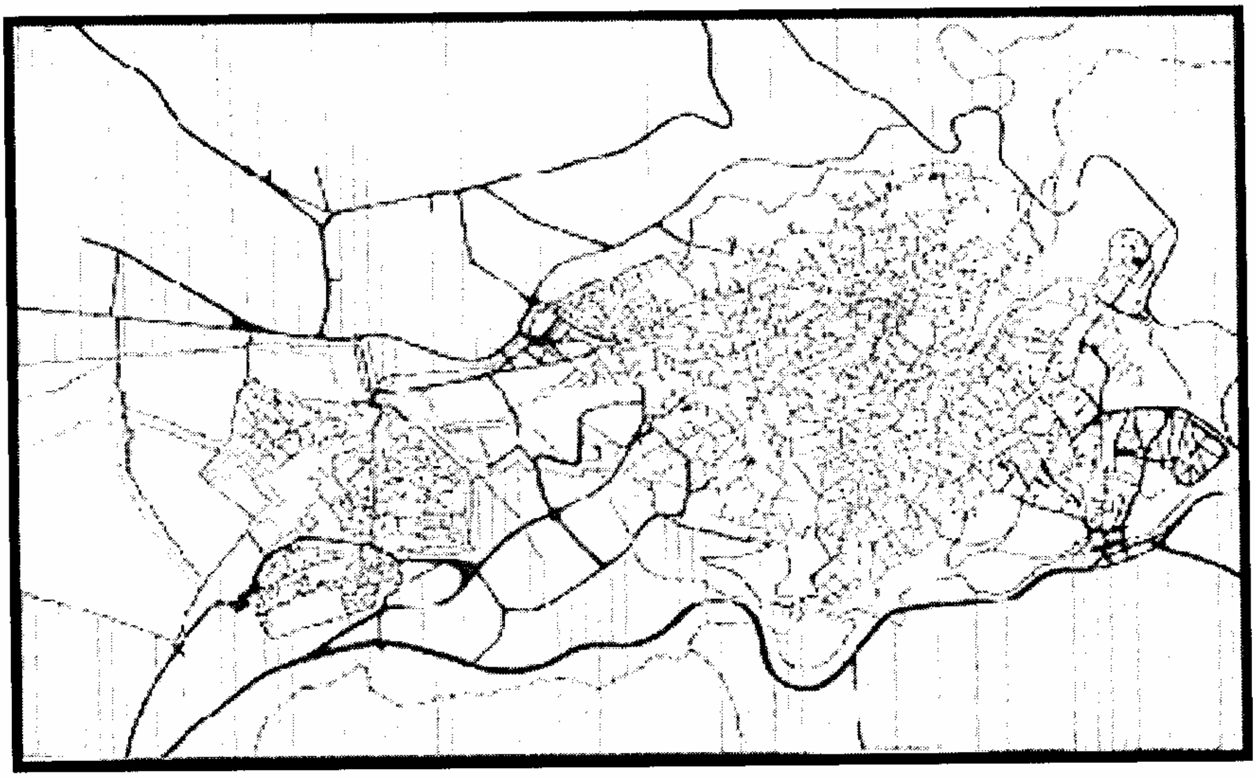
(الشكل ٣ ج): باريس. كاتدرائية نوتردام بعد تنفيذ عملية الترميم من قبل فيوليه لو دوك. يلاحظ وجود السارية في منصف الكاتدرائية.



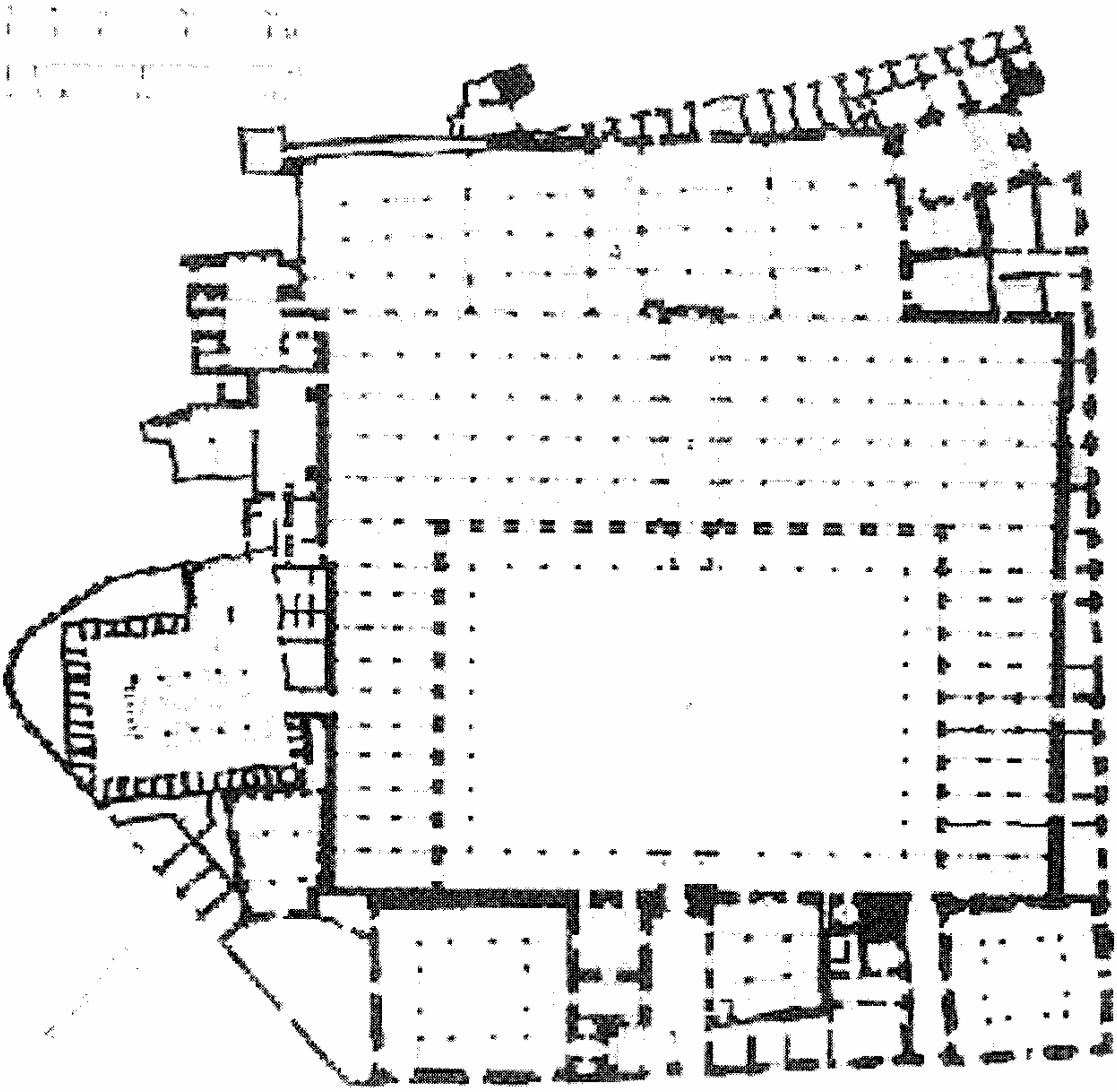
(الشكل ٤ أ): استنبول، مسجد الحاجة صفية، مخطط مقطع أفقي، انظر انحراف المحراب داخل الحنية الأصلية في المبنى الكنسي السابق بزاوية تقارب ٢٠درجة.



(الشكل ٤ ب): استنبول. مسجد الحاجة صفية. منظر عام لمنطقة المحراب. حين حولت الكنيسة إلى مسجد تم احترام خصائص المعلم المعمارية فلم تهدم الحنية الأصلية لعمل حنية جديدة تتجه إلى القبلة وإنما أدخل محراب ومنبر خشبيان (يظهران على يسار الصورة). وهو عمل يحترم معظم خصائص الحفاظ الحديثة.



(الشكل ٥): فاس، قسما المدينة ما زالا واضحين إلى الآن، فاس البالية (القرن الثامن) وفاس الجديدة (القرن التاسع).



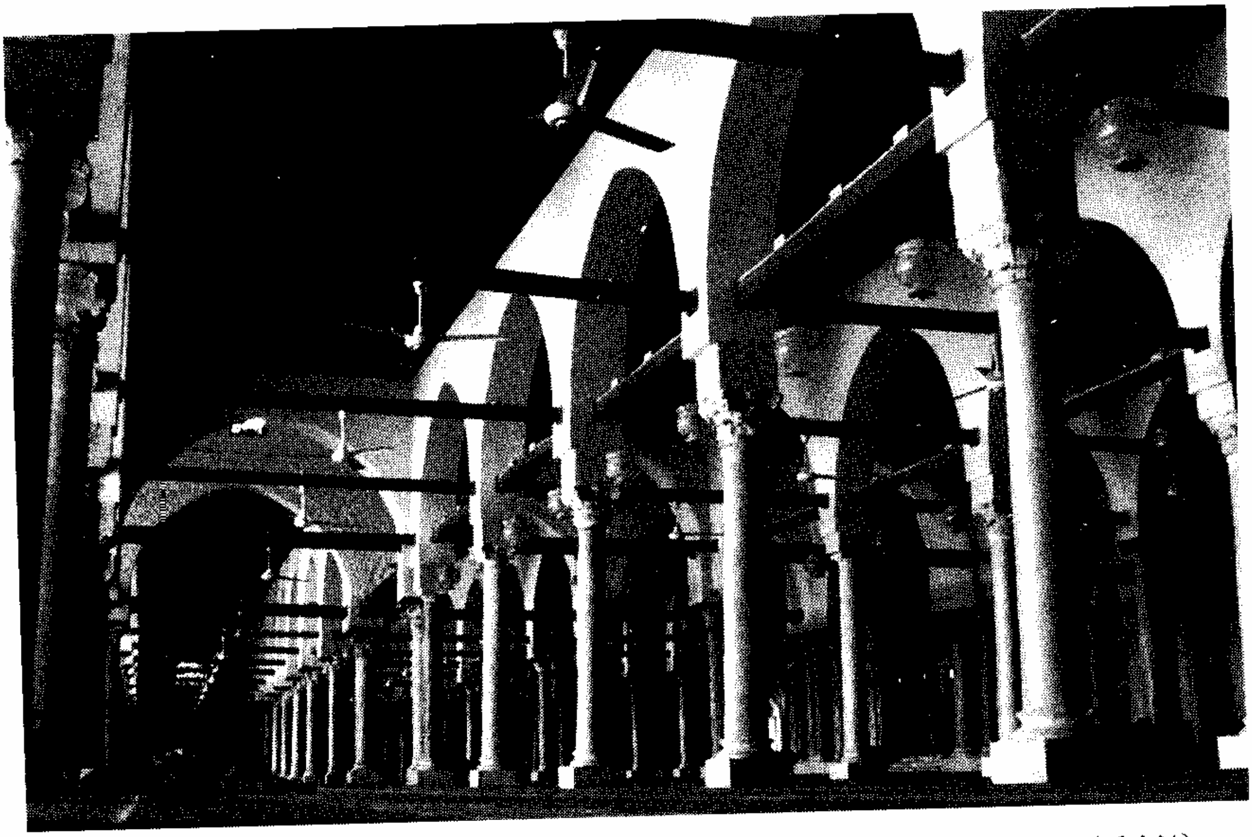
(الشكل ٦ أ): القاهرة، الجامع الأزهر، مخطط مقطع أفقي تظهر فيه جليا التراكمات الخطية لمراحل البناء المتتالية في بناء المسجد (من دون المدارس):

١ ـ المدخل، عبدالرحمن كتخدا من الفترة العثمانية (١٧٥٣).

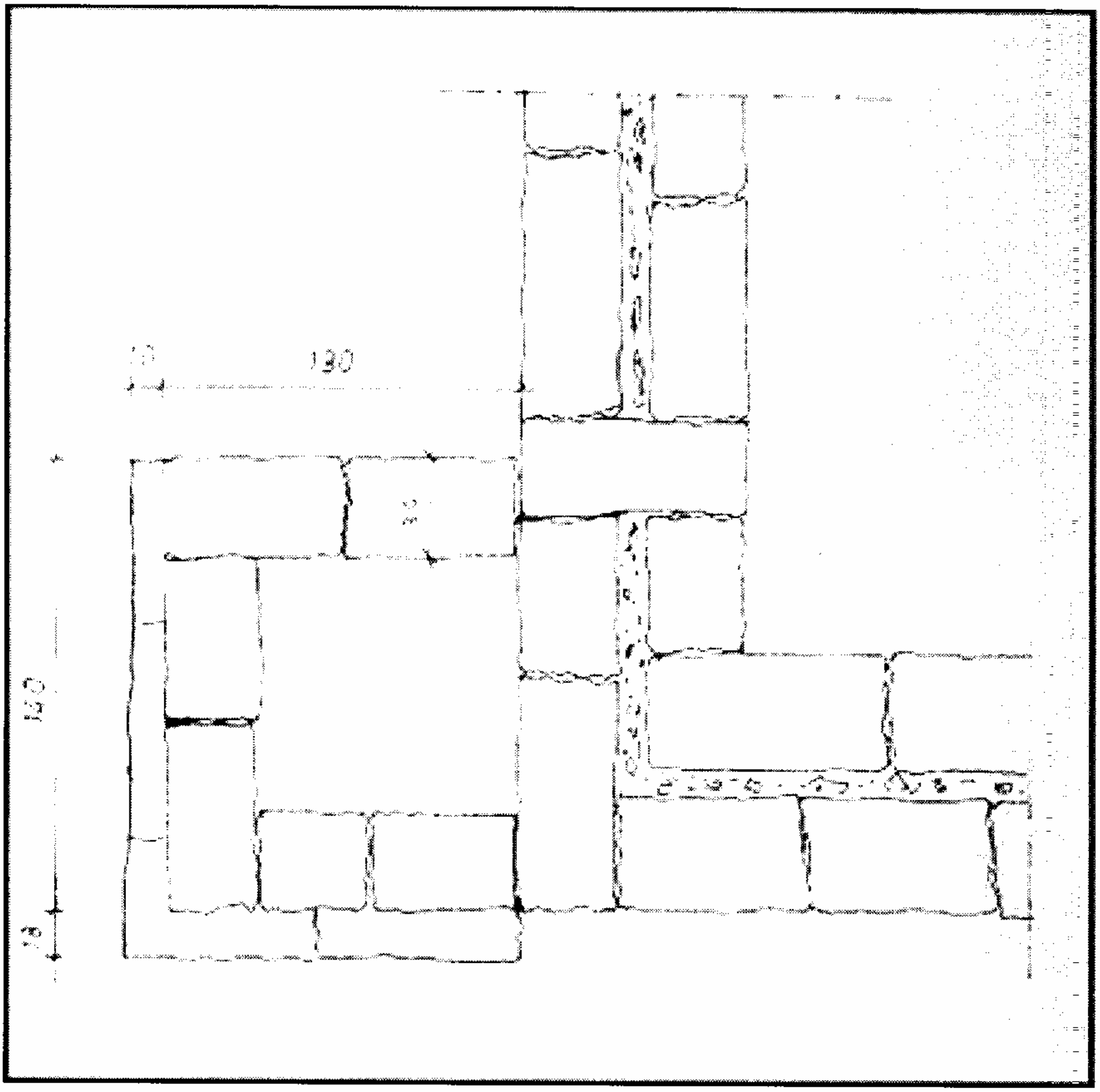
٢ ـ صحن المسجد (أواخر الدولة الفاطمية وبداية العصر الأيوبي).

٣ ـ المرحلة القديمة من بناء جوهر الصقلي (بداية الدولة الفاطمية).

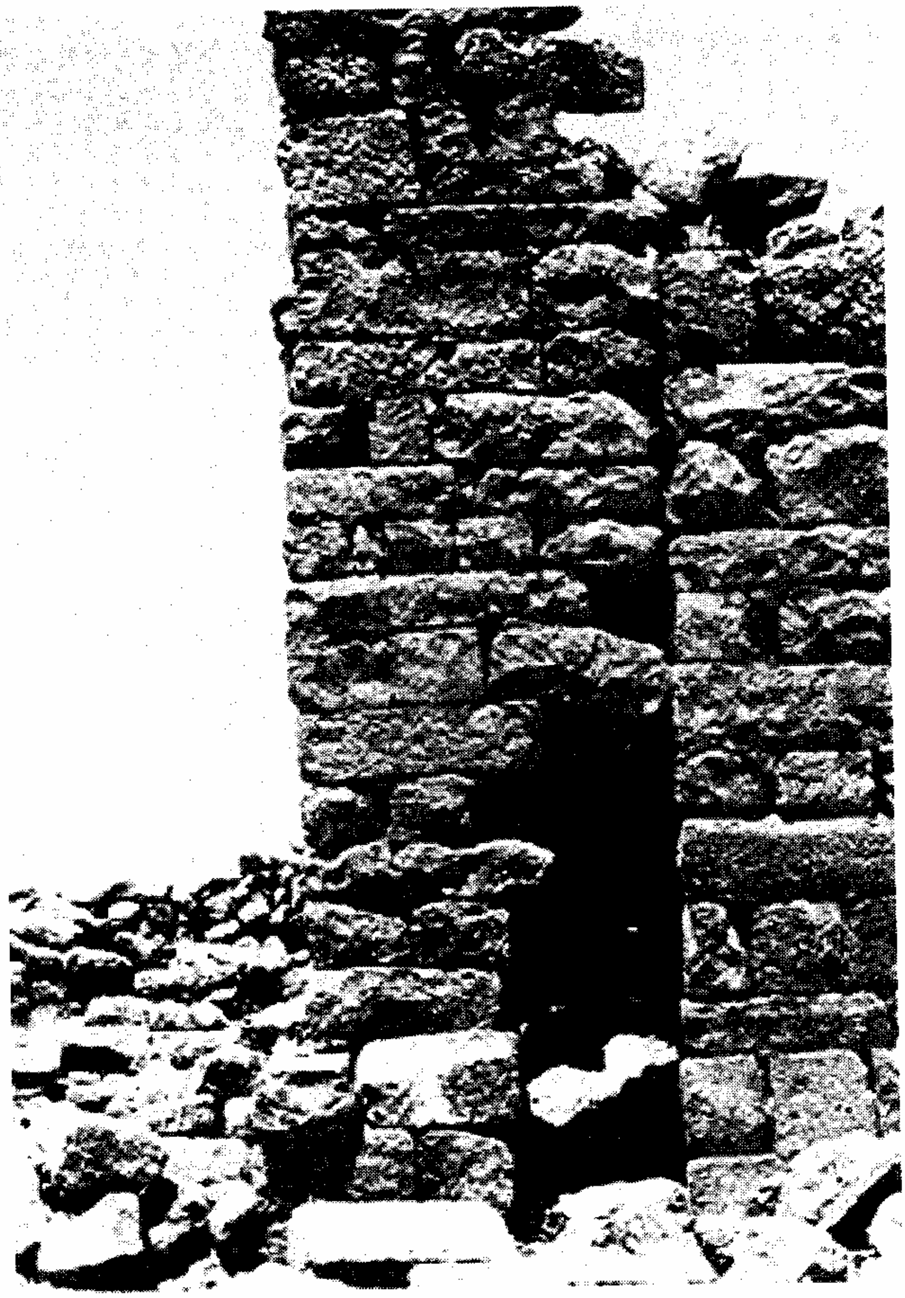
٤ ـ المرحلة اللاحقة المضافة عن قبل عبدالرحمن كتخدا من الفترة العثمانية (١٧٥٣).



(الشكل ٦ ب): القاهرة، الجامع الأزهر، منظر من الداخل يبين طريقة الربط بين جزأي المسجد، البناء، الأقرب، في الصورة هو الأقدم وهو من بناء جوهر الصقلي، أما الأبعد فهو الجزء المضاف في الفترة العثمانية من قبل عبد الرحمن كتخدا، وهو مرتفع عن القديم بثلاث درجات.



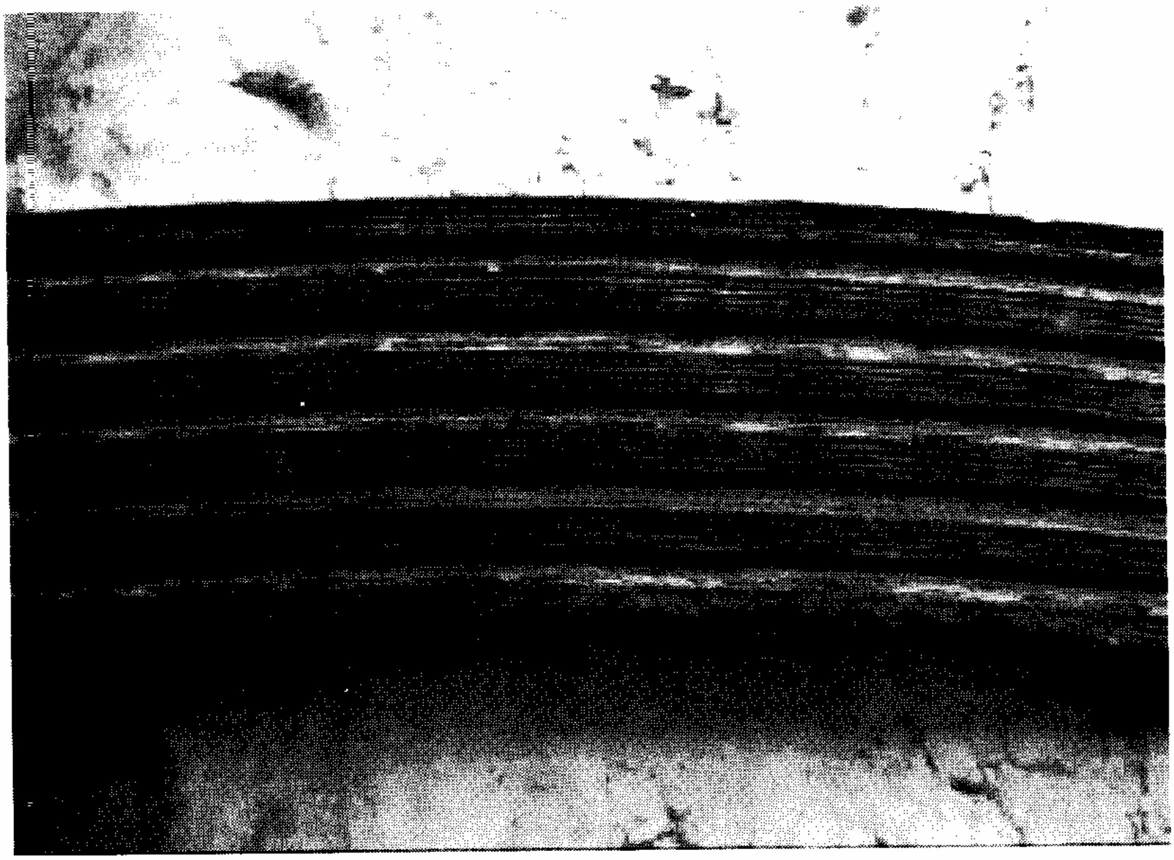
(الشكل ٧ أ): أم الجمال، برج داعم لزاوية مبنى، مقطع أفقي. يعود المبنى للعصر الروماني (الثاني والخامس). أما البناء الدعم البيزنطي فيعود للفترة بين (الخامس والسابع).



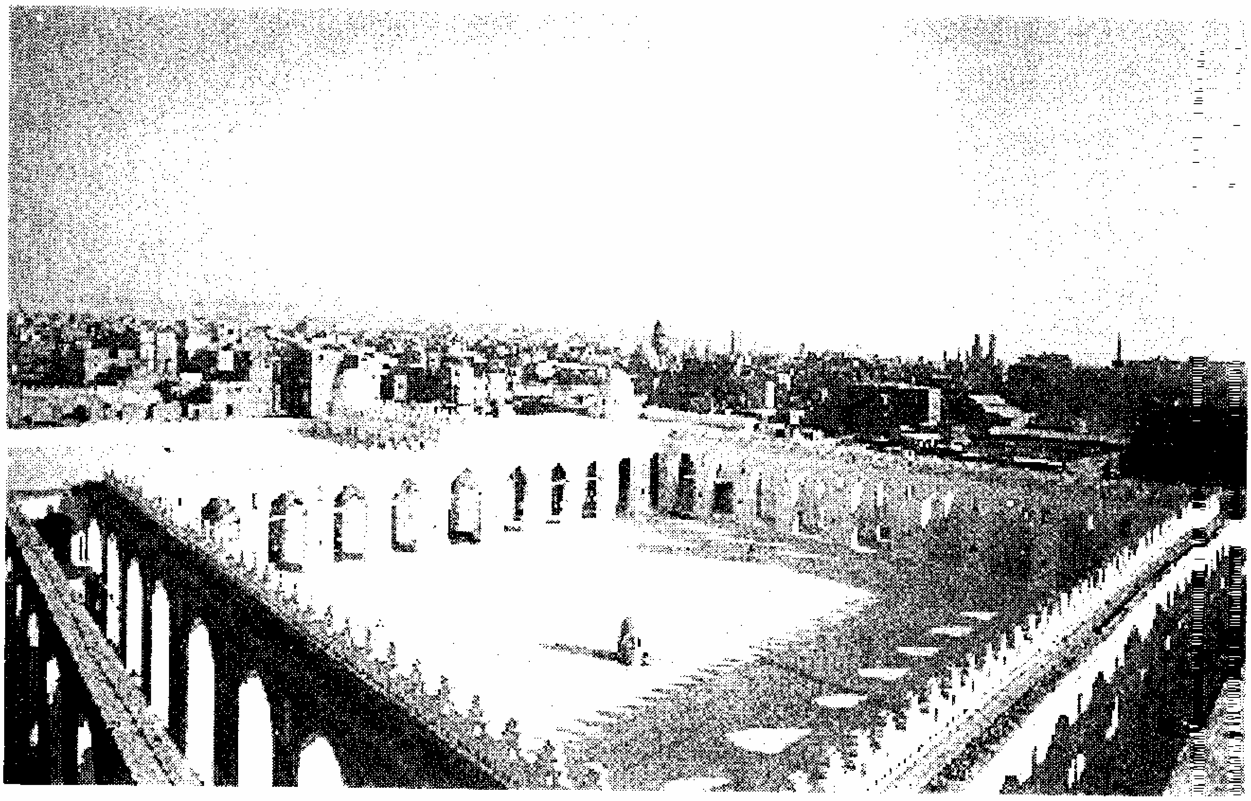
(الشكل ٧ ب): أم الجمال، برج داعم لزاوية مبنى، صورة جانبية للبرج، يلاحظ اختلاف حجم الأحجار وتقنية البناء في المبنى الروماني وفي البرج الداعم، كما يلاحظ عدم وجود لحمة وتشريك للحجارة بينهما.



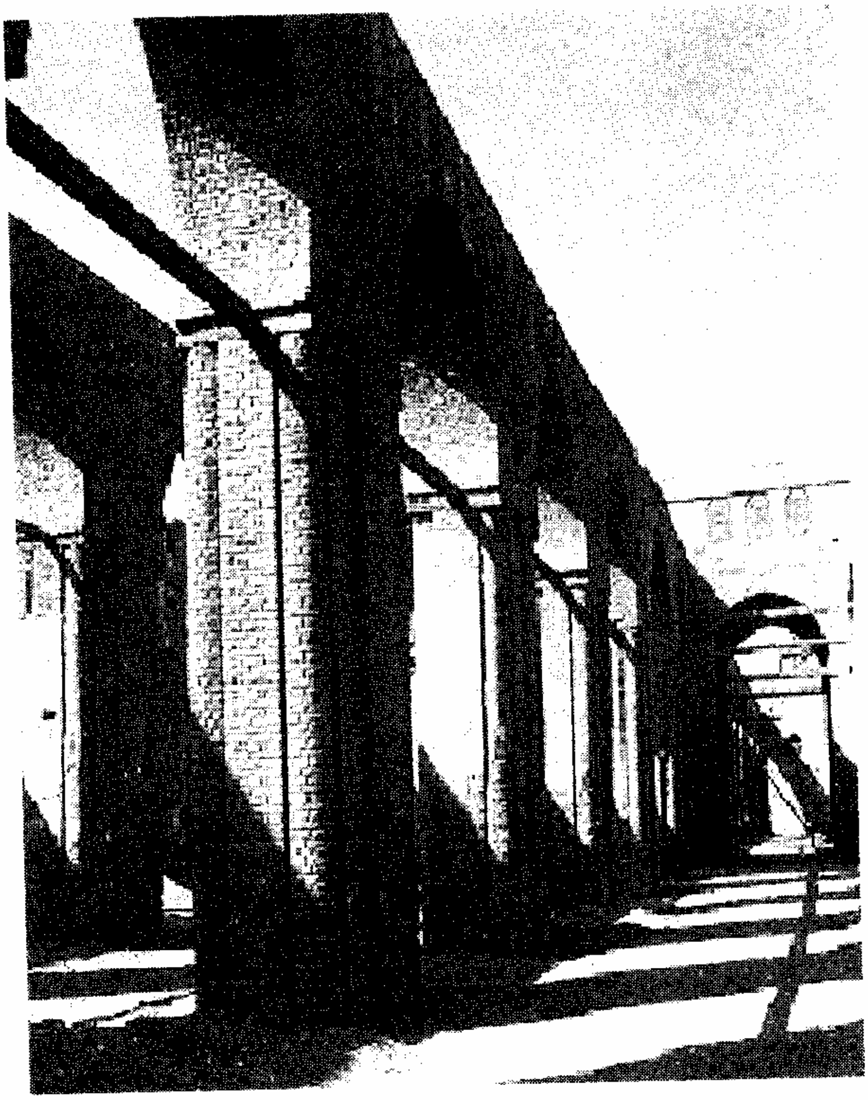
(الشكل ١٨ أ): دمشق، معبد جوبتر، منظر عام للمعبد. يلاحظ ترميم الأعمدة بأطواق صنعت من الفولاذ الدمشقي ومن الحديد.



(الشكل ٨ ب): دمشق، معبد جوبتر، منظر تفصيلي لترميم أحد الأعمدة بطوق صنع من الفولاذ الدمشقي، وقد تعود فترة القيام بالترميم إلى ما قبل القرن العشرين.



(الشكل ١٩ آ): القاهرة، مسجد الحكيم، منظر عام للمسجد. يلاحظ الأعصاب الخشبية التي استدخلت في صحن المسجد لامتصاص القوى الأفقية الناتجة عن الاجتهادات المائلة للأقواس والأقبية.



(الشكل ٩ ب): القاهرة، مسجد الحكيم، أعصاب خشبية لدعم البناء الحجري ولامتصاص القوى الأفقية في المبنى الناتجة عن الاجتهادات المائلة للأقواس والأقبية. الأعصاب الخشبية على يمين الصورة هي التي أضيفت في فترة لاحقة على البناء لتقويته يلاحظ ذلك من طريقة تثبيتها على الجدران.

المراجع والهوامش

المقدمات

(١) جوفاني كاربونارا، أستاذ دكتور في جامعة روما لاسابينسا، مدير مساق الماجستير في ترميم المعالم المعمارية التابع لكلية العمارة في الجامعة نفسها. كما أنه تابع كثيرا من رسائل الدكتوراه في تخصص الحفاظ على التراث المعماري. ويكتب ويحرر في عدة مجلات علمية عالمية في مجال الحفاظ على التراث الثقافي والمعماري خاصة. وله مؤلفات عدة تعتبر مراجع أكاديمية ومهنية أساسية في الجامعات الإيطالية و الأجنبية.

لقد تم في هذه المقدمة ذكر الأسماء الأجنبية المترجمة كما وردت في النص الأصلي الإيطالي.

(٢) تنسجم مع الثقافات التي عاشت حول حوض البحر الأبيض المتوسط.

(٣) أي أنه إذا حدث مرة واحدة لا يبقى منه أثر، فالذي تتم إزالته نفقده إلى الأبد.

(٤) علم الطريقة المنطقية (filologia): علم وتقنية تهدف إلى إعادة بناء نص أدبي إلى حالته وشكله أقرب ما يكون للأصل.

- **N. ZINGARELLI**. Il NOUVO ZINGARELLI MINORE Zanechelli edizione Bologna, Italy 1987.

(٥) في هذه الفقرة والتي تليها يعالج البروفيسور كاربونارا ما تم تناوله في الكتاب تحت عنوان إدارة المعالم الثقافية.

(٦) كبينا مشدودة بالأسلاك المعدنية لصعود الجبال أو المناطق المرتفعة.

(٧) أي جعل المباني والأحياء خالية معوقات الحركة للمعاقين حركيا.

(٨) أوجنيو كالديري، درس عدة مساقات في جامعة روما لاسابينسا في كلية هندسة العمارة. عمل في العالم الإسلامي منذ ١٩٥٠ وأول رحلاته كانت في ليبتا. ومن منتصف الستينيات حتى ١٩٨٠ قام بتصميم وإدارة العديد من أعمال الترميم الحفاظي في إيران (مسجد الجمعة ومعرض أصفهان) وفي أفغانستان (منارة بهرام شاه في غازني). كما قام بتصميم ودراسات لأعمال ترميم في سلطنة عمان. في التسعينيات كان مستشار الترميم الإنشائي والحفاظي في وسط آسيا (في طاجكستان، بقايا مدينة بيانجكنت، وفي أزبكستان، المرصد الفلكي أولغ بيك في سمرقند): قام بالإشراف على أعمال إحياء وسط مدينة صنعاء التاريخية (اليمن).

كما قام بتقديم استشارات للحفاظ على أسوار تاريخية لمدن مغربية، مشاريع حفاظ وأبحاث أثرية في تونس (صبرا المنصورية). قام بتدريس مساق تاريخ العمارة الإسلامية في جامعة روما لاسابينسا في كلية العمارة وفي عام ٢٠٠٢ درس مساق تاريخ الفن الإسلامي في كلية المصادر الثقافية في رفينا (جامعة بولونيا) وأشرف على كثير من رسائل الماجستير والدكتوراه حول العمارة الإسلامية والحفاظ عليها في الجامعات الإيطالية. وفي عام ٢٠٠٠ قام بالإشراف على فصل «العمارة» في كتاب الوجود العربي الإسلامي في المطبوعات الإيطالية لصالح وزارة المصادر والنشاط الثقافي الإيطالية (كان النشر باللغة الإيطالية والعربية). قام بنشر أكثر من ١٢٠ ورقة بحث في مواضيع تهتم بالعمارة الإسلامية ومشاكل الترميم، في عام ١٩٨٢ حصل كالديري على جائزة الأغا خان الدولية على أعماله الترميمية لبعض المعالم الإسلامية في إيران.

مقدمة جوفاني كاربونارا

- **BONELLI R.**, 1995, Scritti sul restauro e sulla critica architettonica ,Scuola di Specializzazione per lo studio ed il restauro dei monumenti, Universita' degli Studi di Roma "La Sapienza", Strumenti 14, Bonsignori, Roma.

- **BRANDI C.**, 1977, Teoria del restauro, Einaudi, Torino (prima edizione: Roma, 1963).

- **BRANDI C.**, 1994, Il restauro. Teoria e pratica a cura di M. Cordaro, Editori Riuniti, Roma.

- **CARBONARA G.** (diretto da), 1996, Trattato di restauro architettonico, 4 tomi, Utet, Torino.

- **CARBONARA G.**, 1997, Avvicinamento al restauro. Teoria, storia, monumenti, Liguori, Napoli.

- **CARBONARA G.**(diretto da), 2001, Restauro architettonico e impianti, 4 tomi, Torino.

- **CARBONARA G.** (diretto da), 2004, Atlante del resetauro, 2 tomi, Utet, Torino.

- **CASIELLO S.** (a cura di), 1996, La cultura del restauro. Teorie e fondatori, Marsilio, Venezia.

- **CASIELLO S.** (a cura di), 2000, Restauro dalla teoria alla prassi, Electa Napoli, Napoli.

- **CHOAY F.**, 1992, L'all'egorie du patrimoine, Editions du Seuil, Paris.

- **CORDARO M.**, 2000, Restauro e tutela. Scritti (1969-1999), Annali dell' Associazione Ranuccio Bianchi Bandinelli, Graffiti Editoe, Roma.

- **DE ANGELIS D'OSSAT G.**, 1995, Sul restauro dei monumenti architettonici, acura di S.A. Curuni, Scuola di Specializzazione per lo studio ed il restauro dei monumenti, Universita' degli Studi di Roma "La Sapienza", Strumenti 13, Bonsignori, Roma.

- **DEZZI BARDESCHI M.**, 1991, Restauro: punto e da capo. Frammenti per una (impossibile) teoria, F. Angeli, Milano.

fANCELLI P., 1998, Il restauro dei monumenti, Nardini, Fiesole.

- **GONZA'LEZ-VARAS I.**, 2000, Conservacio'n des bienes culturales. Teoria, historia, principios y normas, Ediciones C'atedra, Madrid.

- **HERNA'NDEZ MARTINEZ A.**, 1999, Documentos para la Historia de la Restauracio'n, Universidad de Zaragoza, Departamento de Historia del Arte, Zaragoza.

- **Historical** and **Philosophical Issues** in the Conservation of Cultural Heritage, 1996, a cura di N. Stanley Price, M.K. Talley Jr., A. Melucco Vaccaro, The Getty Conservation Institute, Los Angeles.

- **JOKILEHTO J.**, 1999, A History of Architectural Conservation, Butterworth-Heinemann, Oxford.

- **LE'ON, P.**, 1951, La vie des monuments francais. Destruction, restauration, Picard, Paris.

- **MARCONI P.**, 1999, Materia e significato. La qustione del restauro architettonico, Laterza, Roma-Bari.

- **PHILPPOT P.**, 1998, Saggi sul restauro e dintorni. Antologia, a cura di P. Fancelli, Scuola di Specializzazione per lo studio ilrestauro dei monumenti, Universita' degli Studi di Roma "La Sapienza", Strumenti 17, Bonsignori, Roma.

- **TORSELLO B.P.**, 1988, La material del restauro. Tecniche e Teorie analitiche, Marsilio, Venezia.

- **URBANI G.**, 2000, Intorno restauro, a cura di B. Zanardi, Skira, Milano.

- **ZANDER, G.**, 1993, Scritti sul restauro dei monumenti architettonici, Scuola di specializzione per lo studio ed il restauro dei monumenti, Universita' degli Studi di Roma "La Sapienza", Strumenti 10, Bonsignori, Roma.

الفصل الأول

(9) **The Encyclopedia Americana International Edition**. Group Incorporated. Printed and manufactured in the U.S.A

(10) **Ideom**, volume 7 p. 698.

(11) **Ideom**, volume 17 p. 71.

(12) **Feilden M. B.** and **Jokilehto J.** (1998) Management Guidelines for World Cultural Resources. ICCROM, UNESCO and ICOMOS second edition, Rome, pp. 12.

(13) **Casiello, S.** (1990) Restauro creteri metodi esperienze. Elacta Napoli, Napli. pp. 237.

(١٤) الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي، الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، باريس ١٩٨٣ص ٢٠.

(١٥) تم نشر المواثيق الصادرة عن الأيكوموس من قبل مركز التوثيق التابع لمنظمة الأيكوموس ويمكن الرجوع إليها في موقع المنظمة عبر الإنترنت: www.icomos.org

(١٦) الاتفاقيات والتوصيات المرجع السابق ص ١٧٤.

(١٧) الاتفاقيات والتوصيات المرجع السابق ص ١٩٩.

(١٨) تم نشر هذه الاتفاقية باللغة الإنجليزية عبر صفحة الاتفاقيات في موقع الإنترنت لليونسكو:

www.unesco.org

(١٩) صاحب هذا التعريف هو (Benard Fielden) الذي له باع طويل في العمل في المؤسسات العالمية (كان رئيسا للأيكروم في فترة سابقة) ويعتبر كتابه (الذي أخذنا منه هذا التعريف) مرجعا أساسيا في الحفاظ على المباني التاريخية.

(20) **Feilden, B. M.** (1998). Conservation of Historic Buildings. ICCROM, Rome, pp: 1.

(21) Nara Conference on Authenticity in Relation in to the World Heritage Convention, held at Nara, Japan, from 1-6 November 1994.

(22) **Carbonara, G.** (2000). Restaurare, recuperare, conservare e cosilidare, (Restoration, rehabilitation, conservation and consolidation). In Arkos number 1/2000, UTET Periodici. Torin, pp: 16-17.

(٢٣) يمكن الرجوع إلى موقع الإنترنت للمعهد الأمريكي للحفاظ:

- American Institute for Conservation.

(24) http: //www.cr.nps.gov/history/online_books/nps28/28 contents.htm. National Park System.

(25) **Carbonara, G.** (2000). Restaurare op. cit. pp. 17.

(٢٦) بالنسبة للمواثيق الدولية الصادرة عن المجلس العالمي للمعالم والمواقع الأيكوموس ICOMOS يمكن الرجوع إليها في موقع الأيكوموس عبر الإنترنت مرجع سابق.

(٢٧) الأمثلة على ذلك في أوروبا (غالبا في فرنسا وإيطاليا وإنجلترا من قبل أتباع مدرسة الترميم الطرازي) كثيرة، ومن أشهر الأمثلة على هذا النوع من هدم البناء التاريخي وإعادة بنائه من جديد بنفس الشكل وبنفس المواد وفي نفس الموقع، نجده في مدينة البندقية في «فندق الأتراك» (Albergo dei turchi) الذي تم ١٨٨٩ من قبل بيرشيت Berchet انظر في كتاب:

- La Regina, F. (1992). Come un ferro rovente, cultura e prassi del restauro architettonico. Clean edizione, Napoli , pp. 85-86.

(٢٨) مصدر التعريف هو موقع الإنترنت لمنظمة المنتزه الوطني مرجع سابق.

(٢٩) مصدر التعريف هو المرجع السابق.

(٣٠) تم ترجمة هذا الميثاق في نهاية الكتاب في الملحق رقم ٢ كما يمكن الرجوع إليه ضمن مواثيق الأيكوموس التي نشرت عبر موقع الإنترنت مرجع سابق.

(٣١) تم نشر هذه الاتفاقية باللغة الإنجليزية في موقع الإنترنت لليونسكو مرجع سابق.

(٣٢) هناك كتابات مختلفة حول القيم الثقافية نذكر منها:

- Regal, A. (1903). Il moderno culto dei monumenti, la sua essenza il suo sviluppo, intruduzione alla legge sulla protezione dei monumenti, Der modern de nkmalkulsus, sien wesen, siene entessehung zum denklmal schsxgesatx. Traduzione da Maria Annunziata Lima, Wien Braunmuller.

- Feilden, B. M. and Jokilehto, J. (1998). Management Guidelines for World cultural Heritage Sites. ICCROM, Rome, pp: 11 - 21.

(33) Carbonara, G. (2000). Restaurare .op. cit. pp. 17.

(34) http: //www.cr.nps.gov/history/online_books/nps28/28 contents.htm. National Park System.

(35) **Carbonara, G.** (2000). Restaurare . op. cit. pp. 17.

الفصل الثاني

(٣٦) للتوسع في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

Di Stefano R. (1985). Il Recupero dei Valori. Edizione Scientifica Italiana, Napoli.

(٣٧) مؤنس، حسين (١٩٩٨). الحضارة دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطور ها (الطبعة الثانية). سلسلة كتاب عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ص ١٥ ـ ١٦.

(٣٨) مؤنس، حسين. الحضارة. المرجع السابق ص ٣٧٠ ـ ٣٧٦.

(٣٩) مؤنس، حسين. الحضارة. المرجع السابق ص ٤٠٢.

(٤٠) فتحي، حسن(١٩٧٢). العمارة العربية الحضرية في الشرق الأوسط. بيروت، ص ٦٤.

(٤١) انظر سورة الحجرات الآية ١٣.

(٤٢) تمبل، كريستين. ترجمة أحمد، عاطف (٢٠٠٣). المخ البشري. مدخل إلى دراسة السيكولوجيا والسلوك، سلسلة كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنو ن والآداب، الكويت، ص١١١.

(٤٣) عبدالله، محمد (٢٠٠٣). سيكولوجيا الذاكرة. قضايا واتجاهات حديثة سلسلة كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ٦٩ .

(٤٤) زكريا، فؤاد (١٩٧٨). التفكير العلمي. سلسلة كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ص١٧.

(٤٥) تكمن غالبية أسباب وأهداف التطور الصناعي الذي حققه الإنسان ويحققه في الكسب الاقتصادي السريع، وغدت الرقابة على النوعية وعلى الاتزان البيئي صعبة التحقيق مع انفتاح السوق وتحكم رأس المال في كل مجالات الحياة. ولا يستطيع الإنسان حتى مراقبة الاتزان فيما يأكل، فهندسة الجينات التي تقدم الأطعمة المحسنة جينيا أيضا أضحت تغزو كل الأسواق بالإضافة إلى استخدام كميات ضخمة من الهرمونات الحيوانية والنباتية التي تسبب أمراضا تقضي على الحيوان والإنسان معا، فها هو جنون البقر وأنفلونزا الطيور تحصد أعدادا كبيرة من الحيوانات كما تحصد من يتناولها من بني الإنسان.

(46) **Hall P.** (2001) La citta' sostenibile in opeca di globalizazione. Universita' degli studi, Napoli, pp. 9.

(47) **Cevat, E.** (1986). Our architectural heritage from consciousness to conservation. unesco press, Paris, pp. 77.

الفصل الثالث

(٤٨) الحديدي، عدنان (١٩٩٦). تاريخ الأردن وفلسطين. عمان، ص ٨٧.

(49) **Zevi, B.** (1979). Architettura e storiagrafia le matrice antiche del linguaggio moderno. Piccola bibliotica Einaudi, Torino, pp. 50.

(٥٠) يعتبر كتاب فتروفيوس، ماركو من أهم الكتب المعمارية التي وصلتنا من العصر الروماني، ولقد اتخذ هذا الكتاب مرجعا لمعماريي إيطاليا في عصر النهضة، حيث تم الرجوع إلى منهل الحضارة الرومانية والإغريقية الكلاسيكية ونشطت حركة ترجمة الكتب الكلاسيكية. وقد كان لعلماء العرب المسلمين نصيب في نقل ودراسة وتحليل كثير من الكتب الكلاسيكية وخاصة التي تعود للحضارة الإغريقية إلى العربية واستعان بها علماء عصر النهضة الأوروبية لنقلها إلى اللاتينية، كما استعانوا أيضا بدراسة الكتب التي ألفها العرب في عصر حضارتهم الذهبية. وتم على أثر ذلك اعتبار العصور الوسطى في أوروبا التي انحصرت فترتها ما بين الحضارة الرومانية وتلك التي تعود إلى عصر النهضة عصور ظلام. ولقد تأثرت بكتاب فتروفيوس كل أوروبا حتى نهايات القرن الثامن عشر الميلادي. وهو حاليا كتاب ما زال مفيدا للعاملين في حقل الحفاظ والترميم على المباني الكلاسيكية عامة وعلى الرومانية منها خاصة، حيث يحتوي على تفاصيل مهمة عن كيفية البناء في العصر الروماني، ولقد ترجم إلى عدة لغات نذكر منها هنا النسخة الإنجليزية:

- **Vitruvius, M.** (1950). The ten books on architecture. Trans. By Morris, H. M. Dover publication, New York.

(٥١) لقد استمرت عملية تبديل المباني القديمة بأخرى جديدة حسب النمط الجديد السائد في المدن الأوروبية (حرب الطرز والأنماط المعمارية) تقريبا في كل العصور المتعاقبة فمثلا «ولسوء الحظ انه اتبعت في فرنسا أثناء حكم

لويس الرابع عشر (القرن الثامن عشر) سياسة تقتضي إعادة تحديث الأبنية القديمة (حسب الطراز الأخير) وتم التغيير في المباني الدينية حتى تتبع الموضة الدارجة في البناء، وأحيانا كانت تحطم هذه الأبنية نهائيا من أجل بناء مبنى آخر أكثر حداثة. وهذا لم يقتصر على المباني المهمة بل طال البيئة التقليدية المبنية المحيطة بالمباني فأزيلت بعض الشوارع الضيقة التي تعود للعصور الوسطى كما أزيلت سبع عشرة كنيسة صغيرة حول كاتدرائية نوتردام». انظر في كتاب:

- **Cevat, E** op. cit. pp. 120

(٥٢) لم تشهد منطقتنا العربية حرب الطرز التي كانت في أوروبا إلا في بداية القرن العشرين أثناء فترة الاستعمار حيث وصلت إلينا عبره فنون وعمارة الحركة الحديثة، ولحالة الضعف النفسي أمام أصحاب القوة المادية والتقنية قلدناهم فهدمنا تراثنا وبنينا على الطراز الذي جلبه المستعمر لنفسه في منطقتنا، فاقتبسناه بصورة ممجوجة، دون علم أو تحليل أو دراية وكان حسن فتحي في العالم العربي أول من عارض هذا النوع من التقليد من حيث أنه لا يفي بالأغراض النفسية والبيئية في العالم العربي. ويمكن الرجوع إلى كتبه المذكورة لاحقا في هذا الملحق، حيث فصل في هذا الموضوع.

(٥٣) للتفصيل في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى كتاب:

- باونيس، آلان (١٨٦٣) ترجمة فخري خليل (١٩٩٠). الفن الأوروبي الحديث. دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد.

ويحدد المؤلف بداية الحركة الحديثة للفن بما يعرف «بصالون المرفوضات» في باريس.

(٥٤) لقد ظهر تأثير الثورة الصناعية في المباني الضخمة التي خدمت الصناعة والتجارة للبلاد الأوروبية مثل المعارض العالمية في كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا وأشهرها القصر الزجاجي في إنجلترا الذي صممه ونفذه باكستون Paxton عام ١٨٥٠.

(٥٥) للرجوع بشكل موسع حول عوامل وأسباب التلف يمكن الرجوع لعدة مراجع منها:

- **Feilden, B. M.** (1994). Conservation of Historic Buildings. Reed Education and professional Publication Ltd, London , pp. 13 - 196

- **Cronyn J. M.** (1990). The Elements of Archeological Conservation. Rutledge, New York, pp. 14 - 42.

(56) **Cevat E**. op. cit. pp. 72-77.

(57) **Cevat E**. op. cit. p. 72.

(٥٨) بشكل عام في هذه الفقرة تم الرجوع بتصرف (ما لم يذكر نص محدد آخر) إلى الكتابين التاليين:

- **Viggiani, F**. (1986).A cura di, Problemi di restauro architettonico e urbano. Centro stampa opera universitaria, Napoli, pp. 72-81 .

- **Casiello, S**. (and other) (1996). La cultura del restauro op.cit.

(٥٩) يمكن الرجوع لأعمال الترميم والحفاظ المذكورة والتي قام بها كل من هذين المهندسين إلى:

- **Casiello, S**. (1990) Problemi di conservazione e restauro nei primi decenni dell'Ottocento a Roma. In Restauro tra metamorfosi e teorie a cura di Stella Casiello, Elacta Napoli, Napli, pp. 7 - 53.

(60) **Bellini, A**. (1996). Luca Beltrami. In Stella Casiello (and others), op. cit. pp. 205-219.

(61) Cevat Erder op cit pp 100-101.

(62) **Bocchino, F**. Camillo Boito e la dialittica tra conservazione e restauro. In Casiello S. a and Bocchino, F. (and others) ,op. cit. ,pp. 145-164.

(63) **Cevat, E**. op cit p 101.

(64) **Cesare, B**. (1977). Restauro, teoria e pratica. Piccola Bibliotica Einuudi, Torino, pp. 1.

(65) **Cesare, B**. (1977). Teoria del restauro. Piccola Bibliotica Einuudi, Torino.

يعتبر هذا الكتاب إلى الآن مرجعا مهما من المراجع النظرية التي تدرس في كثير من جامعات العالم.

(66) **Di Stefano, R**. (1971). Scritti in Onore di Roberto Pane. Istituto di Storia dell'Architettura, Napoli, pp. 7 - 15.

(٦٧) للتوسع في المواضيع التي تمت دراستها في هذه الفقرة والتي تليها يمكن الرجوع إلى:

- **Cevat E**. op. cit. pp. 113-190.

(٦٨) للتوسع عن افكار ونظريات وأعمال المفكرين الذين سبقوا فيوله لو دوك يمكن الرجوع إلى:

- **Viggiani, F**. (1986).A cura di, Problemi di restauro architettonico.. op .cit . pp. 51 70.

(69) **Cevat, E**. (1986). Op. cit. pp 131.

(70) Eugene Emmanuel Viollet - Le - Duk (1875). Dictonnaire raisonne de l architecture francaise du XV au XVI siecle. Paris, Norel & Cie, 1868-74 ; trans. By Charles Wethered, , Sampson Low & Searle, London.

(71) Maramotti Politi,A.(1996). Ruskin fra Architettura e restauro, In Stella Casiello (and others), op. cit. pp. 142.

(72) **Ruskin, J**. (1837). The Potery of Architecture, London Architectural Magazine, London.

(73) **Ruskin, J.** (1984). Le sette lampade dell'architettura, a cura di De Stefano R. Edizione Scintifica Italiana, Napoli, pp. 226

(74) **Cevat, E**. op cit pp. 174 -177.

(٧٥) للزيادة في التفاصيل عن هذه المؤسسة يمكن الرجوع إلى موقعها عبر الإنترنت بعنوان:

- www.nationaltrust.com

(76) **Thomas, F. K**. (1998). Cultural Resources . op. cit. pp. 3-23.

(77) **Thomas, F. K**. op. cit. p. 23.

الفصل الرابع

(٧٨) للمزيد من التفصيل حول موضوع تسجيل الطبقات الأثرية يمكن الرجوع إلى:

- زيدان، كفافي (٢٠٠٤). المدخل إلى علم الآثار. مؤسسة حمادة، إربد، ص ٧٢ - ١٠٠.

(٧٩) من هذه الكتب نذكر:

Dorrel, P. (1989). Photography in Archeology and conservation. London.

(٨٠) يمكن الرجوع إلى المراجع التالية في معرفة تفاصيل أكثر حول تقنيات الرفع الهندسي للمصادر التراثية:

- محتوى مساق الرسم الهندسي والتصوير م. ت. ٢٤٠ في كلية الآثار والأنثربولوجيا في جامعة اليرموك، الذي قام المؤلف بتدريسه وحضر محتواه مساعدو البحث والتدريس والفنيون في تلك الكلية. كما استخدمت لذلك الغرض بعض المراجع المساعدة مثل.

- **Carbonara,G**. (1990). Restauro dei monumenti guida agli elaborati grafici. Liguori editori, Napoli.

- **Dorrel, P**. (1989). Photography.. op. cit.

(٨١) لقد تمت دراسة القيم الكامنة في المصادر الثقافية من عدة باحثين وللمزيد حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى مراجع سابقة.

(٨٢) عبد الباقي، محمد (١٩٩٤). اللؤلؤ والمرجان. دار الحديث، القاهرة، ص١٥٠.

(٨٣) ا الهيثمي، نور الدين (١٩٨٧). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. دار الريان، القاهرة، ص٨٤.

(٨٤) انظر سورة الحجرات الآية رقم١٢.

(٨٥) لتفصيل أكبر في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

- **Feilden, B. M**. and **Jokilehto, J**. (1998). Management. Op. cit. pp 66-75.

(٨٦) بالنسبة إلى دراسة الأهميات في المصادر الثقافية تم الرجوع إلى:

- **Schiffer, M. B**. and **Gumerman** G. J. (1977). Conservation Archeology A guide for cultural resources management studies. Academic Press, New York, pp. 241-301.

(٨٧) موقع عبر شبكة الإنترنت بعنوان:

- www.Commonwealth of Australia 2002 Introduction significance.

(٨٨) كالديري، أوجنيو. رسالة خاصة بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٠.

الفصل الخامس

(89) **Brandi, C. Teoria** del Restauro op. cit. pp 21-27.

(٩٠) هنا نلاحظ تضمن هذا التقسيم الوارد من قبل كيتي على المراحل التي قام بتحديدها شيسري براندي في المرجع السابق.

(٩١) أي أن المبنى يفقد تكامله وتماسكه بسبب فقدانه لنظامه الإنشائي.

(٩٢) لقد تم شرح تعريف إعادة التركيب وإعادة البناء (انظر الباب الأول من الفصل الأول) أما عن الأسس والمعايير فتجدها في المواثيق العالمية للأيكوموس (انظر ملاحق الكتاب) وكذلك ستجد تفصيل لها في الفقرة اللاحقة.

(93) **Strike J**. (1994). Architecture in Conservation Managing Development at Historic Sites. Routledge, London, pp. 18-19.

(٩٤) ابن خلدون يجعل عملية إنشاء المباني أساس مقياس غناء المدن. انظر مقدمة ابن خلدون:

- ابن خلدون. (١٩٥٩). مقدمة كتاب العبر، دار الكتاب اللبناني للتوزيع والنشر، بيروت، (الجزء الأول، الفصل الرابع) ص ١٥٠ ـ ١٥٥.

(95) **Paone, R.** (1987). Raccolta di documenti e norme. Centro stampa opera universitaria. Napoli, pp. 39-40.

(96) **Carbonara, G**. (1996). Trattato di restauro architettonico. UTIT, Torino, pp. 22-23.

(٩٧) كالديري، أوجنيو. رسالة خاصة مرجع سابق.

(٩٨) للتفصيل في هذا الجانب يمكن الرجوع إلى:

- **Cronyn, J. M**. (1990). The Elements of Archeological Conservation. Rutledge, New York, pp. 69-95.

(٩٩) للتفصيل في هذا الجانب يمكن الرجوع إلى:

- **Feilden, B. M**. (1994). Conservation of Historic Buildings. Reed Education and professional Publication Ltd, London, pp. 8-12.

(١٠٠) طريقة التهشير تعتمد على أن يتم استخدام اللون بخطوط متوازية ومتقاربة وليس بشكل متصل لإكمال جزء الدهان الناقص من اللوحة الفنية.

(١٠١) للتفصيل في هذا الجانب يمكن الرجوع إلى:

- **Rodrigo M. F**. and **De Andrade**, (1968). The conservation of urban sites. In The conservation of cultural property. Unesco press, United nation, pp 165-168.

(١٠٢) غرايبة، سامح والفرحات، يحيى (٢٠٠٢). مدخل إلى العلوم البيئية. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص١٧١.

(١٠٣) لتفاصيل هذه الخطة السنوية ولأهميتها يمكن الرجوع إلى:

- **Feilden , B. M**. and **Jokilehto, J**. Management guidelines op. cit. pp. 38-39.

(١٠٤) كالديري، أوجنيو رسالة خاصة مرجع سابق.

(١٠٥) التفسير الأثرى يعتمد على عدة طرق منها:

- علم الأجناس البشرية، والتحليل العلمي، والدراسة الأثرية المقارنة (غالبا بالاعتماد على دراسة الفخار)، ودراسة الآثار التجريبية وغيرها من الطرق التحليلية والتفسيرية ويمكن الرجوع في هذا المجال إلى:

- **Renfrew, C**. and **Bah, P**. (1991). Archaeology Theories Methods and Practices. Thames and Hudson, New York, pp. 405-435.

أ ما التفسير المعماري فيقوم على عدة تحليلات الشكلية والوظيفية والجمالية وغيرها يمكن الرجوع إلى:

- **Zevi, B**. (1997).Saper vedere l'architettura. Einaudi, Torino.

آ ما عن التفسير الحضري فيمكن الرجوع إلى:

- **Feilden , B. M**. and **Jokilehto, J**. Management guidelines for world cultural heritage sites. Op. cit. pp 77-80.

(١٠٦) هناك مشاكل تقنية في تصميم المتاحف منها:

ـ الإضاءة: هناك ثلاثة أنواع طبيعية وصناعية ومخلوطة وقد تكون مباشرة أو منعكسة ومتجانسة أو غير متجانسة ومتغيرة أو ثابتة، بنقطة محددة أو عامة.

ـ العلاقة بين المواد المعروضة والإضاءة: مواد حساسة جدا (مواد عضوية ضعيفة مثل الورق والقماش والقطن...) تحتاج إلى إضاءة ٥٠ لوكس وفلتر ضد الأشعة فوق البنفسجية ولا تعرض لأكثر من ستة أشهر في العام. ـ مواد حساسة أقوى من السابقة مثل ألوان زيتية وجلد وخشب تحتاج إلى ١٥٠ لوكس وفلتر ضد الأشعة فوق البنفسجية وألا تعرض لأكثر من ثمانية أشهر في العام ـ مواد حساسة قليلا مواد غير عضوية تحتاج إلى ١٠٠٠ لوكس وفلتر ضد الأشعة تحت الحمراء ويمكن عرضها على مدار العام. ـ لا بد من الحرص على تأمين التكيف البيئي (رطوبة وحرارة) داخل صالات وفترينات العرض وحمايتها من الغبار. كما أن تأمين تلك القطع المعروضة من السرقة مهم أيضا.

يمكن الرجوع إلى كتاب:

- **Legieri, V**. (1994). Note tecniche per allestimenti e musei. Dispensa per il corso di Allestimento e Museografia, Universita' degli Studi di Napoli (Federico II) NapolI.

(١٠٧) المنطقة تصبح جذابة بسبب نوعية المشاهد التي فيها ويعتمد ذلك على ما يلي: السياج، منطقة العرض ـ ترتيب أعشاب وورود ـ ترميم وجهات المباني، تحسين الكراجات، تقديم الخدمات الأولية والثانوية للقاطنين والزائرين. ومن النقاط المهمة في تخطيط هندسة المناظر الطبيعية الحرص على تنظيم الممرات ونظافة الموقع وتصريف مياه الأمطار وتنظيم الإيقاع والنسيج واللون بحيث يكون قريبا من الطبيعة، وهذه العملية بحاجة إلى صيانة دورية.

يمكن الرجوع إلى كتاب:

- **Beer, A. R.** (1990). Environmental Planning For Site Development. E&FN Spon, New Yourk. pp. 132 - 140.

- **Infranca, G.** (1999). Manuale di restauro archeologico. CISU, Roma, pp. 155- 193.

(108) **Feilden, B. M.** op. cit. pp 243.

الفصل السادس

(١٠٩) مؤنس. حسين. الحضارة. مرجع سابق، ص٦٨.

(١١٠) مقدمة ابن خلدون. دار ابن خلدون، الإسكندرية، ص ٢.

(111) Jaussen et Savagnes (1922) .Mission Archeologique en abrabie. (III vol.) Liberie Orientalist Paul Geuther, Paris.

(112) Musil , A. (1928). Plam Yzerna. New York , PP 277-297.

(١١٣) ومن أشهر كتبه نذكر:

- **Creswell, K. A. C**. (1932 -1940). Early Muslim Architecture. (2 voles). Oxford .

- **Creswell, K. A. C**. (1952). The Muslim Architecture of Egypt. Voluem 1, 2. Hacker Art Books, New Yourk.

(١١٤) كونل (١٩٦٦). الفن الإسلامي. ترجمة دار السيد، بيروت.

(115) Burckhardt, T. (1979). Art of Islam, Language and Meaning. London.

(116) Grabar, O. (1989).Islamic Art the Formation of a new civilization. Milan .

(١١٧) أحمد فكري له عدة مؤلفات عن العمارة الإسلامية والعربية نذكر منها:

- **Fikry, A**. (1934).L' Art Roman du Puy et les infuences Islamicques. (Ph.D. Dissertation), Paris.

- فكري، أحمد (١٩٦١). مساجد القاهرة ومدارسها. دار المعارف، القاهرة.

(١١٨) مصطفى. صالح لمعي (١٩٧٥). التراث المعماري الإسلامي في مصر. بيروت.

(١١٩) بهنسي، عفيف (١٩٧١). تاريخ الفن والعمارة، المطبعة الجديدة دمشق.

(120) Galdieri, E. (1973) Isfahani Masgid -I Gum'a Ismeo Roma.

(121) Zevi, B. (1979). Architettura e storiografia le matrici antiche del linguaggio moderno. Piccola Bibliotica Einaudi, Torino , pp 50.

(122) Fathy, H. (and others). (1973). Constancy, Transposition and Change in the Arab City. L. Brown editor, New Jersey , pp 325,330.

(123) Kuran A. (1986). Mimar Sinan. Hurriyet Vakfi Yaynlari,Istanbul.

(١٣٤) إبراهيم، عبد الباقي(فبراير ١٩٩٣). عمارة المسجد الحرام... ضرورة مستقبلية. في عالم البناء العدد ١٣٩، القاهرة، ص ١٤ ـ ١٧.

(١٣٥) أضرب مثالا على كيفية التنافس بين البعثات الأجنبية في محاولة إثبات الصبغة الثقافية من خلال المسميات اللغوية التي يطلقونها على معالمنا الثقافية حيث قامت بعثة أولى من أصل إيطالي بتسمية إحدى الكنائس الأثرية المكتشفة باسم (The Edicola Church) وجاءت من بعدها بعثة إنجليزية عارضت الاسم الأول وأطلقت على الكنيسة اسم: (The church with the niche) والمقصود بالاسمين هو كنيسة الكوة أو الحنية، فانقسم المتخصصون العرب في استخدامهم ما بين الاسم الأول والثاني في غياب الاسم العربي لها، وحدث هذا كثيرا عندما ترجع إلى الأسماء المذكورة في المراجع والتقارير المكتوبة تارة بالفرنسية وأخرى بالإنجليزية دون معرفة في بعض الأحيان الاسم بالعربية أو حتى ذكر لترجمته العربية. هذا لا يحدث في المعالم العربية المشهورة وأسماء مدننا التقليدية وحتى مبانينا التاريخية، فكل أجنبي يجد نفسه ملزما باستخدام الاسم العربي لها. لكن حين أخذت البعثات الأجنبية حق الاكتشاف أصبح لها أيضا حق التسمية ونحن نردد ما تطلقه من مسميات على مصادرنا الثقافية، فلا بد من وقفة عند هذا الأمر، إن أردنا أن يكون للمصادر الثقافية بعد وطني وثقافي محلي أيضا، بالإضافة إلى الرغبة في شهرتها وتسويقها إلى الخارج.

الفصل السابع

(١٢٦) ريموند لامير من المحضرين والموقعين على ميثاق البندقية عام ١٩٦٤، أستاذ جامعي ومنظر في الحفاظ على التراث الثقافي، استلم رئاسة منظمة الأيكوموس لأكثر من دورة.

(127) **Lamiyer, R**. (1997). Quale dottrina di Salvagaurdia per domain. in Restauro n, 129 Edizione Scintifica Italiana Napoli , p 152.

(١٢٨) الهمذاني (١٩٧٧). الإكليل، دار الحرية، الجزء الثامن، بغداد، ص١٧.

(١٢٩) العابد، بديع (١٩٩٠). نشأة وتطور الفكر المعماري. في مجلة المعماري الأردني رقم ٤٦ نقابة المهندسين الأردنيين، عمان، ص٢٠.

(١٣٠) الحجي،عبد الرحمن(١٩٨٥). دراسة التاريخ. دار القلم، دمشق، ص٢٠.

(١٣١) انظر سورة الأعراف الآية ١٧٦.

(١٣٢) انظر سورة يس الآية ٣١.

(١٣٣) انظر سورة طه الآية ١٢٨.

(١٣٤) سنن ابن ماجة (بدون تاريخ) المجلد الثاني دار الفكر بيروت ص ١٣٩٥.

(١٣٥) قال ابن تيمية: هذا حديث ضعيف لكن معناه ليس ببعيد بل هو صحيح من بعض الوجوه. يمكن الرجوع إلى:

- ابن تيمية (طبع ١٩٩٣). اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم. دار الجيل، بيروت.

(١٣٦) انظر سورة المؤمنون الآية ٥٢.

(137) **Carbonara, G.** (1996). Trattato di restauro architettonico. Utet. Torino pp. 22 - 24.

(١٣٨) أبو زهرة، محمد(١٩٧١). محاضرات في الوقف. دار الفكر العربي- القاهرة، ص٤١.

(١٣٩) ابن عابدين(١٣٩٩). رد المحتار على الدر المختار. دار الفكر. بيروت، ص ٣٥٧.

(١٤٠) الخطيب، محمود بن إبراهيم (جمادى الثاني ١٤٢٣). أثر الوقف في التنمية الاقتصادية. في مجلة الحكمة العدد ٢٥. بريطانيا مانشستر، ص٢٦٤.

(١٤١) الونشريسي، أحمد بن يحيى (القرن العاشر). المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقية والأندلس والمغرب. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، ١٤٠١ جزء ٧ ، ص٢٠٩.

(١٤٢) دينا، شوقي (١٩٩٥). أثر الموقف في إنجاز التنمية الشاملة. في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، مكة المكرمة، العدد ٢٤ السنة السادسة، ص ١٢٣.

(١٤٣) أبو زهرة، محمد (١٩٧١). محاضرات في الوقف. مرجع سابق، ص١٧٠.

(١٤٤) من هذه الأبحاث:

- دينا، شوقي، مرجع سابق.

- الخطيب، محمود. أثر الوقف في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق.

(١٤٥) الخطيب، محمود. أثر الوقف في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٤٥-١٥٥.

(١٤٦) رحلة ابن جبير. دار صادر، بيروت، ص ١٥-١٧.

(١٤٧) ابن خلكان (١٣٠١هـ). وفيات الأعيان. ج ٣، القاهرة ، ص ٣٣٤.

(١٤٨) الخطيب، محمود. أثر الوقف في التنمية الاقتصادية. مرجع سابق، ص ٤٧٢.

(149) **Fyzee, A**. Out Line of Mohammedan Law. Oxford University ,press, p 276.

(١٥٠) السيد، عبد الملك (١٤١٠هـ). الدور الاجتماعي للوقف. من أعمال حلقة إدارة وتثمير الممتلكات الوقفية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ص ٢٤٥.

(١٥١) السامرائي، حسام الدين (١٩٨٩). المؤسسات الإدارية بالقاهرة. دار الفكر العربي، ص٢١٥.

(١٥٢) الخطيب، محمود إبراهيم. مصدر سابق، ص٤٧٠.

(١٥٣) أكبر،جميل (١٩٩٣). عمارة الأرض في الإسلام. دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القران، دمشق، ص١٠١.

(١٥٤) انظر: أكبر، جميل. عمارة الأرض في الإسلام، المصدر السابق ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

الفصل الثامن

(١٥٥) الدولتلي، عبد العزيز (١٩٨١). لماذا وكيف نصون المدينة العربية التقليدية. في «أبحاث من ندوة المدينة العربية، خصائصها وتراثها الحضاري الإسلامي». تحرير سراج الدين، إسماعيل. و صادق، سمير. المعهد العربي لإنماء المدن، المدينة المنورة، ص٥١.

(١٥٦) للتفصيل بما قام به الفرنسيون حين استعمروا روما ونهبوا ما بها من مصادر تراثية بالإضافة إلى تفصيل حادثة المسلات الأربع يمكن الرجوع إلى:

- Cevat, E. op. cit. pp. 90

(١٥٧) للتفصيل في هذه الحادثة يمكن الرجوع إلى:

- **Cevat, E**. op. cit. pp. 144-150.

(١٥٨) للتفصيل في هذه الحادثة يمكن الرجوع إلى:

- Cevat, E. op. cit. pp. 181-185

(١٥٩) كلارك، دكلس. أستاذ جامعي ونائب رئيس المدارس الأمريكية للبحوث الشرقية ASOR وعضو هيئة تحرير مجلة Near Eastern Archaeology الفصلية التي تصدر عن المدارس الأمريكية للبحوث الشرقية من مدينة بوسطن.

(١٦٠) كلارك، دوكلاس. مقابلة خاصة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢١ خلال فترة مشاركتي كاستشاري لبعض مشاكل الحفاظ وإدارة وتقديم موقع العميري، عمان.

(١٦١) كالديري، اوجنيو. رسالة خاصة المرجع السابق.

(١٦٢) كلارك، دكلس. مقابلة خاصة مرجع سابق.

الفصل التاسع

(١٦٣) انفرانكا، جوزيبه. مقابلة خاصة (بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٣) خلال عملي مع فريق البعثة الإيطالية للحفاظ وإدارة موقع قصر الأسيخم في الازرق.

(١٦٤) تم الاعتماد في هذه الدراسة على زيارات خاصة قام بها المؤلف لبعض الدول العربية والوقوف على مجمل أعمال الحفاظ فيها، كما تم الاعتماد على ما تم تقديمه وتدارسه ونشره في المؤتمرات الدولية والعربية بهذا الخصوص، مثل «فوروم يونسكو الدولي السابع - الجامعة والتراث» الذي ترعاه اليونسكو وتم عقده في جامعة اليرموك والجامعة الهاشمية في الأردن بين ١٦ ـ ٢٠٠٢/١٢/٢٠- Seventh International Seminar Forum UNESCO University and Heritage.

وكذلك المؤتمر والمعرض الدولي الأول «الحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق» الذي عقدته بلدية دبي في الفترة ١٤ ـ ١٦ /٢٠٠٤/٣ وغيرها من المؤتمرات وورش العمل.

(١٦٥) الحرتاوي، محمد (٢٢ ـ ٢٠٠٤/٥/٢٧). أفاميا مدينة هلينستية سلوقية متعددة الثقافات وأوجه الشبه مع مدينة جرش في المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ أثار الأردن البتراء.

(١٦٦) بدأت أعمال الترميم في العراق منذ عام ١٩٦٠ حسب قاعدة عدم الزيادة على الأثر وتم احترام ثلاث نواح:

١ ـ تقوية البناء.

٢ ـ الاعتناء بشكل الأثر للبناء.

٣ ـ الاعتناء بالطابع الأثري.

للمزيد يمكن الرجوع إلى:

ـ الوائلي، فيصل (١٩٦٥). صيانة الأبنية الأثرية في العراق. مديرية الآثار العامة ـ بغداد. ص ٥ ـ ٦.

(١٦٧) كلارك، دكلس.مقابلة خاصة مرجع سابق.

(١٦٨) نظرية Cesare Brandi تقوم على معالجة المبنى كوحدة متكاملة وعدم معالجته (تحليلا وترميما) كأجزاء مركبة يمكن تجزيئها. لشرح متكامل عن نظريته يمكن الرجوع إلى:

- **Brandi, C**. (1977). Teoria del Restauro. op. cit.

(١٦٩) كمثال على هذا التعاون فلقد كلفتني بلدية مدينة مارانو دي نابولي Marano di Napoli مع فريق تقني بعمل مشروع للحفاظ وترميم واجهات شارع قصبة المدينة وإدارة ساحتها الأساسية في وسط المدينة في إيطاليا عام ٢٠٠١ م، قدمت فيه الإدارة المحلية الدعم المادي على شكل إعفاءات من بعض الضرائب المحلية وتقديم قروض طويلة الأمد من قبل بنوك محلية مما شجع أهالي المدينة على تنفيذ ذلك المشروع وتمت بذلك الفائدة للقطاعين العام والخاص.

الفصل العاشر

(١٧٠) كلارك، دكلس. مقابلة خاصة مرجع سابق.

(١٧١) كالديري، اوجنيو. رسالة خاصة مرجع سابق.

(١٧٢) الفيروزآبادي (١٩٩٥). القاموس المحيط. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص ٦٢٦.

(١٧٣) إبراهيم، أنيس. وآخرون (١٩٧٣). المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية، القاهرة، ص ١٨٥.

(١٧٤) إبراهيم، أنيس.وآخرون. المعجم الوسيط. مرجع سابق ص٣٧٤.

(١٧٥) الفيروزآبادي. القاموس المحيط. مرجع سابق ص ٤٢٤.

(١٧٦) الحفاظ (Conservation) حسب تعريف الاتفاقية الدولية للتراث (World Heritage Convention) يعني: «الاجتهادات المصممة لفهم التراث الثقافي تاريخه ومعانيه ويتضمن إنقاذ مواده وما يتطلبه ذلك التراث من تقديم وترميم وتحسين».

(١٧٧) المنذري (١٩٩٤). الترغيب والترهيب. دار الحديث، القاهرة، ص٧٤.

(١٧٨) المنذري. المرجع السابق ص٧٤.

(١٧٩) البوطي، محمد (١٩٧٩). فقه السيرة. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص٤٣.

(١٨٠) النفيسه، عبد الرحمن (١٩٩٤). مسؤولية المهندس والبناء. الفقه الإسلامي المعاصر عدد ٢٢، مكة المكرمة، ص ٢١٦.

(١٨١) ابن خلدون. المقدمة، ص٢٥٣.

(١٨٢) ابن الرامي (١٩٨١). الإعلان بأحكام البنيان. جامعة الإمام محمد. الرياض،ص ١٢٣-١٢٩.

(١٨٣) أكبر، جميل. عمارة الأرض في الإسلام. مرجع سابق، ص ١٧٣ -١٨٢.

(١٨٤) الدولتلي، عبد العزيز(١٩٧٦). مدينة فاس في عصر الحفصيين. دائرة الأثر والفنون الوطنية، تونس، ص٨.

(185) **Fusaro, F.** (1984). La citta Islamica. Laterza, Roma Bari , pp 42.

(١٨٦) تحت لفظ مدينة: الشرق القديم/ مصر نجد في الموسوعة الإيطالية ما يلي: «يمكن أن نصنف نوعين من المدن: التراكمية وتلك التي تؤسس جديدة وضمن خطة مسبقة. في الصنف الأول تقع العواصم الكبيرة. هناك كان كل ملك يبني حيا جديدا على بعد ثلاثة أو أربعة كيلومترات خارج المدينة القديمة. قصر جديد تحيط به المعابد والمباني العامة والمباني السكنية. وهذا المركز بعد فترة يصبح المركز لمدينة جديدة، المسافة بين المدينتين تمتلئ مع الوقت بالمباني السكنية وهذا ما يشرح ضخامة العواصم القديمة». وللمزيد يمكن الرجوع إلى:

- **Treccani** (and others) (1935). Enciclopedia itlaiana di scienze, lettere ed arte. Istituto dell'enciclopedia italiana fondata da G. Treccani, Roma MCMXXXV - XIV vol. X pp. 472.

(١٨٧) أكبر، جميل (١٩٩٢). عمارة الأرض في الإسلام. دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة ومؤسسة علوم القران، بيروت، ص٢٢١.

(١٨٨) أكبر، جميل (١٩٩٣). سقوط الهوية المعمارية الإسلامية. في المهندس الأردني عدد ٥١، عمان، ص. ١٧ -٣٣.

(١٨٩) أكبر، جميل. عمارة الأرض في السلام. مرجع سابق، ص ٤٢٧.

(١٩٠) الجنيدل، أحمد (١٩٨٣). نظرية التملك في الإسلام. مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ١٣٨.

(١٩١) الجنيدل، أحمد. المصدر السابق، ص١٣٨.

(192) **Di Stefano, R.** (1996). Munomenti e Valori. Edizione Scientifica Italiana. Napoli , pp 79.

(١٩٣) من أولئك المؤسسين نذكر Roberto Pane وRoberto di Stefano الأول كان من مؤسسي الأيكوموس ICOMOS ومن الذين وضعوا قواعد الترميم الحديث وميثاق البندقية عام ١٩٦٤ مع زملائه مثل Cesare Brandi وBonelli من مدينة روما.

(١٩٤) المؤتمر الأردني الأول للحفاظ على التراث المعماري. عمان ١٥ ـ ١٧ أيلول ١٩٩٧. وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئية.

الفصل الحادي عشر

(١٩٥) تمت مقارنة عدة تقنيات تقليدية للحفاظ بمعايير الحفاظ المعماري الحديث في الاردن في بحث تم نشره في مجلة إيطالية عام ٢٠٠١. ويمكن الرجوع إلى:

- **Ilayan, J.** (2001). Modalita' di consolidamento "tradizoinale" in Giordania e loro rispondenza ai moderni criteri di restauro (Traditional Conservation in Jordan and theirs resolutions in the modern criteria of restoration) in Tema number 2-2002 UTET Periodici Milan. pp 70-80.

(١٩٦) متوسط حجم أحجار البرج 30x20x50 سم ومبني من رأس واحد وبدون ملاط رابط، أما متوسط حجم أحجار الحائط الروماني فهي 35x25x70 سم وبني بطريقة الساندويتش وبه ملاط طيني.

(١٩٧) قوة إجهاد الشد التي يتحملها الحجر الجيري الصلب تتراوح بين ٣٠/٧٠ كغم/سم مربع. بينما قوة إجهاد الشد التي يتحملها الخشب فتتراوح بين ١٠٠/١٢٠ كغم/سم مربع.

(١٩٨) لمعرفة ذلك بالتفاصيل يمكن الرجوع إلى البحث السابق:

- **Ilayan, J.** (2001). Modalita' op. cit.

(١٩٩) من المعماريين الذين تأثروا بمدرسة حسن فتحي في أستراليا نذكر ماركوت:

- **Fromont, F.** (1998) Murcutt Guillt opere e progehi. Electa, Milano.

(٢٠٠) من المعماريين الذين طبقوا نظريات حسن فتحي في أفريقيا نذكر الإيطالي كارولا انظر:

- **Flora N.** (1998) Carola Costruzione in Africa. in Area n. 39, Progetto Editrice Milan, pp. 20 - 30.

(٢٠١) فتحي،حسن (١٩٧٧). العمارة والبيئة. سلسلة كتابك. دار المعارف، القاهرة، ص١٤.

(٢٠٢) كلارك، دكلس. مقابلة خاصة مرجع سابق.

(٢٠٣) انفرانكا، جوزيبه. مقابلة خاصة مرجع سابق.

(٢٠٤) كالديري، أوجنيو. رسالة خاصة مرجع سابق.

(٢٠٥) يجب أن يكون القرار بيد لجنة من عدة متخصصين حتى نضمن الموضوعية وأقل خطأ ممكن وحتى تكون دراستنا لأهمية المزال والمراد إظهاره مدروسة من جميع الأوجه.

مراجع الأشكال والصور:

- الشكل رقم ١أ، ب

- **Portoghesi, P**. (eds). (1982).Architettura nei Paesi Islamici, Seconda Mostra Internazionale di Architettura. Edizione La Biennale di Venezia, Nenezia, pp. 227-228.

- الشكل رقم ٢أ، ب

- **Casiello, S**. (eds). (1992) Restauro tra metamorfosi e treoria. Electa Napoli, Napoli, pp. 21, 27.

- الشكل ٢ج

- **Casiello, S**. (eds). (1992) op. cit. 31.

- الشكل ٢د

- **La Regina, F**. (1992). COME UN FERRO ROVENTE cultura e prassi del restauro architettonico. Clean Edizione, Napoli, pp. 42.

- الشكل رقم ٣أ

- **La Regina**, F.(1992). op. cit. pp. 54.

- الشكل رقم ٣ب، ج

- **Pampaloni, G**. (1982). Noter - Dame e la Sainte Chapelle. Istituto Geografico De Agostini, Navara, pp. 18, 20.

- الشكل رقم ٤ آ، ب

- **Gennaro, P**. (1992). Istanbul L'opera di Sinan. Citta' Studi, Roma, pp. 64, 66.
- **Bertilli, C**. (1990). Storia dell'Arte Italiana. Electa Mondadori, Milano, pp. 316.

ـ الشكل رقم ٥

- **Balbo, M**. and **Pini, D**. (1992). Medina di Fes. Citta' studi, Roma, pp. 26.

ـ الشكل رقم ٦ أ، ب

- **Stierlin, H**. (1996). Islam Volume I, Early Architecture From Baghdad to Cordoba. TASCHEN, Milan, pp. 153, 155.

ـ الشكل رقم ٧ أ، ب ورقم ٨ أ، ب من تصوير وعمل المؤلف.

ـ الشكل رقم ٩ أ

- **Fusaro, F**. (1984). La citta' Islamica. Editori Laterza, Bari, pp. 1.

ـ الشكل رقم ٩ ب

- **Stierlin, H**. (1996). op. cit. pp. 157.

الدكتور المهندس جمال شفيق عليان

● دكتوراه في الحفاظ على المعالم المعمارية.

● دكتوراه في تصميم العمارة.

● **الخبرة الأكاديمية:**

- أستاذ مساعد في جامعة الملك سعود، كلية العمارة والتخطيط - الرياض.
- أستاذ مساعد في جامعة اليرموك، كلية الآثار والأنثروبولوجيا - إربد.
- أستاذ مساعد في جامعة البتراء، كلية العمارة والفنون - عمان.
- مساعد بحث وتدريس في جامعة نابولي للدراسات، كلية العمارة - نابولي/ إيطاليا.
- نشر أبحاثا في عدة مجلات عالمية كما نشر أجزاء في كتب أخرى.
- شارك بأوراق عمل في مؤتمرات عدة في إيطاليا والأردن وفي بعض الدول العربية.
- ترجم كتاب ميثاق ميكاريدي العالمي من اللغة الإيطالية إلى العربية العام ١٩٩٤.

● **الخبرة العملية**

شارك في تصميم وتنفيذ العديد من مشاريع العمارة والحفاظ على المعالم المعمارية والأثرية وإدارتها في كل من إيطاليا والأردن، ومن أهم هذه الأعمال ترميم وتأهيل وسط مدينة مارانو دي نابولي في إيطاليا، والإشراف على ترميم وتأهيل مبنى أبي جابر في مدينة السلط، وإنجاز تصميم لترميم وإدارة موقع أم الرصاص الأثري مع فريق دولي في الأردن.

● عضو في مؤسسات عالمية منها:

- المجلس العالمي للمعالم والمواقع (الأيكوموس) - باريس.
- الجمعية الإيطالية لعمارة الطين - روما.

هذا الكتاب

تعد المصادر التراثية الثقافية جزءا مهما من ذاكرة الأفراد والأمم، لما تمثله من قيم ثقافية واجتماعية واقتصادية. والحفاظ على هذه المصادر هو حفاظ على امتداد هذه الذاكرة وتراكم الخبرات التي عاشتها المجتمعات التي تنتمي إليها هذه المصادر.

لقد تعددت المسارات التاريخية لتطوير عملية الحفاظ على هذه المصادر، ونجحت في السنوات الأخيرة في تحويلها إلى علم ترعاه منظمات دولية متخصصة، وتحكمه قوانين وتشريعات دولية تتعامل مع التراث الثقافي على أنه ملك للبشرية جمعاء، وليس حكرا على الأمة التي تمتلكه.

وهذا الكتاب إذ يعرض لنا التطور التاريخي لهذا العلم، ثم يعرج بنا على أهم الأسس والقواعد التي يشتمل عليها، إنما يحاول التأسيس لمدرسة عربية خاصة بالحفاظ على المصادر التراثية الثقافية. كما أنه يخاطب أفراد المجتمع العربي، الذين لن يتمكنوا من الحفاظ على التراث الثقافي ما لم تتوافر لهم رؤية متكاملة لكل ما يتعلق بهذا الموضوع.

ISBN 99906-0-178-X

رقم الإيداع (٢٠٠٥/٠٠٣٧٤)